ترجمان

روزماري كرومبتون

الطبقات والتراصف الطبقي

ترجمة: محمود عثمان حداد - غسان رملاوي



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الطبقات
والتراصف الطبقي

روزماري كرومبتون

ترجمة

محمود عثمان حداد

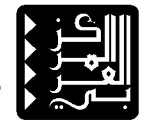
غسان رملاوي

مراجعة

سعود المولى

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies



الطبقات
والتراصف الطبقي

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

كرومبتون، روزماري

الطبقات والتراصف الطبقي/ روزماري كرومبتون؛ ترجمة محمود عثمان حداد، غسان رملاوي؛ مراجعة سعود المولى.

398 ص. : إيض.، جداول؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 353-376) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-084-0

1. الطبقات الاجتماعية - القرن 20. 2. المجتمع الطبقي - القرن 20. 3. البناء الاجتماعي - القرن 20. 4. العدالة الاجتماعية. 5. المساواة. أ. حداد، محمود عثمان. ب. رملاوي، غسان. ج. المولى، سعود. د. العنوان. هـ. السلسلة.

305.5

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Class and Stratification

by Rosemary Crompton

عن دار النشر

Polity Press Ltd.

This edition is published by arrangement with **Polity Press Ltd.**, Cambridge

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 - منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: 10277 - الدوحة - قطر
هاتف: 44199777 - 00974 فاكس: 44831651 - 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان
هاتف: 8 - 1991837 - 00961 فاكس: 1991839 - 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/ فبراير 2016

المحتويات

الفصل الثالث:

مقدمة الطبعة الأولى

عادة ما تكون مقدمات الكتب آخر شيء يكتب في الكتاب، وليست هذه المقدمة، استثناءً، إلا أنني أود أن أغتنم الفرصة لعرض بعض العوامل التي دفعتني لكتابة كتاب التدريس هذا، لأسباب ليس أقلها أن عدد الموضوعات المطروحة فيه مختلفة، نوعًا ما، عن تلك التي تناولتها أعمالي السابقة، وخصوصًا كتاب **الاقتصاد والبنية الطبقية**[1].

في خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، خضع علم الاجتماع، بوصفه مادة أكاديمية، لفترة من التوسع السريع. وضمن العلوم الاجتماعية، كان علم الاجتماع، دائمًا، فرعًا حساسًا من المعرفة. وهكذا، كان التركيز الأساس للنقد السوسيولوجي، في تلك الفترة، على الأفكار والنقاشات المتعلقة بفرضية نهاية الأيديولوجيا. وقد تضمنت تلك الفرضية نقاشات أدت إلى تمييز المجتمعات الصناعية بإجماع واسع على القيم والمواقف، وجعل السجالات الأكاديمية المتعلقة بالطبقات الاجتماعية قديمة تجاوزها الزمن على نحو سريع. وفي المقابل، عدّ علماء الاجتماع المشككون أن الصراعات الطبقية استمرت حتى في رأسمالية الرفاه، وأن اللامساواة والصراعات الطبقية لا يمكن إزالتها، أو حتى إدارتها في ظل الرأسمالية. وهكذا، في خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، احتلت النظرية الطبقية في علم الاجتماع مكانًا مهمًا، على نحو

(1) Rosemary Crompton and Jon Gubbay, *Economy and Class Structure* (London: Macmillan, 1977).

متزايد. وترافق ذلك مع إعادة إحياء الاهتمام بأفكار المنظرين الكلاسيكيين، وخصوصًا ماركس. وعلى نحو أخص، قدم كتاب بريفرمان **العمل واحتكار رأس المال**[2] عددًا من الرؤى حول كيفية رسم خريطة العمل للانقسامات في عملية العمل التي أظهرها التحليل الماركسي، حول بنية الوظائف والمهن، على خلاف كتاب **الاقتصاد والبنية الطبقية** (*Economy and Class Structure*) الذي وضع، في خلال سبعينيات القرن العشرين، عملية تلك التطورات، وسعى إلى تقديم بديل ماركسي للخريطة الفيبرية [نسبة إلى عالم الاجتماع ماكس فيبر] التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت في تحليل الطبقات الاجتماعية.

وقد أُضيفت إلى الأفكار النظرية المتعلقة بالطبقات الاجتماعية في علم الاجتماع، في مقاربة للطبقية الاجتماعية، مسألة موضوعة سابقًا عدّت فيها الطبقات مجاميع مهنية. كما تم المضي قدمًا بالأفكار المتفق عليها والموجودة سابقًا، وأدخلت إلى تلك التطورات الجديدة في التحليل الطبقي، أهمها الافتراض أن طبقة الأسرة تماثل المعيل الرئيس، وأن رب الأسرة عادة ما يكون رجلًا، لذلك يمكن أن يتطابق، وعلى نحو موثوق، التراصف مع بنية التوظيف الذكورية. ولذلك اعتمدت جميع الدراسات الأساسية، في مجال الطبقة والتراصف، ومن دون استثناء، وحتى سبعينيات القرن العشرين، على عينات ذكورية فحسب.

تعرضت تلك الممارسة لهجوم متزايد من الانتقادات النسوية في علم الاجتماع الذي تطور منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين. إلا أن تلك الانتقادات وُجهت، ليس ضد استثناء النساء من الاستقصاءات فحسب، لكن أيضًا ضد الافتراض الضمني الذي بُني على أساسه تحديد التراصف ضمن البنية الوظيفية، أي إنه عدّ أن التراصف (الوظيفي) يفرق بين الجندرين (Gendered). من الطبيعي، إذًا، أن يستحيل التفريق بين تأثير الطبقة والجندر، والبنية الوظيفية. ولقد سارت، على خط متواز مع تلك النقاشات النسوية، تطورات في النظرية

---

(2) Harry Braverman, *Labor and Moncpoly Capital: The Degradation cf Work in the Twentieth Century* (New York: Monthly Review Press, 1974).

الاجتماعية عدّت، خصوصًا في عرض غيدنز (Giddens) للتدرج الطبقي، أنه لا يمكن فصل الأفعال عن البنية في الأبحاث السوسيولوجية، بما فيها الأبحاث في «الطبقات الاجتماعية».

نتيجة هذه التطورات وسواها، تشعب «التحليل الطبقي» في علم الاجتماع في اتجاهات عدة مختلفة. ولكن، خلال ثمانينيات القرن العشرين حُجبت، إلى حد ما، النقاشات في علم الاجتماع ذاته، بسبب الأزمة التي واجهها، لكونه فرعًا من فروع المعرفة الأكاديمية في بريطانيا، عندما طغت «العقلانية» على الدوائر المختلفة في الكليات والجامعات وخضعت لمزيد من الضغوط الأكاديمية، كما خضع الأكاديميون أنفسهم إلى عملية التأقلم (التي غالبًا ما تكون مؤلمة) مع العهد الجديد. وقد يعود السبب في تلك التطورات إلى أن عددًا من مفاهيم علم الاجتماع الأساسية، وخصوصًا الطبقة الاجتماعية، قد وضع، على نحو متزايد، تحت المجهر الدقيق. وطرحت في علم الاجتماع، أكثر من أي وقت مضى، مسألة الإقرار بنهاية التحليل الطبقي، أو بعدم جدواه في الأقل.

لذلك، في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، توزع العمل الإمبيريقي التجريبي لهؤلاء الذين لديهم اهتمام نظري بالطبقات في علم الاجتماع على ثلاثة مجالات (في الأقل): **الأول**، التحليل الكلي لمجموعات كبيرة من البيانات، مجمعة بوساطة هؤلاء الذين طوروا المقاربات النظرية والعلائقية للطبقة الاجتماعية (Goldthorpe and Wright)؛ **الثاني**، الاستعراضات الاجتماعية - التاريخية لتكوين الطبقات[3]؛ **الثالث**، الاهتمام المتزايد بالتكوين الثقافي وإعادة إنتاج الطبقات المرتبط بعلم الاجتماع الاستهلاكي المتطور، الذي انبثق، بالتأكيد، من النزعة الاستهلاكية التي أخذت تميز، على نحو متزايد، المجتمعات المعاصرة[4]. وتابع علماء الاجتماع، غير المعنيين

(3) Scott Lash and John Urry, *The End of Organized Capitalism* (Cambridge, UK: Polity, 1987); Scott G. McNall, Rhonda F. Levine and Rick Fantasia, eds., *Bringing Class Back in Contemporary and Historical Perspectives* (New York: Westview Press, 1991).

(4) Pierre Bourdieu, *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste* (London; New York: Routledge, 1986).

مباشرة بتلك النقاشات، القيام بما كانوا يقومون به دائمًا، أي استخدام اختزال سوسيولوجي ملائم تعدّ فيه «المهنة» مقياسًا «للطبقة» من دون الاهتمام الزائد بالتفاصيل الدقيقة، على الرغم من أن هذا الافتراض، كما سنرى، يطرح إشكالية كبيرة. ومن إحدى الفرضيات الأساسية في هذا الكتاب أن التقسيم غير المعترف به، على نطاق واسع، للمقاربات المتعلقة بـ «التحليل الطبقي» في علم الاجتماع، هو أحد الأسباب التي لم تؤهل أصحابه للرد على الموجة المتزايدة من النقد، سواء لمفهوم الطبقة الاجتماعية أم للتحليل الطبقي إجمالًا، الذي برز نهاية ثمانينيات القرن العشرين.

لقد وضع هذا الكتاب، إذًا، بهدف تقديم رؤية شاملة لهذا الحقل تسهل تقدم النقاش في مجال تراجع نوعًا ما، في رأيي، في النقاشات، بين/وضمن المدارس المختلفة من التحليل الطبقي. وكانت النتيجة المؤسفة هي فقدان العديد من البعيدين من هذا الحقل المعرفي، حتى ضمن المهتمين بالسوسيولوجيا، أي إحساس حقيقي بما يجري. ولكن، على الرغم من الادعاءات بتقديمه «رؤية شاملة»، هناك فجوات عدة في كتاب التدريس هذا، أعترف بها بكل صراحة. وكما يعكس اهتمامي الخاص، نوقشت مسألة «الجندر» بشكل معقول وشامل، ولكن لم تُناقش مسألة الأصل والعرق المهمة، إلا في إطار المواطنة. ولم تتم مناقشة قضايا مهمة أخرى تتعلق بالتراصف الاجتماعي على الإطلاق، مثل مسألة العمر، كما لم تؤخذ في الاعتبار مسألة القومية التي أخذت بالظهور وأصبحت، بعد انهيار الكتلة الشرقية، موضوعًا أساسيًا في تسعينيات القرن العشرين. وهنا لا يمكنني سوى الاعتذار، مسبقًا عن تلك النواقص وغيرها.

كان بودنا أن ننوه بالمنح الدراسية والجامعية وإجازات التفرغ العلمي التي ساهمت في كتابة هذا العمل، ولكن، لسوء الحظ، لم يكن هناك أي منها. كان روجر باروز (Roger Burrows) قد نظم مناظرة حول الطبقات الاجتماعية في مؤتمر الرابطة السوسيولوجية البريطانية (The British Sociological Association Conference) في عام 1990 الذي أسهم فيه مع راي بال (Ray Pahl) وغوردن مارشال (Gorden Marshall) والذي كان مهمًا في انطلاقتي.

كان غوردن مارشال أول من اقترح علي أن أضع كتابًا وليس مقالًا. وقد قرأ المسودة الأولى للفصل الخامس، وساعدتني كثيرًا في توضيح أفكاري الاتصالات التي أجريتها مع مايك سافيج (Mike Savage)، وكذلك المناقشات مع بوب هولتون (Bob Holton) في عام 1990. إضافة إلى ذلك، أود أن أشكر دايفد هيلد (David Held) وتوني غيدنز (Tony Giddens) في دار النشر بوليتي برس (Polity Press) على نصائحهما وملاحظاتهما، إضافة إلى قارئ مجهول يعمل في دار نشر بوليتي، على الملاحظات المفصلة التي قدمها على المسودة الأولى. وكان على جيرالد كرومبتون (Gerald Crompton) الاستماع إلى مونولوغات حول الطبقة والتراصف أكثر مما يحق لأي مؤرخ اقتصادي أن يتوقعه. كما أدخلت جوستين كليمنتس (Justine Clements) التعديلات النهائية على النص المطبوع على جهاز الكومبيوتر، ولها كل الشكر على ذلك. وقد أسهم آخرون كثر، مباشرة وغير مباشرة، بوضع هذا الكتاب، وآمل أن يكون الشكر الإجمالي وافيًا بالغرض، ذلك أن لهم الفضل في العناصر الجيدة (إن وجدت)، بينما تعود إليّ الأخطاء كلها.

روزماري كرومبتون

جامعة كنت

أيلول/سبتمبر 1992

مقدمة الطبعة الثانية

وضعت الطبعة الأولى من هذا الكتاب بهدف تقديم نظرة شاملة إلى مجال من علم الاجتماع أصبح مفتتًا، نوعًا ما، ما يؤدي، في نظري، إلى تداعيات سلبية. وقد استمر هذا التفتت بالظهور في كتب وتعليقات ومقالات عديدة في موضوع الطبقة والتراصف، والتي ظهرت منذ 1993، على الرغم من أن قدرًا من التوضيح قد تحقق. وفي بريطانيا، أثير نقاش مطول بسبب دفاع غولدثورب ومارشال[1] عن «التحليل الطبقي» كما يراه لي وتيرنر[2]. وأبعد من ذلك، عدّت مساهمة كلارك وليبست (Lipset) المهمة، على أنها تحمل دلالة معينة، نظرًا إلى دور ليبست التاريخي في ترسيخ مركزية «الطبقة الاجتماعية» في علم الاجتماع[3]. وقد ظهرت التقارير النهائية لمشروعين وطنيين شاملين مقارنين[4]. لذلك، إذا ما تم الحكم، من خلال عدد الإصدارات التي تحتوي عناوينها، على كلمة «طبقة»، فقد يبدو أن مصطلحي «الطبقة» و«الطبقية» في علم الاجتماع لا يزالان حيين نسبيًا. ومع ذلك، استمر تأكيد «نهاية مفهوم الطبقة» بانتظام،

---

(1) John H. Goldthorpe and Gordon Marshall, «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques,» *Sociology* 26, no. 3 (August 1992): 381-400.

(2) David J. Lee and Bryan S. Turner, *Conflicts about Class Debating Inequality in Late Industrialism* (London: Longman, 1996).

(3) Reinhard Bendix and Seymour Martin Lipset, eds., *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*, 2nd ed. (London: Routledge; New York: Free Press, 1967).

(4) Robert Erikson and John H. Goldthorpe, *The Constant Flux: A Study of Class Mobility in Industrial Societies* (Oxford: Clarendon Press, 1993); Erik Olin Wright, *Class Counts: Comparative Studies in Class Analysis*, Studies in Marxism and Social Theory (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press; Paris: Maison des sciences de l'homme 1997).

ولا توجد مؤشرات على تراجع «الانعطاف» الثقافي، في فترة ما بعد الحداثة، في علم الاجتماع البريطاني. وهكذا بدا وضع طبعة ثانية من الكتاب مسوغًا، ليس فحسب بالنسبة إلى حجم الأعمال الجديدة الوثيقة الصلة بالموضوع التي ظهرت على الساحة، بل من أجل إعادة تأكيد أهمية الموضوع المستمرة في علم الاجتماع، أيضًا، (بل في العلوم الاجتماعية إجمالًا).

اتجهت، في هذه الطبعة الثانية، إلى التركيز على التطورات في النقاشات النظرية المتعلقة بتحليل الطبقة والتراصف، بدلًا من تقديم عرض تجريبي مفصل للجوانب المختلفة من البنى الطبقية. يعود ذلك، في جزء كبير منه، إلى وجود عدد كبير من الكتب الصادرة مؤخرًا التي تلخص بشكل ممتاز الأدلة التجريبية[5]. إلا أن ذلك لا يعني، أنني لا أعلق أهمية كبرى على الحاجة إلى تبرير التصريحات في ما يتعلق بالأدلة التجريبية، وأنني أقدم هذه الأدلة عند الحاجة.

والحال أن آرائي الخاصة لم تتغير، جذريًا، على الرغم من وجود بعض الانعطافات في التركيز التي انعكست في الطبعة الثانية، وأنا على قناعة، أكثر من أي وقت مضى، بأن المنحى المستقبلي لتحليل الطبقة والتراصف يكمن في الاعتراف بواقعية الأطر المفاهيمية والمنهجيات الإجمالية في ذلك المجال. ومن ثم، لا أعتقد أنه من المفيد بالذات النقاش في أي إطار للطبقة هو «الأفضل»، مثلًا، وهو أحد الأسباب التي جعلتني أتخلى عن «اختبار» المعايير وصقلها للطبقة الوظيفية» (1992، الفصل الخامس). وفي طبعة 1997 هذه، سأكون أكثر حذرًا بشأن وضع التشديد على وحدة «البنية» و«نشاطها» مقارنة بما قمت به في عام 1993. وبالنسبة إلى كثير من المصطلحات السوسيولوجية، فإن البنية والنشاط مترابطان بالفعل، ولكن بالنسبة إلى الأبحاث التجريبية، وبالنسبة إلى التحليل الطبقي أيضًا، يجب افتراض الفصل بينهما[6].

---

(5) Fiona Devine, *Social Class in America and Britain* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1997); Richard Breen and David B. Rottman, *Class Stratification: A Comparative Perspective* (London: Harvester Wheatsheaf, 1995); Ivan Reid, *Class in Britain* (Cambridge, UK; Malden, MA: Polity Press, 1998).

(6) Derek Layder, *The Realist Image in Social Science* (Basingstoke: Macmillan, 1990); Margaret Archer, «Social Integration and System Integration: Developing the Distinction,» *Sociology* 30, no. 4 (November 1996): 679-699.

لقد تمت مراجعة الطبعة الأولى من هذا الكتاب وتحديثها على نحو موسع، ولكن أعيد صوغ بعض الفصول أكثر من غيرها، واختفت فصول أخرى كليًا، وربما تكون الفصول الأولى والثانية والثالثة أقل تغييرًا. كما أعيدت، عمليًا، كتابة الفصلين الرابع والخامس. ومن ثم زال التشديد على مسألة «تصنيف الأشخاص» (وتماشيًا مع رأيي أنه لا يوجد إطار طبقي واحد «أفضل»، أكدت رأيي باختلاف الأطر المتعددة في توزيعها للمهن المعنية، على الرغم من التشابه الكبير في أهدافها). وأدخلت النقاشات الأخيرة حول «الطبقة»، وتم التركيز على التلاقي الناشئ بين أعمال غولدثورب ورايت الأخيرة. وفي الفصل الخامس، قمت، بانتظام، بدراسة آثار النظريات الاجتماعية الأخيرة خصوصًا، ما بعد البنيوية (Post-structuralism)، وما بعد الحداثة (Post modernism) المتعلقة بتحليل الطبقة والتراصف. وأنا أعتبر أن تلك النقاشات تظل مصدرًا أساسيًا للحيرة ونشوء «النقاشات غير الجدية»، أي أن لا يناقش علماء الاجتماع بعضهم بعضًا، وإنما يدخلون في حوار طرشان (Pseudo-debate)؛ إذ لا يستمع بعضهم للآخر.

وعلى نحو أخص، أؤكد الحاجة إلى التمييز بين النقاشات النظرية المتعلقة بإمكان التحول الجذري في طبيعة المجتمع نفسه (كما تقترح بعض نصوص «ما بعد الحداثة» أو «الحداثة الانعكاسية») (Reflexive Modernity) ومقاربة غولدثورب ورايت للتوظيف الإجمالي (Employment Aggregate) التي تهتم، إلى حد كبير، بالتداعيات المتواصلة للتفاوت الاجتماعي المتعلق بالوظيفة. والواقع أن هذين نوعان مختلفان من النقاشات ويجب اعتبارهما كذلك.

لقد تم عكس ترتيب الفصلين السادس والسابع من الطبعة الأولى، وذلك على الرغم من أنهما لا يزالان يتناولان الموضوعات نفسها. كما تم توسيع الفصل السادس المتعلق بالثقافة والاستهلاك ليتضمن نقاشًا في التطورات الأخيرة حول التوظيف وتداعياته المحتملة على الوعي والهوية الطبقية، كذلك، تمت إضافة قسم عن الجندر والطبقات الوسطى. ولم يتغير تصميم الفصل السابع على نحو كبير، ولكن جرى توسيع البحث في النقاش المتعلق بـ «الطبقة

الدنيا»، وطور بشكل يقدم مثالًا محلولًا (Worked Example) بسبب الحاجة إلى نهج تجريبي متعدد الأبعاد. وأعيدت كتابة الفصل الثامن بشكل كامل. وقد اخترت، بدلًا من تقديم تصميم وصفي للتراصف، كما في الطبعة الأولى، أن أدرس، بعمق، مواضيع الحَراك الاجتماعي وفرص التعليم والاستقطاب الاجتماعي، ذات الصلة. ويمكن القول إن السبب في ذلك يعود، جزئيًا، إلى أن التحول الثقافي في علم الاجتماع، فترة ما بعد الحداثة، يهدد بإزالة، وعلى نحو نهائي وبشكل منتظم، أي حاجة لدرس تلك البنى وآليات العمل في المجتمع التي تؤكد، مرارًا وتكرارًا بأن هناك بعضًا من الناس أقل تساويًا مع الآخرين، أو بكلام آخر، دراسة الطبقة الاجتماعية.

أخلص من ذلك إلى أنه، على الرغم من أن المجتمعات الرأسمالية المعاصرة لا تزال، بصورة جوهرية، تتميز بالتراصف، بسبب اللامساواة الممنهجة، وهو تراصف مرتبط بالحصول على الأملاك والوظائف و«فرص الحياة» إجمالًا، ولذا فإن تجزئة الواقع والخبرات الناتجة من التطورات الحاصلة مثل مرونة التوظيف، والخصوصانية (Privatism) و«مركزية المنزل»، وزيادة عدم استقرار الوظائف، وإمكان خسارة الموقع الطبقي المكتسب في مناخ تنافسي «أسواقي» (Marketizer) يرتكز على التداول في الأسواق، تؤدي كلها إلى إبعاد احتمال تطور «وعي طبقي» متماسك، جامع، مرتكز على المهنة من النوع «الفوردي» [نسبة إلى الصناعي الأميركي الشهير فورد] الذي يشبه ذلك الموجود لدى اتحاد نقابات العمال. وبالتالي، وبهذا المعنى، تحمل الانتقادات الأخيرة بعض الصدقية. ومع ذلك، لا تظهر هناك، في نهاية الألفية الثانية، إشارات تساهم في إضعاف القدرة الحقيقية على تحقيق المصالح الاقتصادية المسيطرة. ولا تزال آليات الطبقة العملية مهمة، حتى لو بقي التعبير عن مصالح بعض الطبقات ضعيفًا. وهكذا، يمكن القول إنه ينبغي لعلماء الاجتماع، بدلًا من استمرارهم في محاولة إثبات «نهاية الطبقة» مع إعادة تركيز الاهتمام بالابتعاد من «المادية» والاتجاه إلى «كل ما هو ثقافي»، المضي في الاتجاه المعاكس.

أخيرًا، أود أن أشكر مدرسة بحوث العلوم الاجتماعية (Research School of Social Sciences) والجامعة الوطنية الأسترالية (Australian National University)على دعوتي وإعطائي منحة أستاذ زائر، وكذلك جامعة ليسيستر (University of Leicester) على سماحها لي بأخذ إجازة بهدف التفرغ لهذا العمل. والحال أنني لم أكن أستطيع، قط، أن أعيد كتابة هذا الكتاب من دون تلك المساعدة التي أعترف بمديونيتي لها. وقد قرأت فيونا ديفاين (Fiona Devine) ومايك سافيج المسودات الأولى للنص الكامل، وليزا أدكينز (Lisa Adkins) المسودة الأولى للفصل الخامس. كما ساعد كثيرون وبطرائق مختلفة كثيرة، منها الاستعداد لتحمل درجة معينة من التجريد (وبعض المزاج الحاد)، في الإجابة عن الاستفسارات الأكاديمية المحددة. ولهم جميعًا أكن كل الشكر.

روزماري كرومبتون

جامعة ليسيستر

كانون الأول/ديسمبر 1997

مقدمة الطبعة الثالثة وكلمة تقدير

أعدت مراجعة هذا الكتاب وكتابته على نحو موسع. وعلى الرغم من الحفاظ على معظم محتويات الفصل الأول السابق (الذي يشكل الفصل الثاني في هذه الطبعة)، تم توسيع النقاش بشكل كبير، بهدف إظهار مدى ترابط النقاشات حول «الطبقة» بالنقاشات النظرية العامة في علم الاجتماع، وأثر هذا الترابط في فهمنا لـ «التحليل الطبقي». وقد يكون الفصل الثالث (الفصل الثاني سابقًا) الأقل تغيرًا بالنسبة إلى هؤلاء الذين قرأوا الطبعة السابقة على الرغم من إعادة مراجعتها وتحديثها. ويركز الفصل الرابع، كما الفصل الثالث سابقًا، بشكل أساس، على استراتيجية قياس (تفعيل) الطبقة بتقسيم البنية الوظيفية التي وصفتها بمقاربة «التوظيف - الإجمالي» للطبقة. ويتضمن هذا الفصل الآن نقاشًا حول الإطار الطبقي الجديد الذي قدمه الإحصاء البريطاني (British Census) في عام 2001، والذي قام به «مكتب الإحصاءات الوطنية والتصنيف الاجتماعي - الاقتصادي (Office of National Statistics Socio-Economic Classification)».

في الطبعات السابقة، تم تخصيص مساحة كبرى لعرض ونقد برنامجي البحوث الأساسيين المقارنين لـ «التوظيف - الإجمالي» اللذين أقيما على النطاق الوطني، واللذين سيطرا على «التحليل الطبقي» في ثمانينيات ومعظم تسعينيات القرن العشرين، واللذين كانا بقيادة جون غولدثورب وإريك وايت. التقى برنامجا البحوث هذان في نهايتهما وقد اختتما الآن. لذلك، تقلص نقاش هذين البرنامجين في هذه الطبعة. وفي الطبعات السابقة بدا أن هناك في

علم الاجتماع ضرورة لتخصيص اهتمام كبير للدفاع المستدام عن «مشروع التحليل التطبيقي» المعقد، بما أنه غالبًا ما عدّت الطبقة الاجتماعية خارجة على الموضوع في أحسن الأحوال، أو أنها تمثل مفهومًا لا جدوى منه ويحتاج إلى إبطال النظرية بمقاربة «جديدة» نظرية أو أي شيء آخر في أسوأ الأحوال.

ولكن (وأتمنى ألا أكون مخطئة) بما أن التحليل الطبقي لا يزال يبدو حيًا ومزدهرًا، فقد خصصت مساحة أقل للدفاع عنه. ويعني ذلك أنه تم جمع النقاشات في الفصلين الرابع والخامس في الطبعة الثانية في فصل واحد في هذه الطبعة (الفصل الخامس) على الرغم من أن الأمر ليس مجرد «قص ولصق» (Cutting and Pasting). وإلى التحديث الكبير، طُور النقاش بطريقة أظهرت العمليات «الفردية» و«البعد من كل ما هو تقليدي» التي عدّها علماء الاجتماع من مميزات الحداثة الانعكاسية (Reflexive Modernity) في الأقل جزئيًا، وأنها تأتي نتيجة للتأثير المتزايد للنيو - ليبرالية السياسية والاقتصادية.

وترافق إعادة إحياء الاهتمام «بالتحليل الطبقي» مع الاهتمام المتزايد بثقافة الطبقات والتفسيرات الثقافية بشكل أوسع. وكان عمل بورديو مهمًا جدًا في هذا الصدد، ويركز الفصل السادس (الذي يتضمن بعض العناصر من الفصل السادس في الطبعة الثانية) على أعمال بورديو والجوانب الثقافية للطبقة. أما الفصل السابع فاختفى تقريبًا كليًا (على الرغم من مناقشة المواطنة بالنسبة إلى المطالب الاجتماعية في الفصل السادس من هذه الطبعة). وأما الفصل السابع في هذه الطبعة (حول الحَراك الاجتماعي والتعليم) فهو جديد إجمالًا، على الرغم من تضمينه نقاشًا حول الحَراك الاجتماعي من الفصل الثامن في الطبعة الثانية. كما أن الفصل الثامن جديد أيضًا، على الرغم من أنه يتضمن نقاشات (محدثة) عن الطبقة الدنيا من الفصل السابع في الطبعة الثانية، إضافة إلى نقاشات محدثة مشابهة عن الاستقطاب الاجتماعي من الفصل الثامن.

وعندما قمت بتعديل مراجع الطبعة الثالثة هذه، أدركت أن كمية كبيرة اختفت منها. بما في ذلك ملخصات عن النقاشات النسوية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، علاوة على النقاشات المطولة حول المواطنة، ومعظم

المواد المتعلقة بالعرق والنقاشات الموسعة حول طبقة الخدمات والتغيرات في التوظيف. وإذا ما أخذنا في الحسبان اهتماماتي البحثية، يبقى النقاش حول تأثير التغيرات في تقسيم العمل، وفقًا للجندر، متضمنًا في نقاشات التحليل الطبقي في فصول الطبعة الثالثة. أما أسبابي لتغييب تركيز معين على موضوع «العرق» فأشرحها في الفصل الثامن من هذا الكتاب، ومع ذلك قد يستمر بعضهم بحساب هذا نقطة ضعف. والأمر الثاني الغائب في هذا الكتاب هو خلوه من أي توصيف للتفاوت الاجتماعي المرتبط بالفوارق الطبقية. وهذا أمر متعمد لا يعود سببه إلى أن هذه المواد تتعرض للتقادم بشكل سريع، ولكن، والأهم من ذلك، أن أي معلومات ذات صلة بالموضوع متوافرة بسهولة (ومن دون مقابل) من خلال الإنترنت[*].

إجمالًا، لم تتغير رؤيتي إلى تحليل الطبقة والتراصف[**] خلال الأعوام العشرة التي انقضت منذ الطبعة الثانية على الرغم من تحديثها. وبالطبع، ما زلت أتمسك بالرأي الذي يقول بأن المطلوب هو مزيج من مقاربات مختلفة للطبقة والطبقية والتراصف بدلًا من تطوير مقاربة أو رؤية جديدة، وذلك على

(*) في بريطانيا، انظر: <http://www.statistics.gov.uk>.

انظر أيضًا: Social Trends, <http://data.gov.uk/dataset/social_trends> لأي معلومات يتم تحديثها بانتظام.

(**) مصطلح التراصف حديث العهد حتى في اللغات الأجنبية، مشتق من الأصل اللاتيني Stratum، وجمعه Strata؛ ويشير إلى نسقٍ لتنظيم مجموعة من الشرائح أو الطبقات بعضها فوق بعض؛ للدلالة على التفاوت والتمايز واللامساواة في القيمة وربما الأهمية. ويستخدم، بهذا المعنى، في سياقات عدة: في الإحصاء، والرياضيات، وعلوم طبقات الأرض، والآثار والمياه. أما في العلوم الاجتماعية، فيشير المصطلح، مصدرًا وفعلًا، إلى نسق لتقسيم كيان اجتماعي ما إلى شرائح ودرجات تتفاوت في ما بينها، وفق معايير معينة جندرية أو إثنية أو عمرية، أو اعتمادًا على عناصر المكانة أو الثروة أو السلطة، أو على ثلاثية الدخل/التعليم/المهنة. ويمثل التراصف محورًا أساسيًا في الدراسات الاقتصادية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية، لا لأنه يبيّن أشكال التمايز والتفرقة أو المعاملة المتفاوتة التي تعوق تحقيق المساواة، بل لأنه يشمل استقصاء نسق واسع من المكافآت التي تشكل الاقتصاد وبنية النظام الاجتماعي. وفي المجتمعات الصغيرة أو التي لا تتميز بمستويات تقنية متقدمة، تشكل الجندر والعمر وروابط القربى بعض عناصر التراصف الاجتماعي، غير أنها لا تسمح بقيام تشكيلات طبقية دائمة نسبيًا، بينما تكون هذه التكوينات أكثر ديمومة ويعاد إنتاجها، جيلًا بعد جيل، في المجتمعات الأكثر ثراءً وتعقيدًا.

الرغم من أن الأسس النظرية لهذه المقاربات المختلفة قد تبدو متعارضة. كما لا أزال أتمسك بالرأي الآخر الذي يقول إنه على الرغم من ضرورة الاعتراف بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الفعلية التي حدثت في خلال نصف القرن الأخير، فإن من المهم توخي الحذر في افتراض أن «تحولًا» اجتماعيًا جذريًا قد وقع، ما يتطلب أدوات وطرائق تحليلية جديدة كليًا.

أخيرًا، علي أن أعترف بأنني واجهت صعوبة كبيرة في هذه المراجعة الثانية لكتاب **الطبقة والتراصف**، وآمل أن لا يتراءى هذا التعب من خلال الصفحات.

كل الشكر للأصدقاء فيونا ديفاين ومايك سافيج وأندرو ساير وجون سكوت لإبقاء اهتمامي وانشغالي بقضايا الطبقة والتراصف حيًا في خلال العقد الفائت. وأتحمل وحدي مسؤولية أي أخطاء في هذا النص.

روزماري كرومبتون

جامعة سيتي يونيفرسيتي

تموز/يوليو 2007

الفصل الأول

تحديد المشهد

خلال العقد الماضي، ومنذ صدور الطبعة الثانية من هذا الكتاب، استمرت التغيرات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية بسرعة. وليس مستغربًا أن تنعكس تلك التغيرات في المناظرات والنقاشات في علم الاجتماع خصوصًا، وفي العلوم الاجتماعية إجمالًا. والواقع أن أحد أهداف كتابي هذا الاعتراف بالتغيرات الحقيقية التي حصلت، فيما نتفهم، في الوقت نفسه، كل العوامل الكامنة وراء مراحل الديمومة المجتمعية. وعلى أساس عناصر الديمومة تلك، سنطرح الحجة بأن موضوعي الطبقة والتراصف، سيظلان مترابطين ترابطًا أساسيًا في المؤسسة الاجتماعية. وتعني تلك المقاربة أن الرؤية التاريخية أمر ضروري، لا بالنسبة إلى حوادث الماضي القريب فحسب، بل بالنسبة إلى أساليب التفكير (أو النظريات) المهيمنة المتعلقة بها أيضًا. وكما سنرى، فإن جذور العديد من الأفكار والرؤى والنظريات الاجتماعية التي قدمت بوصفها «جديدة» أو معاصرة، إنما تكمن في نقاشات أكثر قدمًا. ويمكن القول إن الاعتراف بتلك الأصول يجعلنا، في الأقل، أكثر قدرة على فهم النقاشات الحالية بشكل أفضل، كما يمكننا التعرف إلى هؤلاء الذين يمكنهم أن يطوروا تلك النقاشات.

من هنا، فإن الجزء الأول من هذا الفصل التمهيدي سيستعرض، باختصار، بعض التغيرات ذات الصلة التي حدثت في خلال العقد الماضي. وسيستخدم مثال «رابطة كرة القدم» في بريطانيا تشبيهًا مجازيًا لتوضيح التغيرات التي حدثت في العلاقات «الطبقية»، إضافة إلى التداعيات الاجتماعية والاقتصادية

لـ «قوى السوق» التي أُطلق لها العنان بسبب تشجيع المبادئ «النيوليبرالية» للتنظيم الاقتصادي الاجتماعي وتطبيقها. أما الجزء الثاني من هذا الفصل التمهيدي فيلخص بقية الكتاب.

الفردية والنيوليبرالية و«الرأسمالية المتطرفة»

بدا أن انتخاب حكومة «عمالية جديدة» في بريطانيا عام 1997، بعد ثماني عشرة سنة من حكم حزب المحافظين، سيقدم فرصًا جديدة للتغير وتحسين الأوضاع، خصوصًا بالنسبة إلى هؤلاء المهتمين بمعالجة مسألة التفاوت الاجتماعي. ولكن، على الرغم من إدخال سياسات عمالية جديدة موجهة نحو إحقاق المساواة الاجتماعية (مثل خفض فقر الأطفال)، أبقى «الطريق الثالث» العمالي الجديد (انظر الفصل الثامن) على السياسات الاقتصادية النيوليبرالية الموضوعة في ظل حكم رئيسة الوزراء البريطانية المنتمية لحزب المحافظين مارغريت تاتشر.

باختصار، ترتكز النيوليبرالية المعاصرة على أسس الليبرالية الاقتصادية في القرن التاسع عشر أي الاقتصاد الحر (Laissez-faire). وبالفعل، تتشابه معظم مبادئها، إلى حد كبير، مع ذلك المبدأ الاقتصادي القديم[1]. وتدعي النيوليبرالية أن المجتمع كله يكون أفضل حالًا في ظل الحد الأقصى من حرية السوق، والحد الأدنى من التدخل الحكومي. وبالتالي، يجب أن يقتصر دور الحكومة على حفظ الأمن والدفاع وحماية الملكية الخاصة، إضافة إلى إيجاد الأسواق

(1) لا تصف الليبرالية مذهبًا واحدًا. ويمكن لهذا المصطلح أن يشمل وجهات نظر متضاربة. فعلى الرغم من أن كل الليبراليين يؤكدون أهمية حقوق الفرد وحرياته، على سبيل المثال، فإن الليبراليين الاجتماعيين يشددون على أن أشكال الدعم التي توفرها الدولة عادةً (التعليم، نظام الرفاهة... إلخ.) ضرورية كي يقوم المواطن بممارسة هذه الحريات حقًا. أما الليبراليون الاقتصاديون فيقولون إن اللامساواة الناتجة من مواقع التفاوض غير المتساوية (في غياب الإكراه) هي نتيجة طبيعية للمنافسة الحرة. وبالفعل، يقول الليبراليون الاقتصاديون إن الدعم الاجتماعي الذي يدعو إليه الليبراليون الاجتماعيون، يتدخل في منافسة السوق، ويجب بالتالي معارضته أو، في الأقل، إبقاؤه عند أقل مستوى ممكن. إن مثل هذه المسائل والمناقشات سيجري بحثها في هذا الكتاب، خصوصًا في الفصول: الثاني والثالث والرابع والسابع والثامن.

والحفاظ عليها. أما العمليات الأخرى التي تتضمن تأمين الخدمات الأساسية (مثل النقل والمياه والطاقة، بل حتى الصحة والتعليم)، فتقدمها المؤسسات الخاصة بشكل أفضل، لأن دافع تحقيق الأرباح يضمن ترشيد اتخاذ القرارات، وبالتالي يصل إلى النتيجة «الفضلى» للمجتمع كله، في وقت يتحرر الأفراد المواطنون من طلبات الحكومة المستبدة.

في بريطانيا (وفي الولايات المتحدة)، تميزت العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية بسياسات اجتماعية واقتصادية (غالبًا ما وُصفت بأنها كينزية [نسبة إلى المفكر الاقتصادي المشهور كينز][2] سعت إلى كبح تأثير «قوى السوق». وتضمنت تلك السياسات ضوابط على الاقتراض والإقراض واستخدام الضرائب والفوائد وغيرها للسيطرة على الطلب، إضافة إلى ضبط الأسعار والمداخيل. وكانت تلك السياسات في منزلة سياسات إعادة توزيع (وبالفعل، وحتى سبعينيات القرن العشرين انخفض حجم الفوارق المادية) ولكن، تعرضت السياسات «الكينزية» للنقد المتزايد من خلال النيوليبراليين، الذين عدّوا أنها تساهم بالتراجع الاقتصادي. ففي بريطانيا، أحدث انتخاب حكومة محافظة في عام 1979، تحولًا حاسمًا باتجاه السياسات النيوليبرالية، وأُعيد إدخال «السوق» بوصفها الآلية الفضلى للتنظيم الاقتصادي الاجتماعي. وكما سنشهد في الفصول التالية (انظر الفصل الخامس خصوصًا)، تمت خصخصة الأصول المملوكة للدولة (مثل الغاز والكهرباء وقطاع النقل والاتصالات)، وأزيلت الضوابط على الأجور والضوابط الأخرى على سوق العمل، وحررت الخدمات المالية، كما أدخلت «أشباه الأسواق» (Quasi-markets) في مجالات الخدمات العامة مثل التعليم والصحة.

---

(2) سميت باسم المفكر الاقتصادي «ج. م. كينز». وقد دعا كينز إلى «اقتصاد مختلط» يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة، حيث تستخدم الدولة سلطتها للتخفيف من أثر صعود السوق وهبوطها. وقد تزامن تدخل الدولة في الاقتصاد مع التوسع في سياسات الرفاهة والإجراءات الأخرى لحماية السوق. باختصار (وعلى عكس الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية أو مبدأ دعه يمر (Laissez faire))، فإن الاقتصاد «الكينزي» يدعو إلى التدخل المباشر للدولة في الأسواق من الأنواع كلها.

وعلى الرغم من الفترة الطويلة التي قضاها حزب «العمال الجديد» في الحكم، إلا أنه لم يغير تلك السياسات النيوليبرالية بشكل كبير. وبالتالي، بقي سوق العمل في بريطانيا غير منظم، إلى حد بعيد، (على الرغم من فرض حد أدنى للأجور)، واستمرت الحكومة باتباع سياسة «كف اليد» في ما يختص بالمصالح التجارية وقوى السوق إجمالًا. وبالفعل، يبدو أن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية أخذت تسيطر في مختلف أنحاء العالم وتترسخ، خاصةً في الولايات المتحدة الأميركية[3]، لذلك لم يحدث أي تغير فعلي في البنى الواسعة للتفاوت الطبقي الاقتصادي.

ومع ذلك، حدثت تغيرات عميقة أخرى. ومن المعلوم أن البنية الوظيفية في معظم الدول «الغربية» هي في طور التحول المتواصل. وقد استمرت نسبة الذين يشغلون وظائف «مهنية وإدارية» في الازدياد (على الرغم من انخفاض معدل الزيادة). وفي إنكلترا وويلز، صنف نحو ثلث السكان الراشدين في هذه الفئة أيضًا في إحصاء 2001. وحدث انخفاض مواز في نسبة الوظائف التي تتطلب قوة جسدية وقليلًا من الذكاء، أي وظائف الطبقة العاملة «الجيدة» (في التعدين وتجميع السيارات وصناعة الفولاذ مثلًا) التي كان الرجال يشغلونها.

وأدت التغيرات التكنولوجية إلى استبدال هذا النوع من العمل، بالماكينات (أو الحواسيب)، على نحو متزايد، ولكن تم «تصدير» العديد من هذه الأنواع من الوظائف إلى بلدان مثل الصين والهند. وفي بريطانيا، يُستخدم العمال الأجانب للقيام بالأعمال المصنفة في المستويات الدنيا من البنية الوظيفية. إلى ذلك، تغيرت طبيعة الوظائف باستمرار، ففي تسعينيات القرن العشرين، مثلًا، كانت مراكز الاتصالات تعدّ نوعًا جديدًا من التوظيف، بينما تمت اليوم الاستعانة بمصادر أخرى في الخارج.

وفي جميع البلدان «الغربية»، توقعت النساء على نحو متزايد، أن يحصلن على وظائف لمعظم حياتهن بوصفهن راشدات، حتى عندما يكون لديهن أطفال

---

(3) David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

صغار. وبالفعل، فإن أكبر نمو في التوظيف، منذ آخر عقد في القرن العشرين، كان بين النساء اللواتي لديهن أطفال في سن الحضانة في بريطانيا، فقد اتجهت النساء المتعلمات اللواتي كن يشغلن وظائف جيدة لمشاركة حياتهن مع رجال يشبهونهن، وأدى هذا التزاوج المتلائق (Assortive Mating) (إلى جانب خسارة وظائف «جيدة» للطبقة العاملة والتفاوت المتزايد في الأجور)، إلى الاستقطاب الاجتماعي بسبب اتساع الهوة بين أسر لها مصدران للدخل، وأسر لا يعمل أي فرد راشد من أفرادها[4].

على الرغم من عملية التغير المستمرة هذه، يتواصل عدد من السيرورات الأساسية من دون أي تغير، وتستمر الرأسمالية (والدولة الرأسمالية) في توليد مجموعة متنوعة من الوظائف مع مكافآت مختلفة. ويستمر تحقيق الأرباح يشكل الاهتمام الرئيس للمؤسسة الرأسمالية. كذلك يستمر تجمع الثروات في مراكز معينة على نحو متزايد. وعلى المستوى الشخصي، يريد الأشخاص أن يقوموا بما هو أفضل لأنفسهم ولعائلاتهم، وبالتالي، يحاول الأهل التحايل على النظام التعليمي على قدر ما يستطيعون. وقد أدت التغيرات، وفقًا لمتطلبات «السوق» التي أُدخلت على النظام التعليمي، إلى زيادة الفرص أمام أهالي الطبقة الوسطى لإلحاق أولادهم بمدارس ناجحة أكاديميًا (والواقع أن الحَراك الاجتماعي، لا يزال في انخفاض في بريطانيا) ولا يزال الأشخاص يقارنون أنفسهم بالآخرين باستمرار، ولا تزال التراتبيات الاقتصادية - الاجتماعية ثابتة.

لا يزال من المنطقي، إذًا، وصف بريطانيا والمجتمعات المشابهة الأخرى على أنها مجتمعات «طبقية». ولكن ماذا عن القيمة التفسيرية لمفهوم الطبقة؟ كما سنرى في الفصول اللاحقة، لا توجد إجابة واضحة عن هذا السؤال، في الأقل بسبب تنوع الطرائق التي يتم بها تعريف «الطبقة». أما بالنسبة إلى العلائق الطبقية ومفهوم الطبقة، فلا يوجد تغير أساس (أو بالأحرى مجموعة من التغيرات) تجدر ملاحظتها منذ البداية.

---

(4) Paul Gregg and Jonathan Wadsworth, «Everything You Ever Wanted to Know about Measuring Worklessness and Polarization at the Household Level but Were Afraid to Ask,» *Oxford Bulletin cf Economics and Statistics* 63, special issue (2001): 777-806.

الواقع أنه، على الرغم من استمرار الانقسامات الطبقية، فقدت فكرة «الطبقة» أهميتها بوصفها نقطة مركزية في الخطاب، أو مبدأ للتنظيم السياسي في المجتمعات المعاصرة. ويعود ذلك إلى التغير في الوظائف والتوظيف ومراكز العمل. هذا إضافة إلى تغيرات متعمدة وواعية للأطر الاستطرادية (Discursive Frameworks) بالنسبة إلى هذه الأطر. فعلى سبيل المثال، عرف حزب العمال في بريطانيا نفسه خلال الجانب الأكبر من القرن العشرين، بكونه حزب «الطبقة العاملة». ولكن حزب «العمال الجديد» أبعد نفسه، عن قصد، من التسميات الطبقية من أي نوع. فعدّ الفقر مشكلة ناتجة من «الإقصاء الاجتماعي» بدلًا من كونه يتأتى نتيجة السيرورات الطبقية. وبالتالي اتجهت السياسات الحكومية إلى التركيز على تزويد الأشخاص بالقدرات للانضمام إلى المجتمع (التدريب، صفوف التربية، المهارات الجديدة) بدلًا من التركيز على تغيرات الأنظمة البنيوية، أو المتعلقة بالإطار الذي يمكنه من خفض التفاوت الاجتماعي (مثل زيادة الضرائب، وتنظيم التوظيف الذي يمكن أن يولد الوظائف)، علمًا أن تأكيد التركيز على الفرد هو، بالطبع، أحد العوامل التي تحدد النيوليبرالية.

ويمكن المحاججة، كما عد بالفعل العديد من منظري علم الاجتماع[5] أن التشديد المتزايد على الفردية في المجتمع كله هو نتيجة التغيرات البنيوية الاقتصادية الاجتماعية التي تمت مراجعتها سابقًا، وليس نتيجة مجرد تحول في الأفكار وطرائق التفكير المسيطرة.

إن انخفاض أهمية مجتمعات الطبقة العاملة التقليدية، بل اختفاءها، قد أزال آلية مهمة من التنشئة الاجتماعية التي كانت تولد الأفكار والمواقف الجماعية، وعلى الرغم من العمل بوصفه وظيفة، بقي بالنسبة إلى معظم الأشخاص ذا أهمية كبرى، فقد ساهمت العلاقة الوظيفية وأساليب الإدارة في زيادة الفردية، ففي الدول الغربية أدى الثراء المتزايد إلى تركيز أكبر على الاستهلاك والراحة.

---

(5) Anthony Giddens, *Modernity and Self Identity: Self and Society in the Late Modern Age* (Cambridge, UK: Polity, 1991); Ulrich Beck and Elisabeth Beck-Gernsheim, *Individualization: Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences* (London: Sage, 2002).

علاوة على ذلك، اتسعت فرص الاستهلاك على نحو كبير (الرحلات الرخيصة إلى الخارج، على سبيل المثال) كما توافرت المعلومات عن تلك الفرص، سواء في وسائل الإعلام أم في تقنيات أكثر حداثة مثل الإنترنت.

في بريطانيا، يمكن استخدام «رابطة كرة القدم» كمثال مجازي لتوضيح العوامل المختلفة التي ساهمت في زيادة الفردية وتراجع الجماعية، إذ كانت كرة القدم، في وقت من الأوقات، «لعبة الشعب» (على الرغم من أنها لم تشمل النساء)[6]. وبدت معظم الأندية الأساسية الحالية أشبه بامتداد لمجتمعاتها المحلية، وإن كانت أندية مرتبطة بمراكز العمل، آرسنال (Arsenal)، ووستهام (Westham)، أو أندية اجتماعية للعمال، مانشستر يونايتد (Manchester United)، أو كنسية إفرتون (Everton)، أو مؤسسة تعليمية، توتنهام هوتسبور (Tottenham Hotspur)، حيث كان المشجعون واللاعبون من «السكان المحليين». وفي سياق مماثل؛ جاء الدعم المادي لتلك المشاريع الأولى من المجتمع المحلي، وكان المساهمون الأساسيون من الموظفين ورجال الأعمال المحليين. وكما هي الحال في لعبة الملاكمة، كان الاحتراف في كرة القدم (ولا يزال) وسيلة يمكن للطبقة العاملة أن تحقق من خلالها، إلى حد ما، الارتقاء والأمان الاقتصاديين في المجتمع.

وحتى ستينيات القرن العشرين، ضبطت أجور لاعبي كرة القدم بشكل يوفر دخلًا جيدًا بالتأكيد، ولكن ليس إلى حد الثراء الفاحش. وكانت عمليات السوق الأساسية في كرة القدم تتمثل في انتقال (اللاعبين)، وفي بيع اللاعبين الصغار الواعدين في درجات الفرق السفلى بشكل ثابت تقريبًا، للأندية الأكثر نجاحًا. ومع ذلك، حافظت «روابط كرة القدم» في بريطانيا، حتى في المستويات العليا، على روابط محلية قوية حتى أواخر النصف الثاني من القرن العشرين. وكان هذا التجذر في مجتمعات الطبقة العاملة يعني أن «سياسات كرة القدم»، كما هي، اتجهت نحو اليسار[7]. وفي ستينيات القرن العشرين وسبعينياته

(6) James Walvin, *The Only Game: Football and our Times* (London: Pearson Education, 2001).

(7) Barney Ronay, «Anyone Want to Play on the Left?,» *Guardian*, 25/4/2007.

وحتى ثمانينياته، عرف لاعبو كرة قدم أساسيون، من أمثال بيلي شانكلي (Billy Shankly) وبراين كلوف (Brian Clough)، أنفسهم بأنهم اشتراكيون، وقالوا إن معتقداتهم هذه تعود إلى طفولتهم التي أمضوها في أماكن سيطرت عليها الصناعات الثقيلة وتأثرت بالاتحادات النقابية.

وقد انتهى تنظيم أجور لاعبي كرة القدم في ستينيات القرن العشرين وارتفعت الأجور، ولكن ليس كثيرًا؛ إذ بقيت مقيدة بقدرة الأندية على الدفع. ولكن، تغيرت طبيعة كرة القدم في بريطانيا عندما طرحت الأندية الناجحة أسهمها للتداول في سوق الأسهم، وأدى تضاؤل جمهور المشجعين من الطبقة العاملة «التقليدية» والاهتمام المتزايد للطبقات الوسطى بكرة القدم، إلى جعل الأندية الناجحة موقع جذب من الناحية المادية، وإلى تحسين الملاعب والارتفاع الكبير في أسعار تذاكر الدخول. غير أن التغير الكبير الفعلي حصل في عام 1992 عندما زاد بيع حقوق البث التلفزيوني بضربة واحدة، وبشكل كبير، الأموال المتوافرة للأندية، وخصوصًا الأكثر نجاحًا منها، وأدى إدخال الدوري الممتاز (وهو «رابطة نخبوية» ممتازة لـ «الدرجة الأولى» سابقًا) إلى زيادة الاستقطاب المالي بين الأندية التي تحتل القمة والأندية السفلى، إلى حد كبير. وفي هذا السياق، أصحبت الأندية الرئيسة ماركات عالمية واختفت روابطها المحلية إلى حد كبير. كما أصحبت الأندية نفسها لقمة سائغة، إما دمى يتلهى بها أصحاب الثراء الفاحش العالميون، وإما استثمارات تجارية ناجحة. وللتدليل بلغ معدل أجر لاعب كرة القدم 12300 £ (جنيه استرليني) في الأسبوع، وأصبح اللاعبون المتميزون من أصحاب الملايين، في حين أدى التبادل العالمي لأفضل اللاعبين إلى إضعاف الروابط الوطنية والمحلية، واستُبدل الأبطال المحليون بالمشاهير العالميين.

واستنادًا إلى ما أشار إليه تعليق مؤخرًا لروناي: «أصبحت، لعبة كرة القدم البريطانية، بطريقتها الخاصة، مسألة سياسية عميقة، ويكفي أن تلقي نظرة على «الدوري الإنكليزي الممتاز» لتعرف كيف تبدو نتيجة 15 عامًا من السوق الرأسمالية الحرة المزدهرة...، حيث أصبح اللاعبون يمثلون قمة الاستهلاك،

وصاروا بمنزلة التعبير الفظ عن أسلوب معين من العيش. والحال أنك ترى في لاعبي كرة القدم انعكاسًا للقوى نفسها التي تؤثر في جمهور المشاهدين الذين يتابعونهم من المدرجات. والواقع أننا لسنا معجبين بهم بقدر ما نتوق إلى العيش على غرار أسلوب حياتهم نفسه... تمثل الطبقة العليا في كرة القدم البريطانية تعبيرًا صارخًا عن نوع معين من السياسة، ومن الرأسمالية المفرطة إلى أقصى حد»[8].

لقد خضنا في هذه الرحلة القصيرة في التاريخ القريب لكرة القدم البريطانية ليس من أجل إيجاد جو من العاطفة نحو الماضي، أو من أجل الحنين إلى «الأيام الجميلة العابرة»، ولكن أردنا تقديم مثال متوافر لتوضيح (آمل ذلك) العوامل المختلفة العديدة التي أدت إلى توليد رؤية متزايدة للنزعة الفردية في بريطانيا ودول أخرى. وقد تسبب تضاؤل المجتمعات المحلية، وعدم تنظيم سوق العمل، ونمو الروح التجارية، إضافة إلى تأثير وسائل الإعلام، باستقطاب اللعبة وإيجاد صناعة ترفيهية عالمية (Leisure) تميزت بثقافة الفردية إلى الحد الأقصى. ويمكن اعتبار مثال كرة القدم حالة متطرفة للعمليات التي تؤجج الفردية المتزايدة في المجتمع كله.

ولكن، تتجه المناقشة في هذا الكتاب إلى اعتبار أنه، وعلى الرغم من عدم جدوى إنكار النقلة الاجتماعية باتجاه الفردية أو تجاهلها، إلا أن ذلك لا يعني، كما عدّ بعضهم، أن «الطبقة قد ماتت»، بل لا تزال «الطبقة» موجودة بصفتها عائقًا اجتماعيًا واقتصاديًا منظم البناء، يُعاد إنتاجه عبر الأجيال. أما بالنسبة إلى القيمة التفسيرية لمفهوم «الطبقة»، فسوف نناقش أنه يجب علينا، فضلًا عن تجنب محاولة التعلق بالأطر القديمة، وبالأهمية نفسها، عدم التخلي عن المقاربات والتقنيات التي لا تزال ملائمة لتحليل المجتمعات المعاصرة. وبالفعل، تمت الإشارة في هذا الكتاب، إلى أن اتباع ما هو رائج حاليًا في علم الاجتماع (وخصوصًا ما يتعلق «بالثقافة» و«الهوية») يؤدي أحيانًا، إلى خسارة

---

(8) المصدر نفسه.

التطور السوسيولوجي، في ما يتصل بالنقاشات المتعلقة بالتفاوت الطبقي[9]، ومن هنا فإن المطلوب هو «العودة إلى البنى». وهكذا، سيتم في هذه الطبعة الثالثة، إصلاح عدم التوازن هذا بالتركيز (وخصوصًا في الفصلين السابع والثامن) على تأثير السياسات الاقتصادية الاجتماعية النيوليبرالية والتفكير بالحَراك الاجتماعي، والفوارق الطبقية في التحصيل العلمي، والاستقطاب الاجتماعي. وكما قال هارفي:

«يبدو أن جميع التقدميين من جميع المشارب تبنوا التفكير النيوليبرالي، ذلك أن أحد أبرز أوهام النيوليبرالية هو أن الطبقة فئة وهمية لا توجد سوى في أذهان الاشتراكيين والشيوعيين السريين (Crypto-communists)... ولا ريب في أن الدرس الأول الذي علينا تعلمه... هو أنه إذا كان الأمر يبدو صراعًا طبقيًا وتكون نتيجته بمنزلة حرب بين الطبقات، فإنه ينبغي إذًا أن نسميه، من دون أي خجل، بما هو عليه»[10].

عمومًا، ليس هذا كتابًا عن «الطريقة الفضلى» لمقاربة التحليل الطبقي والتفاوت الاجتماعي، بل سنطرح هنا الرأي بأن المطلوب هو مجموعة من المقاربات المختلفة بحسب طبيعة الموضوع وأنواع الأدلة المتوافرة. ويمكن اعتبار هذا الكتاب (والفصل الثالث بالذات) كتابًا حول تاريخ «التحليل الطبقي»، لأنني أومن بالرأي بالقائل إنه، ومن أجل فهم الحاضر، يجب فهم الماضي. علاوة على ذلك، كما أشرت أعلاه، فإن فرز المفاهيم والنظريات والأطر التحليلية المتنوعة التي نشأت في دراسة التراصف الاجتماعي، هو طريقة أساس في تقرير ما يمكن التخلي عنه، والأهم من ذلك، ما يمكن الإبقاء عليه. وهناك فكرة أخرى تتردد في هذا الكتاب؛ وهي أنه من أجل فهم كلية التفاوت الاجتماعي واستمراره، فإن علينا أن نكون على استعداد للعمل «عبر» المقاربات والأساليب المتضاربة وضمنها، فغالبًا ما تبدو المقاربات المختلفة

---

(9) Rosemary Crompton and John Scott, «Class Analysis: Beyond the Cultural Turn,» in Fiona Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Culture, Identities and Lifestyles* (Basingstoke: Palgrave, 2005).

(10) Harvey, *A Brief History of Neoliberalism*, 202.

للطبقات والتراصف معاكسة كليًا بعضها لبعض، ولكن إذا كنا على استعداد للعمل معها جميعًا، فإننا نستطيع أن نسلط الضوء على أجزاء مختلفة من الكل.

ملخص الفصول

يراجع الفصل الآتي (الفصل الثاني «المقاربات لتحليل الطبقة والتراصف») تاريخ الأطر التي طورت من أجل فهم (وتفسير) استمرار التفاوت الاجتماعي، كما يهتم بتوضيح المفاهيم والتركيز على الطرائق العديدة المختلفة التي تم بها تعريف الطبقة والتراصف والمجموعة الكبيرة من المواضيع التي تضمنها. ويشمل هذا النقاش «تضمين» مناظرات الطبقة والتراصف في الموضوعات والقضايا الأوسع في النظريات الاجتماعية. وتعود تلك النقاشات إلى مواقف لا يمكن التوفيق بينها على ما يبدو بالنسبة إلى مفهومنا للعالم الاجتماعي الذي يشمل مفهومنا للطبقة والتراصف. أما في الفصل الثالث («التحليل الطبقي: الميراث الكلاسيكي وتطوره في القرن العشرين») فيشمل مناقشة بعض القضايا والمناظرات التي حددت الفصل الثاني. وإلى جانب دراسة شاملة لأفكار ماركس وفيبر عن «الطبقة»، نستكشف أيضًا، تأثيرها في علم الاجتماع (في الواقع في العلوم الاجتماعية إجمالًا). ويوضح هذا العرض التاريخي للتحليل «الطبقي» خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الثانية، بروز «انقسام متواصل بين «الفعل» و«البنية» ضمن تلك النقاشات. وأيضًا ستجري مناقشة في هذا الكتاب، حول وجوب عدم اعتبار ذلك بمنزلة الانقسام، ولكن بوصفه ترابطًا؛ إذ ليست المسألة «إما/وإما» ولكن «كلاهما/و».

أما الفصل الرابع (قياس «البنية الطبقية») فيركز على التوصيفات «البنيوية» للطبقة، أي المحاولات المنتظمة التي جرت لتفعيل (قياس) «البنية الطبقية»، بتقسيم البنية المهنية (مقاربة إجمالي التوظيف). كما تُدرس وتُراجع فيه الأطر الطبقية «الرسمية» و«السوسيولوجية»، إضافة إلى تلك التي يستخدمها الباحثون السياسيون والمهتمون بأبحاث السوق. ويبدأ الفصل الخامس («تنبؤ في غير أوانه للموت وإعادة تجديد في أوانه») بعرض للتلاقي، بحكم الواقع، لأعمال اثنين من مناصري مقاربة «إجمالي - التوظيف»، وهما غولدثورب ورايت.

أما الهدف الأساس لهذا الفصل فهو دراسة التغيرات الكبيرة في المجتمعات المعاصرة، إضافة إلى عرض النظريات المختلفة لهذه التغيرات التي أدت إلى تأكيد «موت الطبقة» وبروز الفردية، وهنا يظهر النقاش أن ما شهدناه في العقود السابقة ليس تغيرًا اجتماعيًا، أي تغيرًا جذريًا في المجتمعات «المعاصرة» الناتج من العولمة والتغيرات التقنية، إنما هو تشديد (على النيوليبرالية أو «الرأسمالية المتطرفة»). وفي ضوء هذه النقاشات، تُدرس بدقة المحاولات الأخيرة لتطوير «نظريات طبقية» حديثة، شاملة وجامعة.

ومع ذلك، من الأمور المعترف بها صراحة، أنه يمكن توجيه الانتقاد المشروع إلى معظم التقاليد القائمة في «التحليل الطبقي» ووصفها بأنها اقتصادية ومبالغة بالاعتقاد بالحتمية. وهكذا نستكشف، بعمق، في الفصل السادس («الطبقة والثقافة: الإثنوغرافيا الوصفية للطبقة») الجانب الثقافي للطبقة والتراصف، بدءًا من عرض مفهوم «المكانة الاجتماعية»، إضافة إلى مفهوم ت. هـ. مارشال (T. H. Marshall) المؤثر «للمواطنة». كما تُدرس مقاربة بورديو للطبقة، بشيء من التفصيل، إضافة إلى تطبيقات مقاربته في أبحاث «الطبقة الوسطى» و«الطبقة العاملة»، وسوف يتطرق النقاش إلى وجوب اعتماد بحوث الطبقة والشرائح الطبقية على المقاربات «الاقتصادية» و«الثقافية»، وفي الخاتمة، سيتم نقد ومراجعة المحاولات الأخيرة وجمع الاثنين في مقاربة واحدة. كما ستتم الإشارة، مرة أخرى، إلى أن المقاربات التجميعية ليست ناجحة، وإلى أن علينا، بدلًا من ذلك، الاعتراف بالتناقضات «النظرية» الضمنية والعمل، في الوقت نفسه، عبرها.

تتفق المقاربتان «الاقتصادية» و«الثقافية» للطبقة، على الرغم من فوارقهما، على أن العائلة تؤدي دورًا مهمًا في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي، بينما يبحث الفصل السابع («الحَراك الاجتماعي للعائلات والتحصيل العلمي») في عمليات الترابط بين الحَراك الاجتماعي والفوارق الطبقية في التحصيل العلمي. وسيتم اعتبار أن نشوء «شبه سوق» للتعليم في بريطانيا، إضافة إلى التأثير المتزايد للسياسات النيوليبرالية أو سياسات شبه السوق، قد زاد فرص استثمار الطبقة

الوسطى لرأس المال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وارتبط بمعدلات منخفضة من الحَراك الاجتماعي. وفي الخاتمة يتم تأكيد ترابط (بدل تعارض) «الثنائيات» السوسيولوجية في مقاربات الطبقة والشرائح الطبقية.

وفي الفصل النهائي (الفصل الثامن «اللامساواة المتعاظمة والمناظرات حول الطبقة: مناقشة وخلاصة») نتجه نحو مسألة اتساع التفاوت الطبقي، حيث ندرس المساجلات المتعلقة بـ «الطبقة المسحوقة»، إضافة إلى النقاشات المعاصرة حول الفقر و«الإقصاء الاجتماعي». ويعدّ بعضهم أنه، وعلى الرغم من اختلافها الفعلي مع نظريات «الطبقة المسحوقة»، فإن هذه النقاشات المعاصرة تركز على الفرد، وهذه من مميزات منظري «الطبقة المسحوقة». كما ستتم مراجعة بعض أسباب اتساع الفوارق الاجتماعية حتى في المجتمعات الغربية الغنية.

وستتم مناقشة الفكرة التي تقول إنه، وعلى الرغم من مساهمة الاتجاهات البنيوية، مثل الابتعاد من الصناعة والتحول إلى قطاع الخدمات، والتغير الأسري، والعولمة، في هذا الاتساع، فإن التحول باتجاه النيوليبرالية الاقتصادية والسياسية، كان مركزيًا في زيادة التفاوت الطبقي. ويشار أيضًا، إلى أن «الفردية» ليست اتجاهًا لا يمكن كبحه، ولكنه اتجاه مرتبط بتلك التغيرات في السياسات الاقتصادية الاجتماعية. وأخيرًا، ستُدرس، باختصار، احتمالات قيام «التحركات المضادة» للنيوليبرالية (أو الرأسمالية المتطرفة).

الفصل الثاني

مقاربات لتحليل الطبقة والتراصف

مقدمة

تتميز جميع المجتمعات المركبة، بدرجات متفاوتة، بتوزيع غير متساو للمكافآت المادية والرمزية. وتشكل دراسة أسباب ونتائج اللامساواة التركيز الأساس بالنسبة إلى الباحثين والمنظرين في الطبقة والشرائح الطبقية. وكما سنرى في هذا الكتاب، فإن مجموعة القضايا والمواضيع التي تنضوي تحت هذا العنوان كثيرة جدًا، وكثيرًا ما كانت المفاهيم والنظريات والمقاييس التي طورت لمعالجة هذه المسائل موضوعًا للنقاشات المطولة (وأحيانًا الحادة). ومع ذلك، فإن جميع المفاهيم السوسيولوجية للطبقة والشرائح الطبقية تشترك في اعتبارها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ليس «طبيعيًا» أو بـ «أمر إلهي» وإنما ينشأ نتيجة التصرفات البشرية.

تصف «التراصفية الاجتماعية» الترتيب التراتبي للعلاقات الاجتماعية، وتمثل مصطلحًا عامًا يصف هذه البنى المنظمة من اللامساواة، وغالبًا ما يُستبدل مصطلحًا «الطبقة» و«الشرائح الطبقية» أحدهما بالآخر. ولكن، من دون رسم خط ثابت وسريع يميز بين الاثنين، من المفيد اعتبار «الشرائح الطبقية» المصطلح الأكثر شمولية. ويتخلل، على نحو كبير، التمركز التراتبي كل مستويات التنظيم الاجتماعي، سواء على المستويين الكلي (Macro) أم الجزئي (Micro). ومن ثم يأتي التمركز في الترتيب الطبقي، نتيجة مجموعة واسعة من

العوامل، بما فيها درجة التقدير الاجتماعي والمكانة والجندر والعمر والدخل وموارد مادية أخرى؛ ومعرفة كيفية التصرف (والمعارف) إضافة إلى ملامح أخرى، فقد يكون الانتماء الديني مهمًا في بعض المجتمعات وليس في أخرى. في المقابل، يُحفظ مصطلح «الطبقة» لوصف التفاوت المادي وجذوره. وبالفعل، كما سنرى في الفصول المقبلة، يصر العديد من علماء الاجتماع على التمييز بين «الطبقة» و«المكانة الاجتماعية» (أو «التراتبية»).

أصبح من المألوف اعتبار عدم وجود تعريف واحد «صحيح» لمفهوم الطبقة، أو أي مقياس عالمي «صحيح» له، وهذا هو الموقف الذي يتم تبنيه في هذا الكتاب. ولكن يمكن اعتبار مفاهيم ومقاييس معينة ملائمة لتحليل قضايا وموضوعات معينة أكثر من غيرها. مثلًا، عدّ رايت، مؤخرًا، أن التعريفات والتعليقات المحددة لمفهوم الطبقة يتم تشكيلها بالأسئلة المتنوعة التي يفترض أن تقدم الطبقة الأجوبة عنها[1]. وعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى مفاهيم مختلفة لـ «الطبقة» للبحث في توضيح اللامساواة في فرص الحياة والمستويات المادية، مقارنة باستكشاف كيفية تموضع الأشخاص والمجموعات بذواتهم في البنى الطبقية المتفاوتة (مسألة «الهوية الطبقية»). إن هذا المنحى الذي يأخذ في الاعتبار وضع الشخص المناسب في المكان المناسب (Horses for Courses Approach) منطقي للغاية، ووسيلة مفيدة لتجنب «النقاشات الزائفة» (Pseudo-debates)، حيث لا يتحدث محللو الطبقة، بعضهم إلى بعض، بطريقة تسمح لهم بسماع رأي الآخرين. وقد تكون المقاربات المعينة لـ «الطبقة» مختلفة بعضها عن بعض، ولكن لا يعني تركيزها على أمور مختلفة، بأنها متعارضة بالضرورة. هكذا يمكن القول إن إحدى الاستراتيجيات الملائمة لكتاب حول الطبقة والشرائح الطبقية قد تكون تحديد المواضيع الواسعة من الموضوعات التي يشملها «التحليل الطبقي»، ومن ثم وصف المفاهيم والمقاييس الموضوعة بالنسبة إلى كل موضوع، علمًا أن هذه تختلف وفقًا للموضوع قيد البحث.

لسوء الحظ، وعلى الرغم من أن هناك كثيرًا مما يمكن قوله بالنسبة إلى

---

(1) Erik Olin Wright, ed., *Approaches to Class Analysis* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), 180.

هذا النقاش، إلا أن الأمور ليست مباشرة إلى هذا الحد. وكما سنرى في هذا الكتاب، حتى عندما يركز محللو الطبقة والتراصف على مواضيع متشابهة جدًا، فإنهم يخرجون بنظريات ومفاهيم ومقاييس مختلفة جدًا، غالبًا ما يتم النظر في صحتها إلى ما لا نهاية. وستعدّ تلك المناظرات غالبًا متجذرة في خلافات (وربما لا يكون لها حل) أساسية في المقاربات المنهجية لعلم الاجتماع بوصفه فرعًا من فروع المعرفة. وقد تأثرت دراسة الطبقة والشرائح الطبقية بتلك المناظرات إلى حد بعيد.

مناقشة اللامساواة

لم تستطع أي بنية (معرفية) للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي الاستمرار في غياب نوع من أنواع أنظمة الدلالات (Meaning System) الذي يسعى إلى توضيح التوزيع غير المتساوي للموارد الاجتماعية وتبريره في مجتمعات ما بعد الثورة الصناعية والمجتمعات التقليدية، وعُدّ التفاوت الاجتماعي، وكذلك الشرائح الطبقية، أمرًا طبيعيًا يعكس جانبًا من العلم «الكوني» الذي يروي قصة المجتمع ذاته. وعلى سبيل المثال، أكد «أرسطو» في اليونان القديمة ما يأتي: «وبالتالي، من الواضح أن هناك، بالطبيعة، رجالًا أحرارًا وعبيدًا، وأن العبودية عادلة ومقبولة لدى الفئة الأخيرة... وبالمثل، فإن العلاقة بين الذكر والأنثى هي، بالطبيعة، قائمة على أن واحدًا هو الأعلى والآخر هو الأدنى، وأن الأول يسيطر والآخر يخضع»[2]. ولقد تم تأكيد نوع التلاؤم المقرر سلفًا بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي. وتلك هي النظرية التي تبطل، فعليًا، أي معالجة سوسيولوجية لهذه القضية، لأنه إذا كان التفاوت الاجتماعي طبيعيًا، فلا حاجة إلى المزيد من البحث فيه.

إلى جانب هذا الافتراض لـ «طبيعية التفاوت»، عدّ التفاوت الاجتماعي مستمدًا من التركيبة المقدسة للمجتمع، كما هي الحال في النظام الطبقي

(2) وردت في: Ralf Dahrendorf, «On the Origin of Inequality among Men,» in Andre Beteille, ed., *Social Inequality: Selected Readings* (Harmondsworth: Penguin, 1969), 18.

الهندوسي في الهند التقليدية. وتعني الرتبة الاجتماعية في هذا النظام النقاء الديني (المتعلق بالطقوس). ويمكن للطبقات الدنيا أن تلوث الطبقات العليا، وبالتالي، تم فرض سلسلة من القيود على أفراد الطبقات الدنيا وعائلاتهم. وهكذا، كان النظام الطبقي يوازي (وإن لم يكن تمامًا) البنية العامة للتفاوت الاجتماعي[3]. وقد ارتكز هذا النظام على مفهومين دينيين اثنين هما الكارما (Karma) والدارما (Darma). وتُفهم الكارما الفرد الهندي بأنه ولد في طبقة أو شبه طبقة اجتماعية معينة، لأنه يستحق ذلك نتيجة أفعال قام بها في حياة سابقة. أما الدارما التي تعني «العيش وفقًا لما هو أخلاقي» فتعلم الإنسان بأن العيش في الحياة الحالية، وفقًا للقوانين (الدارما)، سيؤدي إلى ولادة جديدة في طبقة اجتماعية أعلى، وبالتالي إلى تقدم في النظام الطبقي. وهكذا، يتعلق التفاوت الاجتماعي الموجود في النظام الطبقي، بما فيه إمكان للتغير في المستقبل، بالحقائق الدينية الكونية، ومن ثم فهي تقع خارج حدود الدراسة المنهجية الاجتماعية.

لذلك، فإن تبرير التفاوت المادي على أنه نابع من مشيئة إلهية أو «طبيعية» هو ميزة مشتركة في المجتمعات ما قبل الصناعية والمجتمعات التقليدية. وتلك الاعتبارات لا تفسر التفاوت الاجتماعي فحسب، بل تؤكد أنه جزء من النظام الطبيعي للأمور الذي يعطي «الأفضل»، أي الحصة الأكبر من المكافآت التي يقدمها المجتمع. ففي أوروبا الإقطاعية، كما في الهند التقليدية، ترافق وجود الشرائح الطبقية مع تبريرات دينية وأخلاقية. ومنذ القرن التاسع وما بعده، كانت أوروبا الغربية، أساسًا، مجتمعًا زراعيًا تتحدد فيه حالة الفرد بالملكية. وسيطرت على ذلك أقلية من المالكين من الناس العاديين ومن رجال الكنيسة. وكان ذلك المجتمع تراتبيًا، يخضع فيه الفلاحون لسيطرة اللوردات العلمانيين

(3) جرى تحدي الأصول «الأيديولوجية» للنظام الطبقي المغلق (Caste) وطبيعته، خاصة بوساطة الأنثروبولوجيين الماركسيين. انظر: Claude Meillassoux, «Are There Castes in India?,» *Economy and Society* 1, no. 2 (1973): 89-111.
ويقول هؤلاء إن هذا التمايز الطبقي يعكس في الواقع درجات الهيمنة والقوة الماديتين وليس النقاء الطقوسي.

ورجال الكنيسة. وآنذاك كانت الكنيسة تمتلك الهيمنة الاقتصادية والأخلاقية. وعلى غرار ما أشار إليه بيرين (Pirenne)، من أنّ مفهوم الكنيسة للعالم الإقطاعي «يتلاءم بطريقة تثير الإعجاب مع الظروف الاقتصادية في عصر كانت فيه الأرض الأساس الوحيد للنظام الاجتماعي». لقد أعطى الله الأرض للبشر من أجل تمكينهم من العيش، بهدف الخلاص الأبدي. لم يكن هدف العمل هو الثراء، كما كان زهد الرهبان هو المثال الأعلى «الذي يجب أن يركز عليه المجتمع بأكمله». وكان البحث عن الثراء بمنزلة الوقوع في خطيئة الجشع، في حين كان الفقر ذا أصول إلهية[4].

لذلك، ارتبط الركود الاقتصادي النسبي في المجتمعات التقليدية بالصلابة الاجتماعية في ما يتعلق بالأنظمة الطبقية. إلا أن المجتمعات لم تستمر، ففي خلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، تغيرت أوروبا الغربية وأجزاء كبرى من العالم، خلال تطور الرأسمالية الصناعية التي شكلت العنصر الأساس لقدوم «الحداثة»، وترافقت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية التي حصلت خلال تلك القرون مع نقد متنام لنظم المعتقدات التقليدية التي شكلت الأساس، ولأكثر من ألفي سنة، لتفسير التفاوت المادي وتبرير شرعيته.

وفي مقابل الاعتقاد بأن البشر هم بالطبيعة، أو بمشيئة إلهية، غير متساوين عند الولادة، تطور مفهوم آخر، منذ القرن السابع عشر وما بعد، مفاده أن البشر، بحكم إنسانيتهم، يولدون متساوين وليس العكس[5]. وانبثقت من هذا الافتراض بداية مقاربة سوسيولوجية لتفسير التفاوت الاجتماعي. فإذا افترضنا أن المساواة وليس العكس، هي الوضع الطبيعي للبشر، فكيف يمكن، إذًا تفسير التفاوت الاجتماعي المستمر وتبريره؟ وإذا كان لكل فرد حقوق طبيعية، فلماذا يسيطر بعض الأفراد على الآخرين؟ وما زالت الأسئلة تشكل القضايا

(4) Henri Pirenne, *Economic and Social History cf Medieval Eurcpe*, translated from the French by I. E. Clegg (London: K. Paul, Trench, Trubner and Co., Ltd., 1936), 423.

(5) استبعدت في البداية بعض الفئات الإنسانية، خصوصًا النساء، من هذا «العقد الاجتماعي الأخوي». انظر: Carole Pateman, *The Sexual Contract* (Cambridge, UK: Polity, 1988); *The Disorder cf Women: Democracy, Feminism, and Political Theory* (Cambridge, UK: Polity, 1989).

الأساسية للنظريات الاجتماعية والسياسية. وفي عالم الفكر السياسي، قدمت الإجابات الأولى عن تلك الأسئلة من خلال منظري العقد الاجتماعي. يقول توماس هوبز (1588-1679) إن الحياة، في حالة طبيعية، تكون «قذرة وقاسية وقصيرة»، وتتميز بمحاربة «كل شخص كلّ شخص آخر». ويكمن حل «مشكلة النظام» تلك بالخضوع للدولة التي هي ضرورة لتجنب الفوضى. وأكد جان جاك روسو (1712-1778) أن «الإنسان خلق حرًا، لكنه مكبل في كل مكان». ولم يعتقد روسو بأن من الممكن تحقيق المساواة الكاملة، ولكنه عدّ أن الديمقراطية المباشرة التي تتجلى بـ «الإرادة العامة» ستوفر درجة عالية من الحماية للأفراد. وهكذا، أرسيت في القرن الثامن عشر، أسس المقولة التي تقول بأن لجميع «المواطنين» الحق في الحقوق السياسية التي تتمثل في حق الاقتراع والمشاركة في المؤسسات الديمقراطية.

وترافق زوال المجتمع التقليدي وبروز الرأسمالية الصناعية مع تأكيد عقلانية النظام الاجتماعي الجديد، ولم تحكم السلوك الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية النامية، القوانين الاعتيادية وإنما الحسابات العقلانية. كما أنه لم يكن بالإمكان تحقيق توسع الأسواق وتحول عمليات الإنتاج التي رافقت الثورة الصناعية من دون تغير الأنظمة التقليدية في التجارة والتصنيع، التي أثرت في جميع جوانبها، والتي تضمنت الكارتلات، وتحديد الأجور والأسعار، وفرض القيود على تنقل اليد العاملة وما إلى ذلك. وهكذا، فإن التغيرات السياسية التي أوجدت الإنسان المحرر رسميًا، ولدت، أيضًا، العامل المُعدم الذي كان له الحق، على الرغم من ذلك، ببيع ما يملك، أي العمل أو القدرة على العمل، بعد أن أصبح البشر أنفسهم سلعة.

تصدرت الثورتان الإنكليزية والفرنسية التغيرات السياسية التي رافقت التحول إلى الرأسمالية الصناعية. ولكن «الحريات البورجوازية» التي حققتها كانت موضع تمحيص نقدي من خلال المنظِّر الاجتماعي الأبرز في القرن التاسع عشر، كارل ماركس (Karl Marx). وفي **البيان الشيوعي** (*The Communist Manifesto*)، رأى «كارل ماركس» أن نشوء التاريخ الإنساني جاء نتيجة الصراعات الاقتصادية،

وليس السياسية فحسب. وقد قال الآتي: «إن تاريخ جميع المجتمعات الموجودة حتى الآن، هو تاريخ صراع طبقي»[6]. والتفاوت الاجتماعي كان، ولا يزال، انعكاسًا للوصول المتباين لوسائل الإنتاج والإنتاج نفسه. وبالنسبة إلى ماركس، لا يمكن فصل سلطة الدولة عن السلطة الاقتصادية. كما أن «الفرد السيد لنفسه» في الرأسمالية ليس سوى شرط ضروري لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، ويمكن للمساواة السياسية أن تتعايش مع التفاوت المادي. وبالفعل، فإن الأيديولوجية البورجوازية، بتعريفها التفاوت المرتبط بنظام الإنتاج والتوزيع والتبادل المسيطر بأنه «غير سياسي»، قد أضفت الشرعية عليه. وقد شكل العمال المعدمون الذين كانوا نتاج التغيرات السياسية والاقتصادية، طبقة جديدة ظهرت نتيجة لنمو الرأسمالية الصناعية؛ طبقة ستغير المجتمع الرأسمالي، تسمى البروليتاريا (Proletariat).

لقد تم تحديد نمو الرأسمالية الصناعية بوصفها عنصرًا أساسيًا في الانتقال إلى «الحداثة». ولا يتناول مفهوم الحداثة نمو الصنائعية في حد ذاتها، فحسب، ولكن، أيضًا، الوسائل الموازية لها من مراقبة وتنظيم للسكان في الدول القومية، وقد عُدّت الدول القومية، واحدًا من الأشكال الاجتماعية المميزة التي ترافق الانتقال إلى الحداثة. وأوجد الانتقال إلى الحداثة عالمًا ديناميًا على نحو مميز، عالمًا في طور التغير والتحول الدائم.

في هذا الكتاب، ستتم مناقشة «الطبقة» بوصفها ظاهرة حديثة بامتياز. ولكن وصف الطبقة الاجتماعية بـ «الحديثة» يحمل معه الافتراض بأنها، في الأساس، من مميزات أنظمة الطبقية الحديثة في المجتمعات «الصناعية»، على عكس المجتمعات التقليدية ذات التفاوت الاجتماعي التي تتصف بمميزات، يفترض أن تكون طبيعية، مثل مميزات الأراضي الإقطاعية أو التراتبية الدينية، إضافة إلى الجندر والعرق. ولا يعني ذلك عدم وجود «الطبقية» قبل الحداثة، ولكن فكرة «الطبقات» أصبحت أحد المفاهيم الأساسية التي تمكننا من أن نبدأ في فهمها

(6) Karl Marx and Frederick Engels, «Manifesto of the Communist Party,» in Karl Marx and Frederick Engels, *Selected Works,* vol. 1 (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1962), 34.

عبره[7]. وفي العالم الحديث، شكلت المنظمات المرتكزة على الطبقات، أي الهيئات التي تدعي تمثيل الطبقات ومصالحها، المصدر الحيوي للعديد من التغيرات والتحولات التي ميزت العصر الحديث.

وهكذا، فإن مفهوم «الطبقة»، مفهوم منظم أساس في البحث في أنظمة التراصف الاجتماعي المعاصرة. ولكن، على الرغم من أن التفاوت الاجتماعي المرتبط بالإنتاج والتوزيع والتبادل التجاري يحمل قدرًا أكبر من الأهمية مع الانتقال للصنائعية، فإن ذلك لا يعني أن الأشكال الموجودة من التفرقة والتمييز الاجتماعي ستختفي بين ليلة وضحاها. فقد استمر التفاوت الاجتماعي المعتاد، خصوصًا ما يتعلق منه بالمراكز الاجتماعية المرتبطة بالعمر والجندر والعرق، في العصر الحديث.

لم يستمر التفاوت الاجتماعي المعتاد، فحسب، ولكن استمر أيضًا العديد من المفاهيم التي ارتكز عليها في العصر الحديث. ويرى هيرش (Hirsch) أن «الإرث الأخلاقي» للمؤسسات ما قبل الرأسمالية فرض الركائز الاجتماعية للنظام الرأسمالي المتطور. وقد قدمت الأيديولوجيا المتعلقة بالدين والعادات في المجتمعات التقليدية تبريرًا أخلاقيًا قويًا للتوزيع غير المتساوي للموارد، هذا إضافة إلى كونها حددت مستويات المكافآت المادية المرتبطة، بشكل ملائم، مع الرتب المختلفة في المجتمع، مع إعطاء الأمل في المستقبل ما بعد هذه الحياة. كما تضمنت قوانين تتعلق بالتصرفات الفردية، مثل: الصدق والأمانة والواجبات الاجتماعية التقليدية وضبط الشهوات. ويقول هيرش إن الرأسمالية واجهت في أواخر القرن العشرين، «إرثًا أخلاقيًا على وشك النضوب»[8]؛ كانت الأخلاق الاجتماعية التي شكلت أساس الفردانية الاقتصادية من موروثات الماضي ما قبل الرأسمالي وما قبل الصناعي. وقد تناقص ذلك

---

(7) كما سنرى في الفصل الثالث، اعتقد ماركس بأن المجتمعات الإقطاعية، مثلها مثل المجتمعات الرأسمالية، كانت مجتمعات ذات تراصفية طبقية. إلا أنه يمكن الاقتراح بأن النقاش حول «الطبقة» نقاش حديث، وهذا هو السبب الرئيس الذي يجعل المصطلح محصورًا بالمجتمعات الصناعية الحديثة في المناقشات التي سنعرض لها في ما بعد.

(8) Fred Hirsch, *Social Limits to Growth* (London: Routledge, 1977), 117.

الإرث مع الوقت، ومع الاحتكاك المتأكل للقيم الرأسمالية النشطة». وفي نظرية مماثلة، طور غولدثورب[9] المنطق السائد في تحليل هيرش؛ ليفترض أن فترة التضخم السريع في بريطانيا في سبعينيات القرن العشرين جاءت نتيجة اهتراء نظام المكانة (Status Order)، ولو جزئيًا، أي إنها عكست تأكل الفرضيات المعتادة التي قدمت الأسس المعيارية للتوزيع غير المتساوي للمكافآت في مجتمع السوق. وإذا ما تأكلت وما زالت تتأكل الفرضيات المعتادة المتعلقة باللامساواة، فكيف يمكن الحفاظ على التماسك الاجتماعي في المجتمعات التي لا تسودها المساواة، خصوصًا مع التسليم بالمساواة الأساس بين البشر؟

نظريات التمايز الاجتماعي

يطبع التفاوت الاجتماعي جميع المجتمعات المركبة. وهكذا قد يكون أحد الأجوبة عن السؤال المطروح، سابقًا، أن اللامساواة المادية، ليست، بالضرورة، أمرًا سيئًا في حد ذاتها. وبالفعل، كانت تلك فكرة ثابتة في النقاشات النيوليبرالية المتعلقة بالتفاوت الاجتماعي. وتميز تلك النقاشات بين المساواة الشرعية أو الشكلية، مثل المساواة أمام القانون، والفرص المتساوية للجميع، والمساواة في النتائج، ولكن يتناقض السعي وراء المساواة في النتائج، عبر برامج العمل الإيجابي، مثلًا، وفقًا للنقاشات النيوليبرالية، مع مبدأ المساواة الشرعية أو الشكلية. وذلك لأن المعاملة الإيجابية للمجموعات التي من المفترض أن تكون أقل حرمانًا تعامل كأنها أقل تساويًا. وهكذا، شهدنا في الأعوام الأخيرة، مثلًا، ظاهرة تحدي الذكور البيض من الطلاب في الولايات المتحدة الأميركية، مستخدمين تشريع تكافؤ الفرص لتخصيص حصة من الأماكن في المقررات التعليمية المختارة للمتقدمين من الأقليات العرقية. وهناك جانب مهم آخر في النقاشات النيوليبرالية، وهو أن التفاوت المادي يكون في جميع الأحوال، مفيدًا في المجتمعات الحديثة. يعدّ علماء الاقتصاد

(9) John H. Goldthorpe, «The Current Inflation: Towards a Sociological Account,» in Fred Hirsch and John H. Goldthorpe, eds., *The Political Economy of Inflation* (London: Martin Robertson, 1978).

من أمثال هايك[10] (Hayek)، أن السعي وراء المصلحة الذاتية في المجتمعات الرأسمالية يشجع الابتكار والتقدم التكنولوجي. وقد ينجح المخترعون وأصحاب المبادرة أو يخسرون، ولكن المجتمع كله، مع ذلك، سوف يستفيد من التطور الذي يحققه هؤلاء الأشخاص من النقل والاتصالات العامة، والسلع الاستهلاكية، مثل السيارات والغسالات وغير ذلك[11]. ومن المعلوم أن الرأسمالية ديناميكية؛ لأنها غير متساوية، وأي محاولات لإدخال المساواة ستؤدي في النهاية إلى خنق روح المبادرة. وهكذا، عدّ النيوليبراليون، من أمثال بيرغر (Berger) أن أحدًا «إذا ما أراد التدخل سياسيًا لتحقيق مستوى أعلى من المساواة المادية، قد يعطل عجلة الوفرة الاقتصادية، ويهدد مستوى المعيشة المادي للمجتمع»[12].

لهذه النقاشات النيوليبرالية ما يوازيها في النظرية الوظيفية للشرائح الطبقية في علم الاجتماع، إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن «التفاوت الاجتماعي أداة تطورت بطريقة غير واعية، تضمن فيها المجتمعات ملء المراكز المهمة، بطريقة واعية من خلال أكثر الأشخاص كفاءة»[13]. وفي حال المجتمعات الصناعية المتطورة، يجب دفع الأشخاص إلى التدرب من أجل اعتلاء مراكز تتطلب مهارات عالية، ومكافأتهم على خوض المخاطر. باختصار، تقترح نظريتهم بأن المجتمعات الصناعية التي تتميز بتقسيم معقد للعمل، تشهد بروزًا لإجماع جديد متعلق باللامساواة الاجتماعية. وبينما كان الإجماع القديم متجذرًا بمفاهيم تقليدية، دينية (وبالتالي غير عقلانية) للقيم، فإن الإجماع الجديد عبر

---

(10) F. A. Hayek, *The Road to Serfdom* (London: Institute of Economic Affairs, 2001).

(11) إن الرأي البداهي المعاكس لهذه النظرة هو أن كثيرًا من البضائع والخدمات التي استحدثها المخترعون لم تفد لا البيئة ولا المجتمع عمومًا. ويمكن الإشارة إلى التبغ والثاليدومايد (Thalidomide) كمثالين هنا.

(12) Peter L. Berger, *The Capitalist Revolution: Fifty Propositions about Prosperity, Equality and Liberty* (Aldershot: Gower, 1987), 48.

(13) Kingsley Davis and Wilbert E. Moore, «Some Principles of Stratification,» *American Sociological Review* 10, no. 2 (1944): 242-249.

أعيد نشرها، في: L. A. Coser and B. Rosenberg, eds., *Sociological Theory: A Book of Reading* (London: Collier-Macmillan, 1964), 415.

عن عقلانية المجتمعات الصناعية الحديثة. ولا ينظر إلى التجمعات المتباينة على أنها عدائية بالضرورة. لذلك، غالبًا ما توصف من داخل منظور النظرية الوظيفية بأنها فئات ذات مراتب اجتماعية اقتصادية (Socio Economic Strata) بدلًا من طبقات اجتماعية.

تكمن الجذور المباشرة للنظرية الوظيفية للتراصف في البنيوية الوظيفية البارسونية (Parsonian Structural-functionalism) التي هيمنت على نظريات علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية. وستُناقش تلك الأفكار بطريقة مطولة في الفصلين الثاني والثالث. كذلك عكست النظرية الوظيفية للتراصف عناصر من تحليل دوركهايم (Durkheim) للتداعيات الاجتماعية لتقسيم العمل في المجتمع الصناعي. وأدرك دوركهايم تمامًا التداعيات السلبية لتقسيم العمل (الفقر، الاضطرابات الاجتماعية،... إلخ)[14] التي يترتب عليها تطور الرأسمالية الصناعية، ولكنه رأى، مع ذلك، أن الأشكال «الطبيعية» لتقسيم العمل ستؤدي إلى تطور «التضامن العضوي»، أي التضامن من خلال الترابط في المجمعات الصناعية المعقدة.

وهكذا؛ عدّت النظريات الوظيفية للتراصف، أن اللامساواة في المجتمعات المعقدة أصبحت شرعية من خلال بروز إجماع على القيم تتعلق بالأهمية الاجتماعية لوظائف محددة. ومن المهم الاعتراف بأن تلك النظريات تتضمن تبريرًا أخلاقيًا للتفاوت الاقتصادي الذي أصبح مألوفًا منذ وجود الحرية الاقتصادية؛ أي إنه في مجتمع السوق التنافسي يصل الجزء الأكثر موهبة وطموحًا، أي الأفضل، إلى القمة، وبالتالي يأخذ الجزء الأكبر من مكافآت المجتمع. ولكن، بالنسبة إلى كثير من المعلقين، ترتكز مثل هذه النقاشات على افتراض الفرص المتساوية (كما عبر عنها «دوركهايم»: «المساواة بين الشركاء على العقد في تقسيم العمل»). وهكذا، لاحت في الأفق شروط واحتمالات الفرص المتساوية في النقاشات المتعلقة بالطبقية.

(14) Emile Durkheim, *The Division cf Labour in Society* (New York: Free Press, 1968).

إن تكافؤ الفرص مبرر قوي للامساواة، وإذا كان لكل شخص الفرصة المتساوية لعدم التساوي، فيجب اعتبار النتيجة غير المتساوية عادلة ومبررة وانعكاسًا للامساواة «الطبيعية» في المميزات الشخصية، بدلًا من العمليات الاجتماعية البنيوية. وعلى الرغم من أنه لم تتحقق المساواة الفعلية في الفرص، قط، ساد الاعتقاد أنها، مع ذلك، «أمر جيد»، بالنسبة إلى الرؤية الليبرالية التي سيطرت في معظم المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي شهدت توسيع نفقات الدولة لتشمل التعليم، والصحة والشؤون الاجتماعية. غير أن النيوليبراليين كثيرًا ما عارضوا ذلك الاعتقاد. وقد ازداد التأثير السياسي لنظريات هذا الفريق الأخير في العقود الماضية. وضمن مجال علم الاجتماع، دافع سوندرز (Saunders) عن وجوب العودة إلى المنظور الوظيفي في الأبحاث والنظرية التراصفية[15].

ولذلك، تم استخدام حجتين مترابطتين من خلال أصحاب النظرية الوظيفية لتفسير وتبرير التفاوت المادي في مجتمع يضم من هم متساوون سياسيًا وقانونيًا. وهما، أولًا، أن المكافآت غير المتساوية تقدم بنية من الحوافز تضمن للأشخاص الموهوبين حق العمل بجهد والابتكار، وبالتالي المساهمة في تحسين المستوى المادي للمجتمع كله. وثانيًا، أنه يوجد إجماع واسع على شرعية المكافآت الكبيرة التي يحصلون عليها، بما أن مثل هؤلاء المبتكرين هم أكثر أهمية للمجتمع من الناحية الوظيفية.

إلا أن آخرين شددوا على استمرار التوتر وعدم الاستقرار والميول باتجاه الأزمة المرتبطة باستمرار بنية اللامساواة. وتنبأ ماركس بأن البنية الضمنية للتفاوت الاجتماعي، المرتبطة بالوصول المتباين للملكية والسيطرة على الموارد الإنتاجية، ستؤدي، من خلال الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال، إلى الإطاحة الثورية بالرأسمالية الصناعية وتحولها النهائي. إلا أن العديد من المنظرين غير الماركسيين شددوا أيضًا، على عدم الاستقرار الضمني لمجتمع

---

(15) Peter Saunders *Social Class and Strat:fication* (London: Routledge, 1990); *Unequal but Fair?: A Study cf Class Barriers in Britain* (London: Institute of Economic Affairs, 1996).

السوق الرأسمالي، بدلًا من أي ميل نحو الاستقرار والاتفاق الجماعي. وعلى عكس أصحاب النظرية الوظيفية، شدد أصحاب نظرية الصراع الطبقي، مثل دارندورف وريكس وكولينز[16] على أهمية السلطة والإكراه في أي تفسير للتفاوت الاجتماعي. ولكن، على الرغم من تشديد هؤلاء الكتاب على استمرار الصراع والتشكيك في نشوء أي اتفاق فعلي حول بنية التفاوت الموجودة، فإنهم لا يتصورون أن الصراع، على عكس ماركس، سيؤدي إلى الانهيار الوشيك للنظام الاجتماعي والطبقي.

يعود ذلك، جزئيًا، إلى أن الصراع المتواصل موجود في جو من التوتر وعدم الاستقرار، مع ميل إلى التنظيم في مجتمعات السوق الرأسمالية. لقد وصف بولانيي (Polanyi) ذلك بـ «الحركة المزدوجة»[17]. فمن جهة، يسعى الداعمون لوجود الأسواق التي تصحح نفسها ذاتيًا إلى إزالة جميع الضوابط من عملياتها الحرة (يمكن اعتبار ولادة السياسات الاجتماعية والاقتصادية النيوليبرالية، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، منذ سبعينيات القرن العشرين، مثالًا على ذلك)، بينما، من جهة أخرى، تسعى الحركات الإصلاحية للحد من تأثير «قوى السوق» أو «تصحيحه الذاتي». ونتيجة لتلك «الحركة المزدوجة»، يمكن اعتبار أن تداعيات «الإرث الأخلاقي المتناقض» التي حددها هيرش تقلصت بفضل المؤسسات التي أنشئت في إطار الرأسمالية. لقد اعتمد دارندورف (Dahrendorf) ولوكوود (Lockwood) وريكس (Rex)، مثلًا[18]، على عرض ت. هـ. مارشال (T. H. Marshall) «للمواطنة»[19]، معتبرين

(16) Ralf Dahrendorf, *Class and Class Conflict in an Industrial Society* (London: Routledge, 1959); John Rex, *Key Problems of Sociological Theory* (London: Routledge, 1961); Randall Collins, «Functional and Conflict Theories of Educational Stratification,» *American Sociological Review* 36, no. 6 (December 1971): 1002-1019.

(17) Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston, MA: Beacon Press: Boston, 1957).

(18) Ralf Dahrendorf, *The Modern Social Conflict: An Essay on the Politics of Liberty* (Berekely, CA: University of California Press, 1988); David Lockwood, «For T. H. Marshall,» *Sociology* 8, no. 3 (September 1974): 363-367; John Rex, *Race and Ethnicity*, Concepts in the Social Sciences (Milton Keynes: Open University Press, 1986).

(19) T. H. Marshall, «Citizenship and Social Class,» in Thomas Humphrey Marshall, *Sociology at the Crossroads and Other Essays* (London: Heinemann, 1963).

أن تطور المواطنة الاجتماعية (مثلًا: التقديمات العامة مثل التعليم والضمان الاجتماعي) قد ساهم بتقليص الفوارق الطبقية (الفصل السادس لاحقًا). وخلال القرن العشرين، وجدت فترات تاريخية طويلة (امتدت عبر عقود عدة في بلدان مثل السويد) عقدت فيها مثل تلك الصفقة الشركاتية (Corporatist Bargain) بين العمل ورأس المال[20]. لقد وصف كروتش (Crouch) ذلك بأنه «التسوية الاجتماعية في منتصف القرن العشرين»[21]. كانت تلك، بمفهومها الإجمالي، صفقة طبقية. وقد دعمت حكومات اليمين واليسار الضمان الاجتماعي والرفاهة المتزايدة، ولم تسع حكومات اليمين واليسار وممثلوها إلى إحداث إخلال راديكالي في التوازن الموجود في الترتيبات الاجتماعية. ويمكن وصف تلك الترتيبات بأنها من مميزات الفوردية (Fordism) (نسبة إلى «فورد»)، وهو مصطلح استخدم على نطاق واسع لوصف الترتيب الصناعي الاجتماعي الناشئ في العديد من المجتمعات الرأسمالية المتطورة بعد الحرب العالمية الثانية. تميزت «الفوردية» بالإنتاج الكمي والعمالة الكاملة (في الأقل في ما يخص الرجال)، وتطور الضمان الاجتماعي وارتفاع مستوى الاستهلاك.

أما العنصر المشترك بين جميع المؤلفين الذين يمكن تصنيفهم في إطار نهج «الصراع» في الطبقة الاجتماعية، فإنهم جميعهم يحددون الطبقات الاجتماعية على أنها الفاعل الأساس في الأنظمة الطبقية في المجتمعات الصناعية. ولكن، كما أشرنا، هناك عدم دقة ملحوظة وعدم اتفاق بالنسبة إلى تعريف «الطبقة» ومعناها.

«الطبقة»، مفهوم متعدد الوجوه

يرى علماء الاجتماع أن استخدام مصطلح «طبقة»، في الخطاب الأكاديمي، يختلف تمامًا في الواقع عن استخدامه في الخطاب اليومي، أي إن الاستخدام اليومي للكلمة هو أقرب إلى مفهوم التمييز أو المكانة

(20) Göran Therborn, «Why Some Classes are More Successful than Others,» *New Left Review*, no. I/138 (March-April 1983): 37-55.

(21) Colin Crouch, *Social Change in Western Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1999), 53.

الاجتماعية. ويبدو أن الرؤية الصحافية تؤكد ذلك، إذ تشير صحيفة **الأوبزيرفر** إلى أنه تم اختصار ملاحظة الفوارق الطبقية، عبر الأعوام، على أنها مسألة أسلوب حياة[22]. ويمكن استخدام كلمة «طبقة» للإشارة إلى أسلوب الحياة أو المكانة أو الرتبة الاجتماعية، وهو أكثر استخدام شائع لهذا المصطلح. وهنا ترتبط «الطبقة»، بالتراتبية، أي بكون الشخص أو المجموعة «أعلى» أو «أدنى» من شخص أو مجموعة أخرى. وغالبًا ما يدل أسلوب الحياة وأنماط استهلاكية معينة على الرتبة الاجتماعية. فمثلًا، في تمثيلية كوميدية تلفزيونية من ستينيات القرن العشرين، غالبًا ما يتكرر على الشاشات، مشهد تُمثَّل فيه «الطبقة العليا» بقُبعة لاعب البولينغ، و«الطبقة الوسطى» بقبعة الترلبي (Trilby)، و«الطبقة الدنيا» بالقبعة المسطحة مثلما ظهر في مسلسل «الصقيع فوق إنكلترا» (Frost over England). وبعد ثلاثين عامًا أظهرت محْكاة ساخرة واعية للتمثيلية «بارسونز عن الطبقة» BBC2 (Parsons on Class)، «الطبقة العليا» كأنها ترتدي القبعة التي يرتديها عادة مطاردو الغزلان، و«الطبقة الوسطى» على أنها ترتدي القبعة التي يرتديها لاعبو الغولف، و«الطبقة الدنيا» على أنها ترتدي قبعة صوف يرتديها مشجعو لعبة كرة القدم. وفي التمثيلية الأخيرة، تم إظهار، وبإسهاب، مصطلح «الطبقة» بمقارنة الأرستقراطيين الذين يرسلون أولادهم إلى المدارس الرسمية مع العمال ذوي المداخيل القليلة الذين يدفعون من أجل تعليم أولادهم في التعليم الخاص، أي أعضاء نوادي الغولف الممتازين الذين يعيشون في مساكن تابعة للسلطة المحلية (Local Authority Housing)، وهناك رجال صنعوا أنفسهم بأنفسهم واشتروا حقوق إطلاق النار (Shooting Rights). ويعتمد مفهوم «نهاية الطبقة»، في هذه الأنواع من المناظرات على نظرية تقول بأن أنواعًا معينة من الممارسات الاستهلاكية لم تعد مرتبطة بمجموعات تتميز بمكانة اجتماعية معينة.

«فالطبقة» كلمة تحمل معاني عديدة. وعلى الرغم من أن تلك المعاني سوف تتكرر مطولًا في هذا الكتاب، فمن المفيد محاولة وضع خلاصة في هذه المرحلة

(22) *Observer*, 6/10/1991.

المبكرة. ويمكن تعريف ثلاثة معانٍ مختلفة لمفهوم الطبقة مع بعض التبسيط:

- «الطبقة» بوصفها نفوذًا ومكانة وثقافة اجتماعية أو «أسلوب حياة».

- «الطبقة» بوصفها بنية من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي (لها علاقة بامتلاك الموارد الاقتصادية والنفوذ).

- «الطبقات» بوصفها قوى فاعلة اجتماعية وسياسية فعلية، أو ضمنية.

أولى علماء الاجتماع، شأنهم شأن الصحافيين، اهتمامًا كبيرًا بأساليب الحياة المتفاوتة طبقيًا، كما ظهر في مناقشة غولدثورب وآخرون[23]، وناقشوا أساليب الحياة «المُخصخصة» لـ «العامل الثري». وكما سنرى في الفصل السادس، كانت هناك إعادة إحياء جديدة ومستدامة للاهتمام السوسيولوجي بالجانب الثقافي لـ «الطبقة». تم وضع التصنيفات المهنية من خلال شركات تعنى بأبحاث السوق، من أجل تقديم دلالة لأنماط أساليب الحياة والأنماط الاستهلاكية. وعندما يتم ترتيب المهن وفقًا لمستويات النفوذ أو المكانة الاجتماعية المتُصورة، فإنه يمكن قياسها بمقاييس المكانة الاجتماعية.

أما الاستخدام الشائع الثاني لمفهوم «الطبقة» فهو وصف إجمالي لبُنى التفاوت المادي التي ظهرت في الحصول المتباين على الموارد الاقتصادية والنفوذ (وقد تكون هذه امتلاك رأس المال أو المواد الاستهلاكية والمهارات والمؤهلات وشبكات المعارف،... إلخ). وتوصف المجموعات التي تحصل على المكافآت غير المتساوية بـ «الطبقات». ولا تتميز تلك المجموعات بأي فروق رسمية أو قانونية، ولكنها تلخص نتيجة التنافس على الموارد في مجتمعات السوق الرأسمالية، من الناحية المادية. وفي المجتمعات الحديثة، تكون المهنة الأساس الأكثر شيوعًا للتصنيف. أما المثال على ذلك، فهو «التصنيف الاجتماعي الاقتصادي» الذي أصدره «مكتب الإحصاءات البريطانية الوطنية». وهذه التصنيفات المهنية هي من بين المؤشرات الأكثر فائدة لأنماط السوق المادية والأبحاث الدعائية. كما وضع علماء الاجتماع الأُطر «الطبقية» الخاصة بهم.

(23) John H. Goldthorpe [et al.], *The Affluent Worker in the Class Structure*, Cambridge Studies in Sociology, 3 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1969).

تم، أيضًا، تحديد «الطبقات» على أنها قوى اجتماعية فعلية أو ضمنية، أو قوى اجتماعية فاعلة لها القدرة على تغيير المجتمع. وكما رأينا، عدّ ماركس أن الصراع الطبقي يمثل القوة الدافعة الأساس في التاريخ الإنساني. وبالتأكيد، لم يشارك آراءه المعلقون المحافظون، ومع ذلك، منذ الثورة الفرنسية وما قبلها، عُدت «الطبقات» مصدر تهديد محتمل للنظام القائم وبالتالي يحمل مصطلح «الطبقة» معه إيحاءات سياسية مهمة.

ويمكن استخدام هذا التمييز الثلاثي لتوضيح مجموعة من النظريات المتعلقة بالطبقة التي ستُناقش بإسهاب في هذا الكتاب. وقيل إن الثقافات وأساليب الحياة المتعلقة بالطبقات، إضافة إلى المواقع الاقتصادية المتعلقة بالطبقات، تؤدي إلى نشوء «هويات» طبقية معينة تشكل أساس المؤسسات، كالنشاط السياسي المتعلق بالطبقات؛ أي إن البنى الطبقية تؤدي إلى ظهور أشكال معينة من «الوعي» الطبقي التي تُنتج، بدورها، «النشاط الطبقي»، وهو ما وصفه بال (Pahl) بسلسلة S→C→A[24]. ولكن، كما سنرى، تحمل هذه النظرية السببية إشكالية كبرى.

وهكذا، قد يصف استخدام كلمة «طبقة» ترتيب أساليب الحياة، أو المكانة الاجتماعية، وأنماط التفاوت المادي، إضافة إلى القوى الاجتماعية الثورية أو المحافظة. ولا يُستخدم هذا المفهوم حصريًا في أي فرع من فروع العلوم الاجتماعية، خلافًا لمفهوم الحدية في علم الاقتصاد. مثلًا، ليس من المحتمل تحديد رؤية سوسيولوجية «صحيحة» أو استخدام متفق عليه لذلك المصطلح.

سوف يعد هذا الكتاب أن المعاني المختلفة التي نُسبت إلى مفهوم الطبقة قد ساهمت بعدم الوضوح الذي يميز العديد من النقاشات المعاصرة حول التراصف الاجتماعي، إلا أن مجموعتين إضافيتين من العوامل زادتا من تعكير المياه التي لم تكن صافية أساسًا، وهي النقاشات في النظريات الاجتماعية، وتسارع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ذاتها التي سعت تلك النظريات إلى تفسيرها.

---

(24) R. E. Pahl, «Is the Emperor Naked?: Some Questions on the Adequacy of Sociological Theory in Urban and Regional Research,» *International Journal cf Urban and Regional Research* 13, no. 4 (December 1989): 709-720.

النظرية الاجتماعية والتغير الاجتماعي

كثيرًا ما كان الاهتمام باللامساواة قضية مركزية بالنسبة إلى العلوم الفلسفية والسياسية، والعلوم الاجتماعية إجمالًا، ولكن، وكما في جميع القضايا، تأثرت النقاشات المتعلقة باللامساواة بنقاشات أوسع في النظريات الاجتماعية، وتأثرت أيضًا بتغيرات أساسية في الأُطر التاريخية الاجتماعية والاقتصادية التي جرت ضمنها تلك النقاشات. لقد تم الإقرار سابقًا، بأن المفهوم الحديث لـ «الطبقة» نشأ بوصفه قضية مركزية مع تطور الرأسمالية الصناعية التي سيطرت على العالم خلال القرنين ونصف القرن الأخيرين، ولكن تلك الفترة ذاتها من التاريخ الحديث كانت فترة من التغير الاجتماعي.

بالنسبة إلى النظريات الاجتماعية، تزامن نشوء العلوم الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر مع نقاش مستدام بالنسبة إلى طبيعة فروع المعرفة ذاتها أو ما يسمى الخلافات حول المنهجية (Methodenstreit). عدّ بعضهم أن مبادئ مشابهة تُطبق في العلوم الاجتماعية والطبيعية، وأنه يمكن تأسيس تعميمات تشبه القوانين في الحقل الاجتماعي. عُرفت هذه الطريقة بـ «الفلسفة الوضعية». ورأى النقاد الإنسانيون (Humanist) لهذا الموقف أن العلوم الاجتماعية والطبيعية تختلف اختلافًا جذريًا، بسبب موضوعاتها. وبما أن البشر يملكون القدرة على التفكير والأفعال المستقلة، فإن الطبيعة الاجتماعية تعني أن الفهم التفسيري، وليس تعميمات تشبه القوانين، هو الهدف الملائم للمسعى السوسيولوجي. وارتبط هذا النقاش المنهجي بسلسلة من الانقسامات الثنائية المُرتبكة (حقيقة/قيمة، وسيلة/بُنية، ثقافة/اقتصاد/اجتماع) التي استمرت خلال القرن العشرين وبلغت ذروتها في حروب المناسق (Paradigm Wars) في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته. وتم تقديم نموذجين متناقضين ومتضاربين للبحث والتنظير السوسيولوجي، أحدهما وضعي/كمي مقابل آخر تفسيري/نوعي. وعلى الرغم من أن ماكلينان (McLennan) عدّ أن «حروب المناسق» هذه قد انتهت غير أنها بقيت تُؤثر في نقاشات الطبقة والطبقية[25].

---

(25) Gregor McLennan, «The New Positivity,» in John Eldridge [et al.], eds., *For Sociology: Legacies and Prospects* (Durham: Sociologypress, 2000).

إن ما وصفه غيدنز (Giddens) وآخرون بـ «الإجماع التقليدي، أو الأرثوذكسي»[26] الذي نشأ في العلوم الاجتماعية في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، قد شكل إطار التحليل الطبقي في علم الاجتماع في الفترة المباشرة بعد الحرب. وكان لذلك «الإجماع التقليدي الأرثوذكسي» ثلاثة عناصر. أولًا، تأثر بالإطار المنطقي للفلسفة الوضعية، وبالتالي، أُقيمت أبحاث العلوم الاجتماعية على غرار تلك التابعة للعلوم الطبيعية، وتم التعامل مع الحقائق الاجتماعية بوصفها «أشياء». وسعى علماء الاجتماع إلى وضع بيانات عامة حول التصرفات الاجتماعية من خلال ملاحظات واقعية. وقد وصف هذا الكتاب، باختصار، العنصر الثاني من هذا الإجماع؛ أي سيطرة النهج الوظيفي بشكل واسع. أما العنصر الثالث لهذا الإجماع، وفقًا لغيدنز، فيتمثل بتأثير مفهوم «المجتمع الصناعي»، حيث عدّت التكنولوجيا الصناعية والمميزات الاجتماعية المرافقة لها (عقلانية الأداء التقني، وتقسيم العمل بشكل كبير وما إلى هنالك) على أنها المحرك، أو القوة الأساس التي تغير العالم الحديث.

وكان منظرو الطبقة والتراصف من أوائل نقاد «الإجماع التقليدي»، كما كان «منظرو الصراع» الذين تم تعريفهم سابقًا، أول المعارضين للنظرية الوظيفية في علم الاجتماع، وجرى معظم النقاش بين المقاربات «الوظيفية»، من جهة، وأصحاب نظرية «الصراع»، من جهة أخرى، على أرض نظرية البناء الطبقي. وكان التطور في أنظمة الطبقية المهنية ميزة أساس في مفهوم المجتمع الصناعي. وقد قيل بأن الأنظمة الطبقية في المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تميل نحو الانتقاء، وعلاوة على ذلك، فإن الانتقاء سيكون باتجاه بنًى أكثر انفتاحًا، تسيطر عليها وظائف «الطبقة الوسطى»[27]. وأُشير إلى أنه كلما اتسعت «الطبقة الوسطى»، تقلص الصراع بين الطبقات.

وهكذا، شملت أطروحة المجتمع الصناعي حوارات مهمة متعلقة بالطبقة

---

(26) A. Giddens, «Hermeneutics and Social Theory,» in Anthony Giddens, *Prcfiles and Critiques in Social Theory* (London; Basingstoke: Macmillan, 1982).

(27) Kurt B. Mayer, «The Changing Shape of the American Class Structure,» *Social Research* 30, no. 4 (Winter 1963): 458-468.

والتراصف، ولقد تطورت في وقت من الاستقرار الاجتماعي الظاهر إضافة إلى تفاؤل كبير في بعض المناطق. واعتمدت تلك «التسوية الاجتماعية في منتصف القرن العشرين»، كما سنرى، أُسسًا مفككة، لكنها بدت في وقتها وكأنها تقدم إمكان الاستقرار الدائم. وبكلمات هارولد ماكميلان (Harold Macmillan) التي تُردد غالبًا، والتي أعلنها في عام 1957، «لم يكن الأمر جيدًا مثلما هو عليه الآن: اذهب إلى الريف، اذهب إلى المدن الصناعية، اذهب إلى المزارع، وسوف ترى حالة من الازدهار لم تشهدها قط خلال حياتك ولا حتى في تاريخ بريطانيا»[28]... وقد تبين أن ذلك التفاؤل ليس له أساس. ولكن، حتى في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، كان منظرو الطبقة والتراصف وباحثوهما يتحدون، بانتظام، الافتراضات المريحة لنظرية «المجتمع الصناعي»[29]، وبالفعل، يمكن اعتبار هذا المشروع امتدادًا منطقيًا لـ «نظرية الصراع»[30]، وعلى أنه أنتج «صناعة» النظريات الاجتماعية التي بدت أحيانًا وكأنها تطيح بعلم الاجتماع بأكمله.

في خمسينيات القرن العشرين وستينياته كان منظرو الطبقة والتراصف، الذين يتمثلون بمؤلفين من أمثال بنديكس وليبست[31]، يشددون على أهمية الصراع إضافة إلى الاستقرار. ولقد تبنوا الفكرة الماركسية التي تميز بين الطبقة «بحد ذاتها» والطبقة «لأجل ذاتها»، أي بين طبقة وُجدت بصفتها حقيقة تاريخية من جهة، وطبقة اكتسبت وعيًا لهويتها وقدرة على العمل من جهة أخرى. ولكن بنديكس وليبست عدّا أن مسألة نشاط الطبقة مسألة مشروطة؛ إذ إن الطبقة قد تُظهر أو لا تُظهر، وعيًا معينًا. وتتلاءم تلك المقاربة، من دون أي إشكالية، مع الأساليب «الوضعية» الواسعة في الأبحاث الاجتماعية: يمكن تحديد

---

(28) (news.bbc.co.ok/onthisday)

(29) John H. Goldthorpe, «Social Stratification in Industrial Society,» in Reinhard Bendix and Seymour Martin Lipset, eds., *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*, 2nd ed. (London: Routledge; New York: Free Press, 1967).

(30) ولكن، انظر: John H. Goldthorpe, «A Revolution in Sociology?,» *Sociology* 7, no. 3 (1973): 449-462.

(31) R. Bendix and Seymour M. Lipset, «Karl Marx's Theory of Social Classes,» in Bendix and Lipset, Ibid.

«الطبقات» التي ستظهر الملاحظة الواقعية في ما إذا كانت تمتلك «الوعي الطبقي» أم لا. ومنذ خمسينيات القرن العشرين، تجدد الاهتمام السوسيولوجي بالكتابات الأوروبية المتعلقة بنظريات الطبقات، وخصوصًا أعمال ماركس وفيبر (سنناقش تلك الأعمال في الفصل الآتي). وكان التقليد الأميركي للطبقية الاجتماعية موضع نقد خاص، حيث عُدّ أنه يركز على المكانة، أو النفوذ الاجتماعي، بدلًا من الطبقة.

جاءت التطورات في الأساليب السوسيولوجية موازية للاهتمام الناشئ في النظريات الطبقية «الكلاسيكية». وكما رأينا، نُظر إلى الطبقات بوصفها وحدات موضوعية يمكن دراستها بطريقة تجريبية، ومن أجل ذلك، عدّت البيئة المهنية، تقليديًا، على أنها تُقدم إطارًا يستوعب «البُنية الطبقية». واستُكمل التطور المنهجي المتزايد للمسح الاجتماعي، باتساع كبير في نطاق وقدرة معالجة المعلومات التي أصبحت أسهل مع تكنولوجيا الكومبيوتر. فنتيجة لذلك التطور، وضعت برامج طموحة للتحليل الطبقي خلال سبعينيات القرن العشرين، جُمعت فيها التطورات في النظريات مع تحليل نتائج المسح[32]. وستُعرف هذه بمقاربة «التوظيف الإجمالي» (Employment-aggregate) للتحليل الطبقي. ومن أهم مميزات هذه البرامج التجريبية أنها بدت وكأنها تربط بين اثنين من أهم جوانب الطبقة المحددة سابقًا: أي (أ) الطبقة بوصفها مصدرًا لبنية اللامساواة الاجتماعية، و(ب) الطبقة بوصفها مصدرًا للهوية والوعي والنشاط الاجتماعي والسياسي. وكما سنرى، تطورت مقاربة «التوظيف الإجمالي» إلى تخصص أساس ضمن حقل «التحليل الطبقي». وعُدّت هذه البرامج البحثية، الـ S في سلسلة S→C→A وكأنها مستمدة، إلى حد كبير، إذا لم يكن كليًا، من الجانب الاقتصادي للطبقة.

ولكن المقاييس المهنية للطبقة استُخدمت، أيضًا، على نطاق واسع،

(32) Erik Olin Wright, *Class Counts: Comparative Studies in Class Analysis*, Studies in Marxism and Social Theory (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press; Paris: Maison des sciences de l'homme 1997); Robert Erikson and John H. Goldthorpe, *The Constant Flux: A Study cf Class Mobility in Industrial Societies* (Oxford: Clarendon Press, 1993).

لوصف الأطر العريضة للامساواة في المجتمعات المعاصرة. ولم تهتم هذه المقاييس اهتمامًا أساسيًا، أو حتى أنها لم تبد أي اهتمام، على الإطلاق، بقضايا الوعي والنشاط الطبقي. فمثلًا، في الأبحاث المتعلقة بالفقراء في القرن التاسع عشر، كان يجب تحديد المحرومين. وفي الواقع استهلكت محاولة التعريف التجريبي للفقر، معظم طاقات الباحثين الأوائل. ومع ازدياد جمع الإحصاءات الوطنية الموسعة، وُضعت أُطر التصنيف لترتيب المعلومات. وفي مجتمع تعتمد فيه أعداد متزايدة من الأشخاص على الوظائف المدفوعة المرتبات، كان المؤشر الواضح للتميز أو الحرمان، يتمثل بالمهنة. وبالتالي، ومنذ بداية القرن العشرين، أصبح من المألوف، بالنسبة إلى الإحصائيين، تقسيم السكان إلى مجموعات أو طبقات مهنية، تعتمد (إلى درجة أكثر أو أقل) على المكافآت المالية التي تعود إلى المجموعات المهنية المعينة. ويُستخدم مصطلح «الطبقة» عالميًا لوصف هذه المجموعات المهنية، على الرغم من كونها تختلف في ترتيبها عن «الطبقات» التي أشارت إليها أعمال ماركس وفيبر النظرية. إلا أن المؤشرات المهنية التي تطورت في إطار الأبحاث السياسية، أو التطبيقية المتعلقة بالطبقة الاجتماعية والوعي والنشاط الطبقي، تداخلت باستمرار، وهنا يكمن كثير من الالتباس.

وهكذا، يركز الفصل الرابع على الاستراتيجيات المختلفة التي طُورت لدرس البنية المهنية، أو الطبقية. وترتكز جميع تلك الاستراتيجيات، بشكل أساس، على التوظيف والبنية المرتبطة به، ولكن، على الرغم من أن بُنية التوظيف هي المصدر التجريبي السياسي لتوليد تلك «الطبقات»، فلا يوجد هناك مؤشر مُتفق عليه للتصنيف. وسوف يتم الاقتراح أنه يمكن تقسيم الأُطر الطبقية بطريقة مفيدة إلى ثلاث فئات.

أولًا، الأطر المنبثقة من الحس العام التي تفتقر إلى الذرائع النظرية، والتي تُصنف المهن في ترتيب تراتبي تقريبي يطبق عليه عدد من (على أمل ألا تكون جد اعتباطية) الفوارق الفاصلة. وتكون المهنة في المجتمع الصناعي، مؤشرًا ممتازًا، سواء إلى مستوى المكافآت المادية، أم إلى المكانة الاجتماعية. وعبر

الأعوام، وُجد رابط بين تلك المؤشرات ومجموعة من العوامل، مثل معدل وفيات الرُضع، الحصول على التعليم، السلوك الانتخابي وما إلى هنالك، وثانيًا، مؤشرات إلى المكانة، أو النفوذ المهني التي تسعى إلى قياس الرتبة أو القيمة الاجتماعية لأنواع معينة من المهن ضمن مجموع السكان كُله. وفي البدء، وُضعت مقاييس المكانة المهنية بالنظر إلى الأبحاث المتعلقة بالحَراك الاجتماعي. وكان التشابه بين مقاييس المكانة المهنية في الدول المختلفة «الانفتاح» النسبي (أو غير ذلك) في البنى المهنية، في منزلة معلومات أساسية في تطوير أُطروحة «المجتمع الصناعي» ودراستها، والتي، كما رأينا، وصفها غيدنز على أنها عامل أساس في «الإجماع التقليدي أو الأرثوذكسي» الذي نشأ في علم السوسيولوجيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. والواقع؛ أن كل المؤشرات المهنية المنطقية ومقاييس المهنية، هي مؤشرات وصفية، كما أنها تراتبية، وبالتالي فهي مقاييس «تدريجية» لكمية معينة نوعًا ما (الدخل، المكانة، الرتبة الاجتماعية وما إلى هنالك)، ولكن تم إنشاء الفئة الثالثة من المؤشر الطبقي المحددة في الفصل الرابع؛ أي الأطر «الطبقية العلائقية» أو النظرية، في إشارة واضحة إلى النظريات الطبقية، خاصة تلك التابعة لماركس وفيبر. وهكذا، تدعي تلك المؤشرات بأنها تقيس ديناميات العلاقات الطبقية وحقائقها، بدلًا من مجرد وصفها ببُنى اللامساواة أو المكانة الاجتماعية. أما المثلان السياسيان للأطر الطبقية العلائقية المتجذرة بالنظريات التي ستبحث لاحقًا، فهما الإطار الطبقي الماركسي لإريك رايت (Erik Wright)، والإطار الطبقي «الفيبري» الجديد لجون غولدثورب (John Goldthorpe). علمًا أن هذين الكاتبين يدعيان بأن أطرهما الطبقية ليست تراتبية أو «تدريجية»، بل «علائقية».

ولكن، على الرغم من أن هذه الأطر الطبقية المختلفة وُضعت من أجل أهداف مختلفة تمامًا، فهناك بالممارسة، أوجُه شبه كبيرة بين موضع المهن والمكانة الوظيفية في الأُطر المختلفة. وبالتالي، غالبًا ما يتمُ التعامل مع هذه الأطر الثلاثة على أنها متعادلة. ومع ذلك، تشير الاختلافات في الأسس والافتراضات التي بنيت عليها، إلى أنه يجب توخي أقصى الحذر من تطبيقها، خصوصًا في ما يتعلق بالنقاشات النظرية المتعلقة بالطبقة الاجتماعية. والواقع، لم يتم الاعتراف،

بشكل واسع، باختلاف طبيعة، وادعاءات مؤشرات «الطبقة» المختلفة المتوافرة، ضمن المجتمع السوسيولوجي، وشكل ذلك مصدرًا إضافيًا للالتباس في مجال «التحليل الطبقي». وقد تم توضيح ذلك الالتباس، كما سنرى، في النقاشات الأخيرة، وتلاقت أعمال المناصرين الأساسيين من أوجُه عدة.

عند حلول ثمانينيات القرن العشرين، طغى العمل التجريبي في مجال «التحليل الطبقي»، على مقاربة التوظيف الإجمالي. ولكن تسارع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ذاتها، ساعد في تقويض ما بدا أنه الافتراضات والقضايا التي بُنيت عليها. وكان ذلك غالبًا، بسبب التغيرات في البُنية المهنية («الطبقية») نفسها. وفي نهايات القرن العشرين، حدث في المجتمعات الصناعية «القديمة»، انخفاض رقمي ونسبي في الطبقة العاملة التقليدية. وفي بلدان مثل بريطانيا وأميركا وأستراليا ومعظم دول أوروبا الغربية، كان هناك انخفاض في أعداد العاملين في الصناعات الثقيلة والصناعات الاستراتيجية التقليدية، مثل: التعدين وصناعة الصلب، وبناء السفن والصناعات الهندسية الثقيلة (Heavy Engineering). أما الأسباب وراء هذا الانخفاض فمعقدة. وقد أدَّت الاختراعات التكنولوجية دورًا أساسيًا، كما فعل التقادم التقني (Technical Absolescence)، أي إن العمليات المُمكننة الحديثة استدعت عددًا أقل من العمال، وإن أنواعًا جديدة من الطاقة حلت محل القديمة، ولكن حدث أيضًا، انتقال في التقسيم العالمي للعمال الصناعيين باتجاه جنوب شرق آسيا؛ والبلدان التي تطورت بشكل سريع من الناحية الاقتصادية، مثل الصين والهند. وتسارع انهيار الصناعات الثقيلة في الغرب بشكل كبير، تحت تأثير الركود العالمي الذي تلا الأزمة النفطية التي حدثت في سبعينيات القرن العشرين. وساهمت إعادة البناء الاقتصادي التي حدثت بعد ارتفاع أرقام البطالة، في زيادة أعداد الوظائف المتوافرة، ولكن - كان معظمها في قطاع الخدمات المالية، وخدمات التجزئة، والخدمات الشخصية. هذه التغيرات أدت، كما رأينا في الفصل الأول، إلى انخفاض في ما كان يُعرف بـ «الطبقة العاملة» التقليدية، أي العمال الذين يتجمعون في مناطق جغرافية معينة، ويعملون يدويًا في الصناعات الثقيلة. وحدث نمو مقابل في الموظفين الذين لا يعملون يدويًا، والذين عُدّوا، تقليديًا، أنهم ينتمون إلى الطبقات «الوسطى».

إضافة إلى تلك التغيرات في البُنية المهنية، أصبح «العمل»، بوصفه وظيفة، أقل أهمية في تكوين السلوك الاجتماعي. وغدا الموظفون يقضون وقتًا أقل في العمل المدفوع الأجر، وانخفضت أعداد الأشخاص الذين يعتمدون على هذا النوع من العمل لكسب معيشتهم عنها في العصر السابق. وكان شباب البلدان الصناعية القديمة، ينضمون إلى القوة العاملة بأعمار أكثر تقدمًا من السابق، وأدى توسع التقديمات الحكومية (في التعليم والصحة والضمان) إلى جعل الأشخاص أقل اعتمادًا على بيع عملهم من أجل الحصول على الخدمات التي يحتاجون لها. وقد يفضي التراجع المستمر في دول الرفاهة إلى أن تكون هناك حاجة ما إلى تعديل تلك النظريات، ولكن، مع ذلك، لا يزال يسود الاعتقاد بأن هناك تراجعًا في أهمية العمل بوصفه وظيفة، خصوصًا بوصفه مصدرًا للهوية الاجتماعية منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

إلا أن خلافًا حصل حول الآثار الفعلية لتلك التغيرات في العمل والتوظيف، وتحديدًا عدّ بريفرمان (Braverman) في كتابه المؤثر الصادر في عام 1974 تحت عنوان **العمل واحتكار رأس المال** أن أساليب الإنتاج الرأسمالية تحتوي على ميل ضمني باتجاه روتينية العمل و«نزع مهارات» العمال[33]. وقد أثر هذا الميل في جميع العمال، وبالتالي كانت ترقية (Upgrading) القوة العاملة الناتجة من نمو الوظائف غير اليدوية، ظاهرية أكثر منها حقيقية. ومن المعلوم أن العمال غير اليدويين بل حتى الإداريين، يصبحون بدورهم موظفين «منزوعي المهارات» (Deskilled). وأثارت مداخلة «بريفرمان» جدلًا كبيرًا بالنسبة إلى طبيعة التغيرات الفعلية في المصطلحات الطبقية التي كانت تحدث بالنسبة إلى البُنية المهنية، ولكن النتيجة (ربما غير المتعمدة) للنقاش الناشط المتُعلق بالبُنية الطبقية، أدت إلى التعامل مع النشاط الطبقي بوصفه مسألة مستقلة، على نحو متزايد، بل لم يتم وضعها في الاعتبار على الإطلاق.

مع ذلك، بقيت مسألة النشاط الطبقي تمثل إشكالية. ويمكن التشكيك

(33) Harry Braverman, *Labor and Moncpoly Capital: The Degradation cf Work in the Twentieth Century* (New York: Monthly Review Press, 1974).

بتعريف «الطبقة العاملة» وحجمها النسبي، كما يمكن أن تستمر الأدلة على خصائص الطبقات المهنية في إظهار استمرار الترابط الوثيق بين الطبقة المهنية والسلوك الانتخابي. ومع ذلك، فمن الصعب إيجاد حجة قوية مفادها أن الطبقة العاملة (أو أي طبقة أخرى) في الغرب شاركت بنشاط ثوري مُستدام منذ الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن انهيار «اشتراكية الدولة» في الكتلة الشرقية ترافق مع الابتعاد عن المبادئ الاشتراكية، بدلًا من إعادة إحيائها.

كان نموُ «الموجة الثانية» من نظرية المساواة بين الجنسين الذي ترافق مع مشاركة النساء المتزايدة في الوظائف المدفوعة الأجر، ذا أهمية كبرى في النقاشات المتعلقة بتراجع أهمية «الطبقة». ويمكن القول إن السياسة الطبقية (إضافة إلى مؤسسة المواطنة) تشكلت بشكل أساس من خلال مصالح الموظفين الذكور، إضافة إلى المالكين والمسيطرين الذكور على وسائل الإنتاج المادي. ومن المحُتمل أن يكون قد حكم بعض الرجال رجالًا آخرين، وناضلوا من أجل النفوذ والسلطة، ضمن المجال العام للتوظيفات والسياسة والحروب، ولكن، كما أظهر النقد القائل بالمساواة بين الجنسين، لم تكن النساء خاضعات في المجال العام فحسب، وإنما ضمن المجال الخاص للحياة الأُسرية والعائلية. وبدا أن النظريات والتحليل الطبقي التقليدي لم يساهما كثيرًا في تحليل موقف النساء، وقد ساعدت زيادة الوظائف التي تشغلها النساء على تسليط الضوء على نقاط ضعف أساسية بالنسبة إلى أُطر الطبقات المهنية. ولقد وُضعت تلك الأطُر وفقًا لنموذج يسيطر عليه التوظيف الذكوري. وأدى استمرار الفصل المهني، وفقًا للجنس، إلى عدم إمكان التعامل مع تلك الأُطر على أنها تتحلى بالحياد الجندري، وذلك على الرغم من زيادة التوظيف النسائي. ولكن، بقي استمرار تقسيم العمل يولد عوائق لا يمكن تجاوزها أمام تطور تصنيف «طبقي» واحد يشمل النساء والرجال.

وهكذا، بدا، على نحو متزايد، أن التقليد التجريبي الرائد في التحليل الطبقي السوسيولوجي (أي الدراسة للقائمة على مسح على نطاق واسع) لم يقدم كثيرًا بالنسبة إلى العديد من القضايا الاجتماعية الملحة المعاصرة. فمنذ نهاية سبعينيات

القرن العشرين، ارتبطت عودة النيوليبرالية السياسية والاقتصادية بزيادة سريعة في التفاوت المادي (خصوصًا في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية)، ولكن ذلك لم يكن متعلقًا بزيادة أي أمر مشابه للنشاط و/أو الهوية «الطبقية». وبالفعل، عدّ بعضهم أن فشل الفعل المنتظم المستند إلى الطبقات (خصوصًا من جانب «الطبقة العاملة» (المتناقصة) يشكل التحدي الأكبر أمام التحليل الطبقي، ليس في مظهره التابع لإجمالي - التوظيف فحسب، ولكن بمعنى أشمل، أيضًا[34]. وبطريقة متزايدة، وعلى الرغم من أنها ليست المرة الأولى، بالطبع، رُفضت «الطبقة» والتحليل الطبقي؛ لأنهما يرمزان إلى مفاهيم واستراتيجيات بحثية تجاوزها الزمن، وليس لها أيُ علاقة بتحليل المجتمعات المعاصرة. وذهبت النظريات الاجتماعية (وقد يقول بعضهم إنها تأرجحت) باتجاهات جديدة ومختلفة تمامًا.

النقد الأوسع لـ «التحليل الطبقي»

غير أن الحجج المتعلقة بـ«نهاية الطبقة» لم تقتصر على قضايا وموضوعات (مثل التغيرات في البُنية المهنية، والزيادة في توظيف النساء)، بحيث بدت بالعلاقة معها مقاربة إجمالية التوظيف المُهيمنة نوعًا ما غير كافية. فعلى نحو متزايد، بدأت مناقشة قدوم «التحولات المجتمعية» التي كانت تعني، بطبيعتها، أن مفهوم «الطبقة» أصبح زائدًا عن الحاجة. وتُعدّ هذه التغيرات، أحيانًا، عصرية في الواقع، وأنها تشير إلى تحول مهم في تطور الرأسمالية الصناعية. وقد استُخدمت تسميات عدة لوصف هذا التحول، من الفوردية (Fordism) إلى ما بعد الفوردية، ومن الحداثة إلى ما بعد الحداثة، ومن الرأسمالية المنظمة إلى «غير المنظمة». إنها، وعلى نطاق واسع، الانهيار المستمر لصناعات الإنتاج القديمة، ونمو الصناعات الجديدة المعتمدة على الكومبيوتر والتخصص المرن (Flexible Specialization). وقد أصبح الناس مرغمين على التأقلم السريع مع هذا «العصر الجديد»، وعدّ بعضهم أن الوظائف طويلة الأمد في صناعات الإنتاج على نطاق واسع والبيروقراطيات الشاملة (Mass Bureaucracies)

---

(34) Pahl, «Is the Emperor Naked?: Some Questions on the Adequacy of Sociological Theory in Urban and Regional Research,»: 709-720; Michael Savage, *Class Analysis and Social Transformation* (Buckingham: Open University Press, 2000).

التي وفرت الأساس الثابت للتعبير عن الفعل الطبقي الصناعي، أصبحت، وبسرعة، شيئًا من الماضي. وتضمنت نظريات «ما بعد الحداثة» رفضًا قاطعًا لـ «السرديات الكبرى» (Grand Narratives)، مثل الماركسية، إضافة إلى أُطروحة «المجتمع الصناعي» التي سعت إلى تقديم عرض متماسك لتطور «الحداثة». إن «الانعطاف العالمي للحداثة الذي من المفترض أن يكون قائمًا، يستدعي إعادة التفكير في العلوم الإنسانية والاجتماعية»[35] التي لم تعد «المنظمات الوطنية فيها تخدم بوصفها مبدأ بُنيويًا للنشاط الاجتماعي والسياسي»[36]. وعدّ بعضهم أن ذلك سوف يتطلب إعادة تفكير جذرية في المفاهيم الأساسية للأحداث السياسية، مثل «الطبقة».

كما رأينا في الفصل الأول، فإن الفكرة الأساس التي تطغى في هذه التعليقات هي فكرة الفردية، ومع تقسيم التوظيف، يصبح الأفراد مجبرين على التفاوض على المسارات الخاصة بهم، من خلال سوق عمل غير مستقر على نحو متزايد[37] وعدّ آخرون أن القيم الفردية ازدادت في السياسة كما في التوظيف، واختفت التضامنات التي دعمت الهوية والصراع الطبقي. وكما عبر عن ذلك بيك، فإن الطبقة الاجتماعية هي «فئة ملتبسة» تعبر عن الفئة التي تكون «ميتة وهي في قيد الحياة». والحال أنه لم تعد المرتكزات الماضية للهويات الجماعية ذات صلة بالموضوع، وأصبح المجتمع يتجه نحو الفردية. ويقول بيك: «إن الفردانية مفهوم يصف التحول البُنيوي والاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية وعلاقة الفرد بالمجتمع... محررًا الناس من أدوار محددة تاريخيًا... تحرر الفردانية الناس من أدوار وقيود تقليدية... وأُخرج الأفراد من طبقات ترتكز على المكانة الاجتماعية... وأصبحت الطبقات الاجتماعية غير تقليدية»[38]. وعدّ بعضهم، أن صفة غير التقليدية هذه تؤثر ليس في الطبقات فحسب، بل في العلاقات الشخصية، مثل تلك القائمة ضمن العائلة الواحدة.

---

(35) Ulrich Beck and Natan Sznaider, «Unpacking Cosmopolitanism for the Social Sciences,» *British Journal cf Sociology* 57, no. 1 (2006): 2.

(36) المصدر نفسه، ص 4.

(37) Ulrich Beck, *Brave New World cf Work* (Cambridge, UK: Polity, 2000), 200b.

(38) Ulrich Beck and Elisabeth Beck-Gernsheim, *Individualization: Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences* (London: Sage, 2002), 202.

تُتهم «السياسة القديمة» بـ «الإنتاجية». ويعدّ بعضهم أنه يجب على «السياسة الجديدة» الاعتراف بأن المصالح الطبقية الموضوعية لا توجد بما هي كذلك، ولكن هناك نقاطًا عدة من العدائية، وبالتالي هناك إمكان للصراع وحاجات إلى تمثيل أطرافها. وهكذا؛ لا تحاول هذه الأنواع من الحجج أن تأخذ بالحسبان الانخفاض الظاهر في الأهمية السياسية للطبقة العاملة القديمة، فحسب، ولكن أيضًا تحاول تحديد مراكز الاهتمام السياسية الجديدة. لقد عدّ بعضهم أنه في مقابل القضايا التوزيعية التي كانت مركز اهتمام «السياسات القديمة» أدى نمو «الحركات الاجتماعية الجديدة»، إلى تحويل المشهد السياسي تحويلًا كبيرًا. وتهتمُ مثل تلك الحركات بالبيئة وحقوق بعض الجماعات المختلفة التي كانت مُستثناة، تاريخيًا، من المشاركة الاقتصادية والسياسية الكاملة، خاصة النساء والجماعات العرقية الخاضعة[39]. ولقد تم توسيع الحقوق إلى أبعد من حقوق الراشدين لتشمل حقوق الحيوانات والأطفال. ومن إحدى مميزات الحركات الاجتماعية الجديدة أن دعمها يتخطى الحدود الطبقية، وبالتالي تُضعف أسس السياسات الطبقية القديمة والفعل السياسي المعتمد على الطبقات.

عدّ بعضهم أن العولمة ونمو ثقافة ما بعد الحداثة اجتاحت آخر بقايا كل ما هو تقليدي وهي في طور تقليص نفوذ الدولة ذاتها التي أصبحت في كل الأحوال، وعلى نحو متزايد، ضعيفة في ظروف الكونية الجديدة (New Cosmopolitanism). وانهارت في الغرب «الصفقات الشركاتية» (Corporatist Bargains) بين رأس المال والعمال المرتبطة بـ «التسوية الاجتماعية لمنتصف القرن (العشرين)»[40] والسياسات الاقتصادية «الكينزية» (نسبة إلى كينز)، كما انهارت اشتراكية الدولة في الشرق. وعدّ بعضهم أن تضاؤل مؤسسات الدولة وتلك المتعلقة بالتوظيف، سيؤدي إلى نشوء أنظمة طبقية ثقافية في أصولها، بما أن الأشخاص يختارون وينجذبون إلى رموز وأساليب الحياة التي تعبر

(39) Claus Offe, «New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics,» *Social Research* 52, no. 4 (Winter 1985): 817-868.

(40) Crouch, *Social Change in Western Europe*, 53.

عن حاجاتهم وأفضلياتهم، وعن مزاياهم وإنجازاتهم الشخصية. وبالتالي عدّ واترز (Waters) [41] أن الطبقية في المجتمعات المعاصرة، التي تتغير فيها الأذواق، والاهتمامات باستمرار، هي تقليدية بالنسبة إلى المكانة الاجتماعية (Status-conventional). وفي الواقع، عدّ أن الأساس «الطبقي» للطبقية قد اختفى نوعًا ما. ويعبر العديد من الأشخاص، بوصفهم مستهلكين، عن اهتماماتهم البيئية. والمثال الآخر على هذا المنطق يكون بالارتفاع المفترض في أهمية الجنيه أو الدولار المتعلق بسوق «الشاذين جنسيًا». باختصار، يتم التعبير وإظهار هويات الأشخاص، على نحو متزايد، من خلال الاستهلاك وليس الإنتاج.

ويرتبط هذا التركيز على أهمية الاستهلاك، ارتباطًا وثيقًا، بما تم وصفه بـ «الانعطافة الثقافية» (Cultural Turn) في العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من أن مصطلح «ما بعد الحداثة» قد غدا، في ما يبدو، عرضة للإهمال على نحو متزايد في أوساط المنظرين الاجتماعيين، فإنه يمكن وبحق، اعتبار الانعطافة الثقافية إحدى وريثاته. ويمثل وضع تلك الانعطافة الثقافية في إطار زمني محدد قضية إشكالية، ليس أقل أسبابها أنه يمكن القول إن جذورها الأصلية تتجلى في الخلافات حول المنهجية (Methodenstreit) في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومع ذلك، لا تمثل الانعطافة الثقافية التي حصلت في العقدين الأخيرين، (بالنسبة إلى بعضهم) تغيرًا في النسق، وابتعادًا صارمًا عن الفلسفة الوضعية والأبحاث «الواقعية»، واتجاهًا نحو التركيز على الفهم التفسيري. وبالتالي، لا تتعلق المسألة بالنسبة إلى الاستهلاك، مثلًا، بكون الوضع الاقتصادي، أو الأنماط الاستهلاكية سببًا في تكوين الهويات[42]،

---

(41) Malcolm Waters, «Succession in the Stratification System,» in David J. Lee and Bryan S. Turner, *Conflicts about Class Debating Inequality in Late Industrialism* (London: Longman, 1996); Jan Pakulski and Malcolm Waters, *The Death cf Class* (London: Sage, 1996).

(42) انظر مثلًا: Tim Phillips and Mark C.Western, «Social Change and Social Identity: Postmodernity, Reflexive Modernisation and the Transformation of Social Identities in Australia,» in Fiona Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Culture, Identities and Lifestyles* (Basingstoke: Palgrave, 2005).

ولكن الاستهلاك يُعدّ أحد العناصر في الممارسات المستمرة التي تُكون الهوية. وتعد «الثقافة» ذاتها قوة دافعة مستقلة في المجتمعات المعاصرة. فمثلًا:

«في المجتمعات التي تتضمن كثافة معلومات، لا يشمل الإنتاج الموارد الاقتصادية وحدها، بل يشمل، أيضًا، العلاقات الاجتماعية، والرموز والهويات والحاجات الفردية... ويعتمد تشغيل الآليات الاقتصادية والمعدات التكنولوجية وفاعليتها على إدارة الأنظمة العلائقية وضبطها، حيث تسيطر النواحي الثقافية على المتغيرات «التقنية». ولا تعمل السوق لمجرد تداول السلع المادية، بل تصبح نظامًا يتمُ فيها تبادل الرموز»[43].

تركز الفكرة المشتركة في العديد من الانتقادات التي تمت مراجعتها سابقًا على مسألة ما إذا كانت «الطبقات» لا تزال تُعدّ قوى اجتماعية فعلية أو ضمنية مهمة في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. وهنا تصبح مسألة الهوية (الوعي) أساسية، إلا أن تلك الانتقادات لا تفترض أن المجتمعات الرأسمالية لم تعد متفاوتة إلى درجة كبيرة. ومن هذه الفكرة، يمكن القول بأنه، على الرغم من احتمال انخفاض «العمل» بوصفه وظيفة، ومصدرًا مهمًا للهوية الاجتماعية، فلا يزال العمل هو العامل الأساس الذي يحدد الرخاء المادي لمعظم السكان. ومن هنا، استمرت المؤشرات الوصفية للطبقة في إظهار البُنية المستمرة من اللامساواة في المجتمعات المعاصرة. ولا يزال من المنطقي وصف المجتمع الرأسمالي الحديث بأنه خاضع لـ «طبقة حاكمة»، مسيطرة من الناحية الاقتصادية، وتتجلى بالقدرة على التأثير في الحياة السياسية، والاجتماعية، بشكل أساس[44]. ومع ذلك، تُمثل التغيرات الكبيرة في التنظيم الاجتماعي، إضافة إلى التعليقات النظرية التي رافقت هذه التغيرات، تحديات كبيرة لتحليل الطبقة والتراصف. ولذلك، سندرس في القسم الآتي تداعيات هذه التغيرات في النماذج النظرية بالنسبة إلى تحليل الطبقة والتراصف واللامساواة.

---

(43) ميلوتشي (Melucci)، ورد في: Roger Friedland and John Mohr, eds., *Matters cf Culture: Cultural Sociology in Practice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), 5.

(44) John C. Scott, *Who Rules Britain?* (Cambridge: UK: Polity, 1991).

الفعل والبُنية، الاقتصاد والثقافة

كان أحد عناصر النقد السوسيولوجي للفلسفة الوضعية، خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، كما عُبر عنه، مثلًا، في نظرية «غيدنز الانبنائية»، هو تأكيد أن لا الموضوع ولا الهدف، ولا «البُنية» ولا «الفعل» يجب اعتباره أولوية تفسيرية. وتوافقت تلك النظريات مع تلك التي وُضعت سابقًا بوساطة بعض المنظرين الماركسيين، وخصوصًا مؤرخين من أمثال إ. ب. طومبسون (E. P. Thompson) (انظر الفصل الثالث) بالنسبة إلى الترابط الذي لا ينفصم بين «الطبقة» ومفهوم الوعي. وكما أُشير سابقًا، كانت مسائل الفاعلية (Agency) والبُنية في صلب المناقشات التي كانت قائمة في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، (أي الاختلافات حول المنهجية) المتعلقة بطبيعة علم الاجتماع بوصفه فرعًا من فروع المعرفة.

ويمكن القول إن نقاشات «الفاعلية» مقابل «البُنية» تحمل في صُلبها مشكلات التفسير السببي. وإذا وضعنا المسألة بشكل مبسط جدًا، هل يمكن اعتبار السلوك الإنساني «تفاعليًا» إلى حد كبير، أي نتيجة ضغوط تمارس من خلال المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية (الأسواق والعائلات والمنظمات وما إلى هنالك)، التي يتموضع ضمنها جميع الناس بشكل ثابت؟ أو هل بالإمكان فهم السلوك الإنساني بشكل أفضل نتيجة تصرفات الفاعلين المفكرين الهادفة؟ وفي واقع الأمر، لم ينحز معظم علماء الاجتماع أنفسهم إلى أي جانب من هذا الانقسام، كما أشار بوتيرو[45] (Bottero):

«يعترف جميع علماء الاجتماع الكلاسيكيين بازدواجية الحياة الاجتماعية كقيد خارجي على الأشخاص، ولكنها تتكون، أيضًا، من مجموع الأفعال الفردية. ويوافق كل واحد منهم على أنه، من جهة، تُقيد أفعال الأشخاص بقوى اجتماعية أوسع، ولكن من جهة أخرى، يكمن مصدر هذه القيود الخارجية تحديدًا في أفعالنا وأفعال الآخرين؛ أي إننا جميعًا نُولّد، عمليًا، العالم الاجتماعي، لكوننا فواعل هادفة، نترجم ونكوّن حياتنا».

(45) Wendy Bottero, *Stratification: Social Division and Inequality* (Abingdon: Routledge, 2005), 54.

ومع ذلك، كما يعتقد بوتيرو، فإنه على الرغم من افتراض ازدواجية الحياة الاجتماعية هذه، يميل العديد من التفسيرات السوسيولوجية إلى التداعي والميل إلى هذه الناحية أو تلك. ولكن يجب عدم النظر إلى هذا الميل بكونه يمثل مشكلة، كما سنرى في الفصلين السادس والسابع (على الرغم من أن بوتيرو رأى خلاف ذلك).

يمكن اعتبار مفهوم الطبقة شاملًا لهذه الازدواجية، وذلك بجمع «البُنية» و«الفعل» في مفهوم واحد، ويمكن النظر إلى سلسلة S → C → A على أنها تجمع بين البُنية والفعل بوصفهما تمرينًا تفسيريًا واحدًا، وذلك على الرغم من أن اتجاه الأسهم يشير إلى أن البُنية هي العامل الأساس المحدد. والواقع، نأى لوكوود[46] الذي كانت أعماله أساسية في تطوير النقاشات التفسيرية في S → C → A في التحليل الحديث للطبقة، بنفسه، في ما بعد، عن ذلك المنطق[47].

وفي موازاة ازدواجية الفعل والبُنية، هناك فصل مماثل بين ما هو «اقتصادي» وما هو «اجتماعي». وقد اعترف عالما الاجتماع فيبر ودوركهايم بذلك في أعمالهما، واستكشفا ما هو «اقتصادي»، وما هو «اجتماعي» كعناصر في التفسير السوسيولوجي[48]. وتم الاعتراف بذلك، خاصة، في إعادة صوغ تقاليد علم الاجتماع والاقتصاد الذي أكد أن الحياة الاقتصادية متضمنة في علاقات اجتماعية وثقافية أكبر وأشمل[49]. وإذا وضعنا ذلك في عبارة عريضة، في إطار علم الاجتماع الاقتصادي، فإن من المستحيل فهم «الاقتصاد»

---

(46) David Lockwood, «The Weakest Link in the Chain?,» in Richard L. Simpson and Ida Harper Simpson, eds., *Research in the Sociology cf Work*, vol. 1 (Greenwich, CT: JAI Press, 1981).

أعيد نشره، في: David Rose, ed., *Social Stratification and Economic Change* (London: Unwin Hyman, 1988).

(47) Savage, *Class Analysis and Social Transformation.*

مع ذلك، فإنه من الممكن أن تصلح تفسيرًا لحالات معينة؛ فعلى سبيل المثال، يمكن تفسير تصرف عمال المناجم، الذين استمروا في إضرابهم خلال الإضراب العام في بريطانيا عام 1926 بعد عودة معظم العمال إلى العمل، بطبيعة عملهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

(48) انظر المناقشة في: J. M. Holmwood and A. Stewart, «The Role of Contradictions in Modern Theories of Social Stratification,» *Sociology* 17, no. 2 (May 1983): 239-254.

(49) Mark Granovetter and Richard Swedberg, eds., *The Sociology cf Economic Life* (Boulder, CO: Westview Press, 1992); Neil J. Smelser and Richard Swedberg, eds., *The Handbook cf Economic Sociology*, 2nd ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005).

بطريقة مستقلة عن شكل من أشكال المجتمع الفاعل أو مجموعة شاملة من العلاقات الاجتماعية. وواقع الأمر أن العلاقات الاجتماعية تسبق علاقات التبادل، والتغيرات في ما هو «اجتماعي» تعكس التغيرات في ما هو «اقتصادي» والعكس صحيح. مرة أخرى، إن مفهوم الطبقة، كما طوره فيبر وتونيز وماركس والتقاليد الألمانية في علم الاجتماع عامة، تشمل هذا التضمُن (Embeddedness). أما مجتمعات ما قبل الحداثة فينظر إليها بوصفها تجمع بين «المكانة» و«الطبقة» بأشكالهما التراصفية، مع إظهار المجتمعات الحديثة تمييزًا متزايدًا واستقلالية في العلاقات الاقتصادية الطبقية عن الإطار الثقافي والمعياري للمكانة التقليدية[50].

ولكن النقاشات النظرية المرتبطة بالانعطافة «الثقافية» تحتوي على رفض حاسم لفصل «الفعل» عن «البُنية»، إضافة إلى إمكان فصل ما هو «اقتصادي» عن ما هو «اجتماعي»[51]. وكما رأينا، غالبًا ما يرتبط هذا الموقف بالنقاشات المتعلقة بانخفاض أهمية، وفي الواقع لاعلاقية، مفهوم الطبقة في ما يخص تحليل المجتمعات المعاصرة، حتى إن بعض الذي يعملون ضمن إطار موسع لـ «التحليل الطبقي»، عدّوا أن إعادة الاعتراف بأهمية «الثقافة» تعني أنه بقدر ما يتم الاعتراف بأن القيم والعادات قوية مثل شروط وجودها بقدر ما يتمُ الابتعاد عن التقليد الذي يربطها بأسس بنيوية. والواقع أنه لا يمكن الحصول على كل شيء[52]. وبالتالي، «يتضمن أخذ الثقافة على محمل الجد، الابتعاد عن الأبحاث المتعلقة بالتراصف، أقلّه في ما يخص مفهومها التقليدي»[53]. يشير ديفاين وسافيج هنا إلى إعادة توجيه أبحاث التراصف بعيدًا من دراسات

---

(50) يمكن الإشارة إلى استثناء في حالة ماركس الذي رأى أن المجتمعات ما قبل الرأسمالية ذات تراصفية طبقية أيضًا. وكان مفهوم ماركس للطبقات ما قبل الرأسمالية متوازيًا مع تحديد فيبر و«تونيز» لفئات «المكانة الاجتماعية».

(51) Paul du Gay and Michael Pryke, eds., *Cultural Economy: Cultural Analysis and Commercial Life*, Culture, Representation and Identity Series (London: Sage, 2002).

(52) Fiona Devine and Mike Savage, «The Cultural Turn: Sociology and Class Analysis,» in Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Culture, Identities and Lifestyles*, 11.

(53) المصدر نفسه.

الوعي الطبقي (بعد الفشل الفعلي لمنطق سلسلة S → C → A) وتصويبها نحو دراسات الهوية، حيث يُنظر إلى الهوية ليس انعكاسًا للمكانة «ولكن بوصفها مطالبة بالتميز».

هذه قضايا معقدة، سيتُم استكشافها بتعمق أكبر في نقاشنا لمساهمة بورديو في التحليل الطبقي في الفصل السادس. وفي الوقت الحاضر، ستتجلى أهداف هذا الكتاب، بشكل أفضل، بإعلان بعض الافتراضات المنهجية الأساسية التي سيُبنى على أساسها نقاشنا في الفصول الآتية. أولًا، على الرغم من أنه سيتم الاعتراف بأن الازدواجية الواقعية للحياة الاجتماعية تعني أن إعطاء الأولوية التفسيرية للوسيلة أو للبُنية يمثل إشكالية، وفي ما يخص تحليل اللامساواة، يجب افتراض فصل تحليلي[54]، أي إن الفاعلية والبُنية مترابطتان بالفعل، ولكن يمكن فصلهما من الناحية التحليلية، وذلك لأهداف الأبحاث التجريبية. وسوف يتم اتخاذ موقف مماثل بالنسبة إلى ما هو «اقتصادي» وما هو «ثقافي». بينما سيتم الاعتراف بأن كل ما هو «ثقافي» متضمن بالفعل في ما هو «اقتصادي» والعكس صحيح. وسيتم افتراض «ازدواجية تحليلية»[55] تسهل الدراسة الاجتماعية العلمية المنفصلة لكل ما هو اجتماعي وثقافي.

أما الأسباب وراء اتخاذ هذا الموقف فبسيطة جدًا؛ إذ يركز منظرو «الانعطافة الثقافية»، بالاشتراك مع الأنصار الإنسانيين للخلافات حول المنهجية، على العوامل الذاتية أكثر من أي شيء آخر. لذلك، يحجمون عن التفسيرات السببية:

«بينما يفترض الإنسانيون أن كل ما هو اجتماعي يتكون بوساطة، وخلال، أنظمة اللغة ومجموعة القوانين والرموز والإشارة، فإنهم نادرًا ما يحددون،

---

(54) Margaret Archer, «Morphogenesis Versus Structuration: On Combining Structure and Action,» *British Journal cf Sociology* 33, no. 4 (1982): 445-483; «Social Integration and System Integration: Developing the Distinction,» *Sociology* 30, no. 4 (November 1996), 679-699.

(55) Nancy Fraser, «Heterosexism, Misrecognition and Capitalism: A Response to Judith Butler,» *New Left Review*, no. 228 (1998): 140-149.

بل إنهم يغفلون تمامًا، الشروط الاجتماعية المرافقة لإنتاجها، أو الإنتاج الاجتماعي. **فبالنسبة إلى الإنسانيين، التأويل هو التفسير**[56].

وإذا لم يكن هناك إمكان لتحديد الأسباب، وإذا ما كان العالم الاجتماعي في الواقع مجرد عالم سائل ومُتغير باستمرار من التمثلات، فإن هذا سيجعل من الإشكالي جدًا تحديد السياسات أو الاستراتيجيات التي يمكن أن تجلب إما تغيرًا اجتماعيًا نحو التحرر، وإما تقليص التفاوت المادي، إلى وجود إشكالية معينة.

وفي سياق مماثل، إذا عُدت الثقافة والاقتصاد «أنظمة أُحادية» بدل أن تكون «ازدواجية» (وذلك من الناحية التحليلية)[57]، فسوف تُقيد الأبحاث التجريبية والمناظرات السياسية بطريقة مشابهة. وفي الواقع، عدّ بعض الباحثين أن التركيز على ما هو «ثقافي»، واستثناء ما هو «اقتصادي» سيؤدي إلى حرف النقاشات بعيدًا من أهمية التفاوت المادي. وكما أشارت أعداد متزايدة من المؤلفين[58]، فإن التركيز على الفرد الانعكاسي وعلى الهويات الفردية بدل الأفعال والنتائج الجماعية، ستكون له أصداء عديدة في أوساط النيوليبرالية. ويتناغم تعزيز الحقوق الفردية والاعتراف بها مع نظريات هؤلاء الذين انتقدوا الطريقة التي أضعفت فيها التقديمات الجماعية، الأفراد، وبالتالي، يرى أونيل أنه كان «هناك نوع من التلاقي بين يسار ما بعد الحداثة والدفاع النيوليبرالي عن السوق»[59].

---

(56) Friedland and Mohr, eds., *Matters of Culture: Cultural Sociology in Practice*, 3.

(التشديد أضافه المؤلف).

(57) Bottero, *Stratification: Social Division and Inequality*; Rosemary Crompton and John Scott, «Class Analysis: Beyond the Cultural Turn,» in Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Culture, Identities and Lifestyles*.

(58) Thomas Frank, *One Market under God: Extreme Capitalism, Market Populism, and the End of Economic Democracy* (New York: Doubleday, 2000); John O'Neill, «Economy, Equality and Recognition,» in Larry Ray and Andrew Sayer, eds., *Culture and Economy after the Cultural Turn* (London: Sage, 1999).

(59) O'Neill, Ibid., 85.

من هنا، يمكن القول إن لـ «سياسة الهوية» المرتبطة بالانعطافة الثقافية، تداعيات جدية في ما يتعلق بسياسة المساواة. فإذا كان الاعتراف بالفرد الهدف السياسي الأساس، تصبح عندها مسائل إعادة التوزيع أقل أهمية. ومن المفارقة (بتعبير غير حاد) أن هذا التغير النظري حدث في الوقت ذاته الذي كان يولد فيه الفعل الاقتصادي الرأسمالي المكثف مستويات أعلى من اللامساواة. كما عبر عن ذلك أونيل: «ازداد الآن تقسيم المواطنة الاجتماعية بسبب التبني المستغرب بوساطة اليمين الجديد (New Right) للنسبية الثقافية اليسارية. وهناك خطر فعلي من كسب المعارك الثقافية ولكن مع خسارة الحرب الطبقية»[60].

باختصار، تأثرت وتشكلت الأبحاث التجريبية والنقاشات النظرية المتعلقة بالطبقة والتراصف، مثل المواضيع الأخرى في علم الاجتماع (العائلة، العرق، الجندر وما إلى هنالك)، بتطورات ونقاشات أوسع في النظريات والمنهجية السوسيولوجية. ولم تكن تلك التطورات إيجابية دائمًا، وكل ما يتم تأكيده في اتخاذ موقف التحليل الازدواجي، في ما يتعلق سواء بالفاعلية/البُنية، أو الاقتصاد/الثقافة، هو أنه من أجل التقدم في فهمنا لهذا المجال، يجب تمييز الأجزاء من الكل. ومع ذلك، من المعُترف به أن أيًا من هذه العناصر من تلك المفارقات لا يستطيع أن يوجد بالممارسة من دون العناصر الأخرى. وقد عدّ بعضهم أنه بالنسبة إلى دراسة الطبقة واللامساواة، ساعدت بعض التطورات النظرية الأخيرة (خصوصًا «الانعطافة الثقافية») في الحد من تقدم الأبحاث السوسيولوجية. ومن الصحيح أن «التقليد القديم» للتحليل الطبقي يمكن انتقاده على أنه اقتصادي أكثر مما ينبغي، وحتمي نوعًا ما. ومع ذلك، فإن الاهتمام بتداعيات اللامساواة يجب أن يبقى في صلب مساعينا في ما يتعلق بالطبقة والتراصف.

---

(60) John O'Neill, «Oh! My Others, there is no Other: Capital Culture, Class and Other-wiseness,» *Theory, Culture and Society* 18, no. 2 (June 2001): 81-82.

الفصل الثالث

التحليل الطبقي
الإرث الكلاسيكي وتطوره في القرن العشرين

مقدمة

يُستخدم تعبير «الطبقة»، كما وصف في الفصل الأول، على نطاق واسع، بوصفه عنوانًا عامًا لوصف بُنية التفاوت في المجتمعات الحديثة، إلا أن ذلك الوصف للتفاوت سيشمل افتراضات ضمنية أو علنية حول السبب الذي يجب فيه تحديد وجود شخص أو مهنة أو فئة اجتماعية معينة في طبقة معينة. وقد استخدمت «الطبقة» أيضًا، بمصطلحات أكثر تجريدًا، لوصف قوة اجتماعية، بوساطة ماركس، بالذات، الذي وصف كل التاريخ بأنه «تاريخ صراع طبقات». ولا تقتصر الفكرة التي تقول إن لـ «الطبقات» قدرات تغيرية على الماركسية. ولكن القوى (أو «الجهات الفاعلة») الاجتماعية التي عرفها منظرو الطبقة، من أمثال ماركس وفيبر، لا تتطابق تمامًا مع الفئات الطبقية التي حددتها الاعتبارات الوصفية لـ «البنية الطبقية»، ومع ذلك، كما سنرى في هذا الفصل، أنتجت نظريتا ماركس وفيبر رؤى وزعت الأشخاص والمهن والفئات الاجتماعية المعنية ضمن أُطر الطبقات المحددة. ونتيجة تلك الممارسة، غالبًا ما تم التعامل مع «الطبقات» الناتجة من تطبيق أُطر الطبقات على بُنية التوظيف، ضمنيًا وكأنها تكون، أيضًا، جهات طبقية صريحة أو كامنة، فاعلة. وسوف يُقال إن هناك صعوبات شتى في ذلك الافتراض.

كانت الطبقات الاجتماعية واللامساواة ضمن المسائل الرئيسة في علم الاجتماع. ومن ثم لم يكن مستغربًا أن تكون الأبحاث في تلك المسائل في نصف القرن الماضي، قد تكونت، بشكل أساس، خلال نقاشات تحدث في علم الاجتماع نفسه. وبالتالي، كما رأينا في هذا الفصل، كان للنقاشات في النظرية الاجتماعية، كما للمساهمات النظرية المحددة لماركس وفيبر، أثر مهم أيضًا، في التحليل الطبقي، وسيكون هدفنا الأساس في هذا الفصل، إلى جانب عرض مساهمات ماركس وفيبر الكلاسيكية، اكتشاف أثر المساهمات النظرية المختلفة على المشروع المتطور لتحليل الطبقات والتراصف.

استمرت أفكار ماركس (1818-1883) وفيبر (1864-1920) في تكوين نقاشات حول نظرية الطبقات في أواخر القرن العشرين، ولكن، أُعيد تفسير مساهمتها وتشكيلها، على نطاق واسع، من خلال الأجيال المتعاقبة. ومن بين هذين «الأبوين المؤسسين» كان ماركس مبدئيًا ناشطًا سياسيًا، أكثر منه مُنظرًا اجتماعيًا أكاديميًا، ولكن، منذ ستينيات القرن العشرين، كانت هناك إعادة إحياء للاهتمام الأكاديمي بأعمال ماركس الذي جاء موازيًا للنقاشات النظرية في علم الاجتماع التي كانت سائدة عندها، خصوصًا، النقد المتنامي للوظيفية المعيارية (Normative Functionalism) أو وجهة نظر «الإجماع»[1]. وكما أُشير في الفصل الثاني، كان النموذج المسيطر في علم الاجتماع الأنكلو-أميركي في خمسينيات وبداية ستينيات القرن العشرين، هو نموذج الفلسفة الوضعية أساسًا، أي إنه تمسك بوجهة النظر التي تقول إن علم الاجتماع هو دراسة الوقائع الموضوعية التي يمكن ملاحظتها عن العالم الاجتماعي (بدلًا من الاهتمام بالتكهنات اللاهوتية والميتافيزيقية، مثلًا). فكان له تأثير أساس في دراسة البُنى والأنظمة الاجتماعية، بدلًا من الأشخاص. وكما ادعى أصحاب نظرية الصراع، كان مهتمًا، أساسًا، بالتكامل الوظيفي والتماسك المعياري لتلك الأنظمة أيضًا، بدلًا من الصراعات أو التوتر الكامن[2]. وشكلت مثل تلك

(1) David Lockwood, «Social Integration and System Integration,» in George K. Zollschan and Walter Hirsch, eds., *Explorations in Social Change* (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1964).

(2) Neil J. Smelser, ed., *Handbook cf Sociology* (Beverly Hills, CA: Sage, 1988), 10.

الافتراضات السوسيولوجية، أيضًا، فرضية المجتمع «الصناعي»، أي فكرة أن لجميع المجتمعات الصناعية ميلًا إلى الالتقاء باتجاه غير متناقض[3].

مع ذلك، عدّ نقاد الفلسفة الوضعية أن الوقائع الاجتماعية لا يمكن أن تُحدد بطريقة موضوعية، ولكنها تعتمد على النظريات، أي إنها ليست موجودة في مكان ما ببساطة، إنما يجب بناؤها اجتماعيًا. وبالتالي، فحتى الوقائع الموضوعية ظاهريًا مثل بيانات تعداد السكان، يتم جمعها بالنسبة إلى الافتراضات النظرية التي قد لا تكون واضحة دائمًا[4]. وتم انتقاد التركيز على الأنظمة والبُنى الاجتماعية[5] لمفهومها ذي الطابع الاجتماعي المبالغ فيه (Over Socialized) للطبيعة البشرية. وارتبطت إعادة صوغ النظرية الاجتماعية بتركيز متزايد على أهمية الأفعال الإنسانية، إذ تم التركيز على أن الكائن الإنساني ليس متحدرًا بنيويًا ولا ثقافيًا[6]، ولكنه يتعامل بطريقة انعكاسية مع العالم الاجتماعي. ورُفض، على نحو متزايد، تأكيد ميزة الاستقرار والاندماج للوظيفية المعيارية لمصلحة وجهات نظر أكدت الصراع بدل الإجماع، والسيطرة بدل الاندماج[7].

استمر علم الاجتماع في الانقسام إلى نماذج بحثية منفصلة عدة. ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، وصف «صيغة مسيطرة» في علم الاجتماع المعاصر. فقد انعكست هذه الانقسامات، أيضًا، في نشوء حقول فرعية. لذلك، تطورت نظرية التراصف في علم الاجتماع في اتجاهات مختلفة عدة، على الرغم من أساسها المشترك في أعمال ماركس وفيبر. وسوف تتم مراجعة بعضها في هذا الفصل. كذلك سحب مفهوم الطبقة على التاريخ والجغرافيا وسوف يبحث الفصل أيضًا بعض المؤثرات التي نشأت عن ذلك.

---

(3) Clark Kerr [et al.], *Industrialism and Industrial Man* (Harmondsworth: Penguin, 1973).

(4) Barry Hindess, *The Use cf Cjficial Statistics in Sociology* (London: Macmillan, 1973).

(5) Dennis H. Wrong, «The Oversocialized Conception of Man in Modern Sociology,» in L. A. Coser and B. Rosenberg, eds., *Sociological Theory:A Book cf Reading* (London: Collier-Macmillan, 1964).

(6) إذا أعدنا صوغ عبارة غارفينكل، في: Harold Garfinkel, *Studies in Ethnomethodology* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967).

(7) John Rex, *Key Problems cf Sociological Theory* (London: Routledge, 1961).

ماركس

كان هدف ماركس تقديم تحليل شامل للمجتمع الرأسمالي مع التوجه إلى تحقيق تحوله. وكان ثوريًا ملتزمًا، إضافة إلى كونه منظرًا اجتماعيًا. وفي كتابهما **البيان الشيوعي** (*Communist Manifesto*) يصف ماركس وإنغلز مسار التاريخ الإنساني بوصفه صراعًا بين الطبقات:

«الحر والعبد، والنبيل والعامي، والسيد الإقطاعي والقن ومعلم الحرفة والصانع، أي، بالاختصار، المضطهَدون والمضطهِدون، كانوا في تعارض دائم، وكانت بينهم حرب مستمرة، تارة ظاهرة وتارة مستترة، حرب كانت تنتهي دائمًا إما بانقلاب ثوري يشمل المجتمع بأسره، وإما بانهيار الطبقتين المتصارعتين معًا»(8).

وهكذا، لا يوجد كثير من الشك، حول مركزية الطبقة الاجتماعية في أعمال ماركس، ولكن على الرغم من أن الفكرة ثابتة، إلا أنه لا يقدم تعريفًا دقيقًا لمفهوم الطبقة أبدًا. وبالفعل من الصائب القول، بشكل ما، إن مخطوطته الأخيرة تتوقف فجأة في النقطة التي بدت أنها ستقدم مثل ذلك التعريف، وذلك في فقرة تبدأ كالآتي: «السؤال الأول الذي تنبغي الإجابة عنه هو: ما الذي يُكون الطبقة؟؛ وتتبع الإجابة عنه، وبشكل طبيعي، الإجابة عن سؤال آخر، وهو بالتحديد: ما الذي يجعل العمال بالأجر والرأسماليين ومالكي الأراضي يشكلون الطبقات الاجتماعية الثلاث؟»(9).

بالنسبة إلى ماركس، تنبع العلاقات الطبقية من علاقات الإنتاج، وبصورة أكثر تحديدًا، من أنماط من الملكية والسيطرة التي تميز تلك العلاقات. وبالتالي فإن «الطبقتين الكبريتين» في المجتمع الرأسمالي هما البورجوازية والبروليتاريا، حيث تتكون الأولى من المالكين والمسيطرين على الوسائل المادية للإنتاج،

(8) Karl Marx and Frederick Engels, «Manifesto of the Communist Party,» in: Karl Marx and Frederick Engels, *Selected Works*, vol. 1 (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1962), 34.

(9) Karl Marx, *Capital*, vol. 3 (London: Lawrence and Wishart, 1974), 886.

وتتكون الثانية من الذين يملكون قوة عملهم، فحسب، وهم مجبرون على بيعها للطبقة البورجوازية من أجل العيش. ولكن لم يكن لدى ماركس، كما يُشار أحيانًا، نموذج اجتماعي من «طبقتين». والصحيح أنه رأى أن البورجوازية والبروليتاريا هما الفاعلان التاريخيان الرئيسان في الحقبة الرأسمالية، ولكنه أوضح في تحليله للحوادث المعاصرة، أن المجتمعات الفعلية تتألف من طبقات عدة، أي إن ماركس استخدم مصطلح «الطبقة» إما بوصفه مفهومًا تحليليًا في تطور تلك النظرية الاجتماعية وإما مفهومًا وصفيًا، تاريخيًا. فمثلًا، في دراسته عن انقلاب بونابرت العسكري في فرنسا (1852)، بعنوان **الثامن عشر من برومير للويس بونابارت،** فإنه حدد عددًا من الفئات الاجتماعية تتضمن الأرستقراطية التي تمتلك الأراضي، والممولين، والبورجوازية الصناعية، والطبقة الوسطى، والبورجوازية الصغيرة، والبروليتاريا الصناعية، والبروليتاريا الرثة والفلاحين[10].

لم يرتكز عرض ماركس للعلاقات العدائية بين الطبقات على الملكية وعدم الملكية وحدهما. بدلًا من ذلك، فإن ملكية قوى الإنتاج المادية هي الوسيلة لاستغلال البروليتاريا بوساطة البورجوازية، من خلال العملية الإنتاجية ذاتها، والمفتاح لفهم ماركس لتلك العملية إنما يكمن في «نظرية قيمة العمل» (Labour Theory of Value)، وهو مفهوم عدّه إنغلز واحدًا من أهم إنجازات ماركس النظرية. يقول ماركس إن العمل في المجتمع الرأسمالي أصبح سلعة كأي سلعة أخرى، ولكن يتميز العمل الإنساني بأنه هو وحده القادر على إنتاج القيمة الجديدة. لا تستطيع المواد الخام (السلع) مثل الخشب والحديد والقطن وحدها إنتاج القيمة، ولكن تُضاف القيمة عندما يتم العمل عليها من خلال العمال لإنتاج سلع جديدة يمكن بيعها في الأسواق. ويقضي العمال الذين يبيعون عملهم للرأسماليين (وبالتالي يصبح ملكهم)، جزءًا من يوم العمل، فحسب، في إنتاج القيمة المعادلة لثمن عملهم (أي الأجر)، بينما يقضون بقية

(10) Karl Marx, «The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte,» in Marx and Engels, *Selected Works*, vol. 1 .

النهار في إنتاج «القيمة المضافة» (Surplus Value) التي يحتفظ بها الرأسماليون. (لا تعني الزيادة في القيمة مجرد الأرباح ولكنها توزع على عدد من المصادر، بما فيها الضرائب والمدفوعات للعمال «غير المنتجين»، واستثمارات رأس المال الجديدة، إضافة إلى الأرباح وأرباح الأسهم). وعلى الرغم من أن الأجر الذي دُفع للعامل قد يكون «منصفًا» تمامًا، أي إنه يعكس قيمة عمله في السُوق، وإنه لم يتم غشه، أو التلاعب به بالمعنى القانوني (وقد يحدث الغش والتلاعب، طبعًا)، إلا أنه يكون مع ذلك قد تم استغلاله.

لقد تم التأكيد أن ماركس لم يكن مهتمًا، فحسب، بتقديم وصف لطبيعة الاستغلال في المجتمعات الطبقية، ولكن، أيضًا، بعرض دور الطبقات في تغير المجتمعات نفسها. وبالتالي فإن الطبقات هي، بالنسبة إلى ماركس، قوى اجتماعية وتاريخية فاعلة. وبالنسبة إليه، أيضًا، يصنع الرجال (ويجب القول، والنساء، أيضًا) تاريخهم الخاص بهم، على الرغم من أن ذلك يحصل وفق ظروف ليست من اختيارهم هم. وعدّ بعض المعلقين أن الطبقة، وفقًا لماركس، تنشأ فحسب عندما تكون واعية لكونها كذلك. ولكن يبدو ماركس في كتابه **بؤس الفلسفة**، كأنه يقوم بتمييز واضح بين «الطبقة بحد ذاتها وطبقة (واعية) من أجل نفسها». وذلك عندما كتب وقال عن البروليتاريا إن «تلك الكتلة هي طبقة معادية للرأسمال، ولكنها ليست، إلى حد الآن، طبقة من أجل ذاتها»[11]. وكان هذا الغموض في أعمال ماركس ذا دلالة مهمة في تطوير التحليل السوسيولوجي للطبقات.

إن عرض ماركس لإنتاج الوعي الإنساني مركزي في نظريته المادية التاريخية (Historial Materialism)، التي تشكل الصلب الاجتماعي - العلمي في النظريات الماركسية. وذلك ملخص في مقدمة كتابه **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي:**

«في إنتاج حياتهم الاجتماعية، يدخل الناس في علاقات محددة لا يمكن التخلي عنها ومستقلة عن إرادتهم، علاقات إنتاجية تتوافق مع مرحلة

(11) Karl Marx, *The Poverty cf Philosophy* (Moscow: Progress Publishing, 1955), 195.

محددة من تطور قواهم الإنتاجية المادية. ويشكل المجموع الإجمالي لتلك العلاقات الإنتاجية البُنية الاقتصادية للمجتمع، والأساس الحقيقي الذي يشيد عليه بناء فوقي قانوني وسياسي، والذي تتطابق معه أشكال محددة من الوعي الاجتماعي. وتكيف وسيلة إنتاج الحياة المادية طريقة الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية، إجمالًا. وليس وعي الرجال الذي يحدد كيانهم، ولكن، على العكس، وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم»(12).

يمكن الاستنتاج، من هذا العرض، أن هناك وُجهتي نظر متعلق بعضهما ببعض، ومثيرتان للجدل. أولًا، إن «الأساس» الاقتصادي هو الذي يحدد «البناء الفوقي» الأيديولوجي والسياسي في المجتمعات الإنسانية، وثانيًا، إن الوجود المادي هو الذي يحدد الوعي الإنساني وليس العكس. ويمكن توضيح هذه النظريات من خلال تلخيص عرض التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية، كما حدده ماركس وإنغلز في **البيان الشيوعي**. وكانت علاقات الإنتاج في المجتمع الإقطاعي، أي في المزارع المملوكة، بوصفها حقوقًا موروثة وليس بموجب الشراء مع فلاحين غير أحرار مجبرين على العمل في الأرض، بموجب الالتزامات الإقطاعية، هي الأساس المادي في البُنية الفوقية الأيديولوجية، حيث أعطي النظام الاجتماعي القائم التبرير الإلهي من خلال الكنيسة الكاثوليكية. وكان المجتمع الإقطاعي راكدًا ومتخلفًا من الناحية التكنولوجية، وشكلت الحقوق والواجبات الراسخة، بفضل الأعراف التي ارتكز عليها ذلك المجتمع، عائقًا لتطور النظام الرأسمالي الديناميكي. لكن الإقطاعية الأرستقراطية كانت غير قادرة، في النهاية، على مقاومة سلطة البورجوازية الناشئة، أي «الطبقة الثورية» في الإطار الإقطاعي. وبالتالي بعد قرون من الركود الإقطاعي، تحقق التحول إلى الرأسمالية الذي غالبًا ما ترافق مع حوادث عنيفة نوعًا ما (مثل، الثورة الفرنسية). وقد تكون البورجوازية المنتصرة كسرت القيود الإقطاعية وعززت حقوقها في امتلاك وسائل الإنتاج (أي رأس المال)، ولكنها بتوليد الطبقة التي لا تملك سوى عملها لتبيعه لكسب لقمة عيشها، أي البروليتاريا،

(12) Karl Marx, «Preface to *A Contribution to the Critique cf Political Economy*,» in Marx and Engels, *Selected Works*, vol. 1, 362-363.

أوجدت البورجوازية «من يحفر قبرها»، حيث «أصبح المجتمع ينقسم أكثر فأكثر إلى معسكرين كبيرين يحملان العداء بعضهما لبعض، أو إلى طبقتين كبيرتين، تواجه إحداهما الأخرى: «البورجوازية والبروليتاريا»[13]. وتكوّن البروليتاريا الطبقة الثورية في المجتمع الرأسمالي التي تدخل من خلال صراعها، الاشتراكية أولًا ومن ثم الشيوعية الحقيقية.

كان تمييز ماركس بين القاعدة والبنية الفوقية، موضوع نقاش مطول. واهتم بشكل كبير بنزعة الاختزال الاقتصادي (Economic Reductionism)، أي التأكيد أن الأساس الاقتصادي يحدد التطور الاجتماعي والسياسي والفكري. وبالفعل، يشكل هذا النموذج الميكانيكي، تبسيطًا كبيرًا لتعقيدات السلوك الإنساني. وفي رسالة كُتبت بعد موت ماركس، أكد شريكه إنغلز أنه يجب عدم تفسير نظرية المادية التاريخية على قاعدة أن الوضع الاقتصادي هو الدافع الوحيد وراء السلوك الإنساني، ولكنه عدّ أنه، وعلى الرغم من كونه الدافع الأساس، في أي وقت من الأوقات، فيمكن لعلاقات اجتماعية أخرى، إن كانت سياسية أو أيديولوجية، أن تؤثر في التصرفات الإنسانية. إلا أن نقاش القاعدة الاقتصادية التحتية مقابل البُنية الفوقية لم يغلق إثر مداخلة إنغلز.

تطورت نظرية ماركس في اتجاهات عدة. وعند حلول سبعينيات القرن العشرين، نشأت وجهتا نظر في النظريات الماركسية المتعلقة بنقاش القاعدة التحتية مقابل البُنية الفوقية: «الإنسانية» و«العلمية». وكما أشار أوري تضمنت وجهتا النظر هاتان «إعادة إنتاج بعض المشكلات التي تمت مواجهتها سابقًا في علم الاجتماع التقليدي»[14]. وكان ذلك نقاش البُنية مقابل الفعل، أي المقارنة بين الآراء السوسيولوجية التي تؤكد أهمية التصرفات الإنسانية، أكثر من أي شيء آخر، في تفسير المؤسسات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، من جهة، والنظرية الاجتماعية الوظيفية، أو الهيكلية الحتمية التي انتقدتها مثل مقاربات

---

(13) Marx and Engels, Ibid., vol. 1, 35.

(14) John Urry, *The Anatomy cf Capitalist Societies: The Economy, Civil Society and the State* (London; Basingstoke Macmillan, 1981), 8.

«الفعل» تلك، من جهة أخرى، وبالتالي اتجهت الماركسية الإنسانية، الممثلة في أعمال غرامشي (Gramsci) مثلًا، إلى التعامل مع التمييز بين الأساس والبُنية الفوقية على أنها مقارنة مجازية يمكن تفسيرها بسهولة بطريقة حتمية. ويشدد غرامشي على قيمة التحليل الماركسي بوصفه وسيلة لتطوير نقد الجانب المجرد من الصفات الإنسانية للرأسمالية الحديثة، أي نقد يساعد العنصر الفاعل لتجاوز «اغترابه»، في النهاية. وهكذا، كما في مقاربة الفعل في علم الاجتماع، أسند دورًا أساسيًا إلى العنصر الإنساني الفاعل.

كانت تسمية «الماركسية العلمية» هي التسمية التي أطلقها ماركسيون بنيويون من أمثال ألتوسير وبولنتزاس[15]. عدّ ألتوسير أن الأيديولوجيا أو الأفكار والسياسة لا تتحدد بالاقتصاد بطريقة ميكانيكية، كما افترضت بعض التفسيرات المبسطة لماركس، ولكن يجب التعامل معها بوصفها شروطًا لوجودها، وبالتالي فهي «مستقلة نسبيًا». على الرغم من أن ألتوسير عدّ، مرددًا وراء إنغلز، أن العامل الاقتصادي هو العامل المحدد في آخر المطاف. وتميزت أعمال ألتوسير وبولنتزاس أيضًا، بنظرية معرفية (عقلانية) مميزة، أو رؤية لكيفية اكتساب معرفة العالم. وعدّا أن معرفة العالم الاجتماعي لا تتطور من خلال الملاحظة، ولكن من خلال الممارسة النظرية «العلم»، التي كانت الماركسية مثالًا عليها. وبالتالي، «لا نعرف الطبقات بملاحظتها ولكن من خلال التحديد والاستكشاف النظري للبنية الطبقية، وإن الأفراد هم «حاملو» أو «وكلاء» هذه البُنى من العلاقات الاجتماعية. وهكذا، تؤكد هذه المقاربة، أكثر من أي شيء آخر، تحديد البُنى الطبقية ووصفها. ومن وجهة نظرهما، فإن توزع الأفراد في تلك البنى هو من وجهة نظرهما، ذو أهمية أقل نسبيًا. فالأهمية الكُبرى بالنسبة إلى «العالم» هي تحديد البُنية نفسها، وبالتالي «المصالح الحقيقية» للأفراد الموجودين. وليس من الصعب رؤية وجهات النظر الموازية لنظريات الوظيفية والهيكلية المغالية في حتميتها في علم

(15) Louis Althusser, *For Marx* (Harmondsworth: Penguin, 1969); Nicos Poulantzas, *Classes in Contemporary Capitalism* (London: New Left Books, 1975).

الاجتماع[16]. ويتم تحديد الطبقات المختلفة وفقًا لعلاقة أفرادها «الوظيفية» بأسلوب الإنتاج الرأسمالي بمجمله التي وصفت في تحليل ماركس لاستغلال العمال في العملية الإنتاجية، والطريقة التي ترتبط فيها المجموعات المختلفة في المجتمع بتلك العملية.

كما رأينا، ميز ماركس بين «الطبقة بحد ذاتها» و«الطبقة من أجل ذاتها». وقد وصف ذلك على أنه تمييز بين مجموعة من الشروط «الموضوعية» التي تُعرّف الطبقة، والوعي «الذاتي» الذي تمتلكه هذه الطبقة[17]. ولكن ما هي طبيعة هذا الوعي غير الذاتي؟ عدّ بعضهم[18] أن أعمال ماركس تقدم عرضين متضاربين لتوليد الوعي الطبقي. ويمكن استخدام الفقرة السابقة المأخوذة من كتاب **نقد الاقتصاد السياسي** للقول بأن كل طبقة تطور وعيها الخاص، وأن عمال المصانع، مثلًا، سيطورون فهمًا مشتركًا لوضعهم المستغل، من جهة، ويمكن استخدام الفقرة نفسها للقول بأن لدى الطبقة المسيطرة القدرة على توليد أيديولوجية مسيطرة، وإنه ستكون لدى أصحاب الأعمال، مثلًا، القدرة على توليد الاعتقاد عند عمال المصانع بأن الترتيبات القائمة هي من مصلحة جميع الأُطراف. وبالتالي، يقول ماركس وإنغلز في كتاب **الأيديولوجية الألمانية** إن الطبقة السائدة تتمثل، في كل عصر، بالأفكار الحاكمة؛ أي إن الطبقة التي هي القوة المادية الحاكمة في المجتمع، هي في الوقت ذاته قوته الفكرية الحاكمة»[19]. ونتيجة لذلك، قد تتمسك الطبقة الخاضعة بآراء تختلف عن مصالحها «الموضوعية» الخاصة، وهي ظاهرة وصفها الماركسيون اللاحقون بأنها «الوعي الزائف» لوضع طبقتهم الحقيقي.

(16) R. W. Connell, «A Critique of the Althusserian Approach to Class,» in Anthony Giddens and David Held, eds., *Classes, Power and Conflict: Classical and Contemporary Debates* (London; Basingstoke: Macmillan, 1982).

(17) Harry Braverman, *Labor and Moncpoly Capital: The Degradation cf Work in the Twentieth Century* (New York: Monthly Review Press, 1974).

(18) Nicholas Abercrombie and Bryan S. Turner, «The Dominant Ideology Thesis,» *British Journal cf Sociology* 29, no. 2 (June 1978): 149-170.

(19) Karl Marx and Frederick Engels, *The German Ideology* (London: Lawrence and Wishart, 1970), 64.

وفي خلال ثمانينيات القرن العشرين، استمر النقاش المتعلق بالطبقة في أوساط المنظرين الماركسيين. وما عاد للماركسية البنيوية أثر كبير، وقد يعود ذلك إلى فشل اليسار الانتخابي خلال تلك الفترة[20]. وتم تفسير انهيار «اشتراكية الدولة»، على نطاق واسع، بأنها دحض تجريبي للنظرية الماركسية التاريخية. وترافقت إعادة إحياء الدراسات الماركسية في ستينيات القرن العشرين مع تفاؤل في أوساط اليسار استمر خلال معظم السبعينيات. إلا أن فترة الثمانينيات، شهدت الصعود الانتخابي لـ «اليمين الجديد» مثل «التاتشرية» في بريطانيا، والاقتصاد الريغانوي (Reagonomics) أي السياسة الاقتصادية اليمينية التي اتبعها الرئيس الأميركي رونالد ريغان في الولايات المتحدة الأميركية. ودرس المنظرون السياسيون، بمن فيهم برزورسكي ولاكلو وموف ووود احتمالات تطور الاشتراكية في تلك الظروف المتغيرة[21]. وتضمن معظم النقاشات مراجعة أساسية لبعض الأفكار الماركسية السياسية الأساسية، خصوصًا وقد ازداد التشكيك بالمكانة الخاصة التي كانت تحتلها الطبقة العاملة أو البروليتاريا في كتابات ماركس الأصلية. ولخصت وود هذه المراجعات (التي وصفتها، بطريقة قاسية نوعًا ما بـ «الاشتراكية الحقيقية الجديدة»)[22] كالآتي: أولًا، يعكس غياب السياسات الثورية في الطبقة العاملة الواقع الذي لا يخلو من توافق بين الاقتصاد والسياسة (أي إنه يتم اعتبار الرابط بين القاعدة الاقتصادية والبُنية الفوقية ضعيفًا، بل حتى إنه غير موجود). ثانيًا، لا توجد علاقة ضرورية، أو متميزة بين الطبقة العاملة والاشتراكية، وهكذا يمكن تكوين حركة اشتراكية مستقلة عن الطبقة (وبالتالي تفك الرابط بين «الطبقة» و«الوعي»). ثالثًا، في

---

(20) انظر التمهيد، في: Ted Benton, *The Rise and Fall cf Structural Marxism: Louis Althusser and His Influence*, Theoretical Traditions in the Social Sciences (London: Macmillan, 1984).

(21) Adam Przeworski, *Capitalism and Social Democracy*, Studies in Marxism and Social Theory (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985); Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*, Phronesis Series (London: Verso, 1985); Ellen Meiksins Wood, *The Retreat from Class: A New «True» Socialism* (London: Verso, 1986).

(22) Wood, Ibid., 3-4.

جميع الأحول تهتم الاشتراكية بأهداف إنسانية عالمية تتجاوز حدود المصالح الطبقية المادية الضيقة، وبالتالي يمكنها محاكاة جمهور أوسع بصرف النظر عن الطبقة. وهكذا؛ يمكن فهم الاشتراكية على أنها مجموعة من النضالات الديمقراطية تجمع بين أنواع عدة من المقاومة لأشكال متنوعة من اللامساواة والظلم (تلك المتعلقة بالجنس والعرق مثلًا).

لم تهتم تلك النقاشات بين المنظرين الماركسيين اهتمامًا مباشرًا بأبحاث الطبقة والتراصف في علم الاجتماع، ولكنها على الرغم من ذلك، كان لها أثرٌ عميق، فقد طور عالم الاجتماع الأميركي إريك رايت وبانتظام، «خريطة الطبقة» واستراتيجية التحليل[23]، استجابة للمساهمات لتلك المصادر. ولكن يمكن الاعتبار، بشكل أوسع، أن النقاشات المعاصرة في النظريات الماركسية، ساهمت في نقاشات أكثر شمولية، مفادها أن الطبقة لم تعد مفهومًا تحليليًا ذا صلة بما يتعلق بمجتمعات أوائل القرن الحادي والعشرين.

وهكذا، رأى ماركس الطبقات كقوى اجتماعية حقيقية لها القدرة على تغيير المجتمع. ولم يصف تحليل الطبقة الخاص به نماذج بُنى اللامساواة الاجتماعية، فحسب، على الرغم من أنه يمكن إيجاد تفسير لتلك البُنى في العلاقات مع وسائل الإنتاج التي تحدد من خلالها الطبقات. وكانت نظرياته مؤثرة إلى حدٍ كبير ومفتوحة لأنواع عدة من التفسيرات، والتي حددت مشكلتين أساسيتين ما زالتا موضع نقاش كبير في علم الاجتماع؛ الأولى، أهمية «الاقتصاد» (أو القوى الطبقية) النسبية، مقارنة بمصادر أخرى للتمايز الاجتماعي، في تكوين الفعل الإنساني، والثانية؛ هي مسألة ما إذا كان الوعي ضروريًا في تحديد الطبقة. وكما سنرى، كان موقف ماكس فيبر، المنظر الرئيس الثاني الذي كانت أفكاره أساسية في تطوير الآراء السوسيولوجية حول الطبقة، مختلفة في ما يتعلق بكلتا المسألتين.

---

(23) Erik Olin Wright, ed., *The Debate on Classes* (London: Verso, 1989).

فيبر

قد يكون التباين بين تحليلي ماركس وفيبر للطبقة، مبالغًا به في بعض الأحيان، ولكن لا يوجد أدنى شك في أن مقاربتهما لعلم الاجتماع كانتا مختلفتين تمامًا. كان ماركس ثوريًا ملتزمًا، بينما كان فيبر داعمًا لعلم اجتماع «خالٍ من القيمة» (Value-free). وعلى الرغم من أنه ليس بالإمكان وصف فيبر بكونه فيلسوفًا مثاليًا، فقد وجه انتقادات شديدة لنظرية ماركس المادية التاريخية. ففي وقت ادعى ماركس بأنه حدد قوى اجتماعية مجردة (الطبقات) كونت التاريخ الإنساني، وذلك، كما رأينا، على الرغم من أن الدرجة التي رأى فيها ماركس أنه يمكن تحديد تلك البُنى بشكل مستقل عن الفعل الإنساني، هي موضوع نقاش بحد ذاته، كان فيبر، في المقابل، منهجيًا واضحًا، أي إنه عدّ أنه يجب اختزال جميع الجماعات الاجتماعية والظواهر الإنسانية، إلى مكوناتها الفردية وتفسيرها وفق تلك الشروط. فبالنسبة إلى فيبر:

«يمكن التحدُث عن الطبقة عندما (1) يتشارك عدد من الأشخاص بمكون سببي محدد لفرصهم الحياتية بقدْر ما (2) يتمثل هذا المكون حصريًا بالمصالح الاقتصادية في امتلاك السلع وفرص الدخل و(3) يتمثل في ظل شروط البضائع، أو أسواق العمل»[24].

وبالتالي، يعكس «الوضع الطبقي» «فرص الحياة» التي تحدد من خلال السُوق، وتتضمن المكونات السببية التي تساهم بفرص الحياة، التي تشمل الملكية التي تتضمن الطبقات المالكة المتميزة إيجابيًا وسلبيًا (أي المالكين وغير المالكين)، والمهارات والدراسة مما ينشئ طبقتين: واحدة متميزة من ناحية «المكتسبات»، أو «الناحية التجارية»، وأُخرى غير ذلك. وكان فيبر مدركًا للتنوع غير المحدود (تقريبًا) لـ «أوضاع السُوق»، وبالتالي لصعوبة تحديد «الطبقة»، وتتضمن دراسته في كتابه **الاقتصاد والمجتمع** تعدادًا لأكثر

(24) Hans H. Gerth and C. Wright Mills, eds., *From Max Weber: Essays in Sociology* (London: Routledge, 1948), 181.

من عشرين طبقة متميزة إيجابيًا وسلبيًا من نواحي الملكية والمكتسبات[25]. يُحلّ هذا الجمع التجريبي، بوصف فيبر لـ «الطبقة الاجتماعية» «التي تكون مجموعة تلك الأوضاع الطبقية التي يكون فيها الحَراك الفردي وذلك التابع للأجيال، سهلًا ونموذجيًا»[26]. وحدد الطبقات الاجتماعية كالآتي: (أ) الطبقة العاملة كلها؛ (ب) البورجوازية الصغيرة؛ (ج) التقنيون والمختصون والإداريون في مستويات أدنى؛ (هـ) «الطبقات المتميزة من خلال الطبقة والتعليم»؛ أي تلك التي تقع في قمة تراتب المهن والملكية. وباختصار، على المستوى الوصفي، لا يختلف عرْض فيبر لـ «البُنية الطبقية» في المجتمع الرأسمالي، اختلافًا كبيرًا عن ذلك التابع لماركس، على الرغم من أن تحديدهما لمصادر الطبقية (العلاقات الإنتاجية من جهة وعلاقات السُوق من جهة أخرى) مختلف تمامًا.

ولكن ماركس وفيبر اختلفا اختلافًا أساسيًا في ما يتعلق بمسألة الفعل الطبقي. فبالنسبة إلى فيبر: إن «الطبقات» ليست مجتمعات، وإنما تمثل، مجرد أسس محتملة ومتكررة للنشاط المجتمعي[27]. ويُمكن أنْ تنشأ روابط بين الأفراد والطبقات، أو منظمات طبقية على أساس كل... الطبقات. ولكن، لا يحصل ذلك بالضرورة... إن مجرد تمييز طبقات، على أساس الملكية، ليس «ديناميكيًا»، أي لا تنتج منه، بالضرورة صراعات طبقية، و«ثورات»[28] وبالفعل، يكتب فيبر في فقرة تشير بوضوح إلى المفهوم الماركسي لـ «الوعي الزائف» الآتي:

«قد تحمل أيُّ طبقة أيّ واحدٍ من الأشكال العديدة المحتملة للفعل الطبقي، ولكن ليس بالضرورة... وأن تكون ردات الأفعال الجماعية للأشخاص الموجودين في الوضع الطبقي نفسه منتظمة إزاء أوضاع محسوسة كالأوضاع الاقتصادية وذلك باتجاه المصالح المتوافقة مع معدل عددهم، أمر مهم... لفهم

(25) Max Weber, *Economy and Society*, ed., Guenther Roth and Claus Wittich (Berkeley, CA; Los Angeles: University of California Press, 1978).

(26) Giddens and Held, eds., *Classes, Power and Conflict: Classical and Contemporary Debates*, 69.

(27) Gerth and Mills, eds., *From Max Weber : Essays in Sociology*, 181.

(28) Giddens and Held, eds., Ibid., 69-70.

الحوادث التاريخية. ولكن، يجب أن لا يؤدي هذا الأمر إلى عملية زائفة يكون التعبير عنها الأكثر كلاسيكية في تصريح كاتب موهوب، بأنه قد يخطئ الفرد في ما يخص مصالحه، ولكن الطبقة لا يمكن أن تخطئ ما يخص مصالحها»[29].

وهكذا، تطور علم الاجتماع التاريخي، عند فيبر، بطريقة معارضة واعية للنظريات الماركسية للتطور التاريخي، أقلُّه في نسخها الأكثر اقتصادية، كما في تحليل فيبر لأصول الرأسمالية الحديثة في كتابه **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**. لقد استكشف، في ذلك، النتائج غير المقصودة للأيديولوجية «الكالفينية»، وأثرها في التطور التاريخي، من خلال درس الألفة الاختيارية (Elective Affinity) بين البروتستانتية و«روح الرأسمالية»، الذي أثر في تطور الرأسمالية نفسها. عدّ فيبر أن البروتستانتية العقلانية الزاهدة، كما تطورت في عدد من الكنائس الكالفينية والطوائف التقَوية (Piety) في أوروبا وأميركا خلال القرن السابع عشر، قدمت، من خلال قوانينها المتعلقة بالحياة اليومية (التفاني بالعمل، الزهد، والعمل المنتظم)، بذرة مثمرة لتطور الرأسمالية. إنه لأمر مضلل اعتبار أن فيبر طور نظريته من أجل تقديم بديل «مثالي» لتفسير التاريخ، فهو لم يسع «لاستبدال تفسير سببي مادي من جانب واحد للثقافة والتاريخ بآخر روحاني من جانب آخر»[30]. ولكن، كما يرى «مارشال»، لم تكن مسألة تفضيل أيٍّ من عرْض ماركس المادي أو عرْض فيبر التعددي لنشوء الرأسمالية وتطورها، مسألةً تجريبية في النهاية، بل هي قضية «صحة الأُطر المتنافسة لتفسير الحقيقة الاجتماعية»[31]. وهكذا، على الرغم من عدم إمكان وصف عرض فيبر لـ «نشوء الرأسمالية بأنه «مثالي»، فإنه يؤدي حتمًا، إلى عرض للعلاقة بين عالم الفعل الإنساني «الأيديولوجي» و«المادي»، متضارب مع تحليل ماركس.

---

(29) Gerth and Mills, eds., Ibid., 184-185.

(30) Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit cf Capitalism*, trans. Talcott Parsons (London: Allen and Unwin, 1976), 183.

(31) Gordon Marshall, *In Search cf the Spirit cf capitalism: An Essay on Max Weber's Protestant Ethic Thesis* (London: Hutchinson, 1982), 150.

كما يجب تمييز تحليل فيبر عن تحليل ماركس، بأنه يرفض ليس حتمية الفعل والصراع الطبقي فحسب، ولكنه يرفض أيضًا تحديد الطبقة بوصفها مصدرًا رئيسًا للتمييز في المجمعات المركبة. إن «الطبقات» والجماعات التي تتمتع بمكانة اجتماعية هي، بالنسبة إلى فيبر، ظواهر لتوزيع السلطة في المجتمع[32]. وفي بعض الأحيان، تكون المكانة هي المصدر المسيطر الذي يعدل أحقية المكافآت المادية. وترتبط المكانة بالشرف والمقام، وهي، بالفعل، قد تتضارب أحيانًا مع متطلبات السُوق، حيث يكون - باستخدام تعبير قديم ملائم في هذا المقام - يكون: «لكل رجل/امرأة سعره/سعرها». في المقابل، كتب فيبر أنه «في معظم الحالات، ترفض فكرة الشرف الخاصة بالمكانة، بشكل قاطع، ما هو ضروري للسُوق، وهو «الصفقة»»[33]. وبالتالي، ففي تحليل فيبر، ينتمي السيد الإقطاعي، أو رئيس الدير ليس للطبقة المُسيطرة ولكن لمجموعة تتمتع بمكانة اجتماعية.

إن «المكانة» في كتابات فيبر مفهوم معقد. أولًا، هناك المعنى الذي وصفناه؛ وهو الذي يعكس الرابط الإيتمولوجي بـ «المنزلة» أو (Stände) ويصنف المراكز التي تمثل فُرصًا حياتية أو أقدارًا معينة للمجموعات التي تتمتع بالمكانة التي نتكلم عليها. ثانيًا، تم تحديد المجموعات التي تتمتع بالمكانة بوصفها «مجتمعات من الوعي»، عندما يصف كولينز[34] مثلًا، تلك المجموعات بوصفها مجموعات مترابطة تتشارك الثقافات... تعطي المشاركة في تلك المجموعات، الأفراد شعورهم الأساس بالهوية». ثالثًا، كما رأينا في الفصل السابق، استخدمت المكانة لتصف الفئات الاستهلاكية أو «أساليب الحياة» بـ «مجموعة من الممارسات الثقافية مثل اللباس، والكلام، والذهنية والتوقعات، والتصرفات الجسدية»[35].

ويُمكن تلخيص الاختلافات الأساسية بين عرضي ماركس وفيبر للطبقة

(32) Gerth and Mills, eds., *From Max Weber: Essays in Sociology*, 181.

(33) المصدر نفسه، ص 193.

(34) Randall Collins, «Functional and Conflict Theories of Educational Stratification,» *American Sociological Review* 36, no. 6 (December 1971): 1009.

(35) Bryan S. Turner, *Status* (Milton Keynes: Open University Press, 1988), 66.

كالتالي: أولًا، بالنسبة إلى ماركس، تكون العلاقات الطبقية متصلة بالاستغلال والسيطرة ضمن العلاقات الإنتاجية، بينما تعكس الأوضاع الطبقية بالنسبة إلى فيبر «فرصًا حياتية» مختلفة في السُوق. ثانيًا، تعطي المادية التاريخية، عند ماركس الأولوية لـ «الطبقة» في التطور التاريخي، وهي تختلف عن منظور فيبر للتفسير التاريخي. وأخيرًا، (وانطلاقًا من هذه النقطة)، بينما يعدّ الفعل الطبقي عند ماركس حتميًا، فإن فيبر يرى أن «الطبقات هي مجرد أسس محتملة ومتكررة للفعل المجتمعي[36]».

الطبقة وعلم الاجتماع بعد الحرب العالمية الثانية

كان علم الاجتماع قد بات راسخًا في الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية، وفي أوائل خمسينيات القرن العشرين... ويمكن إيجاد أعداد كبيرة من الدراسات المتعلقة بكل جانب من السلوك، تقريبًا، في الولايات المتحدة. ولم يسبق أن خضع أيٌّ مجتمع آخر لتلك الدراسات المفصلة[37]. وهكذا، تم تأسيس تقليد ثابت للأبحاث التجريبية التي تضمنت الأبحاث المتعلقة بالتراصف الاجتماعي، والتي ألهمت دراسات ظهرت في سلسلة كتب **مدينة اليانكي** التي كتبها وارنر، والمستوحاة من الأنثروبولوجيا[38]، والتي نشرت أول ما نُشرت في أربعينيات القرن العشرين. وقد ركزت على اللامساواة المهنية والحَراك الاجتماعي، غالبًا في المجتمعات الصغيرة. وكما أُشير مرات عديدة، كانت «الطبقة» في مثل تلك الدراسات قد فُعلت، بالممارسة، بوصفها جانبًا من المفهوم الفيبري للمكانة، حيث إنها تهتم أساسًا بترتيب المقام الاجتماعي ضمن المجتمع. وكان المنظر السوسيولوجي البارز في الولايات المتحدة، هو تالكوت بارسونز (Talcott Parsons). وكما رأينا، كانت النزعة البنيوية الوظيفية التي ميزت منهجيته، تميل إلى التركيز على النظام عوضًا عن الصراع، وبالتالي

(36) Gerth and Mills, eds., *From Max Weber: Essays in Sociology*, 181.

(37) Reinhard Bendix and Seymour Martin Lipset, eds., *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*, 2nd ed. (London: Routledge; New York: Free Press, 1967), 6.

(38) William L. Warner, *Yankee City* (New Haven, CT: Yale University Press, 1963).

إلى إبعاد الأنظار عن الصراع والنزاعات في المجتمعات التي كانت في أساس التحليل الطبقي (بدلًا من المكانة).

كان علم الاجتماع في بريطانيا، في خمسينيات القرن العشرين، متخلفًا نسبيًا، وكان متأثرًا كثيرًا بالتقليد الفابي (Fabian) للتحسين والإصلاح الاجتماعي. وبالتالي، ظل الاهتمام باللامساواة الاجتماعي الطبقي، قائمًا. ونجد مثالًا على ذلك التقليد للحسابات السياسية البريطانية في كتاب غلاس **الحَراك الاجتماعي في بريطانيا** الذي استخدم ميزانًا مهنيًا (طبقيًا) في تحليلاته الإحصائية للحَراك الاجتماعي[39]. وفي القارة الأوروبية، كان علم الاجتماع أكثر رسوخًا في التقاليد الفلسفية القائمة، وفي النظريات الاجتماعية. وقد أدت حركة الشتات الفكري التي كانت نتيجة نشوء الفاشية، إلى هجرة العديد من المفكرين الأوروبيين إلى الولايات المتحدة، وجاء معهم التشديد المتزايد على أهمية «النظريات» في علم الاجتماع.

كان أول كتاب أساس في مجال الطبقة والتراصف نشر باللغة الإنكليزية بعد الحرب العالمية الثانية هو **الطبقة، المكانة والنفوذ** الذي حرره رينهارد بنديكس، وسيمور ليبست، وقد عكس الكتاب هذا المزيج من التأثيرات[40]. وكان العنوان نفسه لُعبًا مقصودًا على كلمات جزء من كتاب فيبر **الاقتصاد والمجتمع** بعنوان «الطبقة، المكانة والحزب» الذي كان ذا أهمية كُبرى في تكوين التفكير السوسيولوجي في «الطبقة الاجتماعية». وازداد تأكيد أهمية التمييز بين «الطبقات» الاقتصادية و«تراتبية المكانة» (يصف المصطلح الأخير مفهوم الطبقة في أبحاث وارنر). إلا أن استخدام مفهوم «الطبقة» من خلال المساهمين المختلفين في ذلك الكتاب، عكس التعريفات المختلفة لذلك المصطلح التي أُشير إليها في الفصل الثاني، وبالتالي، كانت هناك دراسات عدة حول النظريات الطبقية، نوقشت فيها الطبقة كقوة محركة، بينما استخدمت مساهمات أخرى

---

(39) David V. Glass, ed., *Social Mobility in Britain* (London: Routledge, 1954).

(40) Bendix and Lipset, eds., *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*, 2nd ed. (1967), (1st ed. 1953).

الكلمة نفسها، أي الطبقة، لوصف المجموعات المهنية المستخدمة. مثلًا، في التحليلات التجريبية للفصل السكني، قدمت مقالة بنديكس وليبست، نظرية كارل ماركس للطبقات الاجتماعية دليلًا على كل ما قاله ماركس عن الطبقة لجيل كامل من طلاب علم الاجتماع في بريطانيا وأميركا[41].

حدد بنديكس وليبست «غموضًا أساسيًا»، تمت الإشارة إليه في السابق، في «نظرية ماركس» المختصة بالفعل الطبقي:

«من جهة، شعر [ماركس] أن التناقضات الناتجة من الرأسمالية ستؤدي، حتمًا، إلى بروليتاريا واعية من الناحية الطبقية، وبالتالي إلى ثورة البروليتاريا. ولكن من جهة أخرى، حدد دورًا مهمًا للوعي الطبقي، والفعل السياسي، ولنظريته العلمية للتاريخ، في التسبب بتلك النتيجة»[42].

بتعبير آخر، هل الوعي الطبقي، وبالتالي الصراع، أمر حتمي أم لا؟ كما أوضح بنديكس وليبست، قدم عمل ماركس نفسه نقاشًا واسعًا للظروف التي قد يتطور فيها الوعي الطبقي (صراعات حول توزيع الموارد المادية، الاغتراب وإزالة المهارات في عملية العمل. وتركيز العمل في المصانع، التجمعات التي تهدف إلى رفع الأجور، وزيادة الاستقطاب في المجتمع وما إلى هنالك)، ولكنهما عدّا أن الغموض بقي، في ما يخص إمكان تطوره، ولكن، إذا ما عُدّت مسألة الوعي الطبقي محتملة بدلًا من كونها حتمية (وكان هذا، كما سيتم تذكره موقف فيبر)، سيصبح السؤال سؤالًا تجريبيًا، في ظل أي ظروف يتطور الوعي الطبقي؟ كما أشار لوكوود: «بمجرد تجريدها من افتراضاتها الحتمية، قد تصبح المسألة الماركسية للعلاقة بين الموقف الطبقي والوعي موضوع بحث سوسيولوجي شامل ومنتظم»[43].

---

(41) Reinhard Bendix and Seymour Martin Lipset, «Karl Marx's Theory of Social Classes,» in Bendix and Lipset, eds., Ibid.

(42) المصدر نفسه، ص 11.

(43) David Lockwood, *The Blackcoated Worker: A Study in Class Consciousness* (London: Allen and Unwin, 1958) (2nd ed. 1989, 217).

تطور التوصيف المعتمد على نظريات «البُنية الطبقية»

وهكذا، عبدت الطريق من أجل الفصل التحليلي والتجريبي لتمييز البُنية الطبقية من مسألة الوعي، بين الجانبين «الموضوعي» و«الذاتي» للطبقة، حتى عندما ترتبط ضمن سلسلة S→C→A. وهناك، ضمن هذا المنظور السوسيولوجي الناشئ، مشكلة أساس متمثلة بتحديد البُنية الطبقية ذاتها، أي بُنية من المراكز الاجتماعية التي قد تؤدي إلى نشوء الوعي أو لا تؤدي إليه، وأصبحت بُنية التوظيف موضع تركيز أساس لمثل تلك المحاولات. وكانت أعمال دارندورف مؤثرة للغاية في ذلك الخصوص، وقد اعتمد في كتابه **الطبقة والصراع الطبقي في مجتمع صناعي**[44]، على أعمال ماركس وفيبر في اشتقاق البُنية الطبقية من «المراكز» في الروابط (أي المهن) التي تنسقها السلطة وتعرفها بـ «خاصية» المشاركة، أو عدمها في ممارسة «السلطة». وفي سياق مماثل لبنديكس وليبست، جرى اعتبار أن «النظرية العامة للطبقة تتكون من عنصرين يمكن فصلهما من الناحية التحليلية، وهما نظرية تكوين الطبقة، ونظرية الفعل الطبقي أو الصراع الطبقي»[45]. واحتل هذا الفصل التحليلي بين «البُنية» و«الفعل»، كما رأينا، أهمية كُبرى في علم الاجتماع، وكان له أثر مهم في تطوير «التحليل الطبقي».

على غرار دارندورف، اعتمد لوكوود في كتابه الذي وضعه في عام 1958 وأصبح معلمًا **العامل الذي يرتدي معطفًا أسود**، اختلافًا عن التحليلات النظرية لماركس وفيبر، حيث قدم عرضه للمجموعة الاجتماعية - الاقتصادية، والذي أصبح كلاسيكيًا الآن وشكل، لوقت طويل، مصدر قلق بالنسبة إلى النظرية الماركسية المتمثلة في مجموعة متزايدة من الموظفين في المستويات الأدنى لا تعمل يدويًا، وفي موظفي الياقات البيض[46]. (في الواقع، ركزت

(44) Ralf Dahrendorf, *Class and Class Conflict in an Industrial Society* (London: Routledge, 1959), 159.

(45) المصدر نفسه، ص 153.

(46) Lockwood, *The Blackcoated Worker: A Study in Class Consciousness* (1st ed. 1958) (2nd ed. 1989, 218).

أبحاث لوكوود، بشكل كلي، على الوظائف المكتبية). وصف «الوضع الطبقي» بأنه يتضمن ثلاثة عناصر: «وضْع السُوق» أي «الوضع الاقتصادي من مفهوم ضيق الذي يتألف من مصدر وحجم الدخل ودرجة الأمان الوظيفي، والفرص المتاحة للتقدم المهني». ثانيًا، «وضْع العمل» أو «مجموعة العلاقات الاجتماعية التي يشارك فيها الفرد في عمله بمقتضى مركزه في تقسيم العمل». وأخيرًا، «وضْع المكانة» أو مركز الفرد في تراتبية المقام الاجتماعي في المجتمع كله. وعدّت التجارب الناتجة من تلك المجالات الثلاثة على أنها المحدد الرئيس للوعي الطبقي[47]. ويجب التأكيد أن لوكوود لم يكن مهتمًا، فحسب، بتحديد الموظفين في البُنية الطبقية، بطريقة وصفية، بل كانت المسألة المهمة في أعماله هي مسألة الوعي والفعل الطبقي، ولكنه استكشف، أيضًا، اختلاف «الوضع الطبقي» ضمن فئة موظفي المكاتب، وهو أمر أنشأ اختلافات في مستوى نشاط نقابات العمال ونوعه، والتي ظهرت بين موظفي المكاتب، ويُنظر هنا إلى نقابات العمال بصفتها تعبيرًا عن الوعي الطبقي. ومع ذلك، في المحافظة على فصل تحليلي بين البُنية (التكوين) والفعل، أبقى لوكوود في أعماله، كما فعل دارندورف، احتمال أن يحتل «التحليل الطبقي» موضعًا أساسيًا في تلك الجهة أو الأخرى. وهكذا، على الرغم من أن عمله الأصلي كان مهتمًا بالوعي والفعل الطبقي، مثل اهتمامه بالبُنية الطبقية، يمكن القول إن أحد الموروثات الدائمة كان أنه قدم، ضمن إطار «فيبري» جديد، الوسائل لتحديد مجموعات معينة من المهن ضمن «البُنية الطبقية» بطريقة تجريبية. وعلى نحو خاص، كانت مفاهيم لوكوود المتعلقة بأوضاع «العمل والسُوق» عناصر أساسية في تطوير غولدثورب[48] إطار النظريات الطبقية، على أساس البُنية المهنية الذي استخدم بشكل واسع في الأبحاث التجريبية (كما سنرى في الفصل الآتي، لأن غولدثورب يستخدم الآن مصطلح «العلاقات الوظائفية»، بدلًا من مفاهيم لوكوود).

---

(47) Lockwood, Ibid. (2nd ed. 1989), 15-16.

(48) John H. Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (Oxford: Clarendon Press, 1980), (2nd ed. 1987).

أما عالم الاجتماع الآخر الذي بذل مجهودًا كبيرًا في التحديد النظري لـ «البُنية الطبقية» ضمن بُنية العلاقات الوظيفية فهو الأميركي الماركسي إريك رايت (Erick Wright). فقد قام رايت بالتوسيع الأولي لـ «الخريطة الطبقية» الماركسية الذي أصبح أساس خُطة النظريات الطبقية الخاصة به، من خلال تفاعل واع مع الماركسية البُنيوية[49]. فعلى الرغم من اختلاف آراء رايت النظرية اختلافًا كبيرًا عن تلك التي طرحها لوكوود ودارندورف، وغولدثورب، وفيبريين يساريين آخرين، فإن عمله، مثل عملهم، كان محاولة لتحديد مجموعة من «المواضع الطبقية» ضمن بُنية التوظيف. وتأثرت أعمال رايت الأولى بشكل كبير ببريفرمان الذي وضع كتابه **العمل والاحتكار**[50] على غرار تحليل ماركس لسيرورة العمل في **رأس المال**[51]. وعدّ بريفرمان أنه مع تطور الإنتاج على نطاق واسع، أصبح العمل روتينيًا بطريقة متزايدة، ونتيجة لذلك، حدث هناك «استقطاب» للقوة العاملة، على الرغم من الازدياد الظاهر لوظائف «الطبقة الوسطى». ولكن، بالنسبة إلى التحليل الطبقي، كان لعمله الأثر في توسيع الهوة بين البُنية والفعل: «لن تبذل أي محاولة للتعامل مع الطبقة العاملة الحديثة على مستوى الوعي والتنظيم والفعل الخاص بها. هذا هو كتاب عن الطبقة **بذاتها** وليس طبقة **لِذاتها**»[52]. وهكذا، ركز عرضه، كليًا، على التطورات في عملية العمل ولم يناقش قط إمكان المقاومة أو الفعل الطبقي، وبالتالي، على الرغم من عدم وجود أي احتمال لأن يتعاطف بريفرمان مع الماركسية البُنيوية، كان لعمله أثر مماثل. وأصبح «الفصل بين التكوين الطبقي، والنشاط الطبقي

---

(49) Erik Olin Wright, «Class Boundaries in Advanced Capitalist Societies,» *New Left Review*, no. I/98 (July-August 1976): 3-41.

(50) Braverman, *Labor and Monopoly Capital: The Degradation of Work in the Twentieth Century.*

(51) Marx, *Capital*, vol. 1.

(52) Braverman, Ibid., 26-27. (الشديد من النص الأصلي)

لقد قيل إنه مهما كانت مواطن القوة لدى بريفرمان، فإن فهمه للتحليل الطبقي يظل ابتدائيًا. وظل وصفه محصورًا بالنقاش حول الطبقة كما ترى نفسها، الأمر الذي رأى أنه يمثل استقصاء الوعي الطبقي. أما مناقشته لأعمال لوكوود فإنها تنم على اعتباره الوظائف المكتبية ذات منحى تاريخي لا اجتماعي.

من الناحية التحليلية»، دارندورف يمثل، بشكل متزايد، مجالات مميزة من الفعل النظري والتجريبي[53].

وهكذا، منذ الحرب العالمية الثانية، يمكن متابعة نشوء نوع مميز من «التحليل الطبقي» في علم الاجتماع. وتُستخدم النظريات الماركسية والفيبرية المتعلقة بالطبقة الاجتماعية، كما في أعمال كتاب من أمثال لوكوود ودارندورف وبريفرمان، لتوليد نظريات حول كيفية إيجاد وظائف ومهن ضمن بُنية موضع الطبقات.

واستُخدمت هذه النظريات، على نحو متزايد، لتوسيع وتطوير مقاربة تجريبية مسيطرة ضمن التركيبة الاجتماعية كلها، التي تُوصف فيها مجموعات التوظيف كـ «طبقات»، أي إن الطبقات تُعرف نظريًا ضمن بُنية التوظيف. وانطلاقًا من اعتماد بنديكس وليبست تمييز ماركس بين الطبقة «بذاتها» والطبقة «لِذاتها»، عدّت البُنية الطبقية والفعل الطبقي بأنهما منفصتلان من الناحية التحليلية. وبالتالي يمكن اعتبار مجموعات التوظيف المحددة نظريًا على أنها «طبقات»، على الرغم من أن مسألة الفعل الطبقي ممكنة بدلًا من كونها حتمية، وهكذا، تجمع هذه الاستراتيجية بين تحليلات نظرية للطبقات الاجتماعية وتحليلات تجريبية، في إطار واحد. وتمتاز هذه المقاربة بوعود تفسيرية وتحليلية هائلة، ولكن، كما سنرى، تتضمن، أيضًا، عددًا من المشكلات الصعبة، والتي يمكن أنْ تكون غير قابلة للحل.

الطبقة والتاريخ

لقد لخصنا سابقًا عددًا من المحاولات المتواصلة، المستمدة من الآراء النظرية المختلفة، لنحدد، بشكل مسبق، «بُنية طبقية»، ضمن بُنية العمل والتوظيف. وقد ساهم عدد من العوامل المختلفة في دفع التحليل الطبقي في هذا الاتجاه، بما فيها التقليد القائم في علم الاجتماع الأميركي والبريطاني

---

(53) Rosemary Crompton and Jon Gubbay, *Economy and Class Structure* (London: Macmillan, 1977).

لتحديد «الطبقات» بوصفها مجموعات مهنية، وتأثير البنيوية الوظيفية والبنيوية الماركسية، وإعادة إحياء الاهتمام السوسيولوجي في عملية العمل. ولكن تلك التطورات كانت موازية لمقاربات أخرى لدراسة الطبقة الاجتماعية التي اتجهت لكونها مرتبطة برؤية إنسانية بدلًا من رؤية الماركسية البنيوية، وبمقاربة منهجية اعتمدت أساسًا على التاريخ والأنثروبولوجيا.

شكلت المقاربة التاريخية الشاملة لموضوع الطبقة الاجتماعية، المشابهة لتلك الموجودة في أعمال ماركس وفيبر، فكرة ثابتة في أعمال الاجتماع. ففي بريطانيا، يمكن الإشارة إلى أعمال بوتومور وبومان بوصفها أمثلة على ذلك[54]. وكان هناك، منذ ستينيات القرن العشرين، حوار مستمر بين علم الاجتماع والتاريخ، مُعظمه كان مهتمًا بمفهوم «الطبقة»[55]. والمثال الأهم هو كتاب إ. ب. طومبسون **تكوين الطبقة العاملة الإنكليزية**[56] الذي نشر أولًا في عام 1963. ويرفض طومبسون في هذا الكتاب، كما في أعمال أخرى، بوضوح، الأشكال الأكثر حتمية من نموذج «القاعدة الاقتصادية» و«البُنية الفوقية» الأيديولوجية، التي طورها ماركس في أعماله. وكما قال كاي «في دراسته التاريخية... تابع طومبسون، باستمرار، صراعًا فكريًا ضد أشكال الرفض للفاعلية الإنسانية»[57]. ويمكن أنْ يؤشر رفض الحتمية وتأكيد الفاعلية الإنسانية، إلى احتمال وجود ما هو موازٍ لفيبر. وإنما، ومنذ البداية، ارتبط طومبسون بتقليد التاريخ الماركسي المتأصل في بريطانيا. ويشمل هذا التقليد كُتّابًا أمثال موريس دوب (Maurice Dobb) وكريستوفر هيل (Christopher Hill)، وإريك هوبزباوم (Eric Hobsbawm)الذين كتبوا مطولًا عن تطور الرأسمالية والابتعاد من الإقطاعية، ومن الثورة

(54) Thomas B. Bottomore, *Classes in Modern Society*, 2nd ed. (London: HarperCollins Academic, 1991); Zygmunt Bauman, *Memories cf Class: The Pre-History and After-Lfe cf Class* (London: Routledge, 1982).

(55) Gareth S. Jones, «From Historical Sociology to Theoretical History,» *British Journal cf Sociology* 27, no. 3 (September 1976): 295-305; R. S. Neale, ed., *History and Class: Essential Readings in Theory and Interpretation* (Oxford: Blackwell, 1983); Philip Abrams, «History, Sociology, Historical Sociology,» *Past and Present* 87 (1980): 3-16.

(56) Edward P. Thompson, *The Making cf the English Working Class* (London: Vintage, 1963).

(57) Harvey J. Kaye, *The British Marxist Historians* (Cambridge, UK: Polity, 1984), 172.

الإنكليزية، والاحتجاجات الريفية، وتطور الإمبراطورية. وكان لمفهوم «الطبقة» و«الصراع الطبقي» مكان مركزي في جميع كتاباتهم، ولكن عرْض طومبسون لـ «تكوين» الطبقة العاملة الإنكليزية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قدم رؤية متميزة عن «الطبقة» كان لها أثر مهم. وعلى الرغم من أن أعماله ركزت على المثال الإنكليزي، ولكنه كان مؤثرًا إلى حد كبير في دول أخرى[58].

يُعرف طومبسون الطبقة وكأنها قوة مجردة تحمل معها، على الرغم من ذلك، آثارًا حقيقية: «أفهم بالطبقة ظاهرة تاريخية، تجمع بين عدد من الحوادث المنفصلة، والتي لا علاقة بينها ظاهريًا... أؤكد أنها ظاهرة تاريخية. لا أرى الطبقة كـ «بُنية»، ولا حتى كـ «فئة»، ولكنْ كشيء يحدث في الواقع»[59]. ومثل ماركس، يعدّ طومبسون الطبقة، حاضرة في علاقات الإنتاج، ولكنه يؤكد أنه لا يمكن مناقشة الطبقات أو تحديدها بطريقة مستقلة عن الوعي الطبقي: «تُحدد التجارب الطبقية بشكل كبير، بعلاقات الإنتاج التي يولد فيها الرجال أو يدخلون إليها لاإراديًا. إن الوعي الطبقي يمثل الطريقة التي تُعامل بها تلك التجارب بشروط ثقافية، مجسدة في التقاليد، وأنظمة القيم والأفكار والأشكال المؤسساتية»[60]. وقد أدى تأكيد طومبسون للتجارب والوعي، إلى انتقادات من مؤرخين آخرين، بأن عمله ثقافي إلى درجة كبيرة، أي إنه يمثل ابتعادًا من دراسة البُنى والعلاقات الاقتصادية التي يمكن اعتبارها، أنها يجب أن تحتل مكانة أساسية في أي دراسة تاريخية ماركسية[61]. وهنا لن تُتابع هذه الفكرة المحددة المتعلقة بأعمال طومبسون، على الرغم من أن العلاقة بين «الاقتصادي» و«الثقافي» ستدرس بعمق في فصول لاحقة في هذا الكتاب (انظر بالذات الفصل الخامس)، إلا أنه، في

(58) انظر مثلًا: Alan Dawley, «E. P. Thompson and the Peculiarities of the Americans,» *Radical History Review* 19 (Winter 1979): 33-60.

(59) Edward P. Thompson, *The Making cf the English Working Class* (Harmondsworth: Penguin, 1968), 9.

(60) المصدر نفسه، ص 10.

(61) Richard Johnson, «Culture and the Historians,» in John Clarke, C. Critcher and R. Johnson, eds., *Working-Class Culture: Studies in History and Theory* (London: Hutchinson, 1979).

الوقت الحاضر، سنستكشف موضوعًا له علاقة بالتحليل الطبقي في علم الاجتماع، والذي يحتل مكانًا مهمًا في أعمال طومبسون، أي إمكان (أو عدم إمكان) تحديد بُنية طبقية مستقلة عن الوعي الطبقي.

عدّ كاي، متبعًا وود، بأن طومبسون أعاد صوغ «التحليل الطبقي بوصفه تحليلًا للصراع الطبقي»[62]، ولكن مع ذلك، لا يدعي طومبسون بأنه لا توجد علاقة طبقية «موضوعية». فكما رأينا، كان طومبسون واضحًا باعتباره أن العلاقات الإنتاجية التي تحدد التجارب الطبقية، توجد بعيدًا من الفرد، ولكنه يؤكد أن «الطبقة» هي علاقة وليست شيئًا... فهي لا توجد إلا لتكون لها مصالح أو وعي مثالي أو لترقد كما المريض على طاولة مندوب شركة التأمين الصحي[63]. وفي اتخاذه ذلك الموقف، كان طومبسون يناقش لدحض ما اعتقد بأنه مقاربة سوسيولوجية مهيمنة لـ «التحليل الطبقي»، وُصفتْ باختصار في القسم السابق من هذا الفصل. وكان متساويًا في انتقاده للمنهجية البنيوية - الوظيفية لبارسونز وسميلزر. إضافة إلى منهجية الصراع لدارندورف، قام سميلزر بدراسة تاريخية مفصلة لمصانع القطن في مقاطعة لانكشير (Lancashire) الإنكليزية، حيث استخدم فيها نظرية بارسونز العامة للنشاط من أجل إنشاء مجموعة المستوعبات النظرية الفارغة، التي كان عليها أن تمُلأ بالأبحاث التجريبية[64]. وتركز ذلك على المبدأ الذي يقول إن الاختلاف البُنيوي أوجد أدوارًا جديدة أصبحت تعمل بفعالية أكبر في ظل الأوضاع الجديدة، وفي قراءة متطرفة لهذه المنهجية، اختزلت العناصر الإنسانية الفاعلة بالدمى. وقد طور دارندورف نموذجًا لـ «البُنية الطبقية» اعتمدت فيه الطبقات على ترتيب بُنيوي لـ «الأدوار الاجتماعية»[65]. وبالتالي ركز تحليل دارندورف على ترتيب هذه الأدوار بدلًا من الأشخاص الذين يقومون بها: «ترتكز الطبقات على الاختلافات بالنفوذ

---

(62) Kaye, *The British Marxist Historians*, 201.

(63) Thompson, *The Making cf the English Working Class* (1968), 11.

(64) Neil J. Smelser, *Social Change in the Industrial Revolution: An Application cf Theory to the Lancashire Cotton Industry, 1770-1840* (London: Routledge, 1959).

(65) Dahrendorf, *Class and Class Conflict in an Industrial Society*, 148.

الشرعي المرتبط **بمراكز معينة**، أيْ، على بُنية الأدوار الاجتماعية في ما يتعلق بتوقعات السلطة الناتجة منها. وتبعًا لذلك، يصبح الفرد جزءًا من الطبقة بنهوضه بدور اجتماعي»[66]. وليس من الصعوبة رؤية اختلاف هذه المنهجية عن تلك التابعة لمنهجية طومبسون، الذي يصف أعمال دارندورف بأنها تهتم بشكل متطرف بالمنهجية، وبأنها تستثني «دراسة وضْع طبقي فعلي واحد ضمن إطار تاريخي حقيقي»[67].

على الرغم من أن طومبسون كان ناقدًا فذًا للمقاربات الطبقية البُنيوية، إلا أنه تمسك بعرض ماركسي واسع لدور الطبقات والصراع الطبقي في تكوين التاريخ البريطاني. ولكنْ، التاريخ الاجتماعي المعاصر تأثر بـ«الانعطافة الثقافية»، وذهب «أبعد» من طومبسون باتجاه رفض التفسيرات المادية[68]. وعلى الرغم من أن كانادين قدم حجة قوية لإعادة وضع الطبقة في العرض التاريخي المعاصر للوضع البريطاني، تركزت نظريته، قبل كل شيء، على كيفية تفكير الأشخاص بالطبقة. بالنسبة إلى كانادين، خلال التاريخ، تم «التفكير» بـ«الطبقة» ضمن واحد من ثلاثة أُطر أساسية يمكن تطبيقها على تحليل المجتمع ذاته[69]. وهي أولًا، تراتبيات للرتب مدرجة تدرجًا دقيقًا، وثانيًا، نماذج متضاربة من «طبقتين» («نحن» و«هم»)، وثالثًا نماذج من ثلاث طبقات تحدد الجماعات على أساس الثروة والمهنة. وعدّ كانادين أن السياسيين كانوا ذوي فائدة في تحديد النموذج الطبقي (وبالتالي الرؤية إلى عالم يتميز باللامساواة)، الذي يمكن قبوله نموذجًا شرعيًا من خلال العامة: «مهمة السياسيين هي توليد وتلاعب بالهويات الاجتماعية»[70]. وبما أن بريطانيا لم تشهد ثورات أساسية أو فوضى اجتماعية، فإن جميع تلك الأشكال توافرت فيها «الطبقية» باستمرار، و«يمكن كتابة التاريخ الطبقي البريطاني، فحسب، بوصفه تاريخ هويات متعددة،

---

(66) المصدر نفسه، ص 149 (التشديد من المؤلف).

(67) Thompson, *The Making of the English Working Class* (1968), 11.

(68) Patrick Joyce, ed., *Class* (Oxford: Oxford University Press, 1959).

(69) David Cannadine, *Class in Britain* (London: Penguin, 2000), 19.

(70) المصدر نفسه، ص 171.

بقدْر ما يتعلق هذا التاريخ الطبقي بتاريخ الأفكار حول المجتمع، فهو، وبالقدر نفسه، يتعلق بالمجتمع ذاته»[71].

مع أن عرض كانادين كان مشوقًا ومثيرًا للأفكار، إلا أن تصويره مفهوم الطبقة على أنه يرتكز بشكل كبير على مسألة الهوية له الأثر (كما في عروض «تصورية» مشابهة للطبقة) في إزالة النزعة إلى الحداثة من مفهوم الطبقة بالنسبة إلى اللامساواة، وبالتالي يعرف المجتمع «الخالي من الطبقات» بكونه مجتمعًا لا يفكر فيه معظم الناس بالترتيب الاجتماعي، من حيث التراتبية الرسمية أو غير الرسمية، ومن حيث طبقات عليا ووسطى ودنيا، ومن حيث انقسام كبير بين «نحن» و«هم»[72]. ومع استمرار اللامساواة في الثروة والنفوذ خلال التاريخ المدون، عدّ أنه من غير الواقعي تعريف مجتمع «خال من الطبقات» بوصفه واحدًا أُلغيت فيه اللامساواة. وبالفعل قد يكون من «غير الواقعي» تصور مجتمع مركب يخلو خلوًا كاملًا من الاختلاف الاجتماعي والاقتصادي، ولكنْ، مع ذلك، قد يساهم التخلي عن الجهد لفهم طبيعة اللامساواة وكيفية التعامل معها، بإضفاء الشرعية عليها، وهذا ما تم وصفه آنفًا في الفصل الثاني على أنه «يكسب المعارك الثقافية مع خسارة الحرب الطبقية». وسنعود إلى هذه الفكرة في نقاشنا لأعمال فريزر لاحقًا في هذا الفصل، لكننا سنستمر في الوقت الحاضر، في عرضنا لتاريخ التحليل السوسيولوجي «للطبقة».

تداخل البُنية والفعل، الاقتصاد والثقافة

من الناحية المنهجية، يمثل تطور الأنظمة «النظرية» أو «العلائقية» للطبقة التي ترتكز على التوظيف، من جهة، والإثنوغرافيات التاريخية - الثقافية، من جهة ثانية، قطبين متقابلين في تطور «التحليل الطبقي». ولكن لا يمثل ذلك، في أي حال من الأحوال، الاتجاه الوحيد الذي اتخذه التحليل الطبقي في علم الاجتماع. ويعتمد تطور الأنظمة الطبقية النظرية الذي يركز على بُنية التوظيف،

(71) المصدر نفسه.

(72) المصدر نفسه، ص 185.

على الفصل التحليلي بين دراسة البُنية الطبقية والفعل الطبقي، وبين جوانبه «الموضوعية» و«الذاتية»، ولكنْ كثيرًا ما كان هناك رفض لصحة ذلك الفصل، وليس فحسب من خلال هؤلاء الذين سلموا بالمقاربة الإثنوغرافية. فعلى سبيل المثال، انتقد ستارك، بشدة، فصل بريفرمان للأبحاث في الطبقة «بحد ذاتها»، والطبقة «من أجل ذاتها». ورفض، في نقاشاته، نوع التحليل الطبقي الذي «ينبثق من تحديد الأعضاء الذين «يكونون» الطبقة، ومن ثم يُعطى هذا التجمع صفات العنصر الفاعل الهادف»[73]. كما عدّ أنه نتيجة لذلك الفصل، لم يكن تاريخ «بريفرمان» كافيًا من الناحية التجريبية، بما أنه لم يدرس لا مقاومة العمال، ولا الاستراتيجيات الهادفة للطبقة الإدارية الناشئة. وبدلًا من تحديد الطبقات بوصفها مجموعات «مكانية»، حاجج «ستارك» بطريقة تذكر بأعمال طومبسون، بالنسبة إلى المقاربة «العلائقية»:

«لا تتألف الطبقة من أفراد، وليست مجموعة أو تجمعًا من الأفراد، بل تنشأ الطبقات، مثل العلاقات الاجتماعية التي تنبع منها، من خلال علاقة عدائية، ويعتمد بعضها على بعض. وتتكون الطبقات من هذه العلاقات العدائية المتبادلة. وفي هذا المشهد، ليس هدف الدراسة، العناصر بحد ذاتها، بل العلاقات في ما بينها»[74].

وبالتالي، عدّ أن تحول المنهجية يجب أن يترافق، أيضًا، مع ابتعاد مستوى تجريد التحليل الطبقي عن الاهتمام المفرط بـ «طريقة الإنتاج» والاتجاه نحو دراسة تفاعل المنظمات والمجموعات.

وهكذا، يمكن اعتبار نظريات ستارك مثالًا على الموازاة المستمرة بين النقاشات في نظريات ماركس وأخرى في الاتجاه السائد في علم الاجتماع في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. وفي البداية، طور غيدنز الذي كانت أعماله مؤثرة في تطوير نقد الفلسفة الوضعية، أفكارًا حول «الانبنائية» التي أصبحت

---

(73) David Stark, «Class Struggle and the Transformation of the Labor Process,» *Theory and Society* 9, no. 1 (January 1980): 96-97.

(74) المصدر نفسه، ص 97.

أساس نظريته الاجتماعية، في كتاب **البُنية الطبقية للمجتمعات المتقدمة**. وقدم مفهوم «الانبنائية» بوصفه وسيلة للتركيز على «الأساليب التي تترجم من خلالها العلاقات «الاقتصادية» إلى بنى اجتماعية «غير اقتصادية»[75] أي الطبقات الاجتماعية»[76]. وتم تحديد نوعين من الانبنائية، أولًا، الانبنائية المتوسطة التي تصف الروابط بين قدرات معينة للسُوق، أي ملكية الوسائل الإنتاجية، وامتلاك المؤهلات العلمية والتقنية، والقوة العمالية اليدوية، ومجموعات محددة في المجتمع، والانبنائية المتوسطة محكومة بمدى الحَراك الاجتماعي. ثانيًا، الانبنائية التقريبية (Proximate) التي تؤشر إلى العناصر التي تشكل التكوين الطبقي - المحلي، بما فيها علاقات التوزيع والسُلطة ضمن المؤسسة (لمناقشة غيدنز هنا ما يوازيها بشكل متقارب عند مناقشات دارندورف)، وتأثير «المجموعات التوزيعية» في المجتمع والجوار. وبالتالي، يشمل تحديد غيدنز الأولي لـ «الطبقات الاجتماعية» البُنية والقوة. أما بالنسبة إلى مسألة الوعي الطبقي، فيوسع غيدنز المفهوم «الماركسي» الأساس إلى مستويات عدة، فقد عدّ أن الانبنائية ستؤدي إلى إدراك طبقي مشترك، ولكنْ ليس بالضرورة إلى وعي طبقي، أي نوع من المعارضة للطبقات الاجتماعية الأخرى. كما اعتقد أنه، على عكس التحليل الماركسي، من المحتمل تطور وعي ثوري قد يؤدي إلى تغير المجتمع، في اللحظة التاريخية لنشوء النظام الرأسمالي، عندما تكون الفوارق المادية في ذروتها، وعندما يتم فرض سيطرة السُلطة الصارمة. وفي المقابل، في ظل الرأسمالية الناضجة، تتميز الطبقة العاملة بمجرد وعي الصراع، وتكون الديمقراطية الاجتماعية هي الشكل المميز للمجتمعات الرأسمالية المتطورة.

وهكذا؛ عكس عرض غيدنز لـ «البُنية الطبقية» النقد الناشئ للفلسفة الوضعية وللمبالغة في الحتمية الانبنائية ضمن علم الاجتماع نفسه،

---

(75) Anthony Giddens, *The Class Structure cf the Advanced Societies*, 2nd ed. (London: Hutchinson, 1981), 105.

(76) من المثير للاهتمام أن غيدنز يستخدم البحث الذي قدمه ويليس بوصفه «تحقيقًا ثقافيًا للهيكل الطبقي» كمثال للبنيوية. انظر: Paul E. Willis, *Learning to Labour: How Working Class Kids Get Working Class Jobs*, with an introduction by Stanley Aronowitz (London: Saxon House, 1977); Anthony Giddens, *The Constitution cf Society* (Cambridge, UK: Polity, 1984), 289.

المتعلق بتقديم العلاقات الطبقية على أنها تُبنى عمليًا بدلًا من كونها شيئًا معطى، أدى إدخال فكرة «الانبنائية» إلى توجيه أعماله اللاحقة باتجاه أكثر منهَجَةً، كما أنه لم يهتم بمعالجة جوهرية للتحليل الطبقي[77] تبرز مسألة الفعل من نقطتين في تحليله: أولًا، تلك التي تتعلق بـ «بنيوية» الطبقات المختلفة، وثانيًا، طبيعة واحتمالات الفعل الطبقي عند حدوث «الانبنائية». ومع تأكيد البناء العملي للعلاقات الطبقية هذا، لم يكن من المُستغرب أن تكون مقاربة غيدنز للتحليل الطبقي قد لاقت صدى رنانًا لدى المؤرخين الذين تأثروا بأعمال طومبسون[78].

كانت احتمالات تطور الوعي والفعل الطبقي الناتج من تكوين الطبقة، موضع تركيز مستمر للأبحاث التجريبية في علم الاجتماع في بريطانيا. وكان مقال لوكوود المؤثر بعنوان «مصادر الاختلاف في انطباعات الطبقة العاملة عن المجتمع»[79]، حافزًا لمعظم تلك الأعمال. وفي القسم الأكبر من المقال، عدّ لوكوود أن الأفراد «يتصورون بُنية مجتمعهم من موقع بيئاتهم الخاصة ويختلف مفهومهم عن المجتمع الأوسع وفقًا لتجاربهم في المجتمعات الصغرى التي يعيشون فيها حياتهم اليومية»[80]. وبالتالي طور دراسة رموز لانطباعات الطبقة العاملة عن المجتمع («بروليتاريا تقليدية»، «تقليدية تراعي رغبات الآخرين ومخصصة»)، وتوافقت مع تنوع في أوضاع «العمل» و«المجتمع» الميزة التي يتم اختبارها في الطبقة العاملة، وبالتالي ينظر إلى المواقع الثقافية والبُنيوية على أنها مطابقة لصور معينة لـ «الطبقات».

---

(77) إلا أنه ذكر في ما بعد أن هذا الكتاب «يشكو من أنه أصبح قديمًا إلى حد ما». وقد قال إنه «إذا كنت سأقوم بمراجعة الموضوع ذاته اليوم، فإن الكتاب يحتاج إلى مراجعة شاملة، وسأقوم بتعديل أساس لبعض أقسامه». انظر: Anthony Giddens, «Structuration Theory and Sociological Analysis,» in Jon Clark, Celia Modgil and Sohan Modgil, eds., *Anthony Giddens: Consensus and Controversy*, Falmer Sociology Series (Basingstoke: Falmer Press, 1990), 298.

(78) انظر: Kaye, *The British Marxist Historians*, 23-25; Derek Gregory, *Regional Transformation and Industrial Revolution* (London: Macmillan, 1982).

(79) David Lockwood, «Sources of Variation in Working-class Images of Society,» *Sociological Review* 14, no. 3 (November 1966): 244-267.

(80) المصدر نفسه، ص 249.

اعتمد عرض لوكوود لـ «تصُور الطبقة العاملة عن المجتمع»، على مجموعة كاملة قائمة من الأبحاث الأنثروبولوجية الحديثة التي تعتمد على المجتمعات[81] مثل كتاب دينيس وآخرين **الفحم هو حياتنا**، وهو عبارة عن دراسة لقرية في منطقة يوركشير (Yorkshire) البريطانية التي تعتمد على التعدين[82]. وقد ولدت ظروف العمل القاسية لعمال المناجم حسًا قويًا (ذكوريًا) من التضامن المهني، واكتمل الوعي لـ «نحن وهم» السائد في أمكنة العمل، وتعزز من خلال روابط القرابة والروابط المجتمعية الوثيقة، ما أدى إلى وعي «بروليتاري تقليدي»[83]. ومن صفات دراسات الحالة تلك، الدراسة المتزامنة للبُنية والفعل، وللاقتصاد والثقافة. وانتقلت هذه المقاربة إلى الأبحاث المتعلقة بـ «العامل الثري» المؤثر بشكل كبير[84] التي استقصت ظاهرة انتقال الطبقة العاملة إلى البورجوازية (Embourgeoisement). ومما يعكس الاهتمامات السوسيولوجية لتلك الفترة، هو أن أهم القضايا التي تناولتها دراسة «العامل الثري» هي «مشكلة» وعي الطبقة العاملة أو عدمها.

عدّ سافيج أن مسألة الوعي الطبقي، خصوصًا وعي الطبقة العاملة، أصبحت شيئًا من الهوس في علم الاجتماع البريطاني خلال سبعينيات القرن العشرين[85]. وذلك حتى مع انهيار نموذج لوكوود في ظل الأدلة التجريبية المضادة[86]. وحفز ذلك عددًا من الدراسات التجريبية التي استكشفت الرابط بين مجموعات مهنية

---

(81) Ronnie Frankenberg, *Communities in Britain: Social Life in Town and Country* (Harmondsworth: Penguin, 1966).

(82) Norman Dennis, F. Henriques and C. Slaughter, *Coal is Our Life: Analysis of a Yorkshire Mining Community*, 2nd ed. (London: Tavistock, 1969). (1st ed. 1956).

(83) انظر أيضًا: Alvin W. Gouldner, *Patterns of Industrial Bureaucracy* (New York: Free Press, 1954).

(84) John H. Goldthorpe [et al.], *The Affluent Worker: Industrial Attitudes and Behaviour*, Cambridge Studies in Sociology, 1 (London; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1968); *The Affluent Worker in the Class Structure*, Cambridge Studies in Sociology, 3 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1969); *The Affluent Worker: Political Attitudes and Behaviour*, Cambridge Studies in Sociology, 2 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1970).

(85) Michael Savage, *Class Analysis and Social Transformation* (Buckingham: Open University Press, 2000).

(86) Fiona Devine and Michael Savage, «The Cultural Turn: Sociology and Class Analysis,» in Fiona Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Culture, Identities and Lifestyles* (Basingstoke: Palgrave, 2005), 7.

معينة والمواقع البُنيوية والصورة الاجتماعية. والمثال على ذلك، دراسة نيوبي للعمال الزراعيين[87]، ودراسة برون وبرانن لعمال صناعة السُفن[88]، إضافة إلى مراجعة ونقاش واسعين[89]. وأظهر هذا البحث التجريبي أن الوعي الطبقي غير متماسك، وغالبًا ما يكون متناقضًا، ولا يمكن ربطه، بالضرورة، بمواقع العمل[90]. ومع ذلك، لا يقوم مثل ذلك العمل بأي فصل تجريبي بين البحث في البُنية والفعل، وفي الاقتصاد والثقافة، وعادة ما يأخذ شكل دراسة الحالة، بدل الاعتماد الأساس على مسح عينة كبيرة الحجم[91].

اتخذت الدراسات التجريبية للطبقة الاجتماعية التي تأثرت بهذه الرؤية، شكل الدراسات على المستوى الجزئي (Micro) بمجموعات ومهن معينة ضمن إطارها الاجتماعي الخاص. وتطابقت معظم هذه الأعمال مع علم اجتماع العمل والمهن، خاصة تلك التي نتجت من نقاش «عملية العمل»[92]. وعدّ ديفاين وسافيج أن المشكلات التي أظهرتها تلك الدراسات أدت، بتقديمها عرضًا متماسكًا للوعي الطبقي، إلى «مأزق» في التحليل الطبقي في بريطانيا نتج منه تراجع عن «المركز الثقافي للبحث»، والاتجاه إلى تركيز الطاقات في «تقدير أكبر لما هو بنيوي»[93]. (كما في أعمال غولدثورب ورايت). إلا أنه، من الممكن القول إنه بدل «التراجع عما هو ثقافي» بوساطة باحثي الطبقة والتراصف، فإن ما حصل في الواقع هو انقسام كبير في علم الاجتماع نفسه.

---

(87) Howard Newby, *The Deferential Worker: A Study of Farm Workers in East Anglia* (London: Allen Lane, 1977).

(88) Richard Brown and Peter Brannen, Social Relations and Social Perspectives amongst Ship-building Workers,» *Sociology* 4, no. 1 (January 1970): part I, 71-84 (Part II: 197-211).

(89) Martin Bulmer, *Working-class Images of Society* (London: Routledge, 1975).

(90) انظر أيضًا: Michael Mann, *Consciousness and Action among the Western Working Class* (London: Macmillan, 1973).

(91) Gordon Marshall, «The Politics of the New Middle Class: History and Predictions,» paper presented at: The Annual Conference of the British Sociological Association (March 1988).

(92) Rosemary Crompton and Gareth Jones, *White-Collar Proletariat: Deskilling and Gender in the Clerical Labour Process* (London: Macmillan, 1984); Chris Smith, *Technical Workers, Class, Labour and Trade Unionism* (London: Macmillan, 1987).

(93) Devine and Savage, «The Cultural Turn: Sociology and Class Analysis,» 8.

إذًا، وبحلول ثمانينيات القرن العشرين، وفي ظل التأثير الكبير للتيارات الرائجة وقتها في النظريات الاجتماعية، كانت «الانعطافة الثقافية» تأخذ مجراها.

الطبقة واللامساواة و«الانعطافة الثقافية»

إلى جانب تأثيرها في تطور التاريخ الاجتماعي، كانت أعمال طومبسون مؤثرة، أيضًا، في مجال الدراسات الثقافية التي تطورت فيها مقاربة لـ «التحليل الطبقي» مختلفة تمامًا عن تلك المقاربات التي ركزت على تحديد البُنى الطبقية على المستوى الكلي (Macro) ودراستها. وقد تأثرت معظم الأعمال السابقة في ذلك التقليد بماركسية المفكر الإيطالي غرامشي الإنسانية[94]. وكما أشرنا سابقًا، رفض غرامشي «ثنائية القاعدة/البُنية الفوقية» في الماركسية الاقتصادية وركز على الأهمية الشاملة للثقافة والأيديولوجيا، في استمرار بُنى الهيمنة الطبقية. وعدّ الثقافة غير بعيدة من التسييس، ولا هي مجرد انعكاس لأيديولوجية الطبقة المهيمنة. ويقع في أساس فكر غرامشي مفهوم «الهيمنة»، أي، الطريقة التي تتحقق فيها «الموافقة» العملية للطبقات الخاضعة على السيطرة عليهم. وبالتالي فإن كل صراع بين الطبقات هو دائمًا صراع بين الأشكال الثقافية (Cultural Modilities)، وإن كسب صراع الأفكار هو بأهمية الصراعات الاقتصادية والسياسية بالنسبة إلى «الصراعات الطبقية»[95].

وهكذا، تطورت، ضمن الدراسات الثقافية، عروض إثنولوجية (أي تتصل بعلوم الأعراق) للطريقة التي يقاوم فيها الأفراد في الطبقات المختلفة، أوضاعهم الطبقية، ويعيدون إنتاجها. والمثال المؤثر في ذلك هو دراسة قام بها ويليس بعنوان **تعلم العمالة** عن المراهقين الذكور الذين ينتمون إلى الطبقة

---

(94) خاصة تلك التي ينشرها مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في جامعة برمنغهام البريطانية، انظر مثلًا:

Stuart Hall, «Cultural Studies: Two Paradigms,» in Tony Bennett [et al.], eds., *Culture, Ideology and Social Process* (Batsford Academic and Educational Ltd., 1981); Willis, *Learning to Labour: How Working Class Kids Get Working Class Jobs.*

(95) Hall, Ibid.

العاملة[96]. وأوضح ويليس، بتعبيره الخاص، كيف تعكس ثقافة الطبقة العاملة المقاومة (أي التي تقاوم قيم «الطبقة الوسطى»، بما فيها التكيف وتأكيد أهمية التعليم التقليدي وما إلى هنالك)، التي نشأت ضمن إطار المدرسة، بوضوح، أنه من التناقض أن يكون هؤلاء الشبان الذين هم على وشك الدخول إلى عالم الطبقة العاملة، هم الذين يعززون خضوعهم.

وهكذا، يبدو من مميزات تلك المقاربة الثقافية للتحليل الطبقي، أنه لا يوجد تمييز بين «البُنية» و«الفعل»، وأن «الثقافة» تُعرف بوصفها تشمل المعاني والقيم التي تنشأ في أوساط المجموعات والطبقات الاجتماعية المميزة، إضافة إلى التقاليد والممارسات المعيشة التي تترجم من خلالها تلك المعاني، والتي تكون متضمنة فيها[97].

غير أن «الانعطافة الثقافية» لم تشمل مجرد (إعادة) تأكيد أهمية الثقافة، وإنما الابتعاد عن التفسيرات والتحليلات الاقتصادية والبُنيوية، أيضًا. وأصبحت المقاومة، في تحليل هبديج لموضة شبان الطبقة العاملة وموسيقاهم، مسألة «أسلوب بديل ثقافي»[98]. وتعكس هذه النظريات، جزئيًا، الافتراض الواسع الانتشار، الذي يقول إنه حصل نوع من أنواع «التحول الاجتماعي»، وقد تمت مناقشة ذلك الأمر في الفصل الثاني. وعدّ بعضهم أن التحول المفترض من المجتمعات «الحديثة» إلى مجتمعات «ما بعد الحداثة» ارتبط بانهيار الحواجز بين الاقتصاد والثقافة[99]. وقد ارتبط رفض «السرديات الكُبرى» من أمثال تلك المرتبطة بالنظرية الماركسية للتاريخ، بتأكيد أسس المعرفة الاستطرادية والروائية، بل والمؤسسات نفسها[100]. وبالذهاب أبعد من ذلك في هذا الرأي،

---

(96) Willis, Ibid.

(97) Hall, Ibid. 26.

(98) Dick Hebdige, *Subculture: The Meaning cf Style* (London: Methuen; Routledge, 1979).

(99) Scott M. Lash and John Urry, *Economies cf Signs and Space*, Theory, Culture and Society (London: Sage, 1994); Stephen Crook, Jan Pakulski and Malcolm Waters, *Postmodernization: Change in Advanced Society* (Beverly Hills, CA; London: Sage, 1992).

(100) Michel Foucault, *The Archaeology cf Knowledge and the Discourse on Language*, trans. A. M. Sheridan Smith (London: Tavistock, 1972).

عدّ آخرون، أن أعدادًا متزايدة من المجالات الاقتصادية أصبحت مكرسة، بالفعل، للإنتاج وإعادة الإنتاج الثقافي. ويقال إن «تجميل الإنتاج» كان يشير إلى أن قيمة الماركة أصبحت أكثر أهمية من قيمة التداول الفعلية في ترتيب السلع[101].

وليس من المستغرب أنه غالبًا ما يرتبط تأكيد الأهمية الكُبرى للرموز والخطاب والاختلاف بالنظريات التي تقول بأن الطبقة «لم تعد مفهومًا ذا صلة». وفي الواقع، كما أُشير في الفصل الثاني، شمل التحول إلى الثقافة الانتقال في نقاشات اللامساواة من مسائل التوزيع الاقتصادية إلى مسائل الاعتراف الثقافية. وبالتالي أصبحت مسألة المساواة تعدّ «مسألة ثقافية» إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، رأت فريزر أن النظريات «الثقافية» للمجتمعات الحديثة التي تدمج، بسلاسة، التفاوت الاقتصادي في التراتبية الثقافية، تؤدي إلى خطر الإزاحة (Displacement) القائم[102]، أي إن التفاوت الاقتصادي يصنف ضمن الاهتمامات الثقافية أو ينتقل إليها. وفي مثل هذا النموذج، يكون التالي «أن تعيد تقويم الهويات المنخفضة القيمة، بطريقة غير عادلة، هو أن تهاجم، في الوقت ذاته، المصادر العميقة للامساواة. ولن تكون هناك حاجة إلى سياسة إعادة توزيع واضحة»[103]. وعدّ فريزر أن تلك «الثقافات المبتذلة» ليست سوى انعكاس «للاقتصادوية المبتذلة» التي ميزت الاختلافات الثقافية أو الاختلافات بالمكانة الاجتماعية، المستمدة مباشرة من التفاوت الاقتصادي.

وهكذا أحدثت الانعطافة الثقافية تغيرًا كبيرًا أدى إلى الشك، بل إلى رفض «التحليل الطبقي» في العقد الأخير من القرن العشرين. ولكن إذا ما نظرنا إلى الوراء، يمكن اعتبارها، مع ذلك، أنها تحمل بعض الآثار الإيجابية. وليس هناك

---

(101) Jean Baudrillard, *For a Critique cf the Political Economy cf the Sign*, trans. Charles Levin (St. Louis: Telos Press, 1972).

(102) Nancy Fraser: «From Redistribution to Recognition?: Dilemmas of Justice in a «Post Socialist» Age,» *New Lєft Review* 212 (July 1995): 68-94; «Rethinking Recognition,» *New Lєft Review* 3 (May-June 2000); 107-120.

(103) Fraser, «Rethinking Recognition,»: 111.

الآن سوى قلة فحسب تؤيد «الاقتصادوية المبتذلة»، وأصبحت، مقاربة بورديو للتحليل الطبقي تعد، على نطاق واسع، أنها تجمع بين «الاقتصاد» و«الثقافة»، وقد تجدد الاهتمام الكبير بأعماله.

الطبقة الاجتماعية والجغرافيا الاجتماعية والتحول إلى «الواقعية»

أما الرؤية الأخرى التي تطورت خلال سبعينيات القرن العشرين، والتي كانت مؤثرة بنحو خاص، في الجغرافيا الإنسانية وعلم الاجتماع الحضري، فتمثلت بالعودة إلى الاقتصاد السياسي. وكما تشير التسمية، يميل هذا النوع من التحليل إلى أن يكون انضباطيًا على نحو متبادل، وظهر كثيرًا في أعمال ماركس. وغالبًا ما استخدم في هذه المناقشات مفهوم الطبقة بطريقة انتقائية نوعًا ما، وشمل الأبعاد الموضوعية والذاتية، والجماعية والعلائقية للتحليل الطبقي.

وقد تجاوب علم الاجتماع الحضري والجغرافيا الراديكالية تلك، بشكل كبير، مع التطورات الحالية في الفكر الاجتماعي، وتأثرا بشكل كبير، بالتالي، بالماركسية البُنيوية[104]، وبالاقتصاد السياسي، وبإعادة اكتشاف عملية العمل، وبالنقاش المتعلق بـ «نزع المهارات»[105]، وبالفلاسفة الواقعيين[106] وبالنقاشات حول «ما بعد الحداثة»[107]، وأخيرًا، بـ «الانعطافة الثقافية». كما كان هناك، أيضًا، تركيز متواصل على تفسير التطورات الاجتماعية الحديثة، وعلى نحو خاص، النقاشات المتعلقة بإعادة بناء الاقتصادات الغربية، التي هيمنت بعد الركود الاقتصادي أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين، على نطاق واسع، على النقاشات التجريبية والنظرية في بريطانيا. وشكلت مرونة تلك المنهجية وانفتاحها مصدرًا، سواء للقوة أو الضعف. وشجعت التعددية النظرية

(104) Manuel Castells, *The Urban Question: A Marxist Approach*, trans., Alan Sheridan (London: Edward Arnold, 1977).

(105) Doreen Massey, *Spatial Divisions cf Labour: Social Structures and the Geography cf Production* (London; Basingstoke: Macmillan, 1984).

(106) Andrew Sayer, *Method in Social Science: A Realist Approach* (London: Hutchinson, 1984).

(107) David Harvey, *The Condition cf Postmodernity: An Enquiry into the Origins cf Cultural Change* (Oxford: Blackwell, 1990).

التي تعكس بطريقة ملائمة القضايا المعقدة التي يتم بحثها، من جهة، ومن جهة ثانية، أدت المقاربة الانتقائية، نوعًا ما، التي وجدت ضمن الجغرافيا الإنسانية الجديدة، إلى الاتجاه إلى استعادة المفاهيم التي نشأت في التقاليد النظرية المختلفة ومزجها، وإلى الفشل في تقدير أن اللغط الذي أدخل بهذا الشكل أدى إلى نشوء عدد من المناظرات الزائفة التي لم تؤدّ إلى أي أمر متميز[108].

وأدى تأثير الماركسية في علم الاجتماع الحضري، إلى وجود تركيز مستمر فيه على أهمية البُنية الطبقية. وغالبًا ما عُدّ ذلك، من دون أي إشكالية تُذكر، متمثلًا بالبُنية المهنية، نتيجة لذلك، استخدم علم الاجتماعي الحضري الراديكالي الأُطر الطبقية المهنية، على جميع أشكالها، بشكل واسع[109]. ويميز تريفت وويليامز بين خمسة مفاهيم أساسية «تستخدم بطريقة دائمة، إلى حد ما، في التحليل الطبقي، وبالتحديد البُنية الطبقية، وتكوين الطبقات، والصراع الطبقي، والقدرة، والوعي الطبقي»[110]. وتكون هذه المفاهيم ملائمة في مستويات مختلفة من التحليل التي تصفها على أنها مكانية (Spatial) أي مجتمعات، على نطاق الوطن، إقليمية، وفردية، إضافة إلى كونها موقتة. والبُنية الطبقية التي تعرف بأنها «منظومة من الأمكنة التي نشأت من علاقات الإنتاج الاجتماعية القائمة»[111] هي «الأكثر تجردًا من تلك المفاهيم الخمسة، حيث يؤكد تريفت وويليامز أن البُنية الطبقية «هي عنصر واحد من الطبقة، ولسوء الحظ أنها غالبًا ما أصبحت في مجموع ما كتب في الموضوع غاية بحد ذاتها»[112]،

---

(108) تشمل الأمثلة بعض النقاشات في الدلالة النسبية للطبقة ولقطاع الاستهلاك. وقد تحول ذلك إلى نقاش في دلالة طبقة الموظفين، مقارنة بملاك المنازل في تحديد المشاعر والسلوك السياسي. ومع ذلك، طبقة الموظفين هي الأكثر دلالة. انظر: Chris Hamnett, «Consumption and Class in Contemporary Britain,» in Chris Hamnett, Linda McDowell, and Philip Sarre, eds., *Restructuring Britain: The Changing Social Structure* (London: Sage, 1989).

(109) Philip Sarre, «Recomposition of the Class Structure,» in Hamnett, McDowell, and Sarre, eds., Ibid.

(110) Nigel Thrift and Peter Williams, eds., *Class and Space: The Making cf Urban Society* (London: Routledge, 1987), 5.

(111) المصدر نفسه، ص 6.

(112) المصدر نفسه، ص 7.

ويمكن أن يعدّ هذا التعليق نقدًا للماركسية البُنيوية. وبالتالي لا يمكن الزعم أن البُنية الطبقية وحدها هي التي تحدد الفعل وتشدد على أن القوى الاجتماعية الأخرى، مثل «السلالة والدين، والعرق، والجندرية، والعائلة وأجهزة الدولة المختلفة، لا تؤدي إلى جعل الانقسامات الطبقية الأساسية مبهمة فحسب، ولكنها تولد انقسامات خاصة بها»[113].

كما عدّوا أن تكوين الطبقات والصراع الطبقي والقدرة والوعي الطبقي، أمور تتطلب مقاربة علائقية، بما أنه لا يمكن دراسة تلك العمليات إلا في إطار الفعل، أي الفعل (الصراعات) الذي يشكل نشوء «الطبقات» ذاتها. وهنا لدينا في نقاشهم للطبقة، جوانب لها ما يوازيها، بشكل قريب، في نظرية إ. ب. طومبسون الماركسية الإنسانية، ولكنها تستخدم مع مقاربة «طبقية بنيوية».

وتأثر علم الاجتماع الحضري كثيرًا بالمقاربة النظرية «الواقعية»، إذ أصبحت الواقعية الفلسفية مؤثرة، وقدمت حلًا ممكنًا للمشكلات النظرية الناشئة من نقد الفلسفة الوضعية[114]. وبالتالي لا ترفض الواقعية النموذج العلمي الطبيعي فورًا، ولكنها تعدّ الانتظام التجريبي، لا يؤسس، بحد ذاته، المدى الأكمل لمعرفتنا. وبدلًا من مجرد اتحاد مستمر، يجب أن يقدم التفسير السببي «الواقعي» إجابة عن السؤال الذي يستفسر عن سبب وجود تلك الحقائق بشروط الآليات السببية التي ولدتها[115]. وهكذا توجه «الواقعية» الانتباه، ليس إلى الحوادث فحسب، وإنما إلى العمليات والتقنيات الأساسية التي تنتجها. ولهذه الكيانات الاجتماعية الثابتة، نسبيًا، مميزات سببية تؤدي إلى نشوء حوادث، ولكنْ، مجرد وجود ميزة سببية لا يعني أن حدثًا سيحصل. وغالبًا ما يعتمد تحقيق المميزات السببية على حجب أو تحقيق أخرى، كما عكست الاستقصاءات التجريبية الموجهة بالمبادئ «الواقعية» هذا التعقيد[116]. ومالت

(113) المصدر نفسه، ص 7.

(114) Russell Keat and John Urry, *Social Theory as Science*, Routledge Revivals (London: Routledge, 1975), (2nd ed. 1981).

(115) Derek Layder, *The Realist Image in Social Science* (Basingstoke: Macmillan, 1990).

(116) Paul Bagguley, Jane Mark-Lawson, and Dan Shapiro, eds., *Restructuring Place, Class and Gender: Social and Spatial Change in a British Locality* (London: Sage, 1989).

العروض «الواقعية» إلى التركيز على تكوين الطبقة التي لها كثير مما يوازيها في عرض غيدنز لـ «التراصف». وهكذا، لا يمكن في المقاربة «الواقعية»، الفصل بين البُنية الطبقية والفعل الطبقي.

وبالتالي، ادعى كيت وأوري، على سبيل المثال، التالي: «استخدم ماركس مصطلح «الطبقة» بطريقة واقعية. إذ أشار إلى الكيانات الاجتماعية التي لا يمكن ملاحظتها مباشرة، والتي هي موجودة تاريخيًا، والتي يعي أفرادها، مبدئيًا، مصالحهم، ووعيهم المشترك. ولا يمكن تحديد وجود الطبقات مع وجود اللامساواة في الدخل والثروة والمكانة وفرص التعليم. وبالنسبة إلى ماركس، ولأصحاب النظرية الواقعية إجمالًا، تعدّ البُنى الطبقية بأنها المسببة لمثل التفاوت الاجتماعي هذا. وفي المجمل «لا يقدم التفاوت هذا معنى لمصطلح «الطبقة»، وإنما بُنية العلاقات الطبقية هي التي تحدد أنماط التفاوت»[117].

ينتقد كيت وأوري، في شكل خاص ما يصفانه بأنه فرض «وضعنة» (Positivisation) الطبقة في دراسات التراصف الاجتماعي في أميركا، أي، تحديد الطبقات بوصفها مجموعات من الأفراد من دون الإشارة إلى «المميزات السببية»، ولكن «بالإشارة إلى أنواع مختلفة من المعايير الديموغرافية والاجتماعية والنفسية»[118]. وبالتالي، اتبع أوري في أعماله اللاحقة[119] مقاربة اجتماعية - تاريخية في استقصاءاته التجريبية للبُنية الطبقية. وعلى نحو خاص، أولى اهتمامًا كبيرًا لاستكشاف نشوء «طبقة الخدمات» و«قدراتها السببية» في الرأسمالية المعاصرة.

---

(117) Keat and Urry, *Social Theory as Science*, 94-95.

لاحظ أن بوسون حاجج بشكل مقنع بأنه على الرغم من أن نقد كيت وأوري قد يكون محقًا، فإنه أصر على أن وصفاتهما المنهجية تظل في أساسها بُنيوية. انظر: Ray Pawson, *A Measure for Measures: A Manifesto for Empirical Sociology* (London: Routledge, 1989).

(118) Keat and Urry, Ibid., 95.

(119) Nicholas Abercrombie and John Urry, *Capital, Labour, and the Middle Classes*, Controversies in Sociology (London: Allen and Unwin, 1983); Scott M. Lash and John Urry, *The End of Organized Capitalism* (London: Polity, 1987).

وهكذا، تعد «الواقعية» النظرية ضمن الجغرافيا الحضرية، أن الطبقات بكونها تمتلك «قدرات سببية» تتحقق في صراعها مع طبقات أخرى. وبالتالي، غالبًا ما تكون التحاليل التجريبية المتبعة في تلك المقاربة اجتماعية تاريخية في نهجها. وتقدم أعمال سافيج وآخرين المتعلقة بالطبقات الوسطى في بريطانيا، تعبيرًا واضحًا عن تلك المقاربة لـ «التحليل الطبقي»، فقد عدّوا أنه يمكن لـ «الطبقات الوسطى» الحصول، بدرجات مختلفة، على ثلاثة مصادر للقوة أو «قدرات سببية»[120]. وهذه هي، أولًا الملكية، ثانيًا، القدرات التنظيمية (أي الحصول على مراكز في التراتبيات التنظيمية والسُلطة التي تأتي معها)، وثالثًا، القدرات الثقافية، أي الجبلة أو الخِلقة (Habitus) (انظر نقاش بورديو، الفصل السادس من هذا الكتاب)، التي تساعد في دعم بنى السلطة والمميزات وتركيزها (هناك نقاط موازية واضحة بين القدرات الثقافية والمفهوم «الفيبري» للمكانة). وقد اعتمد «سافيج» وآخرون على مجموعة واسعة من المواد التجريبية للإشارة إلى كيفية نشوء مجموعات اجتماعية مستقرة نسبيًا، على أساس تلك «القدرات السببية».

وهكذا، قد تتميز المقاربة (الواقعية) بأن تركيزها التجريبي الأساس هو على عمليات تكوين الطبقة، عوضًا عن توصيف البُنى الطبقية. ويشير تأكيد احتمال تحقيق قدرات سببية معينة أنه، وبالممارسة، فإن العروض التجريبية لعمليات التدرج الطبقي القائمة في هذا الإطار هي متعددة الجوانب. كما أن التشديد، سواء على الاحتمال أم على تعدد الجوانب ضمن المقاربة الواقعية، هو مصدر للقوة والضعف في الوقت نفسه. وعلى نحو خاص، من الصعب تقديم اختبارات تجريبية لعلاقات الربط والسببية، مثلما حاول هؤلاء الذين طوروا مخططات طبقية نظرية (مثل غولدثورب ورايت).

ومع ذلك، استمر وضع الخرائط الحيزية (Spatial Mapping) للطبقة بوصفها مصدرًا مهمًا للأبحاث ضمن الجغرافيا الاجتماعية، خصوصًا، تطور

---

(120) Michael Savage [et al.], *Property, Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain*, International Library of Sociology (London: Routledge, 1992).

«الديموغرافيا - الجغرافية» (Geodemographies)، أي تجسيد المناطق السكنية بتعابير اجتماعية. ويمكن الاطلاع على مناقشة مختصرة لهذه المقاربة في الفصل الآتي.

استنتاجات

على الرغم من اختلافاتهما النظرية الحقيقية، فقد حدد ماركس وفيبر مفهوم الطبقات الاجتماعية بوصفها مجموعات متدرجة منبثقة من علاقات اقتصادية، كما نظر كلاهما إلى الطبقات بوصفها عناصر اجتماعية فاعلة مهمة في إطار الرأسمالية الصناعية. وبالنسبة إلى ماركس، يؤدي الصراع الطبقي دورًا أساسيًا في التحول النهائي للرأسمالية. والحال أن فيبر لم يتبن هذا الرأي، ولكن لا يوجد أدنى شك في أنه عدّ الصراع الطبقي ظاهرة أساسية في المجتمع الرأسمالي. وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، تمثل النقد المتزايد لكلا الكاتبين (وخصوصًا ماركس)، وبالفعل، لـ «التحليل الطبقي» إجمالًا، بأن مثل تلك النظريات، تؤكد على نحو غامض، أهمية الطبقات المحددة اقتصاديًا على حساب مصادر متنافسة أخرى للهوية الاجتماعية، مثل الجنسية، والجندرية، والمحلية والمجموعة العرقية. وباختصار، لا يستطيع علم الاجتماع في القرن التاسع عشر أن يستوعب، على نحو كاف، تعقيدات المجتمع في أوائل القرن الحادي والعشرين.

لم يناقش هذا الفصل بالتفصيل تلك النظريات (التي ستبحث في الفصلين الخامس والسادس)، ولكن، كما رأينا، تطورت ضمن الماركسية مقاربات نظرية للطبقة غيرت كثيرًا، بل تخلت عن النزعة الاقتصادية لتحديد المفاهيم النظرية السابقة. وقد اهتم النقاش السابق، بشكل أساس، بمصير مفهوم الطبقة نفسه، خصوصًا بالنسبة إلى النقاشات القائمة المتعلقة بالبُنية والفعل في علم الاجتماع. وكان رفض فيبر لحتمية تطور الوعي الطبقي وبالتالي الفعل، عنصرًا في رفضه الإجمالي لاقتصادية الماركسية وحتميتها. ولكن، في علم الاجتماع (والتاريخ)، أصبحت مسألة الوعي الطبقي متضمنة في نقاش إجمالي أوسع متعلق بطبيعة الحقيقة الاجتماعية التي كونت، بشكل أساس، آراء عدد من

مختلف الكتاب الذين يدعون، جميعًا، بأن ما يقومون به هو «تحليل طبقي»، على الرغم من أن تنوع أعمالهم يناقض التسمية المشتركة.

وفي سياق هذا الفصل، برزت سلسلة من الثنائيات المتعلقة، سواء بعلم الاجتماع أو بالتحليل الطبقي، ويمكن تلخيص بعضها كالآتي:

علم الاجتماع

البُنية	الفعل

التحليل الطبقي

الطبقة بحد ذاتها	الطبقة لأجل ذاتها (ماركس)
موضوعي	ذاتي (بريفرمان)
التكوين الطبقي	الفعل الطبقي (دارندورف)
تجميعي	علائقي (ستارك)

وغالبًا ما وُجه النقد إلى استمرار مثل هذه الثنائيات في العلوم الاجتماعية، عندما كتب بورديو، مثلًا، الآتي:

«يستطيع المرء، ويجب عليه، تخطي التعارض بين الرؤية التي يمكننا تسميتها بالواقعية والموضوعية والبنيوية بطريقة غير متحيزة، من جهة، والرؤية البناءة، والذاتية والعفوية من جهة أخرى. ويجب على أي نظرية للعالم الاجتماعي أن تشمل التمثيل الذي يعود إلى قوى العالم الاجتماعي، وبشكل أدق المساعدة التي تقدمها للتوصل إلى رؤية لذلك العالم، وبالتالي إلى بناء ذلك العالم نفسه»[121].

(121) Pierre Bourdieu, «What Makes a Social Class?,» *Berkeley Journal cf Sociology* 22, no. 1 (1987): 10.

لتفادي الارتباك، لا بد من الإشارة إلى أن بورديو يستخدم هنا مصطلح «واقعي» لوصف أولئك الذين حددوا، تجريبيًا، خصائص البناء الطبقي وحدوده، ويعتقدون بأن هؤلاء يؤلفون طبقات «حقيقية». ستتم مناقشة هذه المقاربات بشكل مفصل في الفصل السادس.

ولكن يمكن القول إنه، على الرغم من أن بورديو وصف جوهر «الممارسة السوسيولوجية الجيدة»، فإنه لم يتم تطوير النظرية الجامعة التي ستحقق هذا الدمج بنجاح، أو بالتأكيد لا يوجد إجماع على وجودها، ثم تقديم نظرية غيدنز لـ «التراصف»، إضافة إلى تطوير «الواقعية» الفلسفية، على أنهما يقدمان حلولًا نظرية[122]، ولكن ما لم تحظ أيٌّ منهما بالقبول الكلي فلا يوجد نموذج نظري مسيطر في علم الاجتماع. وفي ضوء تلك القيود، تم تحديد مواضع تأكيد مختلفة على مسألة «الفعل» ضمن النقاشات المتعلقة بالطبقة. وهذه هي، أولًا، الإصرار على البناء الفعلي للطبقات نفسها (تكوين الطبقة أو «التدرج»)، خاصة عندما كتب ثربورن (Therborn)، مثلًا، إنه «يجب عدم اعتبار الطبقات مكونات جيولوجية حقيقية عندما تكتسب شكلها الأصلي، ولكن بوصفها ظواهر تخضع لعملية مستمرة من التكوين، وإعادة الإنتاج، وإعادة التكوين والتشويه»[123]، أي الإصرار على دور الفعل في تكوين الطبقات بحد ذاتها. ويمكن تمييز نظريات التكوين الطبقي من نظريات الفعل الطبقي، أي مسألة ما إذا كانت «الطبقة» تعمل «من أجل ذاتها». يعد فيبر، كما رأينا، مثل ذلك الاحتمال ممكنًا، وهذا هو موقف بنديكس وليبست أيضًا. وقد يرى بعضهم أن تبني الموقف الأول يجعل الثاني غير ذي صلة، أي إن الطبقة «بحد ذاتها» هي في الوقت نفسه طبقة «لأجل ذاتها». وفي المقابل، يفترض الثاني أنه يمكن دراسة البُنية الطبقية بطريقة مستقلة عن الفعل الطبقي.

ليست تلك النقاشات السابقة مجرد أفكار مجردة، بل أثرت كثيرًا، ليس على مفهوم الطبقة فحسب، ولكن أيضًا على الطريقة التي أصبحت تقام فيها أبحاث الطبقة الاجتماعية، وهكذا، سنركز في الفصل الآتي على أعمال محللي الطبقة الذين ينطلقون من البُنية الطبقية، أي من المحاولات لقياس «الطبقة

---

(122) ليست هذه هي التقديمات الوحيدة. وحول نشوء التكوينات (Morphogenesis)[الاجتماعية]. انظر: Margaret Archer, «Morphogenesis Versus Structuration: On Combining Structure and Action,» *British Journal of Sociology* 33, no. 4 (1982): 445-483.

إن تعدد المقاربات يستخدم لتأكيد عدم وجود منْسق (باراديغم) نظري مهيمن واحد.

(123) GöranTherborn, «Why Some Classes are More Successful than Others,» *New Left Review*, no. I/138 (March-April 1983): 39.

الاجتماعية». وكما سنرى في خلاصة الفصل الرابع، أدى التركيز المتزايد خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، إلى توجيه الانتقادات لمثل تلك المقاربات بوصفها «ذات نزعة اقتصادية» ومحددة بطريقة بنيوية مفرطة (Structurally Overdeterminal). وقد ساهمت تلك الانتقادات بتأكيد متزايد على البناء الثقافي للطبقات الاجتماعية (أحد أهم موضوعاتنا في الفصل السادس). ولهذه النزعة الثقافية (Culturalism) الطبقية، العديد مما يوازيها في مقاربة «الفعل» التي تمت مناقشتها في هذا الفصل. ولكن، كما تمت الإشارة في الفصل الثاني (وكما ستتم مناقشته بشكل أوسع في خلاصة الفصلين السادس والسابع)، يجب اعتبار تلك الثنائيات المتنافية ظاهريًا على أنها مترابطة، وكما أشرنا في الفصل الأول: «من أجل فهم كلية اللامساواة الاجتماعية واستمرارها، علينا أن نكون (بصورة لا لبس فيها) على استعداد للعمل عبر مقاربات ووسائل متضاربة ومعها في آن.

الفصل الرابع

قياس البُنية الطبقية

مقدمة

سيتركز نقاشنا في هذا الفصل، بشكل أساس، على العُروض التجريبية للبُنى الطبقية، وبرامج الأبحاث المرتبطة بهذه المقاربة. بالنسبة إلى التباين المنهجي الذي تمت دراسته في الفصل الثاني، تجب الإشارة إلى أنه بالإمكان وصف جميع المقاربات للتحليل الطبقي المناقشة في هذا الفصل، على أنها تعتمد «على الفلسفة الوضعية» بشكل واسع، وتفترض فصلًا تحليليًا بين «البُنية» و«الفعل». وباستثناء التصنيفات الجغرافية - الديموغرافية (انظر لاحقًا) تركز، أكثر من أي شيء آخر، على الجانب الاقتصادي للطبقة، كما هو ظاهر في بُنية المراكز (المهن) المرتبطة بأنظمة الإنتاج الرأسمالي.

ومن الشائع وصف تقسيم السكان إلى فئات غير متساوية من ناحية المكافآت بـ «البُنية الطبقية». وفي المجتمعات المعاصرة، يعني ذلك التركيز على بُنية التوظيف. وقد يكون تقسيم الترتيب المهني إلى طبقات اقتصادية هو الاستخدام الأكثر «تسليمًا به» لمفهوم الطبقة في علم الاجتماع[1]. غير أنه من المهم التمييز بين الأُطر الطبقية التي تصف بطريقة مبسطة الأطر الواسعة للتفاوت المهني، من جهة، ومن جهة أخرى الأُطر الطبقية المستمدة نظريًا

(1) John Westergaard and Henrietta Resler, *Class in a Capitalist Society: A Study cf Contemporary Britain* (London: Heinemann, 1975).

التي تدعي أنها تشمل، على المستوى التجريبي، واقع العلاقات الطبقية، أي العمليات التي تنبع منها اللامساواة. وهناك أنواع مختلفة من الأُطر الطبقية التي ترتكز على التوظيف، والتي أنشئت لأهداف متنوعة عدة. أما النقطة البسيطة ولكن المهمة التي يتم التغاضي عنها، فهي أن جميع الأُطر الطبقية هي منشآت اجتماعية أو بالأحرى منشآت لعلماء اجتماعيين. وهكذا يمكن للأُطر الطبقية المختلفة، إذا ما طبقت على البُنية المهنية نفسها، إنتاج «خرائط طبقية» مختلفة. وعلى سبيل المثال، من مميزات الإطار الماركسي الجديد الذي وضعه رايت، والذي ستتم مناقشته لاحقًا في هذا الفصل، أنه ينتج عددًا أكبر من المنتمين إلى طبقة البروليتاريا من التصنيفات الأخرى.

في هذا الفصل، سنناقش بداية الأُطر الطبقية المختلفة، بالنسبة إلى فئتين تحليليتين واسعتين، وهذه هي، أولًا، الأطر الطبقية المهنية التي وضعت في الأساس لتُستخدم مقاييس وصفية منطقية، والتي غالبًا ما تتطابق مع مقاييس ذاتية للمكانة المهنية أو الرتبة الاجتماعية. وفي هذا القسم، سنُناقش، أيضًا، وباختصار، أُطرًا طبقية مهنية «نظرية»، وُضعت في الغالب بإشارة واضحة لمقاربات ماركس وفيبر النظرية. ويُمكن تسجيل الاعتراض الذي يقول إنه لا يمكن اعتبار استقلالية أي نظام من التصنيف عن الافتراضات «النظرية»، حتى ولو لم تكن صريحة[2]. ومع ذلك، من الشائع التمييز بين الأُطر الطبقية على أساس ادعاءاتها النظرية[3]. وكما سنرى، ارتبط تطور الأُطر النظرية المعينة بتطور برامج بحثية مميزة لـ «التحليل الطبقي»، مستخدمة الإطار الذي نحن بصدده.

في الفصول السابقة، تم توصيف تنوع تعريف مفهوم «الطبقة» إضافة إلى مقاربات «التحليل الطبقي». وبالتالي، على الرغم من مقاربة «إجمالي - التوظيف» للتحليل الطبقي التي هي موضع التركيز الأساس لهذا الفصل،

(2) Barry Hindess, *The Use cf Cyficial Statistics in Sociology* (London: Macmillan, 1973).

(3) T. Nichols, «Social Class: Official, Sociological and Marxist,» in John Irvine, Ian Miles and Jeff Evans, eds., *Demystıfying Social Statistics* (London: Pluto, 1979); Gordon Marshall [et al.], *Social Class in Modern Britain* (London: Hutchinson, 1988).

فإنها بالتأكيد تطور مهم في مجال التحليل الطبقي، إذ إنها ليست الطريقة الوحيدة التي يتم فيها الاستقصاء التجريبي للطبقة. لقد لفتنا الانتباه للأبحاث الاجتماعية - التاريخية وأبحاث دراسة الحالة التي استكشفت العمليات التي تُبنى من خلالها الطبقات، ليس من خلال أنماط الملكية والسيطرة فحسب، وإنما نتيجة التغير والتطور التقني أيضًا، والصراعات السياسية... إلخ، وكثيرًا ما ركزت أبحاث التكوين الطبقي على التغيرات في سوق العمل وبُنى التوظيف، كما عرض، على سبيل المثال، بريفرمان «لإزالة المهارات» من عملية العمل[4].

وبشكل إجمالي أكثر، وخلال العقد الماضي تقريبًا، تم الاعتراف، على نحو متزايد، بكلية المقاربات التجريبية الواقعية لدراسة الطبقة الاجتماعية بوصفها حقيقة سوسيولوجية. وقد ولّدت مقاربة «إجمالي التوظيف» برنامجي أبحاث مقارنين أساسيين، كلٌّ مع إطاره الطبقي «النظري» اللذين سيطرا على معظم الأبحاث والنقاشات في مجال «التحليل الطبقي» خلال ثمانينيات القرن العشرين، واستمرت خلال التسعينيات. وكانت هذه في منزلة برنامج «التحليل المقارن للحَراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية» (Comparative Analysis of Social Mobility in Industrial Societies) الذي طور إطارًا مهنيًا نيو - فيبريًا، «والبرنامج المقارن للبُنية الطبقية والوعي الطبقي» (Comparative Projection Class Strucutre and Class Consciousness) (رايت، يُعرف أكثر بـ «البرنامج الطبقي المقارن») الذي طور إطارًا ماركسيًا واضحًا. ولقد انتهى برنامجا الأبحاث هذان، كما سنرى، والتقيا فعليًا في بعض الأوجه. ولكن، كان التطور المهم لإطار غولدثورب (أو نافيلد (Nuffield)) الطبقي، هو تضمينه في الإطار الطبقي «الرسمي الذي تمت مراجعته في بريطانيا، تحت اسم «التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي للإحصاءات الوطنية» (National Statistics Socio-Economic Classification (NS-SEC)) الذي يُعرف الآن بالتصنيف الاجتماعي - الاقتصادي (ONS - SEC). ويتضمن هذا الإطار

(4) Harry Braverman, *Labor and Moncpoly Capital: The Degradation cf Work in the Twentieth Century* (New York: Monthly Review Press, 1974).

الطبقي منطقًا نظريًا (وسوسيولوجيًا) واضحًا، ومن المتوقع أن يُشكل أساس التصنيف الاجتماعي الأوروبي العريض.

وسنصف في هذا الفصل الأُطر الطبقية الوصفية المتأتية عن «الحس العام»، إطار رايت الماركسي الطبقي، وإطار غولدثورب/نافيلد وأخيرًا التصنيف الاجتماعي الاقتصادي. ولكننا سندرس أولًا بعض الإشكالات الأساسية الناشئة من استراتيجية استخدام المهنة بديلًا لـ «الطبقة».

المهن

ترافقت التغيرات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية الناتجة من التطورات المستمرة في الإنتاج والتوزيع والتبادل الرأسمالي، مع استمرار تقسيم العمل واختلاف المهن. وليست هناك حاجة إلى معالجة الفكرة التي تقول إن «المهنة» أصبحت، بالنسبة إلى معظم السكان، المؤشر الوحيد، تقريبًا، والأقوى للمكافآت المادية والمكانة الاجتماعية و«فرص الحياة» إجمالًا، في المجتمعات الحديثة[5]. وخلال القرن العشرين ودخولًا في القرن الحادي والعشرين، أصبح من المألوف بالنسبة إلى الباحثين الاجتماعيين من جميع الأنواع (في الأكاديميا، وفي الكليات الحكومية والتجارية وما إلى ذلك)، تقسيم البُنية المهنية إلى مجموعات تتطابق مع مستويات مختلفة من التفاوت الاجتماعي والمادي، المعروفة بـ «الطبقات الاجتماعية». ويعرف ريد مثلًا، «الطبقة الاجتماعية بوصفها مجموعة من الأشخاص تقع في فئات مختلفة على أساس المهنة»[6]. كما أكد باركن أن «العمود الفقري للبُنية الطبقية، وبالفعل مجمل نظام المكافآت في المجتمع الغربي الحديث، هو الترتيب المهني»[7].

ولكن، على الرغم من استخدامها المعترف به بوصفه مؤشرًا اجتماعيًا،

---

(5) Peter M. Blau and Otis Duncan, *The American Occupational Structure* (New York: John Wiley, 1967), 6-7.

(6) Ivan Reid, *Social Class Differences in Britain: A Sourcebook* (London: Grant McIntyre, 1981), 6.

(7) Frank Parkin, *Class Inequality and Political Order* (London: Paladin, 1972), 18.

هناك صعوبات عدة في استخدام المهنة مقياسًا «للطبقة»[8]. ويمكن تحديد أربعة مجالات أساسية من الصعوبة. أولًا، هناك حقيقة أن أقلية فحسب من أعضاء المجتمعات المعاصرة ستكون «ناشطة اقتصاديًا»، وبالتالي، تحصل على مهنة أو تسعى إليها، في أي وقت من الأوقات. وهناك مجموعة من الاستراتيجيات متوافرة لتوزيع الأشخاص «غير الناشطين اقتصاديًا» (الأطفال وكبار السن) أو هؤلاء الذين لا مهنة لهم، على الطبقات المهنية. وتشمل هذه وضع جميع أفراد الأسرة في «الطبقة» نفسها التابعة لـ «رب الأسرة» أو «المعيل الأساس»، ووضع المتقاعدين في «الطبقة» التي كانوا ينتمون إليها بحسب مهنتهم السابقة. وعدّ بعضهم أن هذه الاستراتيجية ناجحة إلى حد معقول[9]. ولكن الأقلية العاطلة من العمل على المدى الطويل، بمن فيها الأشخاص الذين لم تكن لهم أيّ مهنة في حياتهم، تشكل مشكلة مستمرة بالنسبة إلى الأُطر الطبقية المرتكزة على الوظيفة.

ثانيًا، على الرغم من أنه سيكون لـ «العمليات الطبقية»، أي بُنى الإنتاج وعلاقات السُوق، أثر مهم في البُنى المهنية، فهناك، أيضًا، عوامل أخرى، خصوصًا الاختلافات النسبية (أو المكانة) المرتبطة بالجندرية والعرق والسن، التي لها أهمية كُبرى في بُنية تقسيم العمل. ومن المهم، أيضًا، معرفة أن العديد من ادعاءات المجموعات المهنية التي تتنافس باستمرار على الاستفادة المادية، وهذه المنافسة التي هي من مميزات نشاط النقابات والتجمعات المهنية، هي في الواقع، ادعاءات مكانة، مثل تلك المتعلقة بالنسب القائمة التي كانت تحميها، تاريخيًا، وبقوة، تجمعات أصحاب المهارات الحرفية والمهن الاحترافية. وهكذا، ستحمل البُنية المهنية بصمة تلك العناصر الأخرى غير الناتجة، بالمعنى الدقيق للكلمة، من العمليات الطبقية الرأسمالية. وذهبساير (Sayer) وواكر (Walker) إلى مستوى أبعد في هذا النقاش، معتبرين أنه يجب النظر إلى تقسيم العمل بصفته محورًا مستقلًا للبُنية الطبقية التي غالبًا ما يتم الخلط بين تأثيره والعمليات «الطبقية»[10].

---

(8) Ivan Reid, *Class in Britain* (Cambridge, UK; Malden, MA: Polity Press, 1998), 11-13.

(9) Gordon Marshall, Stephen Roberts and Carole Burgoyne, «Social Class and Underclass in Britain and the United States,» *British Journal cf Sociology* 47, no. 1 (March 1996): 22-44.

(10) Andrew Sayer and Richard Walker, *The New Social Economy: Reworking the Division cf Labor* (Oxford: Blackwell, 1992).

ثالثًا، لا يعطي اللقب المهني أي إشارة عن امتلاك رأس المال أو الثروة، أي علاقات الملكية (وقد تمت مناقشة تلك النقطة، مطولًا، من خلال وسترغارد)[11]. وكما عدّ نيكولز أنه « في... الطبقات الاجتماعية، يغيب تعداد أصحاب رؤوس المال من المشهد»[12].

ويرتبط المجال الرابع للصعوبة بقدرة الأُطر الطبقية المهنية على وصف العلاقات الطبقية بالمعنى النظري. تم استخدام التمييز الماركسي بين التقسيم «التقني» و«الاجتماعي» للعمل، للادعاء بأن المهنة لا تتناول المكونات الرئيسة للمفهوم الطبقي الماركسي: «عادة ما تشير المهنة، أساسًا، إلى مجموعة من المهمات الوظيفية، أي، تُشير إلى مواقع معينة في التقسيم التقني للعمل... بينما يُشير مفهوم الطبقة، أساسًا، إلى العلاقات الاجتماعية في مكان العمل أو المواقع في التقسيم الاجتماعي للعمل[13]. واعتمدت استراتيجية كاملة للتحليل الطبقي (نموذج رايت الماركسي) على هذا التقسيم المفاهيمي.

وعلى الرغم من أن مقاربة فيبر للطبقة الاجتماعية كانت مختلفة تمامًا عن مقاربة ماركس، إلا أنه عدّ، أيضًا، أن الطبقات الاجتماعية هي أكثر من مجموعات مهنية. وبالنسبة إلى فيبر، تتألف الطبقة الاجتماعية من «مجموعة من تلك الأوضاع الطبقية يكون فيها الحَراك الفردي وحَراك الأجيال سهلًا ونمطيًا». وبالتالي، حدد غولدثورب، المحلل الطبقي «الفيبري» الجديد البارز، في البدء، حدود الحَراك على أنها مهمة لتحديد «الطبقات الاجتماعية» (ولكن، في الأعوام الأخيرة تغير موقفه من هذه المسألة بشكل جذري).

---

(11) John Westergaard, *Who Gets What?: Hardening cf Class Inequality in the Late Twentieth Century* (Cambridge, UK: Polity, 1995).

(12) Nichols, «Social Class: Official, Sociological and Marxist,»: 159.

كمثال على هذه الظاهرة الشاذة، يشير نيكولاس إلى أن «التصنيف البريطاني لترتيب المهن» في عام 1951 يضع «الرأسمالي» أو «مضارب الأعمال» و«ملاك الأراضي» في الفئة الأخيرة نفسها: الخبير (من دون تعريف)، والمجنون (غير محدد العمل).

(13) Nicholas Abercrombie and John Urry, *Capital, Labour, and the Middle Classes*, Controversies in Sociology (London: Allen and Unwin, 1983), 109.

وتعكس الأُطر الطبقية المهنية بحسب «الحس العام» نوعًا من الترتيب الهرمي للمهن، على الرغم من أن الافتراضات التي ترتكز عليها تلك التراتبية ليست واضحة دائمًا. ويمكن أن تشمل هذه الدخل أو المنافع المادية الأخرى، والمكانة الاجتماعية، «والمستوى الثقافي» وما إلى هنالك. والمقاييس الذاتية للترتيب المهني، هي تصنيفات تراتبية و«تدرجية» على نحو مماثل. وفي المقابل، تحاول الأُطر أو المقاربات النظرية التي وصفناها هنا، أن تشمل في بُنيتها حقائق العلاقات الطبقية.

وارتبط استقصاء التراتبيات المهنية وتحليلها، خصوصًا التراتبيات [التصنيفات] الذاتية، ارتباطًا وثيقًا بنماذج المجتمع التي شددت على أهمية التضامن الاجتماعي والترابط الوظيفي المرتبطين بتقسيم العمل في المجتمعات المركبة، بينما ركز تطور التحليل الطبقي النظري والأُطر الطبقية «العلائقية» على الانقسام والصراع. وبالتالي، ارتبط النموذج المسيطر في علم الاجتماع (الوظيفية المعيارية) الذي تأسس في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، برؤية البُنية الطبقية بوصفها تراتبية مكافآت ونفوذ يصنف فيها الأشخاص وفقًا لقدراتهم. وفي نظرية دايفس (Davis) ومور (Moore) الوظيفية للشرائح الطبقية[14]، عُدّت بُنية التفاوت الاجتماعي آليةً يمكن من خلالها توزيع الأشخاص المناسبين والأكفاء في المراكز الوظيفية المهمة في المجتمع، ونتيجة لذلك، كانت مسألة حصول الفرد على المكانة «موضوعًا أساسيًا في أبحاث الشرائح الطبقية في الولايات المتحدة[15].

في المقابل، عدّت نظريات الصراع للشرائح الطبقية، أن تقسيم العمل وتطور «الطبقات» قد يكونان مصدر صراع ونزاع لا يمكن حله في المجتمع. وينعكس الاختلاف في الأُطر الطبقية التي وضعها كتاب من أمثال غولدثورب

---

(14) Kingsley Davis and Wilbert E. Moore, «Some Principles of Stratification,» *American Sociological Review* 10, no. 2 (1944): 242-249.

أعيد نشرها، في: L. A. Coser and B. Rosenberg, eds., *Sociological Theory: A Book cf Reading* (London: Collier-Macmillan, 1964).

(15) Blau and Duncan, *The American Occupational Structure.*

ورايت، اللذين ارتكز تحليلهما على نقاشات ماركس وفيبر النظرية. كما تم توجيه النقد إلى نظرية دايفس ومور من خلال وجهة نظر وظيفية معدلة تشمل أوجهًا من نظرية «الصراع». وقد تساءل بعضهم عن كيفية إمكان عدّ بعض المهن أكثر «أهمية» من الناحية الوظيفية، بينما تكون جميع المهن في المجتمع المركب ضرورية بالنسبة إلى الكل؟ (فكر في الفوضى التي ستعم في حال أضرب عمال الخدمة العامة). وتقديم «التضحيات» بالنسبة إلى الأشخاص تحت التدريب (في ما يتعلق بالدخل الضائع)، ثم من خلال الآخرين (الأهل)، وفي جميع الأحوال، تُعوض بشكل كبير، بالمستوى اللاحق من المكافآت. ويمكن لأنظمة الشرائح الطبقية أن تجلب معها أيضًا، صلابة ومستويات من الصراع الاجتماعي قد تشكل خللًا إيجابيًا في ما يتعلق بالترتيب الاجتماعي[16].

التراتبيات المهنية وتراتبيات المكانة الوصفية وتحليل «الطبقات الاجتماعية»

في الماضي، في بريطانيا، كانت التصنيفات الطبقية الأكثر استخدامًا تلك التابعة للمكتب الحكومي للإحصاءات السكانية. فعلى سبيل المثال، نُظم معظم المواد التجريبية في الملخص الشامل الذي وضعه ريد للفوارق المهنية الطبقية المتعلقة بالتوظيف ومعدل الوفيات والترتيبات العائلية والتعليم والسياسة وما إلى ذلك، باستخدام التصنيف الذي وضعه المكتب الحكومي للإحصاءات السكانية[17]. وطور هذا المخطط أولًا في عام 1913 بوساطة أحد المتخصصين في الإحصاءات الطبية (ستيفنسون (Stevenson)) الذي كان مشاركًا في نقاش أوسع متعلق بمستويات وفيات الأطفال الرضع. وكما أظهر زريتر (Szreter)، فإن ستيفنسون، على الرغم من أنه لم يكن يوجينيًا [أي من المتخصصين في علم تحسين النسل]، فإنه طور هذا المقياس في البداية، في إطار النقاش مع يوجينيين آخرين، مثل فرانسيس غالتون (Francis Galton) الذي كان يعتقد أن

(16) Melvin Tumin, «Some Principles of Stratification: A Critical Analysis,» in Coser and Rosenberg, eds., Ibid.

(17) Reid, *Class in Britain.*

البنية الاجتماعية والمهنية، عكست، إلى حد ما، تراتبية طبيعية لقدرات المجتمع ومعدل الوفيات فيه[18]. وهكذا، منذ البداية، كان التصنيف الذي وضعه المكتب الحكومي للإحصاءات تراتبيًا.

تم وضع تصنيف المكتب الحكومي للإحصاءات السكانية بهدف ضم مجموعات متكاملة في كل فئة من الفئات:

«من أجل تأمين تجانس كل فئة، على قدر المستطاع، بالنسبة إلى المنزلة العامة للمهن موضع الاهتمام في المجتمع فقد ارتبط هذا المعيار، بشكل طبيعي بعوامل أخرى، مثل المناخ التعليمي والبيئي، ولكنه لم يكن متعلقًا مباشرة بمعدل مكافآت مهن معينة[19].

لقد خضع هذا التصنيف إلى مراجعات عدة منذ وُضع لأول مرة وحل مكانه التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي[20]. ولكن التصنيف الأكثر استخدامًا الذي وضع من أجل الإحصاء الرسمي لعام 1971 كان الآتي:

1 - المهن الاحترافية وسواها.

2 - المهن الوسطية.

3 - (N) المهن غير اليدوية المتخصصة.

3 - (M) المهن اليدوية المتخصصة.

4 - مهن المهارات الجزئية.

5 - المهن غير المتخصصة.

(18) Simon R. S. Szreter, «The Genesis of the Registrar-General's Social Classification of Occupations,» *British Journal cf Sociology* 35, no. 4 (December 1984): 522-546.

(19) *Census 1961: Occupation Tables* (London: Her Majesty's Stationery Office (HMSO), 1966), xiii.

(20) Catherine Hakim, «Census Reports as Documentary Evidence: The Census Commentaries, 1801-1951,» *Sociological Review* 28, no. 3 (August 1980): 551-580.

وكما أظهر ملخص ريد بعنوان **الطبقة في بريطانيا**، فإن تلك المجموعات المهنية ترتبط برباط واسع من اللامساواة للدخل والصحة والتعليم[21]. ومع ذلك، احتوى مقياس المكتب الحكومي للإحصاءات السكانية على عدد من الأمور الشاذة والصعوبات في تصنيف مهن معينة[22]. وفي النماذج الأقدم لهذا المقياس، أحدثت فئة «المدير» مشكلات معينة، كما كان رسم الحد الفاصل بين الوظائف اليدوية وغير اليدوية مصدر خلاف مستمر. وقد أدت تلك الأمور، إضافة إلى صعوبات أخرى في التصنيف، منذ إحصاء 1951 وما بعد، إلى إيجاد تصنيفٍ أكثر تفصيلًا للمجموعات الاقتصادية الاجتماعية (SEGs الذي استخدم أيضًا بوساطة ريد)[23]. وشملت النقاط السبع عشرة في مقياس SEG، تفاصيل مثل حجم المؤسسة بالنسبة إلى المهن «الإدارية»، كما استخدمت النماذج التي وضعت خارج الاستعمال، على نطاق واسع في عمليات المسح الحكومية المختلفة مثل المسح الأُسري العام[24] (General Household Survey).

على الرغم من أنها خضعت إلى عملية مراجعة متواصلة، تقريبًا، فإن التصنيفات المهنية المستخدمة من خلال الدوائر الحكومية بقيت متشابهة إلى حد لافت، وذلك في ما يتعلق بأطرها العامة، أي المهن الإدارية والاحترافية في

(21) Reid, *Class in Britain.*

(22) Nichols, «Social Class: Official, Sociological and Marxist».

(23) Reid, Ibid.

(24) لقد جرى إنشاء المؤشر الحكومي للطبقة وتطويره بوساطة مكتب السكان والإحصاءات (OPCS) الذي يُعرف اليوم بمكتب الإحصاءات الوطنية (ONS)، ولكن هذا لم يكن الجهة الحكومية البريطانية التي كُلفت جمع تفاصيل المعلومات عن المهن. على سبيل المثال، فإن قسم التشغيل أو العمالة DE (الذي أصبح في ما بعد قسم التعليم والمهارات (DFES) طور في الستينيات والسبعينيات دمجًا تصنيفيًا مفصلًا للمهن تصنيف المهن ودليل أسماء المهن (CODOT)، والذي أجرى دمجًا في تصنيفات الإحصاءات السكانية في الثمانينيات. وكان هناك شعور بأن خليطًا تصنيفيًا OPCS وDE لم يكن ناجحًا تمامًا، وكان لا بد من إيجاد تصنيف جديد محلهما ابتداء من إحصاء 1991. وقد افترض هذا التصنيف التراتبي بأن المهن تتكون من مجموعة من الأنشطة النموذجية التي يتم تصنيفها في ما بعد إلى مجموعات كبيرة ومجموعات صغيرة ووحدات، بحسب: أولًا؛ مستوى المهارات والمواصفات المستخدمة، وثانيًا؛ طبيعة نشاطات العمل. انظر: Roger Thomas and Peter Elias, «Development of the Standard Occupational Classification,» *Population Trends* 55 (1989): 16-21.

القمة والعمال غير المتخصصين في الأسفل، وينطبق ذلك أيضًا على التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي.

كما طورت دول أخرى مقاييس مشابهة جدًا، فعلى سبيل المثال، المقياس المهني الاسكندنافي (Nordic Occupational Scales) الذي وضع في الدول الاسكندنافية، ومقياس المكانة الاجتماعية الاقتصادية الذي وضع من خلال مكتب الإحصاءات الأميركي (U.S Bureau of Census) الذي يشبه بشكل كبير المقياس الذي وضعه المكتب الحكومي للإحصاءات السكانية (SEG)، وتم استخدامه من خلال بلو ودانكن، اللذين وضعا أيضًا، مقياسهما الاجتماعي - الاقتصادي الخاص بهما[25]. أما المقياس الآخر، المتداول تجاريًا، على نطاق واسع، فهو الدرجة الاجتماعية (Social Grade) الذي طور في البداية من أجل المسح الوطني للقراء (National Readership Survey)، والذي استخدام كثيرًا من خلال وكالات أبحاث السوق. ويقسم ذلك المقياس السكان إلى مجموعات A, B, C_1, C_2, D and E، توازي الطبقات العليا والوسطى، والوسطى الدنيا، والطبقات العاملة المتخصصة، والمتخصصة جزئيًا، وغير المتخصصة، (وهناك فئات منفصلة لأصحاب المهن الحرة والعاطلين من العمل). ومرة أخرى، تشبه المهن التي تؤلف «الطبقات» المختلفة، كثيرًا، تلك الموجودة في المقاييس التراتبية في الاستعمال العام.

أما الاستراتيجية الوصفية الأخرى التي تحدد عدد «الطبقات»، والتي أصبحت ذات أهمية متزايدة في الأبحاث الموجهة نحو السوق والسياسة فهي الاستراتيجية الجغرافية - الديموغرافية أو تصنيفات المساحة السكنية[26]. وكما عدّ باروز وغين، أنه «من وجهة نظر المختصين بالتسويق فإن معرفة مكان السكن هي التي تحدد بشكل كبير مجمل السلوك الاستهلاكي والقيم والأذواق

---

(25) Blau and Duncan, *The American Occupational Structure.*

(26) Roger Burrows and Nicholas Gane, «Geodemographics, Software and Class,» *Sociology* 40, no. 5 (October 2006): 793-812; Tim Butler [et al.], « The Best, the Worst and the Average: Secondary School Choice and Education Performance in East London,» *Journal of Education Policy* 22, no. 1 (2007): 7-29.

والخيارات وغيرها»[27]. أما التصنيفان الأكثر استخدامًا فهما الـ ACORN والـ MOSAIC، اللذان طُورا بوساطة الشركات التجارية، واللذان تعود ملكيتهما إليها. ويشكل الرمز البريدي أساس هذين التصنيفين بدلًا من المهنة. وتتم معالجة مجموعة من البيانات المستخرجة من الإحصاءات إضافة إلى المصادر التجارية (السلوك الشرائي مثل بطاقات المتجر)، لتحديد مجموعات وصفية مفصلة بحسب الرمز البريدي، والتي يُعاد تصنيفها في فئاتٍ وفئات فرعية تراوح بين فئة رموز النجاح (والمثال على الفئة الفرعية: الأزواج المرتاحون ماديًا على حافة التقاعد)، إلى فئة الإعانات (والمثال على الفئة الفرعية: فئة الأزواج أو الأفراد من دون أولاد الذين يعيشون في المدن).

ولقد عدّ بعضهم أن التصنيفات الجغرافية - الديموغرافية تجمع بين «الطبقة» و«المكانة» في مقياس واحد؛ أي إن تلك التصنيفات تشمل الوضع الاقتصادي (الطبقة) والمؤشرات الثقافية (المكانة):

«تتضمن الفئة الفرعية باسم «ثقافة العربة البيضاء» (White Van Culture) (التي تضم الأزواج الشباب القادرين على شراء منازلهم)، تموضعًا اقتصاديًا إضافة إلى تحديد المؤشرات الثقافية الأساسية التي تظهر من خلال السلوك الاستهلاكي، مثل: العربة البيضاء، الصحف الشعبية، أنواع معينة من الموسيقى وما إلى هنالك»[28].

ولتلك التصنيفات ما يوازيها في الخرائط الوطنية التي وضعها بورديو للأذواق والممارسات الثقافية في مؤلفه **التمييز** (الذي سيُناقش في الفصل السادس من هذا الكتاب) والذي يحاول فيه تركيب أشكال مختلفة من التمييز[29]. كما ستتم المناقشة في هذا الفصل، حيث من الصعب المحافظة على التصنيفات المتعددة الأوجه (مثل الجغرافيا - الديموغرافية)، مع

(27) Burrows and Gane, Ibid., 795.

(28) المصدر نفسه، ص 806.

(29) Pierre Bourdieu, *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste* (London; New York: Routledge, 1986).

وجود الطبيعة المتغيرة للأذواق (وبالفعل الرغبة السكنية). وقد لا يكون من المصادفة أنها وُضعت واستمرت في المؤسسات التجارية. هذا إضافة إلى أنه لا فائدة كبيرة من تلك التصنيفات في وضع الخرائط الحديثة لأنماط اللامساواة ونتائجها. فعلى سبيل المثال، استخدم باتلر وآخرون تصنيفًا من أحد التصنيفات التي أنجزتها الشركات التجارية في دراسة العلاقة بين اختيار المدرسة الثانوية والتحصيل العلمي[30] (تتم دراسة الموضوع بعمق أكثر في الفصل السابع). وأصبحت تلك التصنيفات ذات أهمية متزايدة بالنسبة إلى المتخصصين في الجغرافيا الاجتماعية. أما «مكان السكن» فهو، من أوجه عدة، المحدد الرئيس لهوية الأفراد. ومع ذلك، فإن «ما يقوم به المرء»، أي مهنته هي المحدد الرئيس، وبشكل عملي، هي طريقة أسهل وأكثر مباشرة لتحديد «الطبقات».

وصف مارش مقياس المكتب الحكومي للإحصاءات السكانية وغيره من المقاييس على أنه يحدد «المجموعات التي تتميز بأسلوب الحياة»، وهذه التسمية ملائمة جدًا لأبحاث السوق، حيث تحدد الرموز المهنية من خلال أشخاص يُرسلون لمقابلة الناس في بيوتهم (وهو مصدر ممتاز للمعلومات المتعلقة بأسلوب الحياة)[31]. وكثيرًا ما وصفت الفئات «الطبقية» المحددة بمقياس المكتب الحكومي للإحصاءات السكنية، بأنها مقاييس مكانة أو نفوذ (في حين تتميز مجموعات المكانة، على حد وصف فيبر قبل كل شيء، بأساليب حياة مختلفة)[32]. إلا أن تسمية «المكانة» قد تكون أكثر ملاءمة للمقاييس المهنية التي وضعت بطريقة متأنية وفق المكانة المفترضة أو المهن المرغوب بها.

---

(30) Butler [et al.], «The Best, the Worst and the Average: Secondary School Choice and Education Performance in East London».

(31) Catherine Marsh, «Social Class and Occupation,» in Robert G. Burgess, ed., *Key Variables in Social Investigation* (London: Routledge, 1986).

(32) Max Weber, «Class, Status, Party,» in Hans H. Gerth and C. Wright Mills, eds., *From Max Weber: Essays in Sociology* (London: Routledge, 1948).

لوقت طويل وصفت مقاييس المكانة المهنية بكونها «ذاتانية» (Subjectivist)، أي إنها تعكس التقويم غير الموضوعي لمكانة المهن النسبية ضمن مجموع السكان. ومن أوائل المقاييس والأكثر شهرة من بينها هو مقياس نورث وهات (North and Hatt)، الذي وضع في 1947 في الولايات المتحدة لخدمة مركز أبحاث الرأي الوطني (National Opinion Research Center) (NORC) في شيكاغو، حيث تم ترتيب مقتطع نموذجي من تسعين مهنة من عينة السكان على مقياس تراوح المكانة فيه من «ممتاز» إلى «فقير»[33]، ويشبه مقياس المكانة المهنية الناتج من ذلك الترتيب، إلى حد بعيد، مقياس التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي الذي تمت مراجعته سابقًا، حيث تحتل المهن الأعلى والأكثر نفوذًا، مثل الطبيب أو قاضي المحكمة العليا، الدرجات الأعلى، وتقع مهن المهارات الضعيفة، مثل عامل التنظيفات أو عامل النفايات، ضمن الدرجات الأدنى. وتبين أن هناك ارتباطًا إحصائيًا بين نتائج المقاييس السابقة واللاحقة، وأشارت المقارنة بين الترتيبات «الذاتانية» المشابهة التي أقيمت في عدد من البلدان، أن هناك مستوى عال من التوافق، على النطاق الوطني، على ترتيب المكانة المهنية[34].

وقدمت الاكتشافات التجريبية تبريرًا لاثنتين من النظريات الوظيفية المرتبط بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا، والمتعلقة بالشرائح الطبقية الاجتماعية. أولًا، تطابق المقياس العريض للتوافق المسجل بالمكانة النسبية للمهن المختلفة مع توزيع المكافآت المادية والنفوذ الذي يترافق مع المهن قيد الدرس. وهكذا، عدّ بعضهم أن نتائج ذلك «الاستفتاء الأخلاقي»[35]، المتعلق بالمكانة المهنية، تشير إلى اعتبار توزيع التفاوت المهني، هو في الواقع، محق بالنسبة إلى مجمل السكان، وأنه، كما قال دايفس ومور يعكس النمط الحقيقي

(33) Albert J. Reiss, *Occupations and Social Status* (New York: Free Press, 1961).

(34) Robert W. Hodge, Donald J. Treiman, and Peter H. Rossi, «A Comparative Study of Occupational Prestige,» in Reinhard Bendix and Seymour Martin Lipset, eds., *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*, 2nd ed. (London: Routledge; New York: Free Press, 1967).

(35) Parkin, *Class Inequality and Political Order.*

للمكافآت المادية وترتيب المكانة، والأهمية الوظيفية للمهن المختلفة بالنسبة إلى المجتمع، إضافة إلى كونها مقياسًا للموهبة والتدريب اللذين يتطلبهما ملء تلك المراكز[36]. ثانيًا، عدّ هودج وآخرون أن تشابه ترتيب المكانة لمهن معينة على النطاق الوطني، يعكس منطقًا ضمنيًا لـ «الصناعية» (Industrialism)، وهي بمثابة نظرية حددها غيدنز على أنها المكون الأساس في «الإجماع التقليدي» في ستينيات القرن العشرين[37]. وعدّ آخرون، أن كل المجتمعات الصناعية تتطلب تقسيمًا مشابهًا للعمل مرتبطًا ببنية المكانة المهنية (أو «الطبقات»). وتم جمع هاتين النتيجتين في الملخص الآتي:

«يتوقف التطور جزئيًا على توظيف الأشخاص وتدريبهم من أجل ملء المراكز المكتبية والإدارية، والاحترافية الضرورية لدعم المجتمع الصناعي. وبالتالي، يبدو أن اكتساب نظام «حديث» يعمل على تقويم المهن، هو شرط ضروري للاتجاه السريع نحو الصناعية، بقدر ما يؤمّن مثل ذلك التقويم المهني توزيع الموارد والطاقات البشرية بأعداد كافية ونوعية ملائمة، في المراكز المهنية المهمة للتطور الصناعي في الأمة»[38].

كما تم وضع مقاييس مشابهة للترتيب المهني في بريطانيا. فعلى سبيل المثال، طور مقياس هول - جونز (Hall-Jones) بوصفه جزءًا من دراسة أساسية للحَراك الاجتماعي في بريطانيا مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية[39]. ووضع غولدثورب وهوب مقياسًا جديدًا من أجل دراسة أكسفورد للحَراك (Oxford Mobility Study) حيث طُلب من المشاركين بالدراسة ترتيب مجموعة من عشرين نوعًا من المهن وفقًا «للرغبة الاجتماعية المفهومة»[40] (بدلًا من ترتيب المهن الفردية في مقياس

---

(36) Davis and Moore, «Some Principles of Stratification».

(37) A. Giddens, «Hermeneutics and Social Theory,» in Anthony Giddens, *Prcfiles and Critiques in Social Theory* (London; Basingstoke: Macmillan, 1982).

(38) Hodge, Treiman, and Rossi, «A Comparative Study of Occupational Prestige,»: 320.

(39) David V. Glass, ed., *Social Mobility in Britain* (London: Routledge, 1954).

(40) John H. Goldthorpe and Keith Hope, *The Social Grading cf Occupations: A New Approach and Scale* (Oxford: Clarendon Press, 1974).

NORC). ومن ثم قام المشاركون بالدراسة بترشيح عشرين مهنة من المهن التي يمارسونها هم ليتم تضمينها في الترتيب العام.

ولكن غولدثورب وجه الانتقادات القوية، سواء إلى النظريات الوظيفية للشرائح الطبقية واللامساواة أو إلى منطق الصناعية (Industrialism) المرتبط بها، الذي نشأ عن العمل المتعلق بمقياس NORC وتتشارك مقاربته في جوانب كثيرة من مقاربات كتّاب من أمثال لوكوود ودارندورف وريكس وكولينز، الذين شددوا على أهمية استمرار التفاوت الاقتصادي والسياسي والصراع الاجتماعي والمنافسة المرتبطة به في تكوين نظام الشرائح الطبقية، بدلًا من تأكيد الترابط والتكامل. وقد وجه أصحاب نظرية الصراع انتقادات قوية لقدرة المقاييس التراتبية للمكانة أو أسلوب الحياة على تقديم أي عرض للصراعات الطبقية. وأكد بعضهم، أن مثل تلك المقاييس كانت تقيس المكانة الاجتماعية، بدلًا من الطبقة، وأن التوافق الظاهر على أمور مثل ترتيب المكانة لم يكن مؤشرًا على الإجماع الأخلاقي، وإنما كان يمثل، ببساطة، وعيًا عامًا للتوزيع التجريبي للمكافآت الرمزية والمادية في مهن معينة[41]، على عكس التوزيع النسبي للمكافآت الذي ظهر في المخططات التراتبية، نتيجة العمليات الطبقية، بدلًا من أن يقدم عرضًا لبنية العلاقات الطبقية الأساسية التي أدت إليها.

ولقد طُورت نظرية موازية من خلال رايت[42] الذي بنى على التمييز الذي قام به أوسوكي بين النظريات الطبقية التدرجية والعلائقية في نقده للمقاربات التجريبية القائمة لـ «التحليل الطبقي»[43]. وتقدم المخططات الطبقية التدرجية، مثل تراتبيات المكانة أو الدخل التوصيف، ولكنها لا تقدم التفسير. وأكد أوسوسكي أن الاختلافات التدرجية تأتي نتيجة العلاقات الطبقية، بينما

(41) Parkin, *Class Inequality and Political Order*, 40-41.

(42) Erik Olin Wright, *Class Structure and Income Determination* (New York: Academic Press, 1979).

(43) Stanislaw Ossowski, *Class Structure in the Social Consciousness*, trans. Sheila Patterson (London: Routledge and Kegan Paul, 1963).

قسم رايت المفاهيم العلائقية للطبقة إلى فئتين: (أ) تلك النابعة أساسًا من أعمال فيبر، حيث تعد الطبقة بأنها نتيجة علاقات التبادل الاجتماعي، و(ب) تلك النابعة أساسًا من نظريات ماركس، حيث تعد الطبقة بأنها متجذرة في العلاقات الإنتاجية.

وبالتالي، أدت تلك الأنواع من الانتقادات للتحليل التجريبي الذي يستخدم المنطق والمقاييس التراتبية، إلى تطور مخططات طبقية «نظرية» (أو «سوسيولوجية»)[44]، أي التصنيفات الطبقية التي تحاول تقسيم السكان، إلى «طبقات اجتماعية» تتوافق مع أنواع المجموعات التي وصفها ماركس وفيبر. وكما أشرنا في الفصل الثاني، تحاول تلك الاستراتيجية أن تضم في إطار واحد للتحليل الطبقي، المقاربات النظرية للطبقة الاجتماعية والدراسة التجريبية المفصلة للطبقات بحد ذاتها. وكما رأينا، حقق اثنان من برامج التحليل الطبقي تلك، المرتبطة بتصنيفات طبقية «علائقية» معينة، بروزًا محددًا منذ سبعينيات القرن العشرين: مثل تصنيف «إريك رايت» الطبقي الماركسي، وذلك الذي وضعه «جون غولدثورب» الذي غالبًا ما وصف على أنه «فيبري».

التصنيفات الطبقية النظرية («العلائقية»): رايت

اتبع رايت مشروعًا ماركسيًا واعيًا لذاته، حيث كانت الميزة الأساس فيه، بذل جهده لتطوير تصنيف طبقي ماركسي. وكما عبر عن ذلك، فقد كان من أحد أهداف عمله «توليد مفهوم قادر على الترسيم الدقيق للفوارق الملموسة في البنى الطبقية عبر المجتمعات الرأسمالية»[45]. وتطور مشروعه من خلال حوار مستمر مع منظرين ماركسيين آخرين، وفي ضوء نتائج الأبحاث التجريبية التي نتجت عن «المشروع المقارن للبنية الطبقية والوعي الطبقي»

---

(44) Rosemary Crompton, «Three Varieties of Class Analysis: Comment on R. E. Pahl,» *International Journal of Urban and Regional Research* 15, no. 1 (March 1991): 108-113.

(45) Erik Olin Wright, ed., *The Debate on Classes* (London: Verso, 1989), 274.

(Comparative Project on Class Structure and Class Consciousness) وهو مشروع الأبحاث العالمي الذي أشرف عليه رايت. وكان رايت صريحًا عندما أعلن أنه لم يحقق هدفه في وضع «خريطة طبقية» ماركسية ملائمة. غير أنه في محاولاته المضي قدمًا للوصول إلى مقياس ملائم، أخضع مخططه الطبقي إلى سلسلة من التحولات.

ومثل غولدثورب انتقد رايت الاستراتيجية السوسيولوجية التقليدية لقياس «البنية الطبقية». وهو يرفض وصف المخططات التراتبية أو التدرجية بأنها تصنيفات جامدة: «قد تكون الحال أن درجات المكانة لدى معظم المشاركين في الهجوم على سجن الباستيل كانت أقل من أربعين، وأن درجات المكانة لدى معظم الطبقة الأرستقراطية الفرنسية أعلى من سبعين، إلا أن مثل تلك التسميات لا تعكس الديناميات الأساسية في العملية الثورية»[46]. وبالتالي، يتكرر الانتقاد، مرة أخرى، لتلك المخططات لأنها لا تعكس ديناميات العلاقات الطبقية. ويميز رايت، أيضًا بين «الطبقة» و«المهنة»[47]، إذ عدّ أن المهن تُعرف بوصفها مراكز ضمن العلاقات التقنية للإنتاج، بينما تُعرف الطبقات من جهة أخرى، ضمن العلاقات الاجتماعية للإنتاج:

«يحول النجار الخشب إلى بنايات، ويحول الطبيب المرضى إلى أشخاص أصحاء، ويحول العامل بالطباعة الورق الأبيض إلى ورق مليء بالكلمات وما إلى هنالك. من جهة أخرى، لا يمكن تعريف الطبقات إلا بالنسبة إلى العلاقات الاجتماعية بالطبقات الأخرى أو بعبارات أدق، بالنسبة إلى وضعهم ضمن العلاقات الاجتماعية للإنتاج»[48].

وعلى هذا الأساس، رأى أنه لا يمكن للتجمعات المهنية أن تُنتج «طبقات»، كما استخدم في الأعمال التجريبية الخاصة به بيانات مجمعة

(46) Wright, *Class Structure and Income Determination*, 8.

(47) Erik Olin Wright, «Class and Occupation,» *Theory and Society* 9, no. 1 (January 1980): 177-214.

(48) المصدر نفسه، ص 177.

خصيصًا من عمليات المسح لتحديد الأشخاص، في التصنيفات الطبقية المتتالية: «كانت الاستراتيجية الأساس التي استخدمتها... هي دراسة الطرائق التي تتجسد فيها العلاقات الطبقية في وظائف معينة، بما أن الوظائف هي في منزلة «الأماكن الفارغة» الضرورية التي يملؤها أشخاص ضمن نظام الإنتاج»[49].

ومن ثم حدد رايت في تصنيفه، المستمد من المبادئ الماركسية الواضحة، الوظائف الفردية. ومن المعلوم أن مفاهيم السيطرة والاحتكار ضمن العلاقات الاجتماعية للإنتاج، هي مفاهيم أساسية في تحليل رايت (يجب الإشارة إلى أنه حافظ، باستمرار، على التمييز بين مقاربته الخاصة والمقاربات «الفيبرية» في قياس الطبقة الاجتماعية، الذي يدعي أنها تتميز بكونها متجذرة في علاقات السوق). وعندما طور النموذج الأول من التصنيف الخاص به، عدّ أنه يمكن تقسيم العلاقات الاجتماعية للإنتاج إلى ثلاثة جوانب مترابطة: (أ) العلاقات الاجتماعية للسيطرة على رؤوس الأموال النقدية، (ب) العلاقات الاجتماعية للسيطرة على رؤوس الأموال المادية، (ج) العلاقات الاجتماعية السلطوية، أي السيطرة على مراقبة عملية العمل وانضباطها[50]. وكانت إحدى اهتمامات رايت الأساسية تقديم عرض تجريبي لـ «الطبقة الوسطى» أو «الموظفين خارج البروليتاريا»، في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة. وعدّ بريفرمان أن الطبقة المتزايدة من الموظفين، من أمثال المراقبين أو العمال الإداريين في المراكز الأدنى والعاملين الإداريين، «لها قدم في كلا المعسكرين» (أي البورجوازية والبروليتاريا)، لأنها «تتلقى في كليهما حصتها الصغيرة من الامتيازات وأرباح رؤوس الأموال... ولكنها تحمل أيضًا سمات طبقة البروليتاريا»[51]. أما الحل المبدئي الذي قدمه رايت لذلك التناقض فهو تطوير مفهوم «مواقع الطبقات المتناقضة». وقد قيل إن

(49) Wright, ed., *The Debate on Classes*, 277.

(50) Wright, «Class and Occupation,»: 214

(51) Braverman, *Labor and Moncpoly Capital: The Degradation cf Work in the Twentieth Century*, 407.

مثل هذه الوظائف المزدوجة تمثل المراكز «التي تقف متمزقة بين العلاقات الطبقية الأساسية المختلفة للمجتمع الرأسمالي».

انطلق رايت من المواقف الرئيسة الثلاثة في العلاقات الطبقية في الرأسمالية، البورجوازية التي تتميز بملكيتها الاقتصادية، والتي تمارس السيطرة الاجتماعية على وسائل الإنتاج المادية، وقوة العمل، والبروليتاريا التي تتميز بعدم امتلاك أي شيء، وعدم السيطرة على قوة عملها التي يتم شراؤها من خلال الطبقة البورجوازية والبورجوازية الصغيرة التي تمتلك وتسيطر على وسائل الإنتاج الخاصة بها، على الرغم من أنها لا تسيطر على قوة عمل الآخرين. وأضاف رايت إن لهذه المواقع الطبقية ثلاثة مواقع متضاربة: (أ) الإداريون والمراقبون الذين على الرغم من أنهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج بطريقة شرعية، إلا أنهم يمارسون، بحكم الواقع، السيطرة على وسائل الإنتاج المادية وقوة العمل، (ب) الموظفون المستقلون جزئيًا، الذين على الرغم من أنهم لا يمتلكون أو يسيطرون على وسائل الإنتاج المادية، إلا أنهم يحتفظون بالسيطرة على قوة العمل الخاصة بهم، و(ج) صغار أصحاب العمل. وينتج من كل ذلك ستة «مراكز طبقية»، توزع الأفراد في «خريطة طبقية»، وفقًا لامتلاكهم الملكية والسيطرة والاستقلالية أو عدمها، في العملية الإنتاجية. ولقد تم تجميع المعلومات المحددة من تلك المواضيع، من خلال عمليات مسح لعينات على النطاق الواسع قام بها رايت ومعاونوه[52].

وخضع نموذج رايت الأول للطبقة لانتقادات نظرية عدة أدت، في النهاية، إلى إعادة صوغ نموذجه الأصلي. وبشكلٍ أساس، توصل رايت إلى الاعتقاد بأن خريطة الطبقة الأصلية التي وضعها لم تقدم، كما عدّ سابقًا، تحليلًا لعرض ماركس للاستغلال ضمن علاقات الإنتاج الرأسمالية، ولكنها أعطت عرضًا وصفيًا للسيطرة، فحسب رايت، ومن المؤكد أن السيطرة هي من أوجه

---

(52) Erik Olin Wright, *Classes*, Verso Classics (London: Classics, 1985), appendix II.

العلاقات الطبقية المهمة، ولكن يمكن عدّها مصاحبة أساسًا، أي بصفتها نتيجة العلاقات الطبقية الاستغلالية، بدلًا من كونها المسبب لها[53].

أما الحل الذي قدمه رايت لتلك المعضلة النظرية، فكان بتطوير أعمال جون رويمر (John Roemer) الذي طبق مبادئ اللعبة النظرية على تحليل ماركس من أجل تقديم عرض للاستغلال. ويلخص رايت استراتيجية رويمر الأساسية كالآتي:

«ترتكز الفكرة الرئيسة في تلك المقاربة على مقارنة أنظمة مختلفة من الاستغلال التي تتكامل مع تنظيم الإنتاج، وكأنه «لعبة». وتمتلك العناصر الفاعلة في هذه اللعبة أنواعًا مختلفة من أصول الإنتاج (أي الموارد، مثل المهارات ورؤوس الأموال) التي يدخلونها في الإنتاج، والتي يستخدمونها لتوليد الدخل على أساس مجموعة محددة من القوانين. والاستراتيجية المتبعة لتحليل الاستغلال هي بمعرفة إذا ما كان من الأفضل انسحاب تحالف معين للقوى الفاعلة من تلك اللعبة، في ظل إجراءات محددة، من أجل الدخول في لعبة أخرى»[54].

إذا كان انسحاب مجموعة معينة من اللعبة الأولى والدخول في لعبة بديلة (ويكون شريكهم السابق أسوأ حالًا نتيجة لذلك)، يجعلها أفضل حالًا، فيمكن القول إن الاستغلال يتم في ظل شروط اللعبة الأصلية.

وفي تطويره لتحليل الاستغلال (بدل السيطرة)، ميز رايت بين أربعة أنواع من الأصول، حيث يشكل الامتلاك أو السيطرة غير المتساوية عليها، أساس وجود أنواع مختلفة من الاستغلال وهي: أصول القوى العاملة (الاستغلال الإقطاعي)، أصول رأس المال (الاستغلال الرأسمالي)؛ أصول التنظيم (استغلال الدولة) وأصول المهارات أو الشهادات (الاستغلال الاشتراكي).

---

(53) المصدر نفسه، ص 56-57.

(54) المصدر نفسه، ص 68.

ولا يتألف أي مجتمع، في الواقع، من نوع واحد من الاستغلال وبالتالي، من الناحية التجريبية، يمكن استغلال طبقات لديها أنواع معينة من الأصول من خلال عملية معينة من الاستغلال، وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكون هي المستغلة من خلال عملية أخرى. وهكذا، من خلال تلك السلسلة المعقدة من التفكير المجرد، طور رايت «خريطة طبقية» أخرى تعكس علاقات الاستغلال بدل السيطرة (انظر الشكل الرقم (4-1)).

وكما يظهر في الشكل الرقم (4-1)، ازداد عدد الطبقات لدى رايت من ست إلى اثنتي عشرة. إلا أن الاختلاف الأساس بين مقاربتي رايت الأولى والأخيرة، هي أنه بينما كان وجود أو غياب الاستقلالية في العمل أمر أساس في تحديد المجموعات الطبقية «المتناقضة» في تصنيف رايت الأول، غاب هذا العنصر في تصنيفه الثاني. وبدلًا من ذلك، أصبح يجري تحديد تلك المجموعات من خلال امتلاكها للخبرات والمهارات، إضافة إلى موقعها في التراتبيات التنظيمية. ولقد تمت الإشارة إلى أن هناك ما يوازي ذلك التطور في تحليل رايت، في المقاربات «الفيبرية» لتحديد وضع «الفرد الطبقي»، خصوصًا أن مثل تلك الأصول تميز المجموعات بوضوح وفقًا لنوع الخدمات التي يمكن تقديمها في السوق... وبالتالي، يكون لها أثر في «فرص الحياة الفردية»[55]. ولا يرفض رايت مثل تلك الاقتراحات، وقد اقترح بالفعل[56] أنه «بالنسبة إلى قضايا معينة لا يوجد هناك اختلاف فعلي بين تحليلي ماركس وفيبر، ومع ذلك فإنه عدّ «أن الاختلاف المحوري (بين ماركس وفيبر) يظهر بالمقاربة بين الكلمات الطنانة في كلٍّ من التقليدين النظريين: «فرص الحياة بالنسبة إلى الفيبرية والاستغلال بالنسبة إلى ماركس»[57].

(55) David Rose and Gordon Marshall, «Constructing the (W)right Classes,» *Sociology* 20, no. 3 (1986): 440-455.

(56) Erik Olin Wright, ed., *Approaches to Class Analysis* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), 27.

(57) Erik Olin Wright, *Class Counts: Comparative Studies in Class Analysis*, Studies in Marxism and Social Theory (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press; Paris: Maison des sciences de l'homme, 1997), 31.

الشكل الرقم (4-1)

تصنيف رايت الطبقي الثاني: علاقات الاستغلال

العلاقة بوسائل الإنتاج

العلاقة بالسلطة	الموظفون			المالك	عدد الموظفين
	الذين لا مهارات لهم	**أصحاب المهارات**	**الخبراء**		
المديرون	المديرون الذين لا مهارات لهم	المديرون أصحاب المهارات	المديرون الخبراء	الرأسماليون	عديدون
المراقبون	المراقبون الذين لا مهارات لهم	المراقبون أصحاب المهارات	المراقبون الخبراء	أصحاب الأعمال الصغار	قليلون
غير الإداريين	العمال الذين لا مهارات لهم	العمال أصحاب المهارات	الخبراء	البورجوازية الصغيرة	لا أحد

العلاقة بالمهارات النادرة

المصدر: Erik Olin Wright, Class Counts: *Comparative Studies in Class Analysis*, Studies in Marxism and Social Theory (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press; Paris: Maison des sciences de l'homme 1997).

يجب تقويم تصنيف رايت الطبقي في إطار عمله الإجمالي، وذلك على الرغم من أن التوسيع النظري للتصنيف الذي وضعه، يحتل قسمًا كبيرًا من مجموع أعماله، إلى جانب التقويم التجريبي لمقاربته الخاصة للطبقة الاجتماعية بالنسبة إلى استراتيجيات أخرى متعلقة بتفعيل «البنية الطبقية»[58]. وكان هدف رايت القيام بالاختبار التجريبي لعدد من الافتراضات الماركسية الأساسية. وهكذا، وعلى سبيل المثال، قام، شخص مثل غولدثورب، بتوجيه الانتقادات الشديدة إلى التحليلات الليبرالية المتعلقة بمسار الطبقة في «المجتمعات الصناعية». واستخدم رايت وسينغلمان بيانات تجريبية تم تصنيفها في فئات رايت الطبقية

(58) بشكل خاص تعريف «العامل المنُتج» الذي استخدمه بولانتزاس. انظر: Nicos Poulantzas, *Classes in Contemporary Capitalism* (London: New Left Books, 1975).

لكن مقاربة المفهوم بوساطة رايت أثبتت أنها أفضل.

(مستخدمًا النموذج الأول) في تحليله للبنية الأميركية التي بدت أنها، خلافًا للافتراض المتفائل الذي وضعه بلو ودنكن، المتعلق «بالتطور» المهني، كانت البنية الطبقية الأميركية التي تخضع لعملية «التحول إلى البروليتارية».

وأشارت الأدلة التي قدمها رايت وسينغلمان إلى أن أطروحة بريفرمان المتعلقة بـ «نزع مهارات» القوة العاملة يمكن استمرارها على المستوى الكلي. وكان هناك ضمن قطاعات اقتصادية معينة «توجه منتظم لتلك المراكز، التي لا تسيطر كثيرًا على نشاطاتها العملية للازدياد خلال ستينيات القرن العشرين، ولتلك المراكز التي تتميز بمستويات معينة من الاستقلالية، للانخفاض»[59]. ولقد حُجبت تلك التوجهات، إلى حد ما، بسبب نمو الوظائف المستقلة، خصوصًا في قطاع الدولة، ولكنهما توقعا بأنه سيتم ضبط ذلك النمو بانخفاض الوظائف الحكومية مع وجود «أزمة مالية» حكومية متزايدة.

إلا أنه في دراسة أخيرة (قام بها رايت ومارتي) تعتمد على أدلة إضافية (وتستخدم النموذج الثاني من تصنيف رايت)[60]، عدّ رايت أنه، خلافًا لتوقعات نظريته السابقة، «بالنسبة إلى الطبقة العاملة... كانت فترة سبعينيات القرن العشرين فترة البعد النسبي من التوجه إلى البروليتاريا... ولا يوجد هناك، في أي حال من الأحوال، دليل على أن الركود الطويل الأمد في السبعينيات ولد توجهًا إلى انخفاض نسبة الإداريين والمراقبين والخبراء في القطاعات المختلفة... وتقع تلك النتائج، بانتظام، في موقع يتناقض مع توقعاتنا النظرية»[61]. وفي الواقع تشير جميع الأدلة إلى الاتجاه المعاكس: «إن دلالات تلك التحليلات واضحة، إذ تتطابق تلك النتائج مع ما نعتقد بأنه يمثل فكرة المجتمع ما بعد الصناعي أكثر من تطابقه مع الفكرة الماركسية التقليدية

---

(59) Erik Olin Wright and Joachim Singelmann, «Proletarianization in the Changing American Class Structure,» *American Journal cf Sociology* 88 (Supplement: Marxist Inquiries) (1982): 198.

(60) Erik Olin Wright and Bill Martin, «The Transformation of the American Class Structure, 1960-1980,» *American Journal cf Sociology* 93, no. 1 (July 1987): 1-29.

(61) المصدر نفسه، ص 16.

للبروليتاريا»[62]. ولكن رايت لا يرفض، نتيجة لذلك، التحليل الماركسي، بل عدّ أن عولمة العلاقات الرأسمالية تشير إلى أن الوحدات الوطنية الرأسمالية لا تمثل، بالضرورة، الرأسمالية كلها، وأنه في جميع الأحوال، يؤدي ذلك التوجه نحو التدويل إلى حدوث ميل إلى توسع المواقع الإدارية في الطبقات بطريقة أسرع في الدول الرأسمالية الرئيسة، وإلى توسع مواقع البروليتاريا بطريقة أسرع في العالم الثالث. وفي أي حال، فإنه يقترح أن ذلك التوجه يشير إلى أن مدى التعارض بين نظريات التطور الصناعي الماركسية والليبرالية مبالغ فيه، بما أنه يمكن وصف تأثير الشروط المادية التي تشير إليه نظرية ما بعد الصناعية، في الإطار الطبقي المعدل الذي وضعه، وفقًا للمفاهيم الطبقية.

استخدم رايت، أيضًا، بيانات مقارنة مأخوذة من السويد والولايات المتحدة لتطوير نظرياته المتعلقة بالبنية الطبقية وبالسياسة. وساهم التقليد القديم للديمقراطية الاجتماعية التشاركية لليسار في السويد، في تشكيل، ليس «الطبقة» فحسب (أي البنية المهنية) مقارنة بالولايات المتحدة، ولكن أيضًا، وقد يكون من المفارقة، أنه أدى إلى زيادة «التفكير الطبقي»، وبالتالي أصبحت المواقف الطبقية أكثر استقطابًا. وهكذا فإنه يحرص دائمًا على تأكيد أن آثار البنية الطبقية تسوى من خلال استخدام السياسة. وهنا يتشابه موقفه مع موقف غولدثورب[63] الذي يشير إلى أنه يمكن تحقيق مصالح الطبقة العمالية «الناضجة» في بريطانيا بأفضل طريقة، من خلال تطبيق نموذج معين من «الديمقراطية اليسارية». وبطريقة مشابهة، يصرح رايت «أن أساس الصراع الإيجابي من أجل الاشتراكية هي الديمقراطية الراديكالية»[64]. وهكذا، على الرغم من الاختلاف الكبير في توجهاتهما النظرية، واستراتيجياتهما التحليلية، يبدو أن هناك توافقًا سياسيًا واسعًا بين رايت وغولدثورب على قضايا معاصرة عدة.

(62) المصدر نفسه، ص 18.

(63) John H. Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (Oxford: Clarendon Press, 1980), (2nd ed. 1987, 350).

(64) Wright, *Classes*, 287.

ليس من المستغرب، أن تكون المسائل التجريبية التي عالجها رايت قد تشكلت من جراء اهتماماته النظرية الواسعة. ولذلك، أبدى، على سبيل المثال، اهتمامًا كبيرًا، مثلًا، بمسألة الوعي الطبقي[65] ولكنه استخدم، أيضًا، المواد التجريبية الخاصة به لاستكشاف موضوعات مشابهة للاهتمامات الأساسية لمشروع التحليل المقارن للحَراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية (CASMIN)، أبرزها مسألة نفاذية الحدود الطبقية والتنقل بين الأجيال. إلا أنه ولدهشته، وجد أن تحليل نفاذية الحدود الطبقية (كما تقاس بالحَراك الطبقي، الصداقات، والزيجات عبر الطبقات) أظهر أن حدود السلطة كثيرًا ما كانت أكثر نفاذًا من حدود المهارات[66]. ومن وجهة النظر الماركسية، لم يكن ذلك متوقعًا، بما أنها تعدّ أن السيطرة على قوة الآخرين العمالية أكثر أهمية من امتلاك المهارات الفردية، وبالفعل، يمكن عدّ تلك النتيجة بأنها تؤكد النظرية «الفيبرية» للطبقة.

على الرغم من سلبية (أو غرابة) تلك النتائج، أوضح رايت، على الدوام، أن التزامه المستمر بالنموذج الطبقي الماركسي ينبع من التزامه الأساس بالنظرية الماركسية إطارًا نظريًا منظمًا، والذي يعدّ أنه لا يزال «المقاربة العامة الأكثر تماسكًا للنظرية الاجتماعية التحررية الراديكالية»[67]. وفي النهاية، يبقى اختياره مرتبطًا بشكل أساس، بالتزامه بالتقليد الاشتراكي وآماله بتحقيق بديل للرأسمالية من خلال «المساواة والتحرر»[68].

التصنيفات الطبقية النظرية («العلائقية»): غولدثورب

بني تصنيف غولدثورب الطبقي على أساس تجميع الفئات المهنية في مقياس هوب - غولدثورب للمرغوبية (الذي تم وصفه سابقًا) في مجموعة

(65) Wright, *Class Counts: Comparative Studies in Class Analysis*, part iv.

(66) المصدر نفسه، ص 230.

(67) Wright, ed., *The Debate on Classes*, 322.

(68) Wright, *Class Counts: Comparative Studies in Class Analysis*, 37.

من الفئات «الطبقية». وكانت المفاهيم الأساسية التي تقود توزيع المهن على مجموع الطبقات تتمثل، في البداية، في أوضاع «السوق» و«العمل». ويتلخص اثنان من العوامل الثلاثة التي تؤلف «الوضع الطبقي» عند لوكوود (انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب) كالآتي:

«نحن... نجمع، في الطبقات التي نميزها، المهن التي يتشارك أصحابها، بشكل واسع، في أوضاع مشابهة في السوق والعمل... وذلك للقول إن هناك إمكانًا للمقارنة بين أعضائها، بالنسبة إلى الموارد ومستويات الدخل وظروف التوظيف الأخرى، وفي ما يتعلق بدرجة الأمان الاقتصادي وفوضى التطور الاقتصادي التي تقدمها، من جهة، وفي موضعها من أنظمة السلطة والسيطرة التي تحكم عمليات الإنتاج التي يشتركون فيها من جهة أخرى»[69].

شملت فئات هوب - غولدثروب التي شكلت أساس التصنيف الذي قاما به، مكانة التوظيف: «وبالتالي، وعلى سبيل المثال، تختلف مهنة السمكري الذي يعمل لحسابه عن السمكري الذي يعمل رئيسًا للعمال، وعن السمكري الموظف في شركة[70]. وغالبًا ما تم ضم الفئات السبع في تصنيف غولدثورب الطبقي الأصلي في ثلاث فئات من الطبقة العاملة في الخدمات ذات المستوى المتوسط في الدراسات التجريبية البريطانية.

أدى استخدام مفاهيم لوكوود المتعلقة بأوضاع «العمل» و«السوق» (وقد أخذ وضع «السوق» مباشرة من أعمال فيبر) إلى وصف تصنيف غولدثورب الطبقي، في معظم الأحيان، على أنه تصنيف نيوفيبري[71]. وقد طُورت مفاهيم

(69) Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (2nd ed. 1987, 40).

(70) المصدر نفسه، ص 40.

(71) يدعم هذا الانطباع من خلال حقيقة أن غولدثورب كان قد عمل بشكل وثيق مع لوكوود على مشروع «العامل الموسر». انظر: John H. Goldthorpe [et al.], *The Affluent Worker in the Class Structure*, Cambridge Studies in Sociology 3 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1969); Richard Breen, «Foundations of a Neo-weberian Class Analysis,» in Wright, ed., *Approaches to Class Analysis*.

لوكوود، في الأصل، في دراسته للعمال في الوظائف المكتبية[72]، وحدد وصفه لـ «أوضاع العمل» عناصر مثل القرب من السلطة، ودرجة الاستقلالية في العمل، وطبيعة الإشراف في مكان العمل، وما إلى ذلك، والمتعلقة بوصف أوضاع «الموظف الطبقية». وبالتالي، تضمن وصف غولدثورب الأولي أساس تصنيفه الطبقي، والإشارة إلى دراسات تتعلق بـ «وضع العمل» في مهنٍ مختلفة. وكما حدث بتصنيف رايت، تم تعديل تصنيف غولدثورب الطبقي، وبالفعل، أصبح غولدثورب يرفض أي دور لمهمات العمل ووظائفه في بناء التصنيف[73]. وهو يصف الآن تصنيفه على أنه يتألف من العلاقات الوظيفية[74]. وتضمنت تلك الاستراتيجية في التصنيف الطبقي الأخير التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي الذي سيتم وصفه لاحقًا.

خضعت أعمال غولدثورب المتعلقة بالحَراك الاجتماعي التي صدرت في بريطانيا (في عام 1980) لانتقاد كبير، خصوصًا من الحركة النسوية[75]. وشمل مسح نافيلد (Nuffield) الخاص بالحَراك عينات عن الرجال، ودخلت فيه النساء بوصفهن زوجات فحسب. وتشكل تصنيف غولدثورب الطبقي ذاته ضمن إطار وظائف الذكور، ولم يميز بطريقة جيدة بين أنواع الوظائف التي تشغلها النساء. وعلى نحو خاص، اتجه النموذج الأول من التصنيف إلى تجميع الناس في فئة «طبقية» واحدة وهي الفئة «الثالثة» (الوظائف الروتينية غير اليدوية). ولكن بدا التصنيف وكأنه أداة غير متقنة بالنسبة إلى الوظائف النائية، كما أنه لم يكن لوضع الوظائف المكتبية الأدنى فيه في

---

(72) David Lockwood, *The Blackcoated Worker: A Study in Class Consciousness* (London: Allen and Unwin, 1958).

(73) Robert Erikson and John H. Goldthorpe, *The Constant Flux: A Study cf Class Mobility in Industrial Societies* (Oxford: Clarendon Press, 1993), 42.

(74) John H. Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration cf Research and Theory* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

(75) انظر على سبيل المثال: Margaret Stacey, «The Division of Labour Revisited or Overcoming the Two Adams,» in Philip Abrams [et al.], eds., *Practice and Progress: British Sociology 1950-1980* (London: Allen and Unwin, 1981); Michelle Stanworth, «Women and Class Analysis: A Reply to Goldthorpe,» *Sociology* 1, no. 2 (May 1984): 159-170.

الفئة «المتوسطة» (الطبقة الثالثة) أي معنى بالنسبة إلى النساء. أما بالنسبة إلى الرجال (حتى وقت قريب)، فكانت الوظيفة المكتبية بمنزلة نقطة انطلاق إلى مركز إداري أعلى، بينما بالنسبة إلى معظم النساء لم تكن تلك الوظائف تقدم أي فرص للتقدم[76]. كما تم انتقاد توزيع غولدثورب لجميع أفراد الأسرة وفقًا لطبقة «المعيل الذكر»، بشكل واسع، خصوصًا مع تزايد أعضاء النساء المتزوجات الموظفات.

على الرغم من أن غولدثورب بدا في بعض الأوقات وكأنه يرفض بقوة انتقادات الحركات النسوية[77]، إلا أن عمله تضمن، مع تطوره، تغيرًا مهمًا، فقد أصبح المركز الطبقي للأسرة يُستدل عليه من طبقة المعيل الأساس الذي قد يكون ذكرًا أو أنثى. وما هو أكثر أهمية، أصبحت الطبقة الثالثة تقسم إلى فئتين («أ» و«ب»)، الأمر الذي يعكس تركيز النساء في مهن الياقات - البيض على المستوى المنخفض، وعندما يتم تطبيق التصنيف الطبقي على النساء، تُعد الطبقة الثالثة هي السابعة. وقد تم توسيع التصنيف الطبقي أبعد من ذلك بتقسيم الطبقة الرابعة («أ» و«ب») إلى الأشخاص الذين يعملون لحسابهم، مع موظفين أو من دونهم. وكان التعديل الآخر، بعد المشاركة في مشروع التحليل المقارن للحَراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية، يتمثل بتحديد الفلاحين والموظفين في الزراعة بشكل أفضل (والقطاع الزراعي أساس في بعض الدول المشاركة في مشروع التحليل المقارن للحَراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية، في أيرلندا مثلًا).

يشبه ترتيب المهن في «الطبقات» في تصنيف غولدثورب، كثيرًا، ترتيبها في التصنيفات التقليدية الهرمية التي تعكس المكانة و/أو أسلوب الحياة، مثل تصنيف الـ ABC الذي استخدمه باحثو السوق أو ذلك التابع للمكتب الحكومي للإحصاءات. ولكن غولدثورب يصر على أن تصنيفه الطبقي ليس له شكل

(76) Rosemary Crompton and Gareth Jones, *White-Collar Proletariat: Deskilling and Gender in the Clerical Labour Process* (London: Macmillan, 1984).

(77) مثلًا: John H. Goldthorpe, «Women and Class Analysis: In Defence of the Conventional View,» *Sociology* 17, no. 4 (November 1983): 465-488.

تراتبي وإنما يعكس بنية العلاقات الطبقية (الوظيفية)[78]. وخضع تصنيف غولدثورب لمجموعة واسعة من الانتقادات. وبالذات، تم التشكيك بطبيعته العلائقية (وبالتالي غير التراتبية)[79].

على الرغم من أنه غالبًا ما تم وصف تصنيف غولدثورب بأنه «نيوفيبري»، فإن عمله الأخير هذا شهد على أنه يجب عدم اعتبار مقياسه على أنه مشتق من أي نظرية معينة (على الرغم من أن غولدثورب الذي ستتم مناقشته لاحقًا، قد طور بعد ذلك «رواية سببية تضليلية»)[80]، وأنه يجب التعامل معه بوصفه «أداة بحثية». وفي توضيح لاحق لموقفه الأصلي، أوضح غولدثورب أنه يجب الحكم على تصنيفه على أساس النتائج الحسية التي يؤدي إليها، بدلًا من أساسها «النظري»:

«لقد بُني؛ أي التصنيف، وأُجريت التعديلات عليه على أساس الأفكار النظرية، ولكن، أيضًا، على أساس الاعتبارات العملية للإطار العام الذي استخدم فيه، والأهداف التي وُضع من أجلها، وطبيعة البيانات التي تم تطبيقه عليها. وبدوره، يجب على أي اختبار جدي لأي تصنيف، مثل أي وسيلة مفاهيمية، أن يتناول أداءه. كما يجب أن يتم الحكم عليه بالنسبة إلى القيمة التي يقدمها في البحث والتحليل»[81].

وهكذا، في أعمال غولدثورب الأولى المتعلقة بالحَراك الاجتماعي في بريطانيا، كان إنشاء تصنيف طبقي مجرد نقطة انطلاق لاستراتيجية «التحليل الطبقي» الإجمالية التي اتبعها. ويتم تقويم أصحاب المهن وفق علاقاتهم الوظيفية، ولكن عندها يجب على ذلك التصنيف أن يحدد المدى الذي تتشكل

---

(78) Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (2nd ed. 1987, 43).

(79) Marsh, «Social Class and Occupation,»; Kenneth Prandy, «The Revised Cambridge Scale of Occupations,» *Sociology* 24, no. 4 (November 1990): 629-655.

(80) Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration cf Research and Theory.*

(81) Erikson and Goldthorpe, *The Constant Flux: A Study cf Class Mobility in Industrial Societies*, 46.

داخله الطبقات ضمن تلك البنية، أو بالالتزام بكلمات غولدثورب، المدى الذي يمكن فيه لأي طبقة أن تمتلك «هوية ديموغرافية»، أي إذا ما كانت الطبقات قد نشأت بوصفها «مجموعات اجتماعية معينة... مجموعات يمكن تحديدها من خلال درجة الاستمرارية التي يرتبط، نتيجة أنماط الحَراك وعدم الحَراك الاجتماعي بها، أعضاؤها مع الوقت بمجموعات معينة من المراكز»[82]. وبالتالي، فإن أنماط الحَراك الاجتماعي أساسية في تحديد «الطبقة». وعندما يتم تحديد الهوية الديموغرافية، يمكن متابعة المسألة المتعلقة بمدى «تكوين طبقات اجتماعية - سياسية»، أي «درجة التميز بين أعضاء الطبقات الممكن تحديدها بالنسبة إلى فرص حياتهم وأسلوبها، وأنماط ارتباطهم واتجاهاتهم الاجتماعية - السياسية، وأسلوب نشاطهم»[83]. وعلى سبيل المثال، يقول غولدثورب إنه في بريطانيا، يشير مدى الحَراك المرتبط بالطبقتين الثالثة والخامسة في تصنيفه، إلى أن هاتين الطبقتين هما ناقصتان وغير مكتملتين، وبالتالي من غير المحتمل أن يولّدا نشاطًا طبقيًا اجتماعيًا سياسيًا[84]. في المقابل، عدّ أن لدى بريطانيا طبقة عاملة «ناضجة ديمغرافيًا»، والتي قد يكون من المتوقع منها إنتاج نشاط اجتماعي سياسي منتظم، إضافة إلى «طبقة خدماتية» ناشئة والتي، على الرغم من أنها غير ثابتة مثل الطبقة العاملة، فإنها، مع ذلك، في طور التطور لتصبح قوة اجتماعية مهمة.

وهكذا، اتبعت مقاربة غولدثورب الأولية للتحليل الطبقي، نموذجًا منتظمًا من بنية ← وعي ← فعل، الذي كما رأينا، استدعى كثيرًا من الانتقادات[85]: ولا يتجاهل غولدثورب مسألة الفعل الطبقي، ولكنه يرسم فصلًا تحليليًا بين التكوين الطبقي والفعل الطبقي، ويتعامل معهما من الناحية التجريبية على

---

(82) Goldthorpe, «Women and Class Analysis: In Defence of the Conventional View,»: 467.

(83) المصدر نفسه، ص 467.

(84) Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (2nd ed. 1987, 335).

(85) ابتعد غولدثورب بعد ذلك من هذا الموقف في تطويره لنظرية الفعل العقلاني (RAT) التي ستُناقش في الفصل السابع من هذا الكتاب.

أنهما ظاهرتان منفصلتان. ولا يُنظر إلى التصنيف ذاته على أنه يعتمد على أي موقف نظري منتظم، وعدّ غولدثورب أن «التحليل الطبقي يبدأ ببنية من المراكز المرتبطة بشكل تاريخي معين من التقسيم الاجتماعي للعمل... وليس هدف التحليل الطبقي، بأي شكل من الأشكال، تفسير وجود بنية المراكز الطبقية أو درجة التكوين الطبقي التي توجد فيها من الناحية الوظيفية»[86]. وهنا كان ينأى بنفسه عن النظريات الوظيفية للبنية الاجتماعية، وقد قام بالتالي بتطوير نظرية مشابهة بالنسبة إلى عرض رايت الماركسي.

ابتعد عمل غولدثورب المتعلق بمشروع التحليل المقارن للحَراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية[87]، نوعًا ما، من بعض الاعتبارات التي اعتمد عليها عمله الأول المتعلق بالحَراك الاجتماعي في بريطانيا، ففي عمله المقارن، هناك تركيز أقل على عمليات التكوين الطبقي الديموغرافي التي تم وصفها سابقًا. وبدلًا من ذلك، تمثل اهتمام إريكسون وغولدثورب الرئيس في استكشاف الاستمرارية، على النطاق الوطني، في تجارب الحَراك الاجتماعي النسبي لفئات مهنية (أو «طبقات») وسيتم تناول هذا الموضوع بشكل أشمل في الفصل السابع. واستخدم إريكسون وغولدثورب هذا العمل في انتقاد النظريات الليبرالية للمجتمع الصناعي». بدورهم، أشار المنظرون الليبراليون للمجتمع الصناعي إلى أنه مع تطور الصناعية، سيؤدي «المنطق التقني للصناعية» إلى اتساع بنية الفرص وتقلص الفوارق الطبقية[88]. كما ستؤدي هذه المساواة في الفرص إلى ازدياد معدلات الحَراك الاجتماعي. وبدلًا من ذلك، عدّ إريكسون وغولدثورب أنه على الرغم من إمكان حدوث زيادة في القيمة المطلقة للحَراك الاجتماعي، ستستمر الاختلافات في معدلات الحَراك النسبية، أي ستبقى هناك «انسيابية اجتماعية ثابتة» عبر المجتمعات المختلفة.

---

(86) Goldthorpe, «Women and Class Analysis: In Defence of the Conventional View,»: 467.

(87) Erikson and Goldthorpe, *The Constant Flux: A Study cf Class Mobility in Industrial Societies.*

(88) Clark Kerr [et al.], *Industrialism and Industrial Man* (Harmondsworth: Penguin, 1973); Blau and Duncan, *The American Occupational Structure.*

ولكن تم انتقاد ابتعاد غولدثورب الواضح من مشكلات التكوين الطبقي، بأنه تخلى عن جذوره الفيبيرية[89].

التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي (ONS-SEC)

كان الدافع وراء تطوير تصنيف اجتماعي بريطاني جديد، نابعًا من اعتبارات عدة، حيث أدت التغيرات في طبيعة التوظيف نفسه دورًا مهمًا. فقد ترافق التحول من التصنيع إلى الخدمات في التوظيف، مع ازدياد نسبة النساء في القوة العاملة، خصوصًا منذ سبعينيات القرن العشرين. وكما تمت الإشارة سابقًا، عدّ بعضهم أن التصنيفات القائمة المعتمدة على التوظيف لم تعكس، بشكل كاف، هذا التغير في التكوين الصناعي والجندري للقوة العاملة.

وبطريقة مشابهة، كانت التصنيفات المهنية، أيضًا، تمثل إشكالية بالنسبة إلى الأشخاص الذين لا مهنة لهم، مثل المتقاعدين والعاطلين من العمل منذ فترة طويلة؛ إذ لا يمكن تصنيفهم. وجرت مراجعة التصنيفات الاجتماعية في تسعينيات القرن العشرين. وخلال المراجعة، ظهر انتقاد آخر تم التعبير عنه بشكل متزايد هو أن كلا التصنيفين، أي التصنيف الاجتماعي العائد إلى المكتب الحكومي للإحصاءات والـ SEG اعتمدًا على أسس مفاهيمية وقوانين عملية غير واضحة أو غير موجودة[90]. وقد أدى هذا النوع من الانتقادات إلى تطوير تصنيف «طبقي اجتماعي» بريطاني جديد، باسم «تصنيف الإحصاءات الوطنية الاجتماعي - الاقتصادي» (National Statistics Socio-Economic Classification) (NS-SEC) الذي يُعرف الآن بالتصنيف الاجتماعي - الاقتصادي (ONS-SEC)).

ويقسم التصنيف الاجتماعي الاقتصادي إلى ثماني «طبقات تحليلية»، تعتمد على أربع عشرة فئة وثلاث فئات عملانية متبقية (الجدول الرقم

---

(89) John C. Scott, *Stratification and Power: Structures of Class, Status and Command* (Cambridge, UK: Polity, 1996).

(90) David Rose and Karen O'Reilly, *Constructing Classes: Towards a New Social Classification for the UK* (Swindon; London: ESRC/ONS, 1997).

(1-4)). أما المعلومات المطلوبة للقيام بالتصنيف فهي مهنة الفرد، إضافة إلى تفاصيل عن المكانة الوظيفية، أي إذا ما كان الشخص صاحب عمل أو يعمل لحسابه الخاص أو موظفًا، أو مراقبًا، فضلًا عن عدد الموظفين في مكان العمل (يمكن ملاحظة النقاط الموازية في تصنيف رايت الثاني).

الجدول الرقم (4-1)

مكتب الإحصاءات الوطنية - التصنيف الاجتماعي الاقتصادي (ONS - SEC)

طبقات تحليلية	فئات عملانية	
1.1	L1	موظفون في مؤسسات كبرى
	L2	مهن إدارية عالية
1.2	L3	مهن احترافية عالية
2	L4	مهن احترافية منخفضة وتقنية أدنى
	L5	مهن إدارية أدنى
	L6	مهن مراقبة عالية
3	L7	مهن متوسطة
4	L8	موظفون في مؤسسات صغيرة
	L9	عمال يعملون لحسابهم
5	L10	مهن مراقبة أدنى
	L11	مهن تقنية أدنى
6	L12	مهن شبه روتينية
7	L13	مهن روتينية
8	L14	عاطل من العمل لفترة طويلة ولم يعمل في حياته
	L15	طلاب بدوام كامل
	L16	مهن غير مذكورة أو غير موصوفة بشكل كافٍ
	L17	غير مصنفة لأسباب أخرى

المصدر: مأخوذ عن: *The National Statistics Socio-Economic Classification: User Manual* (London: Office for National Statistics/ Her Majesty's Stationery Office (HMSO), 2002), 8, table 2.

ومقارنة بتصنيف الطبقة الاجتماعية القديم، العائد إلى المكتب الحكومي للإحصاءات، هناك نقطتا اختلاف تظهران مباشرة في التصنيف الاجتماعي الاقتصادي. أولًا، يحدد التصنيف الموظفين الصغار وهؤلاء الذين يعملون

لحسابهم الخاص (الطبقة 4) بوصفهم فئة منفصلة، وثانيًا، تم تضمين الأشخاص الذين لم يعملوا في حياتهم قط والعاطلين من العمل لفترة طويلة، في التصنيف في الطبقة 8. وتوصف الفئة L14 (الفئة 8) بوصفها فئة اختيارية، والفئات L17 وL16 وL15 هي فئات متبقية تم استثناؤها عند تقسيم التصنيف إلى طبقات فعلية. ومن مميزات التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي أنه يمكن تقسيمه إلى نماذج من ثماني إلى خمس إلى ثلاث طبقات (الجدول الرقم (2-4)).

الجدول الرقم (2-4)

نماذج مقسمة للتصنيف الاجتماعي الاقتصادي

ثماني طبقات	خمس طبقات	ثلاث طبقات
1 - المهن الإدارية والاحترافية العالية. أصحاب الأعمال الكبار والمهن الإدارية العالية والمهن الاحترافية العالية	1 - المهن الإدارية والاحترافية	1 - المهن الإدارية والاحترافية
2 - مهن إدارية واحترافية أدنى		
3 - المهن المتوسطة	2 - المهن المتوسطة	2 - المهن المتوسطة
4 - أصحاب الأعمال الصغار والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص	3 - أصحاب الأعمال الصغار والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص	
5 - مهن المراقبة والمهن التقنية الأدنى	4 - مهن المراقبة والمهن التقنية الأدنى	3 - مهن روتينية والمهن اليدوية
6 - مهن شبه روتينية	5 - مهن شبه روتينية ومهن روتينية	
7 - مهن روتينية		
8 - لم يعمل قط والعاطل من العمل لفترة طويلة	لم يعمل قط والعاطل من العمل لفترة طويلة	لم يعمل قط والعاطل من العمل لفترة طويلة

المصدر: المصدر نفسه، ص 10، جدول 3.

ويتطلب أي إحصاء أو مسح، سلسلتين من الأسئلة من أجل التوصل إلى التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي: ثلاثة أسئلة عن المهنة، وخمسة أسئلة عن مكانة الوظيفة أو حجم المؤسسة، كما يتضمن **دليل المستخدم لتصنيف الإحصاءات الوطنية الاجتماعي - الاقتصادي**[91]، جداول من البيانات تشمل التصنيف المهني المعياري 2000 (Standard Occupational Classification 2000).

الأساس المفاهيمي للتصنيف الاجتماعي - الاقتصادي

يتجذر التصنيف الاجتماعي الاقتصادي في الملاحظة «الفيبرية» التي تقول إن «الأوضاع الطبقية» تعكس الاختلافات الاجتماعية - الاقتصادية التي تتمثل بفرص الحياة الموجودة في السوق[92]. ولقد تم التوضيح أن «الوظيفة ليست المكون الوحيد لفرص الحياة»[93]، وبالتالي لا يشمل التصنيف، ولا يستطيع أن يشمل، مصادر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية:

«يهدف التصنيف الاجتماعي الاقتصادي إلى تمييز المراكز في سوق العمل والوحدات الإنتاجية، في ما يتعلق «بعلاقاتهم الوظيفية» النموذجية... ويوازي وضع السوق، مصدر الدخل، والأمان الاقتصادي، وإمكان التقدم الاقتصادي. ويشير الوضع العملي أساسًا للموقع في أنظمة النفوذ والسيطرة في العمل، وبالتالي تميز فئات التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي بين المراكز المختلفة... كما تُعرف بالعلاقات الاجتماعية في مكان العمل، أي كيفية تنظيم الموظفين من خلال أرباب العمل بموجب عقود عمل، ولا تشير أسماء الفئات المستخدمة في التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي إلى المهارة. وتصف الفئات أشكالًا مختلفة من العلاقات الوظيفية وليس مستويات المهارة...

---

(91) *The National Statistics Socio-Economic Classification: User Manual* (London: Office for National Statistics/Her Majesty's Stationery Office (HMSO), 2002).

(92) Weber, «Class, Status, Party».

(93) *The National Statistics Socio-Economic Classification: User Manual*, 2.

وأدت التغيرات في طبيعة الصناعة والمهن وبنيتهما، إلى جعل التمييز (يدوي/غير يدوي) قديمًا ومضلًلا (دليل المستخدم إلى تصنيف الإحصاءات الوطنية الاجتماعي - الاقتصادي[94].

وكما أشرنا سابقًا، تطور التصنيف الاجتماعي الاقتصادي من تصنيف غولدثورب (أو نافيلد) الطبقي، فقد طور غولدثورب مؤخرًا أساسًا منطقيًا نظريًا (أو «رواية سببية») لتصنيفه الطبقي[95]، يسعى إلى تفسير الأشكال المختلفة من تنظيم العمل. إن عقود العمل هي عقود يوافق عليها الموظفون لوضع أنفسهم، بدل أجر، تحت سلطة رب العمل، ولكن لا يمكن فصل العمل الذي يقوم به الموظف عن الشخص الذي يبيعه[96]. وهكذا، من وجهة نظر رب العمل، لا يكمن الهدف الرئيس في مجرد فرض الطاعة، ولكن، أيضًا في حث الموظفين على التصرف بطريقة تدعم أهداف رب العمل. ويملك الموظفون، دائمًا، درجة لا يمكن إهمالها من حرية التصرف، أي إنهم يمتلكون «الفاعلية» الفردية.

وبالتالي، هناك، بالنسبة إلى رب العمل، مصدران أساسيان من «مخاطر التعاقد»، أولها، الصعوبة في مراقبة تأدية العمل، وكيف يمكن لرب العمل التأكد من أن الموظف يبذل الجهد الكافي؟ ثانيها، درجة المهارات والخبرة والمعرفة («رأسمال بشري») المحددة التي يمتلكها الموظف، وكيف يمكن لرب العمل التأكد من أن استخدام تلك المهارات يصب في مصلحته؟

ستقل الصعوبات في قياس كمية العمل إلى أدنى مستوياتها، عندما يرتكز القياس على كمية الإنتاج الفعلية (مثلًا العاملين في الجمع والتعبئة والتغليف). في تلك المهن، تحسب الأموال التي تدفع للموظفين لقاء كمية العمل المنفصلة التي يقومون بها، ولا يوجد هناك أي مكسب من تشجيع العمال على الاستثمار في اكتساب أصول إنسانية (التدريب وما إلى ذلك). وهكذا، فإن مثل هذا النوع من الوظائف يتميز بـ «عقد عمل».

---

(94) المصدر نفسه، ص 2 و4.

(95) Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration cf Research and Theory.*

(96) Paul Edwards, «Late Twentieth Century Workplace Relations: Class Struggle without Classes,» in Rosemary Crompton [et al.], eds., *Renewing Class Analysis* (Oxford: Blackwell, 2000).

في القطب المعاكس لعقد العمل هناك «علاقة الخدمة»، وهنا تكون «مشكلة الفاعلية» في أقصى تعقيداتها، وهناك عدم تناسق بالمعلومات بين الموظفين ورب العمل، أي إن المهارات والمعرفة لدى الموظف لا يمكن الوصول إليها بوساطة رب العمل. فمثلًا، يمكن أن يكون لشركة كبيرة، قسم إداري، ولكن ليس بالضرورة أن يكون المسؤولون عن استئجار المحامين ومحاسبتهم خبراء بالقانون. ويؤدي عنصر حرية التصرف في العمل الاحترافي، مثل المحاماة، إلى صعوبة في المراقبة بدرجة من الدقة. لذلك من المهم، خصوصًا بالنسبة إلى رب العمل، ولاء مثل هؤلاء الموظفين. وعليه، فإن العناصر المحتملة المتعلقة بمثل تلك الوظائف أساسية، مثل المشاركة في خيارات المخططات للشركة، وفرص الترقية وما إلى ذلك، وبما تجعل من المفيد بالنسبة إلى رب العمل الاستثمار في «رأس المال البشري» لهؤلاء الموظفين.

الشكل الرقم (4-2)

تصنيف غولدثورب التحليلي لعلاقات التوظيف

المصدر: مأخوذ ومعدل من: John H. Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration cf Research and Theory* (Oxford: Oxford University Press, 2000), 223.

يجمع غولدثورب بين مقاسين اثنين في تصنيفٍ واحد، كما هو ظاهر في الشكل الرقم (4-2)، وهما خصوصية الأصول المهنية البشرية، والصعوبة في مراقبة العمل، ويظهر من الرسم أن علاقات الخدمات تقع في الربع الـ مرتفع/مرتفع، بينما يقع عقد العمل في الربع الـ منخفض/منخفض.

منطقيًا، هناك نوعان مختلطان آخران من عقود العمل. أولًا، هناك صعوبة في مراقبة العمل، ولكن ليس في تحديد خصوصية الأصول المهنية. وهنا يضع غولدثورب وظائف مثل الأعمال الروتينية المكتبية غير اليدوية. ثانيًا، هناك ظروف تكون فيها صعوبات في تحديد خصوصية الأصول المهنية، ولكن ليس في مراقبة الإنتاج. وهنا يضع غولدثورب المراقبين الذين يعملون يدويًا والموظفين التقنيين في الدرجات الأدنى.

وهكذا، يجمع التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي المكانة الوظيفية، أي إذا ما كان الشخص صاحب عمل (كبير أو صغير) أو يعمل لحسابه الخاص أو موظفًا، مع الطرائق المميزة لتنظيم العمل المحددة لفئات الموظفين. ويرتسم تحديد غولدثورب للعلاقات الوظيفية من خلال فئات التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي كما يظهر في الجدول الرقم (4-3).

من الواضح أن التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي أنشئ وتم تفعيله، إضافة إلى كونه يعتمد على أسس نظرية. ولقد تم إثباته، على نطاق واسع، سواء بوصفه مقياسًا أم بوصفه أداة للقيام بالتوقعات (مثلًا، للصحة ونتائج التعليم). ويمكن استخدامه بسهولة، وبالفعل تم استخدامه منذ إحصاء العام 2001. ولقد تم توسيعه ليشمل من لا مهنة لهم، واعتمد على فهم مفصل للمكانة الوظيفية والعلاقات الوظيفية. والحال أن بُنية التصنيف المرنة تجعل استخدامه ملائمًا لمجموعة واسعة من المواضيع البحثية والأوضاع المختلفة. وقد أدت التعديلات التي أجريت على التصنيف، إضافة إلى تحديث «التصنيف المهني المعياري» (Standard Occupational Classification)، إلى جعل الانتقاد الدائم للتصنيف الطبقي «الاجتماعي» العائد إلى المكتب الحكومي للإحصاءات، الذي يقول بأنه فشل في وصف الوضع الطبقي الفردي للنساء بشكل ملائم،

لا يمثل مشكلة جدية. ولقد تم الترحيب بالتصنيف الاجتماعي - الاقتصادي بوصفه يقدم أنموذجًا مطورًا بشكل أفضل للتصنيف الطبقي «الاجتماعي»، العائد إلى المكتب الحكومي للإحصاءات. وهناك كلفة عالية في إنشاء أي نظام للتصنيف الاجتماعي واختباره والمحافظة عليه، ومن المحتمل أن يبقى التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي تصنيفًا معياريًا لسنوات عدة مقبلة.

الجدول الرقم (4-3)

فئات التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي وعلاقات التوظيف

فئات التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي	علاقة التوظيف
1 - المهن الإدارية والاحترافية العالية أصحاب العمل الكبار والمهن الإدارية العالية المهن الاحترافية العالية	خدمات
2 - المهن الإدارية والاحترافية المنخفضة	خدمات مرفقة
3 - المهن المتوسطة	خدمات مرفقة/مختلطة
4 - أصحاب العمل الصغار والعمال الذين يعملون لحسابهم	غير منطبقة
5 - مهن المراقبة المنخفضة والمهن التقنية المنخفضة	مختلطة
6 - المهن شبه الروتينية	عقد عمل معدل
7 - المهن الروتينية	غير منطبقة

ولا يعني ذلك أن التصنيف بعيد من الانتقادات. فكما يشير الجدول الرقم (4-3)، يقع اثنان من «الطبقات» فيه (الطبقتان 4 و8) خارج المنطق النظري الذي يقوم عليه. وبشكل إجمالي أكثر، كما أشرنا سابقًا، شدد منتقدو التصنيفات المهنية على حقيقة أنه، بالممارسة، لا يمكن فصل «فرص الحياة» المرتبطة بالمراكز المهنية أو المواقع المحددة في التصنيف، عن مميزات الشخص (مثل الجندر أو مستوى التعليم) الذي يحتل تلك المراكز[97]. ولدى

(97) Robert M. Blackburn, «A New System of Classes: But What Are They and do We Need Them?,» *Work, Employment and Society* 12, no. 2 (December 1998): 735-742.

بلاكبرن وزملائه[98] انتقادات أساسية إضافية للتصنيفات الفئوية، مثل تصنيفي غولدثورب والتصنيف الاجتماعي - الاقتصادي.

وقد عدّوا أن الخطوط الفاصلة بين الفئات هي في جوهرها اعتباطية. لماذا مثلًا يجب أن تعدّ شركة لديها أربعة وعشرون موظفًا «صغيرة»، بينما تُعدّ واحدة لها ستة وعشرون موظفًا «كبيرة»، وبالتالي تعرف المراكز في مختلف المواقع الطبقية. وهكذا أيد بلاكبرن وبراندي استخدام مقياس هرمي بسيط («مقياس كامبردج») عوضًا من تصنيف مئوي، وبالفعل، عدّا أن مثل ذلك المقياس هو مقياس أفضل للتفاوت الاجتماعي[99].

أما الصفة التي يشترك فيها التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي مع كل التصنيفات التي ترتكز على التوظيف، وكما يدرك ذلك هؤلاء الذين وضعوا التصنيف، أن بعضهم ينتقده واصفًا إياه بأنه غير مكتمل، لأنه لا يغطي جميع أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، بل يهتم بالتفاوت الطبقي الناتج من المكانة الوظيفية وعلاقات التوظيف، بدلًا من اهتمامه باللامساواة المرتبط بالجندر والعرق والعمر ومكان السكن. ويمكن اعتبار أن التوزيع المهني المعين (التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي) المرتبط بالجندر والعرق والعمر وما إلى ذلك، أي على سبيل المثال، تركز النساء والشباب في مهن خدماتية على المستوى الأدنى الذي هو في جوهره نتيجة اللامساواة في العمر والجندر. وبالطبع، تتفاقم اللامساواة في الجندر والعرق وما إلى ذلك، بدورها، بسبب اللامساواة في التوزيع المهني. ويجب أن نتذكر دائمًا أن الطبقات المبنية على الوظائف هي أدوات غير دقيقة، ويجب اعتبارها «أبدال» للتقسيمات الطبقية «الحقيقية» وليس محاولات لفهمها بكل تعقيداتها.

إن أي نظام للتصنيف هو محدود بعدد الجوانب التي يمكن أن يشملها.

---

(98) Kenneth Prandy, «Deconstructing Classes: Critical Comments on the Revised Social Classification,» *Work, Employment and Society* 12, no. 2 (December 1998): 743-754.

(99) F. L. Jones and Julie McMillan, «Scoring Occupational Categories for Social Research,» *Work, Employment and Society* 15, no. 1 (September 2001): 539-563.

ويركز التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي على المكانة الوظيفية وعلاقات التوظيف وبالتالي لا يشمل كبار المالكين أو رؤوس الأموال، الذين يُعدّون بأنهم يكونون أهم المجموعات في أي نظام طبقي. وعلى نحو أكثر خصوصية، لا يشمل الجوانب الثقافية التي يعدّها العديد من علماء الاجتماع جوانب أساسية في خطاب «التحليل الطبقي». ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تضمين الجانب الثقافي، بشكل منتظم، في مثل هذا التصنيف. فقد يشمل، مثلًا، الأمور الثقافية، مثل الذوق الموسيقي أو اختيار العطل التي ترتبط، بشكل منظم، بالفئات المهنية، ولكنها بطبيعتها عابرة متغيرة. وبالعودة إلى الموضوع المتعلق بالديموغرافيا الجغرافية، برزت فئة «رجل الشاحنة البيضاء» في العقد والنصف الماضيين، فحسب، وقد تزول في خلال العقد المقبل. وقد يكون العمل الذي يتطلبه تحديث الجانب الثقافي بشكل منتظم عملًا شاقًا ومكلفًا وربما يصنف بأنه لا يستحق العناء.

استنتاجات

لقد تضمن هذا الفصل مراجعة عدد من الاستراتيجيات المختلفة (أو نماذج التصنيف) التي تقسم فيها بُنى التوظيف في المجتمعات الصناعية، من أجل إنتاج مجاميع إحصائية يتم تسميتها لاحقًا بـ «الطبقات الاجتماعية». ويهدف العديد من هذه التصنيفات إلى حد كبير إلى التوصيف، أي إنها تقدم مقياسًا ملائمًا للأطر العريضة لبُنية التفاوت الاجتماعي في الرأسمالية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. كما أنها توفر مؤشرًا (تقريبيًا وجاهزًا نوعًا ما) لأسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي المرتبطين به. ولقد استخدمت نماذج مختلفة من التصنيف في أنواع مختلفة من العلوم الاجتماعية، وفي مجالات أخرى، على سبيل المثال، الأبحاث المتعلقة بالسياسة الاجتماعية، وأبحاث السوق، وأبحاث السلوك الانتخابي والحَراك الاجتماعي. وتشير مجموعة التطبيقات النظرية والعملية المختلفة التي تستخدم فيها التصنيفات الطبقية المختلفة، إلى أنه من غير الممكن تحديد نماذج معينة من التصنيف يمكن أن تكون «خاطئة» أو «صائبة»، ولكن يمكن أن

تكون تلك النماذج أكثر أو أقل ملاءمة لمهمات معينة، ومع ذلك أظهر علماء الاجتماع بعض التردد في بعض الأوقات في قبول مثل تلك الكلية النظرية والمنهجية، وقد نشأت نقاشات واسعة حول أي تصنيف معين هو «الأفضل»، وهي نقاشات توسعت لتشمل مجموعة من القضايا المختلفة. مثلًا، لقد قام مارشال وآخرون[100] بمقارنة مفصلة لتصنيف المكتب الحكومي للإحصاءات، وتصنيف غولدثورب وتصنيف رايت الطبقي. إلا أنه من الصعب رؤية الفائدة الفعلية لمثل ذلك العمل، بما أن التصنيفات الطبقية قيد الدراسة أنشئت من أجل أهداف مختلفة، وعلى أساس افتراضات نظرية (علنية وضمنية) مختلفة.

كما استخدمت التصنيفات الطبقية المستمدة من التوظيف لتقديم الأدلة من أجل النقاشات النظرية، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بطبيعة مسار «المجتمعات الصناعية» ومستقبلها[101]، أو من أجل اختبار نظريات ماركس وبريفرمان المتعلقة بعملية «البلترة»[102] (Proletarianization) أي الوصول إلى البروليتاريا. وقد أولى هذا الفصل اهتمامًا خاصًا بالتصنيفات الطبقية المرتبطة بتطور البرامج النظرية للتحليل الطبقي عند غولدثورب ورايت. وجاءت تلك البرامج نتيجة نقد واسع في علم الاجتماع لمقاربات دراسة المجتمع التي شددت على الترتيب بدلًا من الصراع في نظام الشرائح الطبقية، والتي استخدمت ترتيبًا مهنيًا غير موضوعي و/أو حدسي في تحليلها «الطبقي». وفي المقابل، حاولت التصنيفات العلائقية أن تركز على الانقسامات والصراعات الضمنية المرتبطة بالطبقة في المجتمعات الرأسمالية الصناعية.

وشارك غولدثورب ورايت، في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، في برامج مكثفة من الأبحاث التجريبية التي كانت فيها التعريفات (المختلفة) للطبقة أساسية. ونتج من المجهود الذي بذلاه كمية كبيرة من المواد المنشورة،

(100) Marshall [et al.], *Social Class in Modern Britain.*

(101) Wright and Singelmann, «Proletarianization in the Changing American Class Structure,»; Wright and Martin, «The Transformation of the American Class Structure, 1960-1980».

(102) David Rose [et al.], «Goodbye to Supervisors?,» *Work, Employment and Society* 1, no. 1 (March 1987): 7-24.

والنقاشات التي تستحق كتبًا منفصلة في حد ذاتها[103]. ومع ذلك، ومهما كانت درجة تميز عالمي الاجتماع هذين (والفرق البحثية المرتبطة بهما)، يجب التأكيد أنه لا رايت ولا غولدثورب ولا مقاربة إجمالي التوظيف عامة، تمثل التحليل الطبقي بأكمله. وفي وصفنا لأعمال كلا الكاتبين في هذا الفصل، لفتنا الانتباه لنقاط الاختلاف بينهما، وهي نقاط اختلاف شدد عليها كلاهما[104]. ومع ذلك، يتشارك غولدثورب ورايت، أيضًا، بأوجه شبه كبيرة بالنسبة إلى مقاربة «التحليل الطبقي»، في أنهما كلاهما يحددان البُنية الطبقية ضمن البُنية الوظيفية، وبأن كلاهما تبنى تقنية المسح العيني على نطاق واسع. وأدت تلك المقاربة إلى الوصول إلى عدد من النتائج التجريبية المهمة. ولكن نماذج المسح العيني على النطاق الوطني لا تكفي لاستكشاف العديد من الموضوعات في مجال «التحليل الطبقي» كله.

تنبع العديد من هذه الصعوبات من المشكلات النظرية والتجريبية الناتجة من فصل الفعل عن البُنية، وفصل العوامل الاقتصادية عن الثقافية في الأبحاث الاجتماعية. وعد بعضهم أن فشل نموذج الـ S → C → A، الذي يدعون أنه ظاهر في نظريات ماركس، كما في أعمال غولدثورب الأولى، عكس نقطة الضعف الأساس في مشروع «التحليل الطبقي»، إجمالًا[105]. وفي هذا الكتاب، سيتم الاعتماد أنه، وعلى الرغم من وجود ترابط واقعي بين الفعل والبُنية، وبين الاقتصاد والثقافة، فإن ذلك لا يمنع من الفصل بينها في ما يتعلق بالأبحاث التجريبية. ولكن في هذه الاستنتاجات ستجمع بين هذين النوعين من الانتقادات المتعلقة بمقاربة «إجمالي - التوظيف». وكما رأينا، يرتكز العديد منها، في الجوهر، على كونها غير وافية في تقديم عرض للفعل

---

(103) وبالفعل، صدرت مثل تلك الكتب، انظر: Jon Clark, Celia Modgil and Sohan Modgil, eds., *John H. Goldthorpe: Consensus and Controversy* (Basingstoke: Falmer Press, 1990); Wright, ed., *The Debate on Classes.*

(104) انظر خصيصًا: John H. Goldthorpe and Gordon Marshall, «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques,» *Sociology* 26, no. 3 (August 1992): 381-400.

(105) Michael Savage, *Class Analysis and Social Transformation* (Buckingham: Open University Press, 2000), 40.

(الطبقي) الإنساني. إضافة إلى ذلك، تم انتقاد المقاربة لفشلها في الأخذ بالحسبان العوامل الثقافية أو المعيارية في ما يتعلق بالبُنية الطبقية، وبتحديد مواقع الأشخاص ضمن البُنية.

وبالفعل، فإن مقاربة المسح على نطاق وطني ليست ملائمة، تحديدًا، لاستكشاف العمليات الفعلية للتكوين الطبقي. ويستمد رايت عرضه للتكوين الطبقي من تحليل ماركس، بينما تركز «سردية غولدثورب السببية» على العلاقات الوظيفية المجردة، لكن هذه العلاقات تجري في منظمات تسود فيها قيم وافتراضات معيارية معينة، مثلًا، معتقدات حول الوظائف «الملائمة» للنساء والرجال (إذا لم نذكر المراكز الملائمة لأعمار أو أعراق معينة). علاوة على ذلك، تُشكل الطبقات أيضًا في أماكن محلية، وفي روابط مثل الأحزاب السياسية، وعادة ما يتم استقصاء تلك العمليات من خلال مقاربات إجمالية لدراسة الحالة.

في هذا الفصل، استكشفنا الافتراض الشائع الذي يقول إن «الطبقة» توصف من خلال البُنية المهنية، وفي الواقع، غالبًا ما يتم عدّ «البُنية الطبقية» و«البُنية المهنية» على أنهما «مترادفتان». وينبع هذا التقليد من الممارسة التي أنشئت بوساطة الإحصائيين في أوائل القرن العشرين من أمثال ستيفنسون، والتي قسمت السكان إلى ترتيب مهني أو طبقات غير متساوية بالنسبة إلى المكافآت. وشارك ستيفنسون بنقاش مع يوجينيين آخرين (أي متخصصين في علم تحسين النسل)، وليس مع ماركس أو فيبر. وبالتالي، لم يكن من المستغرب، أن تتلاءم التصنيفات الطبقية، مثل التصنيف التابع للمكتب الحكومي للإحصاءات، بالمصادفة فحسب، مع الاهتمامات النظرية لعلماء الاجتماع الكلاسيكيين هؤلاء.

في بريطانيا، أنشئ التصنيف الطبقي الرسمي الجديد (التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي) على أساس نظري (سوسيولوجي)، وبالتالي لا يمكن رفضه لكونه «لا يركز على النظريات». ومع ذلك لا تزال المشكلات الإجمالية المرتبطة بتفعيل الطبقات، من خلال مجاميع التوظيف، تنطبق عليه. ولا تقدم

التصنيفات المهنية أي عرض للثروات المتشكلة[106]. علاوة على ذلك، تتشكل البُنية المهنية من خلال الافتراضات الثقافية والمعيارية التي يتم التعامل معها، حتى في التصنيفات الطبقية العلائقية، على أنها خارجية بالنسبة إلى التنظيم والتوظيف وتوزيع الأشخاص في البُنية الوظيفية. وكما سنرى في الفصل الآتي، لاقت مثل تلك الانتقادات صدى في «الانعطافة الثقافية» في علم الاجتماع التي كانت هي ذاتها جزءًا من سلسلة التطورات التي رفضت فعليًا أهمية «الطبقة» النظرية والعملية.

(106) إن الرد على هذا النقد عادة هو أن أصحاب الثروة الكبيرة يمثلون مجموعة صغيرة جدًا لا بد من أن تضيع عمليًا ضمن التحليل الجامع.

الفصل الخامس

تنبؤ للموت في غير أوانه وتجدد في أوانه

«كان خبر موتي مبالغة»

مارك توين (Mark Twain)

مقدمة

في الفصل الرابع، تمت دراسة مجموعة من الاستراتيجيات المختلفة التي طُورت من أجل قياس (تفعيل) «البُنية الطبقية» من خلال بُنية التوظيف. وأصبحت مسألة المقياس الأكثر ملاءمة للطبقة الاجتماعية، مسألة أساسية بالنسبة إلى نقاش مهم ضمن العلم الاجتماعي الأنكلوأميركي ما بعد الحرب: أي مقاربة «الإجماع» مقابل مقاربة «الصراع». وعدّ بعضهم أن الوظيفية المعيارية قد وضعت تركيزًا، لا مبرر له، على التكامل والإجماع، وبالتالي حجبت الصراعات الحقيقية التي ميزت المجتمع الصناعي الرأسمالي. وتم تفسير الثبات والتشابه (الظاهر) على النطاق الوطني لنماذج الترتيب المهني، بوصفهما إظهارًا للإجماع المفترض إضافة إلى تقديم برهان تجريبي لأطروحة «المجتمع الصناعي». وفي المقابل، شدد علماء الاجتماع الذين أكدوا أهمية الصراع الاجتماعي، على الحاجة إلى تطوير مقاييس للطبقة الاجتماعية، بدلًا من تراتبيات مهنية وصفية. وهكذا في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، كان هناك مقاييس سوسيولوجية متطورة لبُنية التوظيف التي، على عكس التصنيفات «التدرجية» أو تصنيفات

المكانة، ادعت أنها تعكس نظريًا، بُنية العلاقات الطبقية الفعلية في المجتمعات الرأسمالية. وتم تطوير برنامجين أساسيين لـ «التحليل الطبقي»، واحد يخص غولدثورب، والآخر رايت، يستخدمان مثل هذه التصنيفات.

لقد تم انتقاد الأسس النظرية لكلا التصنيفين، حيث عدّ سكوت، بأن غولدثورب ابتعد من البرنامج «الفيبري» للتحليل الطبقي الذي كان بمنزلة نقطة انطلاقه[1]. ومتبعًا فيبر، قام سكوت بالتمييز بين «وضع الفرد الطبقي» و«الطبقات الاجتماعية». وكما رأينا في الفصل الثالث فإنه بالنسبة إلى فيبر، تشير الملكية وعلاقات السوق إلى «الوضع الطبقي». والطبقات الاجتماعية هي طبقات فعلية تحدد من خلال عمليات الحَراك. وقد عدّ سكوت أنه: على الرغم من استخدام غولدثورب المستمر لعبارة «الطبقة الاجتماعية»، فإن الفئات الجديدة التي أشار إليها ليست طبقات على الإطلاق، بل هي فئات اقتصادية للأوضاع الطبقية معرفة اسميًا، وصُممت لتحقيق أقصى قدر من القوى التنبؤية للتصنيفات في الأبحاث المقارنة[2]. وطور غاباي (Gubbay) نقدًا مماثلًا لنموذج رايت الماركسي للتحليل الطبقي لإجمالي التوظيف[3]، حيث عدّ أنه، «وعلى الرغم من أن رايت بدأ مشروعه الطبقي بتصنيف طبقي علائقي، أي، تصنيف مستمد من نظرية تتعلق بالمجتمع كله، وتحدد العلاقات بين «الطبقات» على أنها أساسية لديناميته، على الرغم من ذلك، فقد أشارت المراجعات اللاحقة للتصنيف إلى أنه فقد هذه الصفة، واستخلص غاباي بأن «الدافع إلى إظهار فائدة مقاربته في الأبحاث التجريبية المتعلقة بالارتباط الإحصائي لفئاته الطبقية مع الدخل والوعي، أبعده من التحليل الطبقي الماركسي»[4].

---

(1) John C. Scott, *Stratification and Power: Structures of Class, Status and Command* (Cambridge, UK: Polity, 1996).

انظر أيضًا: Lydia Morris and John C. Scott, «The Attenuation of Class Analysis: Some Comments on G. Marshall, S. Roberts and C. Burgoyne, «Social Class and the Underclass in Britain in the USA»,» *British Journal of Sociology* 47, no. 1 (March 1996): 45-55.

(2) Scott, Ibid., 215-216.

(3) Jon Gubbay, «A Marxist Critique of Weberian Class Analysis,» *Sociology* 31, no. 1 (February 1997): 73-89.

(4) المصدر نفسه، ص 80

ولكن، بما أن كلا برنامجي الأبحاث قد انتهيا الآن، فقد أصبحت المناقشات المتعلقة بأي منها هو «الأفضل» أقل أهمية. وكما أُشير في الفصل الرابع، كان هناك نوع من التوافق بين غولدثورب ورايت، وفي أي حال، يبدو أنه في الممارسة، يقيس التصنيفان والمقياسان المختلفان ظواهر متشابهة جدًا. فمثلًا، وجد هوت وآخرون[5] في دفاعهم عن «التحليل الطبقي» (الذي عنوا به مقاربة إجمالي - التوظيف)، أن النسبة الطبقية للمداخيل في الولايات المتحدة كانت 1: 4.2 للرجال و1: 2.5 للنساء، باستخدام تصنيف رايت، و1: 4.9 للرجال و1: 3.6 للنساء باستخدام تصنيف أريكسون - غولدثورب. وكان هناك كثير من النقاشات الحامية في أي التصنيفين هو «الأفضل». ولكن كل التصنيفات الطبقية هي في الواقع مرتبط بعضها ببعض، وتتطابق فئاتها لدرجة كبيرة، خصوصًا في نماذجها المقسمة (Collapsed Versions) التي تستخدم كثيرًا[6].

يمكن اعتبار غولدثورب ورايت بأنهما على رأس من مارسوا المقاربات السوسيولوجية المميزة للتحليل الطبقي الذي طور خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. وجاء الدافع إلى تلك المقاربة، كما ذُكر في الفصول السابقة، من استخدام نظريات «الطبقة الاجتماعية» المستمدة من أعمال ماركس وفيبر، من أجل تطوير تصنيفات نظرية وعلائقية للتوظيف، والتي وصفت «البُنية الطبقية». وعدّها غولدثورب ورايت بأنها مهمة خصيصًا من أجل التمييز بين «الطبقة» و«المكانة». ومن ثم تم تفعيل هذه العروض من خلال مسح عيني على نطاق واسع، وهي طريقة بحثية تعززت قدراتها بشكل كبير بمجيء الكومبيوتر

(5) Mike Hout, Clem Brooks and Jeff Manza, «The Persistence of Classes in Post-industrial Societies,» *International Sociology* 8, no. 3 (September 1993): 259-277.

(6) Mike Emmison, «Wright and Goldthorpe: Constructing the Agenda of Class Analysis,» in Janeen Baxter, Mike Emmison and John S. Western, eds., *Class Analysis and Contemporary Australia* (Melbourne: Macmillan, 1991); F. L. Jones, «Stratification Approaches to Class Measurement,» *Australian and New Zealand Journal cf Sociology* 24, no. 2 (August 1988): 279-284; Kenneth Prandy and Robert M. Blackburn, «Putting Men and Women into Classes: An Assessment of the Cross-Sex Validity of the Gold Thorpe Class Schema,» *Sociology* 31, no. 1 (February 1997): 143-152.

والمعالجة الإلكترونية للبيانات. وتجمع هذه المقاربة، في إطار واحد، التحليل النظري للطبقة الاجتماعية مع التحليل التجريبي للتفاوت الطبقي والبنى الطبقية. وتحمل تلك المقاربة وعودًا كبيرة، ولكن عليها أيضًا قيودًا كبيرة. وهناك صعوبات يمكن التغلب عليها في تحديد «الطبقة» بطريقة مستقلة عن العوامل الأخرى التي تبني العلاقات الوظيفية، كما لا يمكن استكشاف طبيعة الروابط بين البُنية الطبقية والوعي أو الفعل الطبقي من خلال بيانات المسح بشكل كاف. وكان غولدثورب ورايت واضحين بالنسبة إلى مفهوم «الطبقة»، بوصفه من خلال مقاربات تعتمد، في اللحظة الأخيرة، على تجميع المزايا الفردية[7]. وراجع غولدثورب ورايت تصنيفاتهما الطبقية، وحاولا توضيح موقفهما، وأظهرت تلك التوضيحات القيود الضمنية في كلا المقاربتين، إضافة إلى التلاقي في مسارهما. إلا أنه، وبإعادة صوغ غولدثورب ورايت، يبدو التحليل الطبقي المرتكز على إجمالي التوظيف، الآن، على أنه مشروع أكثر محدودية، فكريًا وسياسيًا، مما كان عليه في الماضي[8].

ومع ذلك، أدت سيطرة برامج غولدثورب ورايت البحثية الكمية، خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته وتسعينياته، إلى جعل المناظرات المتعلقة بالأهمية المستمرة لـ «الطبقة» (أو عدم الأهمية)، غالبًا ما تأخذ شكل النقاشات المتعلقة باستمرارية قوة العلاقة بين المهنة (أو الوظيفة)، ومجموعة من العوامل المتعلقة بالمواقف والسلوك[9]؛ أي إنها عدّت مقاربة «إجمالي التوظيف»، ضمنيًا، بأنها تمثل التحليل الطبقي كله[10]. وإلى جانب التخفيف، الظاهر، للسلوك

---

(7) يؤكد كل من غولدثورب ورايت أن تصنيفاتهما تعتمد على صفات المهن بدلًا من الأفراد. ومع ذلك، فإن حجة إينغام (Ingham) ستظل قائمة إذا أخذنا بالاعتبار أن الوظائف الفردية ذات الصفات المتشابهة يتم جمعها معًا. انظر: G. K. Ingham, «Social Stratification: Individual Attributes and Social Relationships,» *Sociology* 4, no. 1 (January 1970): 105-113.

(8) John H. Goldthorpe and Gordon Marshall, «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques,» *Sociology* 26, no. 3 (August 1992): 381-400.

(9) مثل: Terry Nichols Clark and Seymour Martin Lipset, «Are Social Classes Dying?,» *International Sociology* 6, no. 4 (December 1991): 397-410.

(10) كانت مقاربة إجمالي التوظيف للتحليل الطبقي ضمن علم الاجتماع، لا تزل توصف بأنها «مهيمنة» في التسعينيات. انظر: Michael Savage [et al.], *Property, Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain*, International Library of Sociology (London: Routledge, 1992).

«التقليدي»، المرتبط بالطبقة المهنية (مثل السلوك الانتخابي)[11]، ساعدت التغيرات في البُنية المهنية؛ أي الانخفاض النسبي في مهن «الطبقة العاملة»، وزيادة توظيف النساء، أيضًا، في تقويض تلك المقاربة، ولكن، كما رأينا في الفصل الثاني، ذهبت التساؤلات المتعلقة بأهمية «الطبقة» أبعد من الانتقادات التي تطورت بالنسبة إلى هذه المقاربة المتعلقة بـ «التحليل الطبقي».

وهكذا، سنقدم، في بقية هذا الفصل، مختصرًا للتغيرات الأخيرة في تنظيم وظائف المجتمع (على الصعيدين الوطني والعالمي) التي ساهمت في تعزيز وجهة النظر التي تقول إن «الطبقة» لم تعد مفهومًا مفيدًا أو ملائمًا في ما سيتعلق بتحليل المجتمعات المعاصرة. أولًا، هناك تغيرات في بُنية العمل والتوظيف، ثانيًا، الفشل الواضح في التعامل مع «مسألة الجندر»، وثالثًا، ما يبدو أنه عدم الأهمية المتزايد للسياسة الطبقية. وفي هذه الانتقادات سيتم تحديد فكرتين أساسيتين بارزتين: أولًا: فكرة «الفردية» المتزايدة، وبالتالي عدم أهمية المفاهيم «الجماعية» مثل الطبقة، وثانيًا، الآراء التي تقول بأن النظريات والمفاهيم الثقافية، بدلًا من الاقتصادية، هي الأكثر ملاءمة للتحليل السوسيولوجي في مجتمعات «ما بعد الحداثة».

تغيرات في بنية العمل والتوظيف

في هذا الكتاب، كانت هناك إشارات عدة إلى أحد أهم التغيرات البُنيوية التي ساهمت في الادعاء بأنه لم تعد «للطبقة» أهمية كبرى في المجتمعات «الغربية»، أي الانخفاض النسبي والرقمي في «الطبقة العاملة (الذكورية) القديمة». وترافق التوجه إلى الصناعية في الصين وجنوب شرق آسيا مع

---

(11) جرت معارضة فكرة التآكل الفعلي لهذه الروابط. فقد أشار هيث وزملاؤه إلى أن إطار غولدثورب لتفسير الطبقة لا يزال المقياس الأفضل لتحليل أنماط سلوك التصويت الانتخابي في بريطانيا. انظر: Anthony Heath [et al.], *Understanding Political Change: The British Voter, 1964-1987* (Oxford: Pergamon, 1991); Bo Särlvik and Ivor Crewe, *Decade cf Dealignment The Conservative Victory cf 1979 and Electoral Trends in the 1970s* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983).

كما أنهم أظهروا أن طبقة الوظيفة أو المهنة تبدو ذات أهمية خاصة إذا كنا مهتمين بالتصويت لمصلحة اليمين، وخاصة بين الذين يعملون لحسابهم الذاتي.

انخفاض الصناعات الثقيلة في الغرب، وأصبح «حزام الصلب» المعروف في الولايات المتحدة «حزام الصدأ»، وفي بريطانيا، توقفت الأماكن التي كانت تعتمد على صناعة واحدة في جنوب منطقة ويلز وفي مناطق الشمال الشرقي عن تصنيع السلعة الأساسية الأهم بالنسبة إلى «المجتمع الصناعي». كما عانت صناعات أساسية أخرى، مثل صناعة السُفن، انخفاضًا مفاجئًا في مستوى الطلب العالمي، وما تبقى من بناء السُفن أصبح في الغالب في دول غير غربية. وشهدت فترة التوسع في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية نموًا سريعًا في التصنيع؛ لتلبية الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية وأهمها العربات، ولكن التنافس المتزايد أدى إلى تشبع الأسواق المحلية، وإلى انخفاض كبير في تلك الأسواق، خصوصًا في بريطانيا. وكانت فترة الرواج ما بعد الحرب تشارف على الانتهاء بحلول ستينيات القرن العشرين، ولكن تعاظم الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت بارتفاع أسعار النفط العالمية في أوائل السبعينيات، أدى إلى انهيار إضافي في الصناعات التحويلية في الغرب.

وخلال سبعينيات القرن العشرين، حاولت الحكومات في بريطانيا الإمساك بالوضع الاقتصادي المتردي، من خلال تمديد إضافي للصفقات «الشركاتية» الواسعة التي ثُبتت خلال فترة التوسع ما بعد الحرب، وهذا ما وصفه كروش بأنه «التسوية الاجتماعية في منتصف القرن»[12]، وقد تضمنت اعتماد سياسات كينز لإدارة الدولة الاقتصادية؛ أي اتباع سياسة العمالة الكاملة التي حاولت الحكومات المحافظة عليها بالسيطرة على الطلب، من خلال الضرائب وسياسات ضريبية أخرى، بالاشتراك مع توفير الدولة للتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية[13]. وفي عام 1974، دخلت الحكومة العمالية في بريطانيا في «عقد اجتماعي» مع الحركة النقابية العمالية التي قايضت فيها الاتحادات

(12) Colin Crouch, *Social Change in Western Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1999), 53.

(13) وُصفت هذه المرحلة التاريخية بأنها بتسكيلية (Butskellism) وهو تعبير تم نحته من جمع اسمي عائلتي قائدي حزب المحافظين البريطاني المعاصرين على اليمين وعلى اليسار، وهما هيو غاتسكيل وبتلر.

تنظيم طلبات الأجور لأعضائها مقابل الحقوق المتزايدة في المشاركة بتشكيل سياسات الحكومة. ولم تكن تلك السياسات ناجحة في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي، واستمر التضخم في الارتفاع، وكذلك نسب البطالة، وهي الظاهرة التي أطلقت عليها التسمية الملائمة وغير المحبوبة «الركود التضخمي»[14] (Stagflation). وقد وصلت إلى ذروتها في عام 1979 في «شتاء السخط»، حيث قام عمال القطاع العام الذين انخفضت أجورهم انخفاضًا حادًا، نتيجة «العقد الاجتماعي»، بالإضراب[15].

واعتمدت حكومة «المحافظين» التي انتخبت لاحقًا، سياسات معاكسة تمامًا لسياسات «العقد الاجتماعي»، ولم تعد هناك أي حماية للصناعات التي تراجعت، واقتصر «التدخل» الحكومي الاقتصادي على محاولات السيطرة على مستوى الاحتياطي النقدي (Money Supply) في السوق المالية، كما تم استثناء الاتحادات العمالية من الوصول إلى سلطة الدولة، وبالفعل شُنت هجمة مباشرة كاملة على موقعهم، وأخذت منهم الحقوق الشرعية (مثل تلك المتضمنة في «النقابات العمالية»، و«قانون العلاقات العمالية» الصادر في عام 1976) التي اكتسبوها في سبعينيات القرن العشرين. وفي ظل تأثير النظريات الاقتصادية النيوليبرالية، قادت حكومة «المحافظين» العودة إلى «قوى السوق» في تنظيم الشؤون الاقتصادية التي شملت بيع السلع المحتكرة بوساطة الدولة، مثل الغاز والاتصالات والكهرباء والمياه، وزيادة «خصخصة» الرعاية الاجتماعية، وتطبيق مبادئ «شبه السوق» على المؤسسات التي لا تزال تدور في فلك الدولة (مثل المدارس والجامعات والمستشفيات)، وتشجيع المبادرة الفردية.

كذلك ساهمت تلك السياسات النيوليبرالية، في الانهيار السريع للصناعات التحويلية. وكان هناك ارتفاع كبير في نسب البطالة، وانخفاض في

---

(14) إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن التشريع الذي صاحب «العقد الاجتماعي»، خاصة في ما يتعلق بالمساواة في الأجور والتمييز على أساس الجنس والمساواة في الفرص، أثبت أنه كانت له نتائج اجتماعية عميقة من حيث توسيع حقوق المواطنة إلى هذه الفئات.

(15) لم يُشارك القطاع الصناعي الخاص بهذا الاتفاق؛ ولذلك فإن الأجور ارتفعت بحدة في القطاع الخاص نتيجة للتضخم المالي.

أعداد المنتسبين إلى النقابات العمالية، التي انخفضت من 13.2 مليونًا في عام 1979 إلى 10 ملايين في عام 1989، ووصلت إلى 7.7 ملايين في عام 2002. وانخفض عدد الوظائف في الصناعات التحويلية بـ 30 مليونًا بين عامي 1971 و1988، أي من 8 ملايين إلى 5 ملايين موظف. وأدت إعادة البناء الاقتصادي التي حدثت في ثمانينيات القرن العشرين إلى توليد فرص عمل جديدة، ولكنها كانت في الغالب في قطاع الخدمات. وفي المملكة المتحدة، ازدادت الوظائف الخدماتية من 53 في المئة إلى 73 في المئة بين عامي 1973 و1993. وأدى انخفاض فرص العمل في الصناعة التحويلية، الذي حصل في جميع الاقتصادات الصناعية المتأخرة، إلى تراجع إضافي في المهن التي عرفت تقليديًا بمهن «الطبقة العاملة»، كما ارتبط تراجع وظائف «الطبقة العاملة»، كما تمت الإشارة في الفصل الأول، أيضًا، مع زوال مجتمعات الطبقة العاملة (على سبيل المثال في تعدين الفحم والمناطق الصناعية القديمة)، ومع تزايد الفردية، كما عدّ بعضهم.

تجزأ سوق العمل تدريجًا، مع تزايد الوظائف التي تتميز بمواقيت عمل مرنة، والوظائف غير النموذجية، مثل العمالة لجزء من الوقت، والعمل بموجب العقود قصيرة الأمد، والعمل الخاص[16]. بين عامي 1993 و1997، وكانت 38 في المئة من فرص العمل الجديدة التي وجدت في الولايات المتحدة فقط، وظائف نموذجية ذات دوام عمل كامل. كما أصبحت الوظائف تتميز، على نحو متزايد، بعدم الأمان، الناتج من الممارسات الإدارية، مثل خفض عدد الوظائف في الهرميات الإدارية في المؤسسات (مثل إزالة وظائف المراقبة والوظائف الإدارية) والاستعانة بمصادر خارجية (مثل العقود الفرعية لخدمات المطاعم والتنظيف، ومهمات أخرى كانت تُنفذ داخل المؤسسة). وعدّ بعضهم أن الأعمال الخاصة ستزداد لتوافر حاجات الشركات في الاستعانة بالمصادر الخارجية، على غرار ما تفعله الوظائف غير الثابتة، مثل العقود محدودة الأجل. وحتى بحلول عام 2000، كان بيك لا يزال يصف «توجه الغرب إلى

(16) انظر: Mark Beatson, *Labour Market Flexibility* (London: Department of Employment, 1995).

تطبيق المثال البرازيلي» أي التحول الكبير باتجاه الوظائف غير الرسمية وغير الآمنة، على أنه محتم[17]. وقد ارتبطت هذه التطورات مع تزايد عدم الأمان في الوظائف والانخفاض المفترض للمهن طويلة الأمد (انظر الفصل الثامن).

ولكن، الأبحاث الأخيرة أشارت إلى أنه، في بريطانيا، لم ينخفض تولي الوظائف كثيرًا في الأعوام الأخيرة، وحافظت ثلث القوة العاملة في المملكة المتحدة على العمل مع رب العمل نفسه لأكثر من عشر سنوات[18]. وبالتالي، في الإجمال، لم تصبح الوظائف أقل أمانًا، ولم تزدد نسب الوظائف الخاصة، كما أن معظم الموظفين لا يزالون يعملون، بموجب عقود عمل دائمة[19]. ومع ذلك، يمكن القول بأن التوظيف في بريطانيا، كان، تاريخيًا، يتميز بالنقص في التنظيم والحماية، وبالتالي، فإنه تميز بالمرونة في أي حال[20].

وفقًا لبيك[21]، أدت مثل تلك التغيرات إلى تطور «مجتمع من الموظفين يتميز بالفردية» في «نظام محفوف بالخطر من البطالة المقنعة، التي تتميز بالمرونة وصيغة الجمع واللامركزية». وكما رأينا، نتيجة لذلك، عدّ بيك أن الطبقة الاجتماعية هي فئة الزومبي (Zombie Category) أي الفئة «الميتة التي لا تزال في قيد الحياة»[22]. إن «العمل»، بمعناه المهني، قد ركز الاهتمام على تطور الهويات المرتكزة على الطبقات في المجتمعات الصناعية، ورأى بيك، أنه، نتيجة عدم الأمان المتزايد والمرونة في سوق العمل، فقد فقدت «الطبقة» و«المكانة» أهميتهما.

---

(17) Ulrich Beck, *Brave New World cf Work* (Cambridge, UK: Polity, 2000).

(18) Peter Nolan, «Reconnecting with History: The ESRC Future of Work Programme,» *Work, Employment and Society* 17, no. 3 (September 2003): 473-480.

(19) Robert Taylor, *Britain's World cf Work: Myths and Realities*, ESRC Future of Work Programme Seminar Series (Swindon: Economic and Social Research Council, 2002).

(20) في بلدان أوروبية أخرى مثل فنلندا، أدت محاولات إسباغ الليبرالية على سوق العمل مؤخرًا إلى ربط هذه الأخيرة بزيادة نوع الأعمال الأقل أمانًا اجتماعيًا مثل العمل الجزئي.

(21) Ulrich Beck, *Risk Society: Towards a New Modernity* (London: Sage, 1992): 143.

(22) Ulrich Beck and Elisabeth Beck-Gernsheim, *Individualization: Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences* (London: Sage, 2002).

في تسعينيات القرن العشرين، عُدّت تلك التغيرات بمثابة انتقال من تقنيات الإنتاج وتنظيم العمل السائد في ظل «الفوردية» إلى «ما بعد الفوردية»[23]. وعدّ بعضهم أن «الفوردية» تميزت بالإنتاج بالجملة، على النطاق الواسع، للسلع الرخيصة، والموحدة، وتقسيم العمل المفصل، والتنظيم التراتبي الواسع للنشاط الإنتاجي، وهكذا أطلقت تسمية «الفوردية» التي تصف نظام إنتاج السيارات بالجملة الذي طوره هنري فورد (Henry Ford) في الولايات المتحدة خلال العقود الأولى من القرن العشرين، وهو النظام الإنتاجي المتبع في الصناعات التحويلية الذي وصفه بريفرمان بأنه «تدهور العمل» في الرأسمالية الاحتكارية[24]. وفي المقابل، من المفترض أن تتميز «ما بعد الفوردية» بتقنيات إنتاجية مرنة في المواقع الصغيرة المتفرقة. والتأكيد هو تنوع الإنتاج والاستجابة السريعة للطلب على السلع الاستهلاكية، وذلك على عكس مقولة هنري فورد الشهيرة إنه يمكن للمستهلك أن يقتني أي سيارة من أي لون، ما دامت سوداء.

ويمكن تحديد شقين اثنين في النقاشات التي لخصت آنفًا. أولًا، كان هناك اتجاه نحو مرونة وعدم أمان أكبر بالنسبة إلى التوظيف، وثانيًا، كان هناك انخفاض كبير في المجتمعات المرتكزة على التوظيف، بالمعنى الجغرافي، وبمعنى تراجع الإحساس «بالانتماء» الذي ارتبط، في وقت من الأوقات، بأرباب العمل ذوي القدرة الاقتصادية الكبيرة الذين كانوا يستطيعون تأمين «وظائف مدى الحياة». ومن الناحية التجريبية، يمكن التشكيك بالازدياد الفعلي لعدم الأمان الوظيفي. لكن، ما لا يمكن التشكيك به هو تناقص المجتمعات التي ترتكز على وظائف معينة، والتي تقع في أماكن جغرافية معينة، ما أدى إلى إزالة مواقع مهمة كانت تولد فيها أيديولوجيات «الطبقة العاملة» التقليدية والجماعية. وكان لإعادة تنظيم و(إزالة) الإنتاج و(الإدارة) نتائج مهمة، وعدّ

(23) Robin Murray, «Fordism and Post-fordism,» in Stuart Hall and Martin Jacques, eds., *New Times: The Changing Face cf Politics in the 1990s* (London: Lawrence and Wishart, 1989); Charles F. Sabel, *Work and Politics: The Division cf Labour in Industry*, Cambridge Studies in Modern Political Economies (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982).

(24) Harry Braverman, *Labor and Moncpoly Capital: The Degradation cf Work in the Twentieth Century* (New York: Monthly Review Press, 1974).

سنيت (Sennett)، في نص مؤثر، أن الوظائف ذات المواقف المرنة، وانتهاء القدرة على القيام بالتوقعات التي كانت تؤمنها الوظائف طويلة الأمد، قوض مساهمة الوظائف في تكوين الهويات الفردية. كما عدّ أنه في ظروف المؤسسات الحديثة، اضمحلت الثقة، وتقسمت العلاقات، حيث ما عاد للبشر أسباب عميقة ليهتم بعضهم ببعض[25].

ويعود ذلك، جزئيًا، إلى أن الممارسات الإدارية تغيرت وتطورت، وتم إدخال ممارسات «الالتزام رفيع المستوى» (أو «الأداء رفيع المستوى») للموارد البشرية، التي تسعى إلى الحصول على جهد كبير من الموظفين في العديد من المؤسسات الحديثة. وتتضمن تلك الممارسات العمل ضمن فريق، ودوائر الجودة والتقنيات الفردية، والتدريب والأجر المرتبطين بالأداء. وبالفعل، عدّ بعضهم أنه «ليس لدينا أيدٍ» في المؤسسات الحالية. وهناك رأي شائع يقول بأن المؤسسات أصبحت تفضل، بالاختيار وليس بالضرورة، أن تشارك بـ«القلوب والعقول»[26]. والتطور الفردي للمهن هو أساس بالنسبة إلى الممارسات الإدارية المتميزة بالالتزام الرفيع المستوى. وبدلًا من أن يكونوا (كما في الماضي) برعاية بيروقراطية هرمية ثابتة ومستقرة، يتم تشجيع الأفراد ليطوروا أنفسهم، من خلال ما هو في الغالب بُنية تنظيمية سلسة ومتغيرة. وبالتالي، يتم «حفز» الموظفين، بشكل متزايد، من أجل أن يطوروا «روح المبادرة الفردية» لديهم[27].

وأدى التشديد على الموظفين في الإدارة المتميزة بالالتزام الرفيع المستوى، إلى دفع بعض المؤلفين إلى احتساب طبيعة العمل بوصفه وظيفة، بأنه في طور التحول، ويقول بعضهم إن «العمل» أصبح، على نحو متزايد،

---

(25) Richard Sennett, *The Corrosion of Character: The Personal Consequences of Work in the New Capitalism* (London; New York: W. W. Norton, 1998), 148.

(26) Paul Thompson and Chris Warhurst, eds., *Workplaces of the Future* (Basingstoke: Macmillan, 1998), 1.

(27) Nikolas S. Rose, *Governing the Soul: The Shaping of the Private Self* (London: Routledge, 1989).

«ثقافيًا» بدلًا من كونه «ماديًا». وجُعل تعميم العلاقات الخدماتية ضمن المؤسسة ذاتها (كما في الاختراعات مثل «الإدارة الكلية للصنف»، حيث تصبح كل دائرة بمثابة زبون بالنسبة إلى الدوائر الأخرى). ويعتمد عمل الخدمات، بشكل خاص، على الإنجاز الناجح لـ «أداء» موظفي الخدمات(28).

وبالتالي، من السهل فهم كيف أدت التغيرات، على مدى الأربعين عامًا الماضية، في طبيعة العمل بوصفه وظيفة، إلى زيادة الفردية وتضاؤل الهويات التي تبنى على الأساس الطبقي. وإنما ما يمكن التشكيك به هو صحة تأكيد بعض المنظرين من أمثال بيك، أن «الطبقة قد ماتت» نتيجة لتلك التغيرات. وكما سنرى، على الرغم من أن الأشخاص، بصفتهم أفرادًا، قد لا يمتلكون إحساسًا قويًا بـ «الانتماء» للطبقات(29). ومع ذلك، استمرت العمليات الطبقية في تأثيرها الكبير في حياة الأشخاص. وهناك فكرة أخرى، والتي سنعود إليها لاحقًا، وهي تبرز في هذا النقاش حول تغير طبيعة التوظيف، وتتمثل بازدياد أهمية الثقافة والاستهلاك ضمن علاقات التوظيف.

التوسع في توظيف النساء

تطور «المجتمع الصناعي» الذي تعزز موقعه منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما بعد، على أساس أنموذج «المعيل الذكر» للتقسيم الجندري للعمل. وتم استثناء النساء المتزوجات من الأعمال المدفوعة (أي اللواتي أصبحن ربات بيوت) على أساس الافتراض أنه كان يُدفع للمعيل الذكر أجر للعائلة(30). ونتيجة لذلك، أصبحت التراتبية «الفوردية» ذكورية، على نحو

---

(28) Paul Du Gay: ««Numbers and Souls»: Retailing and the De-differentiation of Economy and Culture,» *British Journal cf Sociology* 44, no. 4 (December 1993): 563-587; *Consumption and Identity at Work* (London: Sage, 1996).

(29) الواقع يمكن التساؤل عما إذا كان عنصر الهوية الجماعية قويًا في أي وقت في السابق، انظر: Michael Savage, *Class Analysis and Social Transformation* (Buckingham: Open University Press, 2000).

(30) انظر: Miriam A. Glucksmann, «Why «Work»? Gender and the «Total Social Organization of Labour»,» *Gender, Work and Organization* 2, no. 2 (April 1995): 63-75.

حصل التصنيع في مراحل مختلفة في بلدان مختلفة، الأمر الذي كانت له نتائج مهمة على تطور

متزايد. وكما رأينا، على خط مواز لنمو الوظائف الصناعية التي سيطر عليها الذكور، كان هناك التطور المتزايد للحماية الاجتماعية، خصوصًا تلك المرتبطة بدولة الرفاهة. وأنشئت مؤسسات دولة الرفاهة، مثل التقاعد المهني، والإعانات الاجتماعية الأخرى، على أساس الافتراض أن أنموذج المعيل الذكر كان هو التقليد السائد. وبالتالي، تلقت النساء العديد من الإعانات الاجتماعية من خلال «معيلهن»[31].

ولكن ازدياد توفير الخدمات في دولة الرفاهة (إضافة إلى توسع خدمات أخرى توفرها الدولة مثل الصحة والتعليم) كان مصدرًا رئيسًا لزيادة الوظائف بالنسبة إلى النساء. وبالتالي بدأ أساس نموذج/المعيل الذكر بالاضمحلال، على الرغم من أن مبادئه بقيت تتعزز في المؤسسات والسياسات الوطنية. وكانت هناك، عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة وظائف النساء، بما فيها عوامل «الدفع» الأخرى، مثل ارتفاع مستوى التعليم، ووسائل تحديد الإنجاب الفعالة، ونمو الموجة النسوية الثانية، إضافة إلى عوامل «الكبح»، بما فيها أسواق العمل النامية في خمسينيات القرن العشرين وستينياته. وقد تعزز توسع الخدمات، ليس بالإنفاق الحكومي وتوليد الوظائف فحسب، وإنما أيضًا بنمو الخدمات المالية.

وبالتالي، أصبحت الوظائف مدفوعة الأجر بالنسبة إلى فئة مهمة من الناس، أي النساء، ذات أهمية أكثر في حياتهم، وازدادت في جميع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وظائف النساء بشكل سريع، وذلك منذ

العلاقات الطبقية. انظر: Ingham, «Social Stratification: Individual Attributes and Social Relationships,»; GöranTherborn, «Why Some Classes are More Successful than Others,» *New Left Review*, no. I/138 (March-April 1983).

ولقد بقيت أعمال النساء في قطاعي الزراعة والأعمال العائلية ذات أهمية لفترات زمنية أطول في بعض البلدان منها في بلدان أخرى، وبالتالي فإن الصفة التي تُطلق على الرجل بأنه كان هو الذي «يحصل على قوت العائلة» لم تكن صحيحة دائمًا. وقد كان من الواضح أن هذه الصفة لم تكن ذات فائدة على الإطلاق في بعض البلدان مثل فنلندا. انظر: Birgit Pfau-Effinger, «Modernisation, Culture and Part-Time Employment: The Example of Finland and West Germany,» *Work, Employment and Society* 7, no. 3 (September 1993): 383-410.

(31) Gøsta Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Cambridge, UK: Polity, 1990); Carole Pateman, *The Disorder of Women: Democracy, Feminism, and Political Theory* (Cambridge, UK: Polity, 1989).

الحرب العالمية الثانية، خصوصًا منذ الستينيات. ويعود معظم أسباب هذه الزيادة إلى النمو في وظائف النساء المتزوجات. ولم تترافق فترة الركود في السبعينيات والثمانينيات مع أي انخفاض كبير في وظائف النساء، وبالفعل كانت معظم وظائف الخدمات الصناعية التي نتجت من إعادة الهيكلة الاقتصادية، وظائف نسائية من المستوى الأدنى. كما ترافقت مشاركة النساء المستمرة في الاقتصاد الرسمي، مع نمو الموجة النسوية الثانية، وتحسن في مستويات المؤهلات النسائية الأكاديمية وتلك المتصلة بالعمل، وأصبحت النساء يصلن، على نحو متزايد، إلى مراكز أعلى في أماكن العمل. واستمرت في بريطانيا، معدلات الوظائف النسائية بالارتفاع السريع في فترة ثمانينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أن الاتجاه استمر بالتصاعد، فقد تباطأت المعدلات، إلى حد ما، خلال التسعينيات، وهو العقد الذي «تركزت فيه المشاركة الأنثوية المتزايدة في سوق العمل في فئة النساء اللواتي لديهن أطفال»[32].

وهكذا، لم تكن بُنية التوظيف المتطورة في الغرب ترتكز، على الخدمات فحسب، وإنما أصبحت أنثوية على نحو متزايد. فقد أظهر التوظيف المتزايد للنساء، عددًا من المشكلات بالنسبة إلى تصنيفات إجمالي التوظيف الطبقية. وحدد نقاشنا (في الفصل الثالث) المتعلق بالصعوبات المرتبطة بالتحليل الطبقي لإجمالي التوظيف، مجموعتين من الصعوبات المتصلة خصوصًا بالمسألة النسائية. وهي، أولًا، الصعوبات المتعلقة بفصل الطبقة وتحديد آلياتها من بين مجموع العوامل الأخرى التي تساهم في بناء سوق العمل. وتتضمن هذه العوامل المميزات الخاصة بالجندر والعرق والعمر، إلى عناصر أخرى تتعلق بالمكانة، مثل النفوذ التقليدي أو المعتاد، والمميزات المرتبطة بمهن معينة. ونتيجة لتلك العمليات، تركز الرجال والنساء في مهن مختلفة، ما يشكل ظاهرة الفصل المهني. لذا، سيعمد التصنيف الطبقي المهني نفسه إلى وصف بُنية «طبقية» مختلفة إلى حد ما، بالنسبة إلى النساء والرجال. أما مجموعة الصعوبات الثانية فتتعلق بكيفية وضع الأشخاص غير الفاعلين من الناحية الاقتصادية في فئات معينة، وفي ما يتعلق بالنساء، «شكلت ربات البيوت» مشكلة محددة.

---

(32) Sally Dench [et al.], *Key Indicators cf Women's Position in Britain* (London: Department of Trade and Industry, Women and Equality Unit, 2002), 31.

نشأ، ضمن مقاربة إجمالي التوظيف، تقليد تجريبي منذ وقت طويل، حيث أعطيت النساء المركز الطبقي نفسه الذي أعطي لرب الأسرة الذكر. وعكس ذلك التقليد التقسيم السائد المتعلق بعمالة السوق والعمالة المنزلية بين الجنسين، الذي كان يميز منتصف القرن العشرين، حيث كان «المعيل» الذكر يذهب إلى «العمل»، بينما أبقيت النساء على مسؤولياتهن الأساسية ضمن الفضاء المنزلي. وبالتالي، يمكن القول إن «النموذج الذكوري» التقليدي للبُنية الطبقية المهنية كان يعكس هيمنة الرجال المفروضة بحكم الواقع ضمن بُنية التوظيف. وعلى سبيل المثال، كتب غيدنز: «بما أنه لا يزال مفروضًا على النساء أن ينتظرن تحريرهن من العائلة، تبقى العاملات النساء، في المجتمعات الرأسمالية، على هامش النظام الطبقي، إلى حد بعيد»[33]. إلا أنه كان صعبًا على هذا التقليد أن يستمر مع استمرار الزيادة في وظائف النساء التي بدأت منذ الحرب العالمية الثانية.

تجاوب غولدثورب ورايت مع الانتقادات النسوية. عندما نُشر الاستقصاء الوطني البريطاني الرئيس الذي قام به غولدثورب، المتعلق بالبنية الطبقية[34]، وخضع لانتقادات واسعة على أساس أنه ركز كليًا على الرجال، بينما أدخلت فيه النساء بوصفهن مجرد زوجات[35]. ولكن، غولدثورب عدّ أنه بما أن العائلة هي الوحدة المستخدمة في «التحليل الطبقي»، فيمكن اعتبار «الموقع الطبقي» للعائلة بأنه هو نفسه موقع رب الأسرة الذي عادة ما يكون ذكرًا. وتخدم

(33) Anthony Giddens: *The Class Structure cf the Advanced Societies* (New York: Bares and Nobles, 1973); (2nd ed. (London: Hutchinson, 1981), 288.

(34) John H. Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (Oxford: Clarendon Press, 1980), (2nd ed. 1987).

(35) John H. Goldthorpe, «Women and Class Analysis: In Defence of the Conventional View,» *Sociology* 17, no. 4 (November 1983): 465-488; «Women and Class Analysis: A Reply to the Replies,» *Sociology* 18, no. 4 (Novemeber 1984): 491-499; Anthony Heath and Nicky Britten, «Women's Jobs do Make a Difference: A Reply to Goldthorpe,» *Sociology* 18, no. 4 (Novemeber 1984): 475-490; Michelle Stanworth, «Women and Class Analysis: A Reply to Goldthorpe,» *Sociology* 1, no. 2 (May 1984), 159-170; Rosemary Crompton, «Class Theory and Gender,» *British Journal cf Sociology* 40, no. 4 (December 1989): 565-587; «Gender and Class Analysis,» in David J. Lee and Bryan S. Turner, *Conflicts about Class Debating Inequality in Late Industrialism* (London: Longman, 1996).

النقاشات المتعلقة بمدى عدم تكافؤ موقع النساء في بُنية التوظيف، في تبرير وجهة نظره، فحسب. بعيدًا من كونها قضية تمييز فكري على أساس الجنس، تعترف مقاربته، بالفعل، بالتمييز التي تعاني منه النساء. فقد عدّ أن تضمين الوظائف النسائية شروط الوظائف الذكورية نفسها، سيؤدي إلى الخلط. وتعمل العديد من النساء في وظائف الياقات البيض في المستوى الأدنى (المواقع الطبقية «المتوسطة» في تصنيف غولدثورب الطبقي الأساس)، وأن هذا سيؤدي إلى توليد حَراك اجتماعي كبير وعرضي. كما عدّ أن الدليل التجريبي الذي قدمه أظهر أن الطبقة «الزوجية» للمرأة هي، بالإجمال، أكثر أهمية من طبقتها «المهنية»، وذلك في تحديد مواقفها الاجتماعية - السياسية. وتعطي هذه النتيجة دعمًا إضافيًا لاستراتيجيته الإجمالية.

يركز تحليل رايت، بالإجمال، على الفرد، بدلًا من الأسرة، بوصفه وحدة للتحليل الطبقي. ولكن، بالنسبة إلى ربات البيوت غير الفاعلات من الناحية الاقتصادية (وأفراد الأسرة الآخرين مثل الأطفال)، يستخدم رايت استراتيجية مشابهة لاستراتيجية غولدثورب[36]. وبالتالي يدخل مفهوم الموقع الطبقي «المشتق» الذي يوفر رابطًا «غير مباشر» مع البُنية الطبقية، من خلال مواقع الآخرين الطبقية. ولدى رايت حساسية معينة تجاه مسألة الجندر واتجاه الواقع الذي يكون فيه الجندر الآلية الأساسية للتصنيف ضمن البُنية المهنية، وأنها تتفاعل، بطريقة متبادلة، مع الطبقة (كما نموذج «المعيل الذكر» للتقسيم الجندري للعمل)[37]. ومع ذلك عدّ أنه، بما أن الجندرية هي بالفعل مهمة لتفسير تجارب الناس الواقعية والمعيشة، فلا يؤدي ذلك إلى وجوب تضمين الجندر في مفهوم «الطبقة» التجريدي[38].

وهكذا فإنه في عمله التجريبي حوفظ على «الطبقة» و«الجندر» بوصفهما

---

(36) Erik Olin Wright, *Class Counts: Comparative Studies in Class Analysis*, Studies in Marxism and Social Theory (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press; Paris: Maison des sciences de l'homme 1997), 246-247.

(37) المصدر نفسه، الفصل 9.

(38) Erik Olin Wright, ed., *The Debate on Classes* (London: Verso, 1989), 291.

عاملين منفصلين. وبالتالي، يمكننا أن نرى أن غولدثورب ورايت، بالاستجابة إلى الانتقادات النسوية، أصرا على اعتبار الطبقة والجندر عمليتين سببيتين متميزتين. ويمكن عدّ هذا الفصل التحليلي بين الطبقة والجندر، جزءًا من استراتيجية إجمالية ضمن مقاربة إجمالي التوظيف، التي تظهر فيها الأهمية المستمرة لـ «الطبقة» من خلال الدليل التجريبي لتأثيرات الطبقة (Class Effects) [39]، وهكذا، على الرغم من أنه، في الظاهر، طور غولدثورب ورايت مقاربتين مختلفتين تمامًا حول «التحليل الطبقي»، إلا أن مقاربتهما الأساسية لربط الجندر بالطبقة هي في الواقع المقاربة نفسها، ويمكن القول إن ذلك ينبع من التشابه بين التقنيات التجريبية المستخدمة من خلال مشروعي التحليل المقارن للحَراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية و«الطبقي المقارن»: أي مسح العينة المقارن على النطاق الوطني الواسع. ويتابع هذا النوع من البحث بعزل مُتغير معين، وهو في هذه الحالة طبقة التوظيف، وقياس تأثيراتها.

وعلى الرغم من أن تلك النقاشات المتعلقة بـ «موقع المرأة» قد تبدو في الوقت الحاضر نقاشات قديمة العهد، فقد أوضحت، بطريقة مفيدة، بعض النقاط المهمة المتعلقة بمشاريع «التحليل الطبقي» الإجمالية المعقدة أولًا. إن رايت وغولدثورب هما، في المجمل، على صواب، عندما أكدا وجوب عدّ «الجندر» و«الطبقة» محورين منفصلين للامساواة. واللامساواة المتعلقة بالطبقة والجندر (والعمر والعرق) هي في الواقع عناصر مترابطة، ولكن جذورها ليست متشابهة بالضرورة. وبالفعل، عدّ بعضهم، بشكل مقنع[40]، أن من الأفضل عدّ اللامساواة الجندرية على أنها بمنزلة اللامساواة في المكانة، ما يعكس موضع المرأة التابع بالنسبة إلى الرجل، بدلًا من كونه عدم مساواة طبقية اقتصادية. ومع ذلك، فإن العلاقات الجندرية هي التي تكوّن علاقات التوظيف وظروفه، ما يعني (كما رأينا في الفصل الرابع) أن محاولات تطوير عرض «نظري» لعلاقات التوظيف

(39) Goldthorpe and Marshall, «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques,»: 381-400.

(40) Nancy Fraser, «Rethinking Recognition,» *New Left Review* 3 (May-June 2000): 107-120; Andrew Sayer, *The Moral Significance of Class* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005).

التي تستثني الجندرية (إضافة إلى عوامل مثل الجنس والعرق)، لا بد أن تكون جزئية بشكل حتمي. ووفقًا للمناقشة في الفصل الرابع، ثمة صعوبة في أن يستطيع مقياس واحد (مهني أو غيره) أن يشمل جوانب أخرى من اللامساواة، لأن المقاييس الموضوعة تميل إلى أن تكون غير ثابتة وتتطلب تحديثًا مستمرًا.

أما نقطة التوضيح الثانية فتتعلق بإمكان عدّ الفرد أو الأسرة «وحدة» للتحليل الطبقي. ووضع المسألة بهذه الطريقة، يؤدي إلى جعل المشكلة مشكلة قياس، ولكن هناك أمورًا شائكة أخرى، فبالنسبة إلى مشكلة القياس، لا يمكن أن تكون هناك إجابة صحيحة في ما يتعلق بالمسألة المطروحة على هذا النحو، لأنها تعتمد على الموضوع الذي يجب استقصاؤه. وعلى سبيل المثال، يستخدم استكشاف ارتباط الطبقة بالنقابات العمالية مقياسًا فرديًا، بينما يستخدم استقصاء الحَراك الاجتماعي مقياسًا أسريًا. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن للأسرة دورًا مهمًا، في واقع الأمر، وفي تحديد موقع الأفراد ضمن «البُنية الطبقية». فالعلاقات الطبقية بحد ذاتها لا تؤدي إلى إنتاج الطبقات والعلاقات الطبقية، ولكنها تؤدي دورًا مهمًا في إعادة إنتاجها. والعائلة هي الأداة التي تنقل المميزات الاجتماعية أو الحرمان منها. وعلى حد تعبير إريكسون وغولدثورب: «إن العائلة هي... وحدة «المصير» الطبقي.. والطريقة التي يشارك بها أفراد العائلة في اتخاذ القرارات الاقتصادية... وهي، نموذجيًا، تشاركية أو مترابطة العناصر في طبيعتها، والعائلة هي، على المستوى «المصغر»، وحدة أساسية للنشاط الاستراتيجي المتبع في البُنية الطبقية»[41].

وبالفعل، إن مساواة النساء، المتزايدة، مع الرجال، هي أحد العوامل التي ساهمت في ارتفاع مستويات اللامساواة في المجتمع كله. كما ساهم ارتفاع مستوى التعليم بين النساء في زيادة التجانس بين الأزواج. وكما أظهر إرميش وزملاؤه، فإن التزاوج المتلائق، حيث «يتزوج كل من مثيله»[42]، هو عامل

(41) Robert Erikson and John H. Goldthorpe, *The Constant Flux: A Study cf Class Mobility in Industrial Societies* (Oxford: Clarendon Press, 1993), 233.

(42) John Ermisch, Marco Francesconi and Thomas Siedler, «Intergenerational Mobility and Marital Sorting,» *Economic Journal* 116, no. 513 (July 2006): 659-679.

أساس في انتقال المكانة الاقتصادية بين الأجيال. وفي جميع البلدان، هناك احتمال أكبر لأن تكون النساء المتعلمات صاحبات وظائف، مثلما هناك احتمال بأن يدخلن بشراكة مع الرجال المتعلمين. كما أن هناك احتمالًا بأن تدخل النساء الأقل تعلمًا بشراكة مع الرجال الأقل تعلمًا، وتزداد اللامساواة الأُسرية. وقد أظهر كريغ ووادسورث، أن هناك، في بريطانيا، ازديادًا في الاستقطاب بين الأُسر العاملة وغير العاملة: «هناك ازدياد في الأفراد غير المتزوجين أو الذين يكون شركاؤهم من غير عمل، والذين لا يعملون هم أنفسهم أيضًا، بينما يعمل الأفراد الذين يكون لدى شركائهم عمل»[43]، كما أن هناك نسبة بطالة مرتفعة في الأُسر التي تتألف من أب أو أم من دون شريك.

الطبقة والسياسة والفعل

في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، ساهم التيار النسوي في «تحديد السياسة»، التي يرى بعضهم، (كما أشارت المناقشات المذكورة في الفصل الثاني)، أنها حلت مكان السياسة الطبقية «القديمة» بشكل كبير. ومنذ أوائل الثمانينيات، عانت الأحزاب ذات الميول اليسارية هزائم انتخابية متتالية في بريطانيا وفي الولايات المتحدة الأميركية، وكان هناك في السياسات الحكومية، عودة نيوليبرالية إلى السوق، (سياسة ريغان الاقتصادية (Reaganomics) في الولايات المتحدة، وسياسة تاتشر الاقتصادية (Thatcherism) في بريطانيا). وفي أواخر الثمانينيات، «انهارت بالتتابع الأنظمة الحكومية في بلدان الكتلة الشرقية التي كانت تصرح عن نفسها أنها دول اشتراكية[44]. وتم استبدال تلك الأنظمة بحكومات تبنت، إلى درجات متفاوتة، مبادئ النيوليبرالية و«قوى السوق».

(43) Paul Gregg and Jonathan Wadsworth, «Everything You Ever Wanted to Know about Measuring Worklessness and Polarization at the Household Level but Were Afraid to Ask,» *Oxford Bulletin cf Economics and Statistics* 63, special issue (2001): 798.

(44) كان ولا يزال هناك، بالطبع، العديد من اليساريين الاشتراكيين الذين اعتقدوا دائمًا أن الدول ذات الاقتصادات المركزية، مثل الاتحاد السوفياتي السابق، لم تكن في الواقع «اشتراكية». ومع ذلك، فإن مثل تلك التحليلات الاشتراكية النقدية ظلت تشكو من عقدة الذنب بسبب شبهة الربط بينها وبين الاشتراكية، خاصة عندما انهارت تلك الأنظمة.

هناك فكرة ضمنية قوية في تلك النقاشات مفادها أن «فشل اليسار» هو أيضًا، فشل النظرية الاشتراكية. وبقيت الاشتراكية لفترة طويلة مقيدة بحصار أيديولوجيات قديمة تتطلب المراجعة والتحديث. والأطروحة الرئيسة المرتبطة بتلك النقاشات، والتي تعكس التغيرات التي نوقشت سابقًا، هي أن انخفاض الإنتاج بالجملة ومعه القوة العاملة الإجمالية، أديا إلى انخفاض أهمية «الطبقة العاملة» (الذكور في المجمل) وبالتالي السياسة الطبقية.

كان الإنتاج بالجملة، مترافقًا سياسيًا مع السياسة الاقتصادية الكينزية، إضافة إلى درجات متفاوتة من التخطيط والتنظيم المركزيين. وعندما انهارت تلك التسويات السياسية، أخيرًا في نهاية السبعينيات، مُلئ الفراغ بعودة النيوليبرالية إلى السوق، التي أسهمت في انهيار السياسة الطبقية، بشكل إضافي. وبالتالي أصبحت الطبقة، في الأقل، بأبعادها البالية التي تتعلق بالكتلة الطبقية الذكورية التي تعمل يدويًا، ذات أهمية منخفضة، ووجب استبدالها بتركيز جديد على القضايا الأيديولوجية والنسوية، والاهتمام بالأممية مع الابتعاد من المركزية الاستبدادية، والاعتراف بمركزية الاستهلاك بدلًا من التوجه إلى الإنتاجية (Productivism) التي تجاوزها الزمن[45].

يبدو أن ذلك التراجع الظاهر في «السياسة الطبقية»، أشار، أيضًا، إلى الكشف عن عنصر آخر في أطروحة «المجتمع الصناعي»، كما تمت الإشارة إليه في الفصول السابقة، وهو عنصر «الإجماع التقليدي الأرثوذكسي» الذي ساد في علم الاجتماع في بريطانيا وأميركا في فترة ما بعد الحرب. وكانت تلك أطروحة ليبست - روكان المتعلقة بمؤسسة السياسات الطبقية[46]. ولقد عدت هذه النظرية أنه كلما نضجت الدول القومية، أصبحت الانقسامات السياسية (الأحزاب) تعكس انقسامات طبقية ثابتة نسبيًا في المجتمع. وبالتالي، يسمح التمثيل السياسي بالتعبير عن المصالح الطبقية ضمن إطار السياسة الديمقراطية.

---

(45) Hall and Jacques, eds., *New Times:The Changing Face cf Politics in the 1990s*, 11-12.

(46) Seymour M. Lipset and Stein Rokkan, eds., *Party Systems and Voter Alignments* (New York: Free Press, 1967).

ولقد تم انتقاد هذا الأنموذج، بشكل كبير، ولكن الحالة البريطانية، في خطوطها العريضة، توافقت مع أنموذج «الاحتواء الطبقي»، مع اتجاه الطبقتين الوسطى والعليا إلى الانتخاب لمصلحة حزب المحافظين، واتجاه الطبقتين الدنيا والعاملة إلى الانتخاب لمصلحة حزب العمال. ومع ذلك، كما أشرنا، قدم كلا الحزبين دعمًا واسعًا لسياسات «الرفاه الاجتماعي»، مثل ازدياد المساعدات في مجال التعليم، وإنشاء المساكن العامة، ودعم الخدمات الصحية الوطنية (National Health Service)، ولكن من الواضح، منذ فترة الستينيات وما بعدها، أن الرابط بين الطبقة والخيار الانتخابي أصبح ضعيفًا، على نحو متزايد، أي حصلت عملية من «فك الارتباط» (بين الطبقة الوظيفية والسلوك الانتخابي)[47].

كما تم تأكيد أهمية «الحركات الاجتماعية الجديدة» التي، وفقًا لأوف، «غيرت حدود السياسات المؤسساتية»[48]. ويصف أوف «السياسة القديمة»، أي القضايا السياسية الرئيسة في أوروبا الغربية منذ الأعوام الأولى بعد الحرب حتى أول السبعينيات، بأنها تهتم بشكل أساس بقضايا النمو والتوزيع والأمن الاقتصادي. وتميزت السياسات القديمة، كما وصفتها أطروحة «ليبست - روكان»، أيضًا، بدرجة عالية من الإجماع، حول الرغبة في النمو الاقتصادي وتأمين الضمان الاجتماعي وما إلى ذلك، كما أدى الصراع الموزع إلى تنظيم السياسات على طول الخطوط «الطبقية» العريضة، أي تنافس الأحزاب التابعة لنقابات الطبقة العاملة مع الأحزاب البورجوازية التي تضم عناصر قديمة و«جديدة» (لأي من عمال الياقات البيض من الطبقات الأدنى) من الطبقة الوسطى. ولكن، تم تحدي الأساس الاستيعابي للسياسات القديمة، من خلال اليمين الجديد، ومن خلال نمو حركات اجتماعية جديدة تضم حركة السلام، وحركات الدفاع عن البيئة وحقوق الإنسان والحركات النسوية.

(47) Terry N. Clark, Seymour M. Lipset and Michael Rempel, «The Declining Political Significance of Social Class,» *International Sociology* 8, no. 3 (September 1993): 293-316.

(48) Claus Offe, ««Work» - a Central Sociological Category,» in Claus Offe, Disorganized Capitalism: Contemporary Transformations of Work and Politics, ed., John Keane (Cambridge, UK: Polity, 1985).

وجه «اليمين الجديد» النيوليبرالي انتقادات شديدة إلى مدى المشاركة الحكومية التي كانت تميز السياسات القديمة، والتي عدّها تعيق الانتعاش الاقتصادي، وتقلص أساس المسؤوليات الفردية وتقوض المجتمع المدني. كما وجهت الحركات الاجتماعية الجديدة الانتقادات، بطريقة مشابهة، لقدرة الدولة على حل المشكلات الأساسية التي حددتها، ولكن أوف عدّ أن تلك الحركات لا تسعى إلى «دحر» أو «إعادة خصخصة» المجتمع المدني، وإنما إلى تحويل الفعل السياسي من خلال تطوير سياسات غير مؤسساتية ستحدث تغيرات دائمة. ويمكن استخدام شعار الحركات النسوية الذي يقول بأن «الشخص هو سياسي» لوصف هذه المقاربة للنشاط السياسي الذي يتميز، أيضًا، بطرائق تنظيم غير تراتبية، نسبيًا، وبالاحتجاجات الشعبية (مثلًا، ضد الحرب في العراق)، وغالبًا، العمل المباشر.

عدّ أوف أن الحركات الاجتماعية الجديدة تمثل انفصالًا مهمًا عن السياسة الطبقية. ولا تتوافق أسس تنظيمها مع الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية، أو مع الأيديولوجيات اليمينية أو اليسارية الموازية لها، ولكنها «تنظم في **فئات** مأخوذة من القضايا التي تهتم بها الحركات مثل الجندر والعمر والمكان وغير ذلك... أو في حال الحركات البيئية وحركات السلام، من الجنس البشري كله»[49]. وتتعلق الطبقة، بمعناها بوصفها مكانة اجتماعية - اقتصادية، بالحركات الاجتماعية الجديدة، إلا أن هذه العضوية مستمدة من الطبقة الوسطى الجديدة؛ أي من العناصر المتعلمة والواعية من الطبقة الوسطى التي نمت بفضل الأمان الاقتصادي الذي وفرته السياسات القديمة، والتي حصلت على الوظائف في المؤسسات التي أنشأتها (أي في الإدارة والصحة والتعليم وغير ذلك). ويمكن تمييز الطبقة الوسطى «الجديدة» من الطبقة الوسطى «القديمة» المؤلفة من عمال الياقات البيض من الدرجة الأدنى. وتسيست مثل تلك التصنيفات، لا من أجل الطبقة، بل من أجل القضايا الكبرى التي تتبناها الحركات الاجتماعية

---

(49) Claus Offe, «New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics,» *Social Research* 52, no. 4 (Winter 1985): 831.

(التشديد أضافه المؤلف).

الجديدة: «إن سياسة الطبقة الوسطى الجديدة، على عكس معظم سياسات الطبقة العاملة، وسياسة الطبقة الوسطى القديمة، هي بشكل أنموذجي، **سياسة طبقية، ولكن ليس نيابة عن الطبقة**»[50].

يجب التذكر، أن تلك النقاشات الأكاديمية المتعلقة بالسياسة، تجري في وقت كانت أحزاب يسار الوسط السياسية (خاصة في بريطانيا) تواجه هزائم انتخابية متتابعة (بقيت حكومة المحافظين في السلطة من 1979 إلى 1997). ومن المميزات الأساسية لحزب العمال الجديد (New Labour) محاولته الواعية لإبعاد نفسه عن «السياسات القديمة»، وخصوصًا عن «الممثلين الأساسيين» لـ «السياسات الطبقية»، مثل النقابات العمالية. وفي الواقع، يمكن عدّ تغير السياسات «العمالية» نفسها، بوصفها واقعة أخرى، مؤشرًا على عدم أهمية «الطبقة» في النقاشات السياسية المعاصرة.

وكما أسلفنا في النقاش السابق حول التغيرات في التوظيف والعلاقات في ما بينها، قد لا تشكل التجمعات «الطبقية» مصدرًا مهمًا للهوية الاجتماعية والسياسية في المجتمعات «الغربية». ويمثل تأكل الرابط بين طبقة التوظيف والسلوك الانتخابي مظهرًا من توجه إجمالي كان، كما رأينا، من سمات التعليقات الانتقادية الموجهة للطبقة - أي إلى غياب الرابط بين «الطبقات»، والوعي والفعل الناجم عن منطلقات طبقية (حيث يعدّ الانتخاب تعبيرًا عن الهوية «الطبقية»). وكثيرًا ما ارتبط تحديد البُنية الطبقية بالافتراض (الظاهر أو المعلن) بأنه يمكن تحديد المصالح الطبقية بالنسبة إلى موقعها البُنيوي والفعل الطبقي المحتمل الناتج من تلك المصالح. وقد كتب أريكسون وغولدثورب، على سبيل المثال، عن الحاجة إلى استقصاء الشروط التي تصبح فيها «الطبقة بحد ذاتها»[51]، «طبقة من أجل ذاتها»، أي الشروط التي يُعرف فيها الأشخاص الذين يحتلون مواقع طبقية متشابهة يعملون فعليًا على تعريف مصالحهم طبقيًا

---

(50) المصدر نفسه، ص 833، التشديد أضافه المؤلف.

(51) Robert Erikson and John H. Goldthorpe, ««Women at Class Crossroads»: A Critical Note,» *Sociology* 22, no. 4 (Novemebr 1988): 545-553.

ويعملون جماعيًا.. على سبيل المثال»، من خلال حركات ومنظمات ترتكز على «الطبقة»[52]. وعكس المنطق التحليلي الذي اتبعه غولدثورب، من خلال البُنية الطبقية، التكوين الطبقي الديموغرافي ⟵ التكوين الطبقي الاجتماعي السياسي، الرابط بين البُنية ⟵ الوعي ⟵ الفعل (S→C→A) [53]، على الرغم من أن تبنيه الأخير[54] لـ «نظرية الفعل العقلاني» (RAT) (انظر الفصل السابع) يمثل انفصالًا حاسمًا عن مثل ذلك المنطق.

ويرتبط الانعطاف المفترض من السياسات «الطبقية» إلى سياسات «الهوية»، أيضًا، بأطروحة ازدياد الفردية، كما عدّ بعضهم، بوجود المصادر «البديلة» للهوية الاجتماعية التي أصبحت أكثر أهمية من الطبقة. وبالطبع، يستدعي هذا الأمر التساؤل حول إذا ما كان التعبير الجماعي الواعي عن الهوية الطبقية يمثل ظاهرة منتشرة في أي وقت من الأوقات[55]. ومع ذلك، كما رأينا في الفصول السابقة، في أعمال مؤلفين من أمثال بيك وغيدنز، هناك ارتباط وثيق بين «تزايد الفردية» و«نهاية الطبقة». علاوة على ذلك، غالبًا ما يتم الاقتراح أن تلك التغيرات، إضافة إلى تغيرات أخرى مرتبطة بالعولمة والتطورات التقنية، تشكل تحولًا اجتماعيًا، أي تغيرًا راديكاليًا وجذريًا في تنظيم وعمل المجتمعات الإنسانية نتج منه أن أصبحت مفاهيم «الطبقة» ببساطة، غير ذات صلة.

وداعًا للمجتمعات الطبقية؟

يقدم شق مؤثر من النقاشات، الاقتراح الذي يقول إن التغيرات الاجتماعية المعاصرة، بما فيها تلك التي ناقشناها سابقًا، تنتمي في الحقيقة إلى «حقبة

---

(52) مقتبس في: Walter Muller, «Social Mobility in Industrial Nations,» in Jon Clark, Celia Modgil, Sohan Modgil, eds., *Anthony Giddens: Consensus and Controversy*, Falmer Sociology Series (Basingstoke: Falmer Press, 1990), 308.

(53) R. E. Pahl, «Is the Emperor Naked?: Some Questions on the Adequacy of Sociological Theory in Urban and Regional Research,» *International Journal cf Urban and Regional Research* 13, no. 4 (December 1989): 709-720.

(54) John H. Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration cf Research and Theory* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

(55) Savage, *Class Analysis and Social Tran:formation*, chap. 2.

معينة»[56]. وعلى سبيل المثال: «يركز التغير الذي يخص حقبة معينة، على أن الأفكار القيادية وردات الفعل المؤسساتية الأساسية التي تعود إلى عهد الحداثة الأول، لم تعد تبدو بداهية أو حتى مقنعة... إن الأفكار التي يستهدي بها الغرب بالنسبة إلى الحداثة... هي في طور الانهيار»[57]. وبالتالي عدّ بيك أن مُجتمع العمل، أو «عهد الحداثة الأول»، أي المجتمعات الصناعية المنظمة حول وظائف ذات دوام كامل، لها القدرة على توفير مصادر الرزق، هي في طور الزوال؛ إذ تم استبدالها بحقبة «الحداثة الثانية»، حيث يكون العمل بوصفه وظيفة، عابرًا وزائلًا، وتكون الدولة القومية قد فقدت قدراتها التنظيمية إلى حد بعيد، ويصبح الخطر عالميًا. وعدّ بيك أنه لا يمكن استرجاع الحقائق القديمة، ويجب تطوير أفكار ومؤسسات جديدة.

حدثت تلك التغيرات نتيجة العولمة، أي نتيجة زيادة الترابط والتفاعل بين أساليب الحياة والاقتصادات حول العالم. ويمكن للعولمة أن تكون ثقافيةً، كما يظهر في الماركات العالمية مثل ديزني (Disney) أو ماكدونالد (McDonald's)، ويمكن أن تتعلق بوسائل الإعلام كما في التلفاز والأفلام. ويمكن أن تكون مالية، حيث تتولى المؤسسات المالية العالمية التي تعمل 24 ساعة في اليوم تحويل الموارد بين الدول والمنظمات. كما تُنظم الخدمات غير المالية والصناعات التحويلية، عالميًا، عندما يُنقل الإنتاج والتوظيف ويُنسق في أرجاء العالم. وقد تم تسهيل تلك التطورات مع تطور الاتصالات اللاسلكية والإلكترونية، مثل الإنترنت والحواسيب المحمولة. وأصبح الناس والأفكار، والمعلومات والموارد، متحركين على نحو متزايد. وازداد النزوح السياسي والاقتصادي، وأُجبر العديد من الموظفين في الشركات العالمية على الانتقال إلى مواقع مختلفة في نطاق عملهم، وأصبح قضاء العطل في الأماكن «الغرائبية» أكثر شيوعًا.

(56) John Urry, *Sociology beyond Societies: Mobilities for the Twenty-first Century* (London: Routledge, 2000).

(57) Ulrich Beck, «The Cosmopolitan Perspective: Sociology of the Second Age of Modernity,» *British Journal cf Sociology* 51, no. 1 (January-March 2000): 23-24.

ولا تُنكر تلك التغيرات الدرامية، كما أنها ليست غير متصلة بموضوع تحليل الطبقة والتراصف. المسألة الأساسية هي إذا ما كانت تمثل تحولًا يتعلق بعهد معين، وإذا ما كان علم الاجتماع يتطلب، إثر ذلك، مجموعة جديدة كليًا من الأدوات الفكرية لإجراء التحليلات (والتخلي عن الأدوات القديمة)، نعم، سيتم الاعتبار أنه يمكن للمقاربات الجديدة أن تولد أفكارًا جديدة، في ما يتعلق بالمشكلات الجديدة. إن التحليل الذي قام به كاستيل للشبكة الاجتماعية[58]. والطرح الذي قدمه أوري عن «المجتمع المتحرك»، هما مثلان عن هذا النوع من التفكير[59]. ومع ذلك، يجب توخي درجة معينة من الحذر. وسيتم النقاش في ما إذا كان من المفيد اعتبار التغيرات الاجتماعية المعاصرة نتيجة نمو النيوليبرالية وتركز الرأسمالية، بدلًا من كونها تحولًا يتعلق بعهد معين. وعلاوة على ذلك، هناك جوانب معينة من التفكير المرتبط بالعولمة التي تمت المبالغة بها، إن لم نقل أكثر من ذلك، وعلى نحو خاص، لم تكن النقاشات التي أشارت إلى أن تلك التغيرات التي جعلت الدولة القومية غير مهمة، مفيدة. ويتعلق هذا الانخفاض المفترض، ليس فحسب باستقلالية الدولة سياسيًا واقتصاديًا، وإنما أيضًا، بطريقة حكم شعوبها، ويرى أوري، على سبيل المثال، أن الوظيفة السياسية للدولة المعاصرة هي وجودها بوصفها جهة منظمة (للناس والمعلومات وغيرها)، بدلًا من تحديد الحقوق والواجبات للمواطنين[60]. ومرة أخرى، هناك دلائل وافرة تشير إلى أنه على الرغم من ازدياد الحَراك والانتقال بين الناس، لم تتخل الدولة القومية، بأي شكل من الأشكال، عن جهدها لتقديم المساعدات للمواطنين والتأثير فيهم؛ إذ إن فرص حياتهم تعتمد، إلى درجة كبيرة، على سياسات الدولة، وهي تتغير كثيرًا نتيجة لها[61].

(58) Manuel Castells, «Materials for an Exploratory Theory of the Network Society,» *British Journal cf Sociology* 51, no. 1 (January-March 2000): 4-24.

(59) John Urry, «Mobile Sociology,» *British Journal cf Sociology* 51, no. 1 (2000): 185-203.

(60) Urry, *Sociology beyond Societies: Mobilities for the Twenty-first Century,* 188.

(61) استخدمت هذه الإحصائية بصورة مستمرة في أثناء التدريس؛ لإظهار أن العلاقة المستمرة بين الدول - الأمم تتعلق بالفوارق الكبيرة بين نسب الخصوبة الوطنية.

وهناك فكرة تميز النقاشات السائدة فترة ما بعد الحداثة، والمتعلقة بحدوث تحول يتعلق بعهد معين، في الوظائف الاجتماعية العالمية، وهي أن الاستهلاك الثقافي أصبح هو ذاته إحدى القوى الدافعة (إن لم تكن الوحيدة) في مجتمع ما بعد الحداثة (انظر الفصل الثاني). يضع كومار (Kumar) خلاصة مفيدة لذلك النقاش في الجملة الآتية: «في المرحلة الرأسمالية الأخيرة، أصبحت الثقافة نفسها، المحدد الرئيس للحقيقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل حتى السيكولوجية... وأصبحت الثقافة منتجًا بحد ذاته. ولم تعد عملية الاستهلاك الثقافي مجرد عملية ملحقة، بل غدت في صلب الوظائف الرأسمالية»[62]. وهكذا، يبدو هذا التأكيد بأولوية الثقافة والاستهلاك في تناقض مباشر مع الافتراض القائل بأن الإنتاج الاقتصادي والسوق هما اللذان يحددان المصالح والهويات والفعل في المجتمعات الطبقية. وإذا ما رفضنا التفسيرات المادية العريضة، هل يمكن القول إننا لم نعد نعيش في مجتمعات طبقية؟

تشير نقاشات لاش وأوري المتعلقة بالتوجهات الحالية والمستقبلية، إلى أن تحولًا اجتماعيًا يحصل، بالفعل[63]. إنهما يصفان أحد نماذج تطور الرأسمالية من أربع مراحل: أولًا، الرأسمالية الليبرالية التي تتنافس محليًا والتي سادت في القرن التاسع عشر، والتي تلتها (في القرن العشرين) الرأسمالية المنظمة. وارتكزت الرأسمالية المنظمة على الأساس الوطني، وهي تشمل، في خطوطها العريضة، تطور الشركات البيروقراطية الكبيرة، إضافة إلى تنظيم الاتحادات النقابية والاستراتيجيات الحكومية للإدارة الاقتصادية، أي مجموع الترتيبات الاجتماعية التي وُصفت بأنها «فوردية» (انظر سابقًا). وتصف «الرأسمالية غير المنظمة»[64] انهيار «الرأسمالية المنظمة» بأنه حصيلة ما بعد الفوردية. فهي تتميز بأنظمة إنتاجية مجزأة ومرنة، تصبح فيها الرأسمالية نفسها

---

(62) Krishan Kumar, *From Post-Industrial to Post-Modern Society: New Theories of the Contemporary World* (Oxford: Wiley-Blackwell, 1995), 115-116.

(63) Scott Lash and John Urry, *Economies of Signs and Space* (London: Sage, 1994).

(64) إن عنوان الكتاب السابق الذي ألفه لاش وأوري هو **نهاية الرأسمالية المنظمة** ويعود إلى هذه الفترة الزمنية. انظر: Scott Lash and John Urry, *The End of Organized Capitalism* (Cambridge, UK: Polity, 1987).

عالمية بما أن جميع مواضيع الاقتصاد السياسي الرأسمالي وأهدافه تدور في مسارات أكبر وأكبر ولكن أيضًا... بسرعة غير مسبوقة»[65]. يعدّ لاش وأوري أنه، في تلك المرحلة الثالثة، يتطور «اقتصاد من رموز وفضاءات»، يتميز بفردية بشرية «انعكاسية» تتزايد بشكل كبير، وتنبع من عملية البعد من التقاليد، حيث تتحرر العناصر الاجتماعية لكي تكون انعكاسية وهي التي تراقب نفسها.

يسيطر تدفق الناس والمعلومات والأفكار والتقنيات ورؤوس الأموال، بدلًا من البُنى، على اقتصاديات الرموز والفضاءات. ويظهر ذلك التدفق في أسواق رؤوس المال العالمية، وتسيطر عليها المكاتب الرأسمالية في المدن العالمية وفي الثقافة الشعبية المعولمة، كما في السياحة والهجرة الجماعية. واتخذ الإنتاج نفسه، كما العمال الذين يعملون فيه، ميزة «الانعكاسية»، بما أن أنظمة المعلومات أصبحت مركزية على نحو متزايد. وأيضًا ما عاد العامل، وفقًا للاش وأوري، مقيدًا بحدود «البُنى»، ولكنه مسؤول عن تغيرها[66]. ويساعد النمو الكبير في إنتاج الخدمات والإنتاج الثقافي، في تعزيز تلك الانعكاسية بالتحديد. وفي الاقتصاديات - الاجتماعية تعطي الثقافة، بدلًا من الموقع الاقتصادي، معنى للمارسات الاجتماعية، ويحدد الوعي أو الانعكاسية، البُنية الطبقية (أي المهنية). وغالبًا ما يكون تفكير لاش وأوري إيجابيًا، مثلًا، في «إعادة دمج المفاهمية والتنفيذ» في ظروف أنظمة الإنتاج الانعكاسية والمليئة بالمعلومات. لكنه يحدد أيضًا التوسع المتزامن للمناطق الضارية، مثل «الإمبراطوريات المنهارة» في اشتراكية الدولة، إضافة إلى المناطق والأماكن التي ترتكز فيها الطبقات الفقيرة أو الطبقات المسحوقة، التي ينتمي إليها هؤلاء الذين خسروا من جراء انخفاض الوظائف غير المتخصصة التي كانوا يكسبون منها أجورًا يستطيعون العيش بوساطتها (كانت تلك الوظائف متوافرة خلال التسوية الفوردية - الشركاتية). وكما أشرنا سابقًا، طور أوري، أيضًا، بيان «المجتمع المتحرك»، ليحل محل علم «الاجتماع القديم» المرتبط بالطبقة والدولة القومية[67].

(65) Lash and Urry, *Economies cf Signs and Space*, 2.

(66) المصدر نفسه، ص 122.

(67) Urry: «Mobile Sociology,»; *Sociology beyond Societies: Mobilities for the Twenty-first Century*, 189.

إن نظرية لاش وأوري كثيفة ومعقدة، ولن نطور أي نقد مفصل لها هنا. وقبل دراسة التأثيرات الإجمالية لحججهما، سنقوم بمراجعة مختصرة لمجموعة من الادعاءات المشابهة والواضحة التي تقول بأن الطبقة في مجتمعات ما «بعد الحداثة» قد «ماتت». وعلى نحو مشابه للطريقة التي اتبعها لاش وأوري، وضع باكولسكي وواترز تطور الرأسمالية ضمن فترات زمنية معينة، ولكن في ثلاث مراحل بدلًا من أربع[68]. لقد احتفظا بمصطلح مجتمع «الاقتصاد الطبقي» ليطلقاه على الرأسمالية الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (الرأسمالية الليبرالية المنافسة التي حددها لاش وأوري). وعدّ أنه خلال هذه الفترة، كانت جماعات المصالح تحدد اقتصاديًا (البورجوازية، البروليتاريا وغير ذلك)، وانعكس ذلك في أنماط الهيمنة والصراع. كما كانت الثقافة تقسم وفقًا للطبقات. والفترة الثانية التي حددها هي «الطبقة المنظمة» أو فترة «الشركاتية»، التي كان في موازاتها وصف لاش وأوري للرأسمالية المنظمة/الفوردية. تُنظم «الطبقات» سياسيًا ويكون «المجال الثقافي... موحدًا تحت مظلة الدولة... وهكذا يمكن تحويله إلى ثقافة جماعية أو صناعية»[69]. والفترة الثالثة (والتي تبرز حاليًا) هي «تقليدية المكانة» حيث يكون فيها التراصف نابعًا من مجال الثقافة واستهلاكها.

يستخدم باكولسكي وواترز تعريف «الطبقة» والمجتمع الطبقي، الشامل والمحدد الذي وُضع على غرار صياغات ماركس وإنغلز ذات المنحى الاقتصادي. وهما عدّا أن الطبقة تصف الدور السببي الأساس لقدرات أسواق رؤوس الأموال وأسواق العمل في بناء المصالح المادية والعلاقات الاجتماعية. وبالتالي يجب أن تؤدي إلى بروز المجموعات الاجتماعية الأهم في المجتمع، كما تؤدي تلك المجموعات (الطبقات) إلى نشوء الأسس المهمة والدائمة للوعي والهوية والفعل خارج مجال الإنتاج الاقتصادي، وتشكل أيضًا

(68) Jan Pakulski and Malcolm Waters, *The Death cf Class* (London: Sage, 1996); Malcolm Waters, «Succession in the Stratification System,» in Lee and Turner, *Conflicts about Class Debating Inequality in Late Industrialism*.

(69) Waters, «Succession in the Stratification System,»: 73.

«صانعي التاريخ» الأساسيين[70]. (ويمكن الإشارة إلى أنه، بالنسبة إلى هذا التعريف، هناك فترات قصيرة جدًا من التاريخ، فحسب، أو حتى لا توجد أي منها، تتناسب مع تعريف مجتمع الطبقة الاقتصادية). عدّ باكولسكي وواترز أن «تقليدية المكانة» الناشئة، تحدث بسبب الزيادة في الفردية الناتجة من التغيرات في طبيعة التوظيف، إضافة إلى تضاؤل قدرة الدولة القومية، وهي العنصر الفاعل في المجتمع الطبقي المنظم، للسيطرة على الاقتصاد. ويعود ذلك جزئيًا إلى العولمة الاقتصادية، لكنه يعود أيضًا إلى الضغوط المتزايدة على الدولة من مختلف جماعات المصالح التي تتبين من خلال «سياسة الهوية». وقد أصبحت المهنة في مجتمعات «ما بعد الطبقة» و«ما بعد الحداثة» والمجتمعات التقليدية المكانة، العلامة التي تدل على المكانة، إضافة إلى أوجه المكانة الأخرى التي أصبحت متجذرة بالقيمة، وانعكاسية تسيطر عليها الرموز، ولا ترتبط الهوية بالملكية أو بالموقع التنظيمي. وفي ظل شروط البحبوحة الاقتصادية، تصبح أساليب الاستهلاك والولاء البارزة اجتماعيًا هي «العلامة المحددة»[71]. وبالتالي، عدّا أن الممارسات الثقافية والاستهلاكية برزت بوصفها قوى سببية مهمة في «مجتمعات المكانة» ذات الفسيفساء المتنوع[72] التي تتميز من المجتمعات التقليدية المكانة».

راجعنا سابقًا محاولتين طموحتين لتطوير ما هي، في الواقع، «سرديات كبرى» (Meta-narratives) جديدة لما بعد الحداثة، التي عدّها الكاتبان، أنها ستمكننا من فهم أفضل للتفسيرات والتطورات الاجتماعية المرتبطة بالحداثة «المتأخرة»، أو «الانعكاسية» أو «ما بعد الحداثة»[73]. عدّ كل من لاش وأوري

(70) Pakulski and Waters, *The Death cf Class*, 10.

(71) المصدر نفسه، ص 256.

(72) Waters, «Succession in the Stratification System,»: 80.

(73) كما رأينا سابقًا، فإن التأثير النظري لما بعد البنيوية وما بعد الحداثة، يعكس نفسه في رفض فكرة أنه يمكن تحديد مبدأ واحد، أو رواية واحدة لتحديد التنظيم المجتمعي. من هنا، يمكن الاقتراح بأنه لا لاش وأوري، ولا باكولسكي ووترز يُعدّون منظري «ما بعد حداثيين» إلا أن باكولسكي وواترز احتضنا هذه الصفة. وقد رفض لاش وأوري تسمية «ما بعد الحداثة»، لكن وكما يدعي كومر في نقد ذكي، فإنهما يكونان، مع ذلك، «ما بعد حداثيين متخفيين». انظر: Kumar, *From Post-Industrial to Post-Modern Society: New Theories cf the Contemporary World*, 139-140.

لذلك، بدلًا من الاستمرار في هذه المناقشة عن معنى الكلمات، سنصف هؤلاء المؤلفين بأنهم، ببساطة، «ما بعد حداثيين».

وباكولسكي وواترز، بأن هناك تحولًا اجتماعيًا قادمًا بما أن الاستهلاك والممارسات المرتبطة به قد أصبحت القوى الدافعة في مجتمعات ما بعد الحداثة. وقد أكدوا جميعًا أن الاستقرار والتجزئة والفردية وسهولة التحرك في المجتمع قد أصبحت سائدة أكثر في مجتمعات ما بعد الحداثة، على عكس الاستقرار «الطبقي» المنظم جماعيًا في عهد «الفوردية». علاوة على ذلك، أوضحوا جميعًا أن «اقتصاديات الرموز والفضاءات أو «مجتمعات المكانة ذات الفسيفساء المتنوع» تتميز بالصراعات واللامساواة. ويولي لاش وأوري بالذات اهتمامًا خاصًا بقضية «الطبقة المسحوقة».

ولأن كلا مجموعتي النظريات معقد للغاية، من السهل توجيه انتقادات لنقاط تفصيلية مختلفة. على سبيل المثال، لا تذكر مناقشة لاش وأوري لـ «الانعكاسية الجماعية» في أنظمة الإنتاج اليابانية، الأغلبية العظمى من القوة العاملة اليابانية (نحو 80 في المئة) التي لا يتم توظيفها في الشركات الرئيسة الكبرى التي تمنح مثل هذه التقديمات... وبشكل إجمالي لا يعير وصف لاش وأوري للتغيرات في طبيعة التوظيف، اهتمامًا كافيًا لفورة الأعمال الخدماتية الروتينية عند المستويات الأدنى. كما تم انتقاد مؤشر «ألفورد» (Alford index)، الذي استخدمه باكولسكي وواترز لوصف تضاؤل «السياسة الطبقية»، على أنها لا تأخذ بالحسبان أهمية التحولات في البُنية المهنية[74]. وبالإجمال، يمكن القول إن الاتجاهات التي يشدد عليها هؤلاء الكتاب ليست جديدة، على نحو معين، إلا أنها تمثل التطور المستمر للمعالم التي كانت موجودة منذ قدوم الرأسمالية.

ليست النقاشات المتعلقة بـ «ما بعد الصناعية» جديدة، أيضًا[75]. فقد رأى ساير وواكر من خلال نقاش مطول، أن التحولات الاقتصادية والمهنية

(74) Anthony Heath, *Social Mobility*, Fontana New Sociology (London: Fontana, 1981).

(75) Daniel Bell, *The Coming cf Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting* (New York: Basic Books, 1973).

المفترضة نحو قطاع الخدمات، مبالغ فيها. كما عدّا أن العديد من المهن المسماة بـ «الخدماتية» هي في الواقع نشاط إنتاجي: «فالمذكرة القانونية أو البيان عن الأثر البيئي هما مجرد حرفة فكرية مطبقة على الورق، كما أن الكرسي يمثل حرفة يدوية مطبقة على الخشب»[76]. كذلك أشارا إلى أن نظريات مماثلة يمكن تطبيقها على العديد من «الخدمات المالية وخدمات النقل» والخدمات المعلوماتية مثل حزم البرامج، لقد عدّا أنه يمكن فهم «الانتقال إلى اقتصاد الخدمات» بطريقة أفضل، بوصفه توسعًا وتعميقًا لتقسيمات العمل الاجتماعية والتقنية، والذي هو نفسه جزء من عملية إجمالية للنمو الصناعي والتطور الرأسمالي، ونشأت تراتبيات معقدة، وأصبح تقسيم العمل أكثر توسعًا، كما في مرحلة التصميم ما قبل الإنتاج والتسويق مثلًا، ما يؤدي إلى زيادة «العمل غير المباشر في ما يتعلق بالعملية الإنتاجية، وبالتالي، أصر ساير وواكر على بعض الأمور المستمرة من الماضي، أمور ترفضها نظرية الخدمات[77]. وباختصار، أصرا على أن النشاط الإنتاجي لا النشاط الاستهلاكي، هو الأهم في المجتمعات المعاصرة، وأن المفاهيم المُطورة لتحليل الإنتاج تظل الأدوات التفسيرية الأهم.

وهكذا، تبقى مسألة أولوية الاستهلاك بوصفه أداة تفسيرية، موضوعًا خلافيًا، ولكن هناك مسألة خلافية إجمالية أهم، تتعلق بافتراض أساس طرحه كل من لاش وأوري وباكولسكي وواترز. إنه الافتراض الذي وضعه واترز لجعل «السوق على نموذج الكمال». ولكي نضع الفكرة في إطارها الكامل: «يمكن التعبير عن قوة الابتعاد من التقاليد على أنها القوة التي تجعل السوق على أنموذج الكمال»[78]. ويمكن التعبير عن النظرية نفسها بأسلوب آخر، بالقول إنه من أحد الأسباب التي تعطي للاستهلاك الأولوية في التفسير هو أنه بإمكان المستهلكين، (الذين يمتلكون الموارد) الحصول على ما يريدونه،

---

(76) Andrew Sayer and Richard Walker, *The New Social Economy: Reworking the Division cf Labor* (Oxford: Blackwell, 1992), 63.

(77) المصدر نفسه، ص 57.

(78) Waters, «Succession in the Stratification System,»: 82.

بطريقة متزايدة. ومن أحد الأسباب التي جعلت المستهلكين يحصلون على ما يريدونه، هو أن المعلومات أصبحت متوافرة أكثر، لأن جميع الأسواق ابتعدت مما هو تقليدي. فعلى سبيل المثال، وصف لاش وأوري تحول الأسواق المالية في مدينة لندن على أنه تحول من مربع مؤلف من ميل واحد يعمل على أساس قرب المسافة والعلاقات الشخصية الوثيقة، إلى مسرح غير منظم محرر من القيود ومن التقاليد[79].

عدّ المنتمون إلى ما بعد الحداثة، أن «البعد عن التقاليد» يؤدي إلى جعلها عرضة لـ «التسويق»[80] ويعمل التسويق والموضة على تشكيل خيار «القبيلة الجديدة» (new-tribe) لـ «المستهلك الملتو على نفسه» ولـ «مجتمعات المكانة»، بدلًا من أن يكونا المكان، و«الانتماء» التقليدي والأذواق. وأصبحت المكافآت الفردية منفصلة، أكثر وأكثر، عن الترتيبات «المنغلقة» لتقاليد المكانة والتراتبيات التنظيمية، وعدّ واترز أن الاقتصاد الثقافي أخذ يصبح مقياسًا للقيمة الفردية، ما يمكن وصفه على أنه جعل الشخصية قابلة للتسويق[81]. ولكن يمكن التشكيك الجدي بمدى جعل الأسواق، في الواقع، على نموذج الكمال (أو بالفعل أن تصبح هكذا أبدًا). وفي الواقع، شكلت المصاعب المنظمة لعقلانية السوق أساس الانتقادات السوسيولوجية للاقتصاد. وكما أشار دوركهايم، قبل نحو قرن، أن: «ليس كل ما هو متضمن في العقد هو تعاقدي»[82]، أي إنه غالبًا ما تتضمن العقود اعتبارات اجتماعية إضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية أو العقلانية (لنعتبر مثلًا عقد العمل). ولا يمكن للأسواق أن تعمل في غياب بنى موازية من العلاقات الاجتماعية. ولا يشمل الأمر مجرد إيلاء المراعاة

---

(79) Lash and Urry, *Economies cf Signs and Space*, 286-288.

(80) لا بد من الإشارة إلى أن لاش وأوري يضعان شروطًا أكثر بالنسبة إلى هذا الأمر من باكولكسي وواترز. إضافة إلى هذا، فإن آخرين (وبينهم وبشكل مرتبك، لاش) قد اقترحوا أن نزع التقليدية يتضمن عمليات مركبة أكثر من مجرد جعل كل شيء خاضعًا للسوق فحسب. انظر: Scott Lash, «Reflexity and its Doubles,» in Ulrich Beck, Anthony Giddens, and Scott Lash, eds., *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order* (Cambridge, UK: Polity, 1994).

(81) Waters, «Succession in the Stratification System,» 83.

(82) Emile Durkheim, *The Division cf Labour in Society* (New York: Free Press, 1968).

الواجبة للإطار الثقافي لعلاقات السوق (على سبيل المثال، هناك اختلافات كبيرة على النطاق الوطني، بالنسبة إلى مدى توقع أن تترافق مع تقديم الهدايا)، وإنما السوق نفسها هي منشأة اجتماعية متضمنة في منشأة اجتماعية متضمنة في منشآت من العلاقات الاجتماعية[83]. علاوة على ذلك، لا يتم تنسيق العلاقات الاقتصادية بشكل كلي (أو حتى بشكل كبير) من خلال الأسواق. وإنما بوساطة الأعراف والإكراه والمفاوضات الديمقراطية[84].

باختصار، ستكون هناك مشكلات كبيرة في تقديم هذه الأطروحة، اعتمادًا على المدى الذي ترتكز عليه الأطروحة الموازية حول الابتعاد من التقاليد، التي تقول بجعل السوق على أنموذج الكمال. وبالفعل، هناك تناقض، نوعًا ما، إذ إن النجاح الاقتصادي للعديد من الدول القومية التي حُدد نشوؤها على أنه مركزي في عملية «العولمة» (بما فيها اليابان والنمور الاقتصادية في جنوب شرق آسيا) يعتمد على شركات ومنظمات بنيت على قاعدة الأسر الحقيقية وشبه الأسر، ويتميز بالتوظيف الموسع (للمستخدمين الأساسيين) وفقًا لهذه الأسس. وبدلًا من كون السوق متميزة بالكمال، يمكن القول إنه لطالما كانت هناك تقلبات في مدى تبني مبادئ السوق بوصفها طريقة للتنظيم الاجتماعي، بحكم القانون وبحكم الأمر الواقع على حد سواء.

وعلى نحو أخص، يمكن القول بأن من الممكن تفسير التطورات الأخيرة، ليس بوصفها تحولًا نحو أولوية المستهلك وابتعادًا من التقاليد، وإنما محاولة واعية ومتعمدة للتغير في الاتجاه النيوليبرالي. والنيوليبرالية هي «نظرية تتعلق بالممارسات السياسية الاقتصادية التي تقترح أنه يمكن تحقيق رفاه الإنسان بشكل أفضل بتحرير المبادرة الفردية والمهارات ضمن إطار مؤسساتي يتميز

---

(83) Mark Granovetter, «Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness,» *American Journal cf Sociology* 91, no. 3 (Novemebr 1985): 481-510; Mark Granovetter and Richard Swedberg, eds., *The Sociology cf Economic L:fe* (Boulder, CO: Westview Press, 1992).

(84) Sayer and Walker, *The New Social Economy: Reworking the Division cf Labor.*

بحقوق الملكية الخاصة القوية والأسواق الحرة والتجارة الحرة»[85]. عدّ هارفي أن النيوليبرالية تخطت الفشل الواضح للإدارة الاقتصادية الكينزية «والتضخم» الذي رافقها (الذي أُشير إليها سابقًا) في السبعينيات والثمانينيات. وفقًا لهارفي، كانت «الليبرالية»، منذ بدايتها تمثل مشروعًا لإعادة النفوذ الطبقي»[86]. وشهدت التسوية الاجتماعية التي حصلت في منتصف القرن العشرين، تحول الموارد الاقتصادية من الدرجات الاجتماعية الأعلى إلى الأدنى[87] وتقلص اللامساواة. وفي ظل النمو الاقتصادي الذي تلا الحرب العالمية الثانية، بدت إعادة التوزيع هذه، وكأنها ثمن زهيد للاستقرار الاقتصادي والتوسع المستمر، ولكن: «أن يكون لأي شخص حصة محددة في قالب الجبنة المتزايد الحجم، أمر مقبول. ولكن عندما انهار النمو في السبعينيات، وعندما غدت نسب الفوائد سلبية وصارت أرباح الأسهم والأرباح الضئيلة هي السائدة، شعرت الطبقات العليا في كل مكان بالتهديد»[88].

وكما رأينا سابقًا، شملت النيوليبرالية ابتعاد الأسواق المالية والعمالية عن التنظيم (الذي تضمن، في الغالب، الحماية العمالية مثل مجالس الأجور (Wages Councils) في بريطانيا)، وخصخصة الشركات العامة، حتى التي تنتج سلعًا أساسية مثل الطاقة والمياه، حتى الخدمات التي بقيت في القطاع العام، مثل الصحة والتعليم، خضعت لضغوط «قوى السوق»، وانخفضت الحواجز الجمركية وازدهرت الشركات متعددة الجنسية. ومع قدوم النيوليبرالية، ازدادت اللامساواة، وأسهمت قدرة الشركات متعددة الجنسية، في تغير الإنتاج، والتوظيف وفي زيادة الشعور بعدم الأمان لدى الموظفين. ليس هناك أدنى شك في أن هناك، من ضمن تغيرات أخرى، محاولة متعمدة لتحويل الخطاب اليومي إلى لغة النزعة الاستهلاكية النيوليبرالية الفردية. ولقد تمت مناقشة التغيرات في إدارة الموظفين، سابقًا. وفي بريطانيا،

---

(85) David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005), 2.

(86) المصدر نفسه، ص 16.

(87) John Hills, *Inequality and the State* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

(88) Harvey, Ibid., 15.

ترافقت خصخصة السكة الحديد مع اختفاء مصطلح «الراكب» ليستبدل بـ «الزبون»، بل حتى قادة البوليس يتحدثون عن حاجتهم إلى التواصل مع «زُبنهم» وليس مع «جمهور المواطنين».

وبالتالي، فإن ما يجري اقتراحه هنا هو أنه بدلًا من فهم العولمة والتغيرات المرتبطة بها بوصفها تحولًا حقبويًا معينًا، وتتطلب مفاهيم ونظريات «جديدة» لتحليلها، كما أشار بيك ولاش وأوري وآخرون، فإن ما شهدناه، في الواقع، هو «تكثيف الرأسمالية»[89]، وترافق ذلك مع جهد حثيث لتشجيع الفردية والنزعة الاستهلاكية. وعلاوة على ذلك، لا تعني سياسة إلغاء القيود المالية (Deregulation) أن السوق أصبحت «حرة» (أو على أنموذج الكمال)، وإنما أنه تم إدخال آليات رقابة نيوليبرالية بديلة (على سبيل المثال أُعطيت التوجيهات للسلطات المحلية في بريطانيا لإدخال السياسات المتعلقة بـ «القيمة الفضلى» التي غالبًا ما أدت إلى الاستعانة بالخدمات الخارجية التي كانت تتم داخل الشركات). وبتكرار فكرة سابقة، لا يمكن للأسواق أن تعمل في غياب نظام مواز من العلاقات الاجتماعية، وأن المفهوم النيوليبرالي الذي يقول بالسوق التي تصحح نفسها ذاتيًا هو في الواقع خرافة[90]. علاوةً على ذلك، وكما قال بولانيي: «سيؤدي السماح لآليات السوق بأن تكون الموجه الأوحد لمصائر المواطنين وبيئتهم الطبيعية... إلى تدمير المجتمع»[91].

وكما عدّ كثيرون، ميزت الرأسمالية المتطرفة المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والسياسية الليبرالية، العقود الأولى بعد الثورة الصناعية في بريطانيا[92]. يصف العرض الذي قدمه بولانيي عن نهاية مذهب التجارية

---

(89) Crouch, *Social Change in Western Europe.*

(90) Granovetter and Swedberg, eds., *The Sociology of Economic Life, and Karl Polanyi, The Great Transformation* (Boston, MA: Beacon Press: Boston, 1957).

(91) Polanyi, Ibid., 73.

(92) Wally Seccombe, *Weathering the Storm: Working-class Families from the Industrial Revolution to the Fertility Decline* (London; New York: Verso, 1993).

(حيث كانت الدولة والطوائف [المهنية] تسيطران على الإنتاج والتبادل التجاري)، المحاولات الليبرالية لإنشاء «سوق كبيرة موحدة تنظم نفسها ذاتيًا»[93] في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر. ولكن، مهما كانت الأرباح الناتجة من الثورة الصناعية، إلا أنها، كما قال «بولانيي»، كانت «كارثية» بالنسبة إلى العديد من «عامة الناس» (عمال الصناعات اليدوية والعمال الزراعيون)، حيث تم القضاء على مصدر عيشهم بسبب التغيرات التقنية والاجتماعية التي ترافقت مع إزالة وسائل الحماية المعتادة. صحيح أنه تحققت الثروات الطائلة، ولكن انتشر الجوع والفقر أيضًا. ووفقًا لبولانيي، في القرن التاسع عشر:

«سيطر على عقول الناس اعتقاد أعمى بالتطور التلقائي (أي الليبرالية الاقتصادية) ومع وجود التعصب الطائفي، ضغطت الفئات الأكثر تنورًا لتحقيق تغير اجتماعي غير محدد ولا منظم. وكان لذلك تأثير يفوق الوصف على حياة الأشخاص. وبالفعل، كان المجتمع الإنساني عرضة للزوال لو لم تكن هناك إجراءات حماية مضادة خففت من حدة تلك الآلية المدمرة»[94].

عدّ بولانيي، أنه نتيجة التمادي المدمر للرأسمالية الأولى، نشأت «حركة مزدوجة». حتى عندما حاول الذين ينادون بالاقتصاد الليبرالي إنشاء سوق تنظم نفسها ذاتيًا، برزت هناك حركات مضادة لليبرالية الاقتصادية وحرية الاقتصاد، نادت بتعديل «قانون الفقراء» وإصدار القوانين التي تخص المصانع، وتحديد ساعات العمل، أي إن المجتمع أنقذ نفسه من قوة السوق المدمرة. وسوف ندرس في الفصل الأخير من هذا الكتاب أمثلة محتملة لهذه الحركات المضادة للرأسمالية المتطرفة في المجتمعات المعاصرة. ولكن، في الوقت الحاضر، سنراجع بعض ردات الفعل على النظريات المختلفة التي أعلنت «نهاية الطبقة» ونهاية المجتمعات الطبقية.

---

(93) Polanyi, Ibid., 67.

(94) المصدر نفسه، ص 76.

إلى أين من هنا؟

لقد تم إيضاح أن هناك نظرتين مترابطتين تتعلقان بالادعاءات التي تقول بـ «نهاية الطبقة». أولًا، عدّ بعضهم أن المجتمعات، أو بالأحرى العالم، تغير كثيرًا في العقود الماضية إلى حد أصبحت معه النظريات والمفاهيم القديمة، مثل تلك المرتبطة بتحليل «الطبقة»، غير كافية لفهم الواقع الجديد. ثانيًا، كما رأينا في هذا الفصل والفصول السابقة، عدّ آخرون، أن النظريات والمفاهيم الطبقية «القديمة»، لم تكن كافية، في أي حال ومنذ البداية. أي، على الرغم من أنها تدعي في الظاهر ذلك، لم تستطع تلك النظريات والأساليب، في الواقع، حل الصراعات بين الأطر التفسيرية المتعلقة بـ «البُنية»، وتلك المتعلقة بـ «الفعل»[95]. علاوة على ذلك، فإنها أفرطت في تأكيد المحددات الاقتصادية لـ «الطبقة»، ولم تترك مجالًا لعناصر أخرى مثل الجندر والعرق والعمر إضافة إلى العوامل الثقافية والسلوكية التي تشكل اللامساواة الموجودة في «الطبقات» الواقعية (انظر النقاش في ما سبق).

بالفعل، كانت هناك تغيرات اجتماعية كبرى. وكما لخصنا آنفًا، أدت التغيرات في بُنية وموقع الوظائف المدفوعة، إضافة إلى التحولات في إدارة الموظفين، إلى تقليص الأسس المفترضة للهويات والنشاط الجماعي المرتكز على الطبقة. ولم تؤد الزيادة في الوظائف النسائية إلى بروز مصاعب لا يمكن حلها بالنسبة إلى تحليل إجمالي التوظيف الطبقي فحسب، ولكنها أكدت، أيضًا، أهمية التفاوت غير الطبقي في التوظيف الذي يشمل العرق والعمر إضافة إلى الجنس. وبدا أن تقلص الأهمية السياسية للطبقة قد ساهم، بشكل إضافي، في التقليل من أهمية هذا المفهوم. ولكن، كما أشرنا سابقًا، من المبكر التأكيد أن تحولًا يتعلق بزمن معين قد حصل، وأنه يمكن فهم الظواهر المرتبطة بما يمكن وصفه وصفًا ضعيفًا بـ «العولمة»، على أنها انعكاس لإعادة ظهور

---

(95) R. E. Pahl, «A Reply to Goldthorpe and Marshall,» in Lee and Turner, *Conflicts about Class Debating Inequality in Late Industrialism*; Wendy Bottero, *Stratification: Social Division and Inequality* (Abingdon: Routledge, 2005).

النيوليبرالية وتكثيف الرأسمالية. ومن المهم عدم التقليل من أهمية التغيرات التي حدثت، وإنما يجب عدم المبالغة في تقدير أهميتها.

يتعلق الشق الثاني من الانتقادات بملاءمة مفاهيم الطبقة والتراصف بشكل أكثر إجمالًا. وكما ناقشنا في الفصل الثاني، لا ترتبط تلك الصعوبات بتحليل الطبقة والتراصف، فحسب، ولكنها تعكس خلافات أساسية ضمن مؤسسة علم الاجتماع كله. والموقف المُتبنى هنا أن النقاشات المتعلقة بطبيعة العلوم الاجتماعية (الصراع بين الفلسفة الوضعية والفهم التأويلي (Hermeneutic Understanding))، وبازدواجية العالم الاجتماعي (الصراع التفسيري بين البُنية والفاعلية)، إضافة إلى الأهمية النسبية بين ما هو «اقتصادي» وما هو «ثقافي»، عاجزة عن أي تكوين أو استيعاب لنظرية شاملة. ومع ذلك، تتطلب دراسة الطبقة والتراصف، العمل عبر وجهات نظر غالبًا ما تكون متضاربة. وسيتم تطوير هذه الآراء بشكل إضافي في الفصول اللاحقة، وإنما في الوقت الحاضر، سندرس مجموعة من الردود السوسيولوجية المختلفة للمشكلات التي يواجهها تحليل الطبقة والتراصف التي وُصفت في هذا الفصل.

يمكن تحديد فئات واسعة من الردود. أولًا، يمكن إعادة تأكيد استمرار العمل لأهمية «الطبقة» في مواجهة كل الانتقادات الموجهة إليها[96]. وهناك بدائل، نظريات ونماذج ومقاربات جديدة ومطورة[97]. وأخيرًا، كما رأينا، بالنسبة إلى العديد من الكتاب، تم قبول عدم أهمية الطبقة على أنه أمر معطى، وقد جرى تحديد واستكشاف محاور (التي هي أهم ضمنيًا) جديدة للتمييز أو بوصفها مصادر للهوية.

---

(96) Goldthorpe and Marshall, «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques,»: 381-400.

(97) Harriet Bradley, *Fractured Identities: Changing Patterns cf Inequality* (Cambridge, UK: Polity, 1996); Floya Anthias, «The Material and the Symbolic in Theorizing Social Stratification,» *British Journal cf Sociology* 52, no. 3 (September 2001): 367-390; «Social Stratification and Social Inequality: Models of Intersectionality and Identity,» in Fiona Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Culture, Identities and Lifestyles* (Basingstoke: Palgrave, 2005); Bottero, *Stratification: Social Division and Inequality*.

لا توجد صعوبة في إظهار التفاوت المستمر في الطبقات كما يظهر من خلال المقاييس المهنية. وتكسب المجموعات الطبقية «الاحترافية» و«الإدارية» أكثر من الناحية المالية، وتقطن مساكن أفضل، وهناك احتمال أكبر لحصولها على مميزات أرفع وأن تلتحق بالجامعة، وأن يكون لديها عمر مرتقب أعلى، وأن تقل احتمالات إصابتها بأمراض مزمنة تحد من حياتها[98]. وفي دفاعهما عن «التحليل الطبقي» شدد غولدثورب ومارشال على استمرار التمايز الطبقي في الفرص، الذي ظهر من خلال الدراسات المتعلقة بالتعليم والحَراك الاجتماعي[99]. فالاستمرارية التجريبية للتفاوت المهني الطبقي هي حقيقة مهمة يجب الاستمرار في تكرارها وتأكيدها. وكان يمكن أن تنتهي برامج الأبحاث المرتبطة بالخلافات على مقاييس الطبقة، ولكن ذلك ليس تبريرًا لعدم المضي في استخدامها؛ إذ إن المقاييس البديلة التي تشمل مؤشرات الاستهلاك غير موثوقة وغير ثابتة. غير أن هذه المقاربة لـ «التحليل الطبقي» ضيقة نسبيًا، ولا تتضمن جوانب أخرى أساسية من التفاوت المهني مثل الجنس والعمر والعرق. وبشكل أكثر أسيَّة، قد تكون الأداة التحليلية المألوفة التي تُستخدم لإظهار استمرار الطبقة، والتي تتمثل بالمقاييس المهنية لا تشمل بشكل كاف الجوانب «الثقافية» التي هي حيوية أيضًا، في إنتاج وإعادة إنتاج التفاوت الطبقي.

ارتبطت المهنة والثقافة، بطريقة معروفة، بمقالة لوكوود التي كتبها في عام 1996، حيث سعى فيها إلى إظهار كيف طورت المجموعات المهنية المختلفة، أي العمال التقليديون الذين يعملون في التعدين والصناعات الثقيلة، والعمال «الموسرون» الذين يعملون في المصانع الكبيرة[100]، والموظفون

(98) Ivan Reid, *Class in Britain* (Cambridge, UK; Malden, MA: Polity Press, 1998).

(99) Goldthorpe and Marshall, «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques».

(100) John H. Goldthorpe [et al.]: *The Ajfluent Worker: Industrial Attitudes and Behaviour*, Cambridge Studies in Sociology, 1 (London; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1968); *The Ajfluent Worker in the Class Structure*, Cambridge Studies in Sociology, 3 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1969); *The Ajfluent Worker: Political Attitudes and Behaviour*, Cambridge Studies in Sociology, 2 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1970).

الآخرون الذين يعملون بشكل منعزل[101] (على سبيل المثال نيوبي)، نتيجة أماكن عملهم وتجاربهم المجتمعية، صورًا مختلفة عن المجتمع تتعلق بطبقة العمل. وكما رأينا، أصبح أنموذج الـ S → C → A هذا، كما عبر عن ذلك سافيج «مفككًا في النهاية» بتهمة الاختزال الاقتصادي[102]. وابتعد غولدثورب، الذي ارتبطت أبحاثه المتعلقة بـ «العامل الموسر» في ستينيات القرن العشرين ارتباطًا وثيقًا بهذا الموقف، من أي محاولة لتضمين أي جانب ثقافي للطبقة، وبالفعل، يُعرب الآن، عن عداء كبير لوجهات النظر الثقافية للطبقة. ومرة أخرى، يأتي التماسك المنهجي على حساب جعل الطبقة مفهومًا اقتصاديًا ذا بعد أحادي.

مقاربات جديدة ومنقحة

هكذا، ليس مستغربًا أن تكون قد جرت محاولات عدة لتوسيع نطاق نظرية الطبقة والتراصف وتحليلهما، لكي يشملا الجوانب المختلفة للامساواة، ولإعطاء المراعاة الواجبة للعوامل الثقافية. وتسعى برادلي لتجمع بين المقاربات الكلاسيكية أو الحديثة لفهم اللامساواة، ووجهات النظر الأكثر حداثة المستوحاة من ما بعد الحداثة وما بعد «البُنيوية»[103]. وتحتوي محاولتها للتوحيد، مع/أو تقديم «أنموذج أفضل»[104] للنظرية الحديثة، على العديد من الآراء القيمة. ومع ذلك، تبرز في النهاية، بوصفها سلسلة من البيانات الوصفية المتعلقة بتفاعل الطبقة والعرق والعمر، بدلًا من كونها نظرية جديدة كما هي، مما لا يقبل الشك في أن اللامساواة المرتبطة بالطبقة والجندر والعرق والعمر، يتعلق بعضها ببعض. وإنما، بدلًا من محاولة الجمع بين العروض «الحديثة» و«ما بعد الحداثة» لهذه الظواهر، من المفضل الاعتراف بأن النظريات قيد

---

(101) انظر على سبيل المثال: Howard Newby, *The Deferential Worker: A Study of Farm Workers in East Anglia* (London: Allen Lane, 1977).

(102) Savage, *Class Analysis and Social Transformation*, 28.

(103) Bradley, *Fractured Identities: Changing Patterns of Inequality*, 3.

(104) المصدر نفسه، ص 204.

الدرس لا تقدم سرديات مختلفة للحقيقة نفسها فحسب، ولكنها تركز أيضًا على الأوجه المختلفة للكل. وكما أشرنا في الفصل الثاني، يجب النظر إلى «التحليل الطبقي» على أنه يتعامل مع سلسلة من المواضيع المختلفة، إضافة إلى كونه يعكس مجموعة مختلفة من الآراء النظرية[105].

على نحو مشابه، كان اهتمام أنتياس (Anthias) الأساس هو النظر إلى العوامل غير الطبقية بالنسبة إلى التمييز واللامساواة الاجتماعيين، وعلى نحو خاص، النظر إلى الانقسامات في الجندر والعرق[106]. فهي تحدد ثلاثة نماذج من التراصف وهي: الاختزالي والهوية والتقاطع. وهي ترفض الأنموذج الاختزالي الذي يرتبط بمحاولات اختزال الجندر والعرق بالعلاقات الطبقية. كما ترفض أنموذج الهوية، الذي يرتبط بالاتجاهات القائمة في نظرية ما بعد الحداثة، وبدلًا من ذلك، تتبنى أنموذجًا معدلًا من نماذج التقاطع. ووفقًا لهذا الأنموذج، يجب النظر إلى الأشخاص على أنهم يحتلون مواقع اجتماعية متعددة ومتقاطعة، والتي يمكن أن تكون تعزيزية أو متناقضة في تأثيرها في اللامساواة والهوية الجماعية، على حد سواء. وعدّت أنتياس أنه يجب عدم تركيز الاعتراف بـ «الموقعية التي تتخطى المراكز» (Translocational Positionality) في التفاوت الاجتماعي، على ما هو مجرد وصفي، ولكنها يجب أن تؤكد العمليات التي تؤدي إلى إعادة إنتاج المواقع المتعددة. وفي الإشارة إلى هذه الفكرة، قامت بإعادة صوغ، غير معترف بها، لنظرية لينسكي المتعلقة بـ «تناقض المكانة في أنظمة التراصف الاجتماعي المتعددة الجوانب»[107]. ويؤكد مفهوم «التقاطع» (تأكيدًا منطقيًا) أن اللامساواة ستستمر في جوانب مختلفة عدة، وأنه يمكن للأشخاص والمجموعات التي تحتل مواقع اجتماعية هجينة (Hybrid)(على سبيل المثال نساء الطبقة العاملة السوداء) أن تختبر حرمانًا متعددًا. ولكن الاعتراف بتعقيدات اللامساواة لا يمثل بحد ذاته، مقاربة نظرية «جديدة».

(105) Erik Olin Wright, ed., *Approaches to Class Analysis* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005).

(106) Anthias, «Social Stratification and Social Inequality: Models of Intersectionality and Identity».

(107) Gerhard E. Lenski, *Power and Privilege: A Theory cf Social Strat:fication* (New York: McGraw-Hill, 1996).

أما الاقتراح الأخير لمقاربة متعددة الجوانب، فيوجد في إعادة صوغ مقاربة فيبر للطبقة والتراصف التي قام بها سكوت. ويحدد سكوت الطبقة والمكانة والنفوذ على أنها تترابط، بشكل منتظم، في ما يتعلق بالطريقة التي تكون فيها الفرص الحياتية للأشخاص، كما تساهم في تكوين جماعات عريضة تكون العلاقات تراتبية في ما بينها»[108]. وتشبه الصياغة التي وضعها سكوت، كثيرًا تلك التي قام بها فيبر (انظر الفصل الثالث) ولن يتم تكرارها هنا بشكل مفصل. وترسم معدلات الحَراك الاجتماعي الحدود بين الطبقات، أي المجموعات المهنية التي تتميز بحَراك وتفاعل متكررين. ويشمل ذلك نقاط الانفصال (Breaks) في البُنية المهنية التي يكون عبرها الحَراك ما بين الأجيال صعبًا أو قليل الحدوث[109]، إضافة إلى التفاعل الاجتماعي بين الأصدقاء والأسر. وفي الواقع، إن موقف سكوت قريب جدًا من موقف بوتيرو الذي وضع نظرية مشابهة للتراصف تصفه بأنه مساحة اجتماعية من العلاقات تتألف من تجمع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[110].

وعلى الرغم من أن الموقف الذي اتخذه كل من سكوت وبوتيرو هو، بالإجمال، ليس استثنائيًا (وله العديد مما يشبهه في الآراء المطورة في هذا الكتاب)، مع ذلك هناك صعوبات في عدّ موقف أي منهما على أنه يمثل نظرية أو مقاربة شاملة جديدة (أو تمت إعادة صياغتها). وأحد الأمثلة هي مسألة الطبقة الاجتماعية. يعدّ سكوت أنه ينبغي عدم رفض التصنيفات المهنية، وإنما يجب صقلها نتيجة للآراء التي طرحها[111]. ولكن، كما تم الاعتبار في هذا الكتاب، هناك صعوبة كبيرة في إنشاء مقاييس متعددة الجوانب والمحافظة عليها، خصوصًا في ما يتعلق بـ«الاستخدام اليومي». ويتم الاعتبار هنا أنه من النواحي العملية، لا تكون الاستراتيجية الأكثر ملاءمة هي الاستمرار في المهمة

---

(108) Scott, *Stratification and Power: Structures of Class, Status and Command*, 191.

(109) انظر على سبيل المثال: John H. Goldthorpe and Catriona Llewellyn, «Class Mobility in Modern Britain: Three Theses Examined,» *Sociology* 11, no. 2 (May 1977): 257-287.

(110) Bottero, *Stratification: Social Division and Inequality*, 147.

(111) Scott, *Stratification and Power: Structures of Class, Status and Command*, 203.

التي لا نهاية لها في إنشاء أو تحديد المقياس «الأفضل» والذي يمكن تطبيقه عالميًا، للطبقة المهنية (كما يبدو اقتراح سكوت)، وإنما الاستمرار في استخدام المقاييس المتوافرة مع الأخذ بالاعتبار القيود التي تأتي معها. بالطبع، من الممكن تحسين المقاييس إذا أمكن بل هناك ضرورة في ذلك، وهناك بعض المقاييس التي تكون ملائمة لمواضع بحثية معينة أكثر من غيرها. ومع ذلك، كما ظهر سابقًا، هناك ترابط كبير بين التصنيفات الطبقية المهنية المتوافرة، والتي تبدو أنها تقيس ظاهرات مشابهة.

وفي سياق مماثل، ارتبط بوتيرو، بشكل وثيق، بتطوير مقياس كامبردج المهني، الذي يقيس مميزات أسلوب الحياة. وهو مستمد من تحليل العوامل في مهن أصدقاء الأفراد المقربين، ويعكس الخيارات الاجتماعية التي يقوم بها الأشخاص لأسلوب حياتهم[112]. مرة أخرى، يمكن اعتبار مقياس «كامبردج» بأنه يمثل تقدمًا بما أنه يشمل جوانب اجتماعية واقتصادية، وإنما هناك صعوبة في الإبقاء عليه بالنسبة إلى الأهداف الإجمالية. والصعوبة الأخرى في هذه المقاربة التي وضعتها بوتيرو، هي إصرارها على عدم الفصل بين البُنية والفعل، نتيجة لذلك، عدّت أنه يجب التخلي عن النموذج السببي الذي كان الركيزة للتحليل الطبقي الذي تؤدي فيه البُنى الاقتصادية إلى نشوء تكوينات اجتماعية وثقافية. وكما رأينا، هناك، في الواقع، صعوبات عدة في أنموذج الـ S→C→A، وإنما، من جهة أخرى، قد يؤدي التخلي عنه نهائيًا إلى ما يعني التخلي عن الغث والسمين في آن.

وبشكل مبسط، يؤدي التخلي عن محاولات التفسير السببي (وهو كما أشرنا في الفصل الثاني، أحد المميزات الواضحة لـ «الانعطافة الثقافية» في علم الاجتماع)، إلى تخلي علماء الاجتماع، عمليًا، عن الأدوات التي يمكن أن تستخدم في مناقشة السياسات (وغيرها) المتعلقة بتخفيف أو تقليص الفوارق الطبقية. علاوة على ذلك، على الرغم من ارتباط البُنية والفعل، والثقافة

(112) Kenneth Prandy, «The Revised Cambridge Scale of Occupations,» *Sociology* 24, no. 4 (November 1990): 629-655.

والاقتصاد في الواقع التجريبي، يجب أن يكون هناك احتمال أنه، في أوقات معينة، قد يكون التفسير البُنيوي أفضل من عرض متعلق بالفعل و/أو أن يكون التفسير الثقافي أفضل من الاقتصادي. أي، كما تم الاعتبار في الفصل الثاني، يجب الإبقاء على «ازدواجية تحليلية» في ما يتعلق بالأبحاث والتفسيرات السوسيولوجية[113].

تشمل المحاولات الأخرى لإعادة الصوغ، رسم «خرائط طبقية» جديدة من أجل أن تعكس تغيرات في البُنية المهنية[114]. عدّ غروسكي وسورنسن أن المجموعات المهنية تبقى مصدرًا مهمًا للهويات الاجتماعية، وأن المطلوب هو تحليل دقيق للطبقات المهنية من أجل استكشاف هذه الروابط[115]. قد تكون أهم المجالات التي تمت فيها مناقشة «البُنية الطبقية»، مرتبطة بظهور «الطبقة المسحوقة» المفترضة. على سبيل المثال، حدد سوندرز «خط صدع أساس» في بلدان مثل بريطانيا ووصفه كأنه قائم بين «أغلبية من الناس يقدرون على تلبية حاجاتهم الاستهلاكية في الأسواق وأقلية منهم تبقى تعتمد على نوع من المعونات الحكومية المباشرة التي أصبحت غير كافية على نحو متزايد، كما أنها تساهم في عزلتهم»[116]. ويقول سوندرز بأن هذا الانقسام يؤثر في «فرص الحياة المادية والهويات الثقافية للأشخاص المعنيين، أي إنهم يزدادون ضعفًا بالنسبة إلى الأغلبية («الطبيعية») التي تستطيع أن تلبي احتياجاتها من خلال السوق. ويجب الاعتراف بأن مفهوم «الطبقة المسحوقة» هو مفهوم

---

(113) Rosemary Crompton and John Scott, «Class Analysis: Beyond the Cultural Turn,» in Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Culture, Identities and L:festyles.*

(114) انظر على سبيل المثال: Walter G. Runciman, «How Many Classes are there in Contemporary British Society?,» *Sociology* 24, no. 3 (August 1990): 377-396.

(115) على الرغم من أن حجة غروسكي وسورنسن تبدو مقنعة في ما يتعلق ببعض مجموعات العمل، خاصة المهنيين، فإن استراتيجيتهما تبدو إشكالية بالنسبة إلى مجموعات عمل أخرى. انظر: David B. Grusky and Jesper B. Sørensen, «Can Class Analysis be Salvaged?,» *American Journal cf Sociology* 103, no. 5 (March 1998): 1187-1234.

(116) Peter Saunders, *Social Theory and the Urban Question* (London: Unwin Hyman Publisher Ltd., 1987), chap. 3; Charles Murray, *Losing Ground: American Social Policy, 1950-1980* (New York: Basic Books, 1984).

مثير للجدل (ستتم مناقشة ذلك بشكل إضافي في الفصل السابع). عدّ بعضهم أن هذا المصطلح وُجد، ليس من أجل وصف ظاهرة موضوعية أو مجموعة من العلاقات الاجتماعية، وإنما يمثل وصمة تلقي باللائمة، عمليًا، على الضحايا، لسوء وضعهم. وبالتالي، قال دين (Dean) بأن: «الطبقة المسحوقة» هي مصطلح ليس له معنى واحد وإنما له تطبيقات عديدة، فهو لا يمثل مفهومًا مفيدًا وإنما رمزًا فعالًا»[117]. ومع قدوم النيوليبرالية، ازداد الاستقطاب الاجتماعي، وسنعود لهذا الموضوع في الفصل الأخير.

سيكون إنشاء خرائط طبقية، محسنة مشروعًا مستمرًا. ولا يمكن تحديد القيمة الفعلية لأي خريطة بشكل نهائي، بما أن ذلك يعتمد على فعاليتها التفسيرية بوصفها تمرينًا وصفيًا. وتشمل معظم الكتب الدراسية مثل هذا التمرين[118]. إن القيمة التعليمية لمثل تلك التمرينات كبيرة، ولكنها لا تشكل «توجهًا جديدًا» بحد ذاتها.

كما رأينا، مالت التوجهات الجديدة الحقيقية إلى التركيز، إما إلى توسيع مدى التحليل الطبقي لتشمل جوانب أخرى من اللامساواة، وإما إلى محاولة حل المصاعب النظرية للبُنية مقابل الفعل، وإما إلى مزيج من الاثنين. وقام سافيج بمحاولة جريئة لتطوير «مقاربة أكثر مرونة» من خلال النظرية التي تقول بأن الهويات (الوعي) الطبقية تنشأ، ليس من الإحساس بالانتماء الجماعي، وإنما من عملية التميز من الآخرين[119]. وقد أدى انخفاض «الطبقة العاملة» التقليدية إلى سيطرة الهويات الفردية للطبقة الوسطى الناتجة من عملية المقارنة المستمرة «صعودًا» و«هبوطًا». وتُوثق أعمال سافيج التغير في التوظيف والمنظمات التي أدت إلى هذا التحول

(117) Hartley Dean, «In Search of the Underclass,» in: Phillip Brown and Richard Scase, eds., *Poor Work: Disadvantage and the Division of Labour* (Milton Keynes: Open University Press, 1991), 35.

(118) انظر مثلًا: James Fulcher and John Scott, *Sociology* (Oxford: Oxford University Press, 1999), chap. 15.

(119) Savage, *Class Analysis and Social Transformation*, 15.

في تكوين الهوية[120]. كما يصر سافيج على أن التحليل الطبقي هو نمط من التحليل الثقافي، ويستنتج الآتي:

«ليس تناقض الوعي الطبقي (أي هشاشة أنموذج الـ S→C→A) حقيقة محرجة... وإنما يمكن التعامل معه بوصفه مسألة تؤدي إلى التعبير عن قضايا معاصرة مهمة تتعلق بالثقافات الفردية، والانعكاسية وثقافة التناقض. وتسمح لنا نظرية بورديو الطبقية بتطوير الطريقة الأمثل لإيجاد نقطة الانطلاق الملائمة لهذا المشروع»[121].

وهكذا؛ يمكن قراءة نظريات سافيج على أنها تحول الطبقة من مجموعة علاقات اجتماعية إلى بُنية فردية تراتبية. ولكن مقصده غير ذلك، فهو يطور في عمله الأخير مقاربة الـ CARs (التي تختصر رؤوس الأموال، والأصول والموارد). وستتم مناقشة هذه المقاربة في الفصل اللاحق من هذا الكتاب، الذي ستتلقى فيه أعمال بورديو مزيدًا من التدقيق.

استنتاجات

كما رأينا من هذه النقاشات التي لخصناها سابقًا، أنه على الرغم من التنبؤ الدائم «بنهاية الطبقة»، بقي تحليل الطبقة والتراصف حيًا، وسوف نرى في الفصول اللاحقة، أنه من بعض الجوانب، تجدد فعلًا. ولكن ذلك التجدد لم يكن من دون أثمان. أولها هو تجزئة المجال الدراسي، الأمر الذي يكون متوقعًا مع وجود الطبيعة المتعددة الأوجه لمفهوم «الطبقة»، كما تم وصفه في

---

(120) المصدر نفسه، الفصل 6. تبدو رواية سافيج تاريخية وترتكز على معلومات بريطانية، فهو يعتقد أن العمل الحرفي في بريطانيا (الذي يتجسد بهوية الطبقة العاملة التقليدية) كان مرتبطًا بالتمكّن والاستقلالية، إلا أن وظائف الطبقة العاملة اليوم توصف بأنها عمل يتصف بالخضوع. وعلى العكس من ذلك، فإن موظفي الطبقة الوسطى كانوا يخدمون أرباب أعمالهم (ومن هنا جاءت تسمية «طبقة الخدمات»)، إلا أنه جرى تغيير توصيف مثل هذه الأعمال باعتبارها تحتاج إلى الاستقلالية والعمل الحر. ولا شك في أن هذه حجة مثيرة للاهتمام، وإن كانت مثيرة للخلاف أيضًا - فمثلًا يمكن تحدي الرأي القائل بدور أرستقراطية العمال (عمال الحرف) وسيطرتها الفعلية داخل حركة النقابات في بريطانيا.

(121) المصدر نفسه، ص 149.

الفصل الثاني[122]. وبالفعل، إحدى الأفكار التي تكررت خلال هذا الفصل هي الفشل النسبي للعروض التي تدعي بأنها «الطريقة الأفضل» للقيام بـ «التحليل الطبقي»[123] أو العروض الشاملة التي تحاول أن تتضمن جميع أوجه اللامساواة. وهكذا، فإن المقاربة المتبعة في هذا الكتاب تقول بأن المقاربات المحددة لـ «الطبقة» قد تكون مختلفة تمامًا عن بعضها. ولكنها في حال ركزت على أمور مختلفة، قد لا تكون غير متجانسة بالضرورة. وكما عددنا في الطبعة السابقة[124]، «إن الطريقة المثمرة للمضي في موضوع «التحليل الطبقي» ضمن علم الاجتماع تكمن في الاعتراف بالتعددية والاختلاف (أي بين المقاربات المختلفة لـ «الطبقة») بدلًا من فرض ضرورة الاختيار بين المواقف المتنافسة أو محاولة إيجاد مقاربة نظرية جديدة أو معدلة».

يتخذ سافيج موقفًا مشابهًا عندما يعدّ أن: «الاختبار الأفضل لمستقبل التحليل الطبقي[125] هو معرفة إذا ما كان باستطاعته تجديد نفسه، ليس من خلال اتخاذ مواقف دفاعية قوية، وإنما بكونه قادرًا على التقدم والتحدث مع تيارات الأبحاث الاجتماعية المتنوعة». وهكذا، بدلًا من تطوير «أدوات جديدة»، يجب علينا استخدام ما هو متوافر بشكل أفضل. على سبيل المثال، الاهتمام المتجدد بثقافات الطبقة التي تتوافر لها الأدوات المُطورة من خلال علماء الأنثروبولوجيا في سعيهم «إلى إيجاد فئات... تحليلية، يستطيع من خلالها الأشخاص إيجاد معنى لحياتهم اليومية»[126]. وكما ظهر من خلال مقاربة إجمالي - التوظيف التي كانت مسيطرة في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، كان «التحليل الطبقي» ذا وجهة اقتصادية وحتمية على حدٍ سواء،

---

(122) Rosemary Crompton, «The Fragmentation of Class Analysis,» *British Journal of Sociology* 47, no. 1 (March 1996): 56-67.

(123) انظر على سبيل المثال: Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration of Research and Theory.*

(124) Rosemary Crompton, *Class and Stratification*, 2nd ed. (Cambridge, UK: Polity, 1998), 203.

(125) Savage, *Class Analysis and Social Transformation*, ix.

(126) Gillian Evans, *Educational Failure and White Working Class Children in Britain* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006), 176.

وكان الجانب الثقافي للطبقة غائبًا، بنسبة كبيرة، عن النقاشات. وتلا الاهتمام المتجدد بدور الثقافة في التكوين والتجارب الطبقية، تركيز متزايد على أعمال بورديو، وسنتحول الآن باتجاه هذه المسائل.

الفصل السادس

الطبقة والثقافة: إثنوغرافيا الطبقة

مقدمة

قمنا في الفصول السابقة بتحديد فكرتين مترابطتين تضمنتا انتقادات لـ «التحليل الطبقي» كما تم إنشاؤه في علم الاجتماع في خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. وهما أولًا، المشكلات التي سببت الفشل الاقتصادي في الفعل الطبقي، وثانيًا، الانحياز المفرط باتجاه ما هو اقتصادي (وأحيانًا ما هو حتمي) في معظم تحليل الطبقة والتراصف. وفي هذا الفصل، سيكون تركيزنا الأساس على النقطة الثانية من الانتقادات والردود. وسيتم الاعتبار أنه لإعادة إنتاج الطبقة (أي «الطبقات» الفعلية) جوانب اقتصادية وثقافية، وأن أي عرض شامل سيعتمد على كليهما بالضرورة.

على الرغم من أنه، من أجل دواعي البحث والاستقصاء، تم تأكيد «ازدواجية تحليلية» في هذا الكتاب، إلا أنه تم الاعتراف، أيضًا، أنه، من الناحية التجريبية، هناك ترابط بين البُنية والفعل، وبين الاقتصاد والثقافة. أي إنه، لا يعزز التفاوت الاجتماعي («الثقافي»)، التفاوت الاقتصادي، فحسب، إنما تؤدي الثقافة (الأفكار، والرموز وأساليب العيش) دورًا مهمًا في المحافظة على اللامساواة الطبقية وإعادة إنتاجها؛ أي إن التفاوت الاقتصادي يُبنى من خلال آليات ثقافية، غير اقتصادية، ولطالما اعترف المنظرون «الكلاسيكيون» بهذه الحقيقة. وكما رأينا، بالنسبة إلى فيبر، كانت المكانة

جانبًا مستقلًا عن عدم المساواة. وعلى الرغم من أنه غالبًا ما تم وصف ماركس، مباشرة، بأنه يؤمن بالحتمية الاقتصادية، حتى هنا في هذا الكتاب، كما رأينا في الفصل الثالث، عدّ العديد من الذين فسروا أعمال ماركس أنه لم يعدّ أن «البُنية الفوقية» الأيديولوجية (أو الثقافية) هي مجرد انعكاس «للأساس» الاقتصادي.

ومن ثم، ليست الثقافة مجرد أثر للموقع الطبقي، بل إنها آلية مركزية يتم من خلالها إنشاء المواقع الطبقية. وفي هذا الفصل، سنعيد، أولًا، دراسة مفهوم المكانة مع إشارة مقتضبة إلى مقاربة «الدراسات المجتمعية» للتراصف التي طُورت في الولايات المتحدة وبريطانيا، وإلى مفهوم «المواطنة» كما طوره «ت. هـ. مارشال»، على حد سواء. وسنستكشف لاحقًا أعمال بورديو الذي أصبحت مقاربته مؤثرة، على نحو متزايد، في الأعوام الأخيرة، كما سنتناول النقاشات الأخيرة المتعلقة بالبناء الثقافي لـ «الطبقات الوسطى الجديدة»، وستشمل مراجعتنا، أيضًا، الأمثلة الأخيرة على العروض التجريبية لـ «الطبقة العاملة» التي تأثرت بمقاربة بورديو. وسنناقش في استنتاجاتنا استحالة إيجاد مقاربة «واحدة» يتم فيها جمع ما هو اقتصادي وما هو ثقافي في «نظرية» واحدة، والحاجة إلى وجود «تعددية إيجابية» في تحليل الطبقة والتراصف.

المكانة الاجتماعية: التراتبيات الاجتماعية والمواطنة الاجتماعية

كما رأينا في الفصول السابقة، فإن أحد أهم الأهداف الأساسية لهؤلاء الذين طوروا مقاربات سوسيولوجية و«علائقية» للتحليل الطبقي المرتكز على التوظيف (أي من خلال استخدام تصنيفات طبقية)، هو تمييز المقاييس التي وضعوها عن مقاييس الرتبة أو المكانة الاجتماعية. وفي الفصلين الثالث والرابع، تم تقديم عرض للطريقة التي سعى من خلالها، علماء الاجتماع، بعد الحرب العالمية الثانية، الذين كانوا ينشطون في تطوير مقاربة «الصراع» في مجال النظرية والأبحاث المتعلقة بالطبقة والتراصف، إلى إبعاد أنفسهم عن التقليد القائم في أبحاث التراصف في الولايات المتحدة. وتمثل هذا التقليد في سلسلة مجلدات **مدينة اليانكي** (*Yankee City*) التي اعتمدت على أبحاث مجتمعية

مستوحات من الأنثروبولوجيا، والتي بدأت في عام 1930[1]. وقد عرف وارنر الطبقة الاجتماعية كالآتي:

«تشير الطبقة الاجتماعية إلى مجموعتين أو أكثر من الأشخاص الذين يُعتقد أنه يتم ترتيبهم بوساطة أفراد المجتمع، في مواقع اجتماعية أعلى وأدنى. ويتجه أفراد الطبقة الواحدة إلى التزاوج في ما بينهم، ولكن قيم المجتمع تسمح بالتزاوج صعودًا، وهبوطًا. كما يشير النظام الطبقي إلى ولادة الأطفال في المكانة الاجتماعية نفسها مثل أهلهم. ويوزع المجتمع الطبقي الحقوق والمميزات، والواجبات والتعهدات، بشكل غير متساو بين الدرجات الأعلى والأدنى»[2].

يشبه هذا الوصف لـ «الطبقات الاجتماعية»، إلى حد كبير، المعنى الأول لمفهوم الطبقة المحدد في الفصل الثاني، أي «الطبقة» بوصفها مكانة، أو رتبة أو «أسلوب». وفي الواقع، ركزت الدراسة التي قام بها وارنر للطبقة، وإلى حد كبير، على ترتيب المكانة. ويشدد التعريف الذي وضعه على البناء الثقافي للطبقة، بدلًا من الاقتصادي، ويتلاءم بشكل أفضل، مع التعريف السائد لـ «الطبقة» في الاستخدامات العادية، حتى إن تعريف وارنر لـ «البنية الطبقية» أقيم على أساس روايات مجمعة من السكان المحليين. وعانى علماء الاجتماع المطلعون على النظريات المختلفة، من أجل إبعاد أنفسهم عن هذه المقاربة، وقد اتبعوا بنديكس وليبست في تأكيد أهمية التمييز «الفيبري» بين الطبقة والمكانة[3].

وأكد غولدثورب، في دفاعه عن «أنموذج «التحليل الطبقي» الذي وضعه في وجه الانتقادات النسوية، عن هذا التمييز بين التقليدين «الأميركي» و«الأوروبي» للتحليل الطبقي: «في الكتابات الأميركية السائدة، يُنظر إلى شكل التراصف المهني، من حيث المكانة الاجتماعية: أي إنه ناتج من التقويمات المختلفة للوحدات الأسرية التي يقوم بها المجتمع، كما يُستخدم مصطلح

(1) William L. Warner, *Yankee City* (New Haven, CT: Yale University Press, 1963).

(2) المصدر نفسه، ص 36-37.

(3) Reinhard Bendix and Seymour Martin Lipset, eds., *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*, 2nd ed. (London: Routledge; New York: Free Press, 1967).

«الطبقة الاجتماعية» في المكان الذي يكون فيه احتمال أكبر لاستخدام الكتاب الأوروبيين مصطلح «مجموعات المكانة»[4].

وبشكل مشابه، قام رايت، عندما وضع «خريطته الطبقية» الماركسية، بالتمييز الحاد بين ترتيب المكانة والتحليل المهني للطبقة[5]. وعدّ أنه بما أن لا علاقة للإنتاج بالمكانة، فلا مكان له في التحليل الطبقي[6].

يمكن فصل عوامل «الطبقة» الاقتصادية (مثل طبيعة الطلب في الأسواق، ومدى علاقات السيطرة والنفوذ وطبيعتها)، من الناحية التحليلية، عن عوامل «المكانة» في إنشاء أنماط التوظيف، وتوزيع الأشخاص في الوظائف، وتحديد مستويات المكافآت المادية. لكن، في الممارسة، هناك صعوبة كبيرة للتمييز الواضح بينها. ويظهر هذا الترابط الوثيق بين هذين الجانبين، على سبيل المثال، في مدى التطابق الكبير، من الناحية التجريبية، بين التصنيفات المهنية المتعلقة بـ «الطبقة» (أو النفوذ)، كما رأينا في الفصول السابقة. ولكن، كان للتمييز الحاد الذي أقيم بين الطبقة والمكانة في تطوير مقاربة إجمالي التوظيف، نتائج عدة، ولم تكن جميعها إيجابية، واتجهت تلك النقاشات إلى تحديد المكانة بالنسبة إلى النفوذ أو الرتبة الاجتماعية. ومع ذلك، ليس النفوذ إلا جانبًا واحدًا من مفهوم المكانة المركب، ويمكن القول إن الاهتمام الذي أُولي لهذا الجانب قد حد من استكشاف جوانب أخرى للمكانة. إضافة إلى ذلك، ساهمت الرغبة في فصل الطبقة عن المكانة، من الناحية التجريبية، في صرف الانتباه عن استكشاف العلاقات في ما بينها[7].

---

(4) John H. Goldthorpe, «Women and Class Analysis: In Defence of the Conventional View,» *Sociology* 17, no. 4 (November 1983): 466.

(5) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب، و Erik Olin Wright, *Class Structure and Income Determination* (New York: Academic Press, 1979).

(6) Erik Olin Wright, ed., *The Debate on Classes* (London: Verso, 1989), 79.

(7) يزودنا مارشال وآخرون بخريطة حافلة بالدلالات عن التفاعل بين الطبقة والمكانة. انظر: Gordon Marshall [et al.], *Social Class in Modern Britain* (London: Hutchinson, 1988), 199.

إلا أن مناقشاتهم حول الموضوع مهتمة بإثبات الأهمية المستمرة للطبقة - كما تم تعريفها في مجاميع التوظيف. وقد قام غولدثورب مؤخرًا بمناقشة هذه المسألة في أعماله مع شان. انظر: Tak Wing Chan and John H. Goldthorpe, «Is There a Status Order in Contemporary British Society?,» *European Sociological Review* 20, no. 5 (December 2004): 383-401.

وبرز، في بريطانيا، تقليد في الدراسات المجتمعية، جنبًا إلى جنب مع إنشاء علم الاجتماع، بوصفه فرعًا من فروع المعرفة الأكاديمية بعد الحرب العالمية الثانية. ولكنه تأثر بعلوم الأنثروبولوجيا مثلما تأثر بعلم الاجتماع[8]. وكما في الولايات المتحدة، عمدت الفرق البحثية إلى التركيز على أماكن معينة بهدف تقديم عرض مفصل للأنظمة المحلية («المجتمع») المتعلقة بالطبقة والمكانة والثقافة[9]، باختصار، كانت تلك العلاقات المترابطة في صلب تلك الاستقصاءات، ولم تُبذل أيُ محاولة، كما في مقاربة «إجمالي التوظيف»، لـ «إقصاء» الجوانب الثقافية للطبقة. وبالفعل، اعتمد لوكوود، في مقاله المؤثر بعنوان: «مصادر الاختلاف في صور الطبقة العاملة عن المجتمع»، الذي كان، كما رأينا في الفصول السابقة، مهمًا في تأسيس أنموذج S→C→A الذي كان مثيرًا للجدل في ما يتعلق بـ «التحليل الطبقي»[10]، على البيانات التجريبية المجمعة بوساطة هذا التقليد من الأبحاث السوسيولوجية والأنثروبولوجية. وكانت هذه المجموعة من الأعمال التجريبية حساسة بالنسبة إلى الجوانب الاقتصادية، إضافة إلى الثقافية للامساواة ضمن المجتمعات قيد الدراسة[11]. إلا أن هذا التقليد خضع للانتقادات على أنه ضيق في مجال تركيزه، وأنه فشل بالقيام بالربط بين العمليات الاجتماعية على النطاق الواسع، والتي شكلت البنى والعلاقات الاجتماعية ضمن «المجتمع» الذي نحن بصدده[12]. ومع ذلك

---

(8) Ronnie Frankenberg, *Communities in Britain: Social Life in Town and Country* (Harmondsworth: Penguin, 1966).

(9) انظر على سبيل المثال: Norman Dennis, F. Henriques and C. Slaughter, *Coal is Our Life: Analysis of a Yorkshire Mining Community* (London: Eyre and Spottiswood, 1956); Margaret Stacey, *Tradition and Change: A Study of Banbury* (London: Oxford University Press, 1960); James Littlejohn, *Westrigg: The Sociology of a Cheviot Parish* (London: Routledge and Kegan Paul, 1963); Michael Young and Peter Willmott, *Family and Kinship in East London*, with a new Introduction by Kate Gavron and Geoff Mulgan (London: Routledge, 1957).

(10) David Lockwood, «Sources of Variation in Working-class Images of Society,» *Sociological Review* 14, no. 3 (November 1966): 244-267.

(11) Rosemary Crompton and John Scott, «Class Analysis: Beyond the Cultural Turn,» in Fiona Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Culture, Identities and Lifestyles* (Basingstoke: Palgrave, 2005).

(12) Margaret Stacey, «The Myth of Community Studies,» *British Journal of Sociology* 20, no. 2 (June 1969): 134-147.

تمت إعادة إحياء هذا الأنموذج من خلال الباحثين الذين يسعون إلى استكشاف العمليات التي تُولد الهويات الطبقية[13].

وكما هي الطبقة، فإن مفهوم المكانة مركب ويتعلق بالبُنية الإجمالية للامساواة، إلى جانب عدد من الجوانب المختلفة. وعلى نحو خاص، كما تمت الإشارة في الفصل الثالث، يمكن عدّ أن للمفهوم الفيبري للمكانة ثلاثة أوجه: (أ) الإشارة إلى مجموعات المكانة أو مجتمعات الوعي الفعلية؛ (ب) مفاهيم أكثر انتشارًا لـ «أسلوب الحياة» أو «المكانة الاجتماعية» (من الواضح أن هذين الوجهين الأولين سيتطابقان إلى حد كبير)؛ و(ج) ادعاءات غير مرتكزة على السوق للمؤهلات المادية أو «فرص الحياة». أما الوجه الأول من أوجه مفهوم المكانة المحدد أعلاه، أي مجموعات المكانة، فهو، كما رأينا، الوجه الذي سعى من خلاله التحليل الطبقي المرتكز على التوظيف، إلى أن يميز نفسه بشكل حاد. وتوصف مثل هذه المجموعات هنا **بمجتمعات الوعي**: «وعلى عكس الطبقات، عادة ما تكون **مجموعات المكانة**، مجتمعات طبيعية»[14]. وليس بالضرورة أن تكون الإشارة إلى «المجتمع» هنا إلى قرب المكان السكني. وليس من المستغرب أن تقدم **مدينة اليانكي** لوارنر، مثالًا تاريخيًا على هذه الأنواع من الروابط: «عندما قام «جورج واشنطن» بجولته الرئاسية الكبرى في الأمة الجديدة، لم يأت فحسب بوصفه أبًا لـ «بلاده» وقائدًا لكل شعبه، وإنما بوصفه أرستقراطيًا زائرًا قادمًا من فيرجينيا. وعندما وصل إلى «مدينة اليانكي»، استُقبل في البيوت الكبرى في المدينة من خلال أشخاص عرفوه بصفته من مستواهم نفسه»[15]. ويصف «المجتمع» في هذا المعنى مجموعات مترابطة تتشارك الثقافات نفسها[16]. وتشير الثروة المادية والنفوذ إلى هؤلاء الذين يعيشون في البيوت

---

(13) Mike Savage, Gaynor Bagnall and Brian Longhurst, «Ordinary, Ambivalent and Defensive: Class Identities in the Northwest of England,» *Sociology* 35, no. 4 (November 2001): 875-892.

(14) Max Weber, «Class, Status, Party,» in Hans H. Gerth and C. Wright Mills, eds., *From Max Weber: Essays in Sociology* (London: Routledge, 1948), 186.

(التشديد من النسخة الأصلية).

(15) Warner, *Yankee City*, 15.

(16) Rosemary Crompton, «Gender, Status and Professionalism,» *Sociology* 21, no. 3 (August 1987): 413-428.

الكبرى إلى وضعهم الطبقي المسيطر، ولكن تحتفظ هذه المجموعات، أيضًا، بسيطرتها من خلال الطريقة التي تستخدم من خلالها مواردها الثقافية.

وفي سياق مماثل، وثق سكوت الطريقة التي يعاد فيها إنتاج الطبقة الحاكمة البريطانية من خلال شبكة من النشاط الاجتماعي التي تشمل الأندية «اللندنية» الخاصة[17]، والنشاط المتبقي في موسم لندن (London Season) (وهو الحدث الاجتماعي الذي يخص الطبقة «اللندنية» العليا)، وحضور النشاط الرياضي والاجتماعي الأساس وما إلى ذلك. كما تخدم المدارس البريطانية الرسمية، إضافة إلى أوكسبردج (Oxbridge) [كلمة تجمع بين اسمي بلدتي كامبردج وأكسفورد الإنكليزيتين المشهورتين بجامعتيهما]، في غرس نوع السلوك «الصحيح» الذي يمكن أن يسهل الوصول إلى المراكز الوظيفية الكبرى: «من دون أي حاجة إلى وجود تحيز واع مقصود في التوظيف، ويرعى «الأولد بويز» [مجموعة من الشبان الذين تربوا معًا وتربطهم أواصر الصداقة مدى العمر] الذين أسسوا أنفسهم، التوظيف من خلال شبكة اتصالاتهم مع كل جيل جديد من «الأولد بويز»[18]. وهكذا تؤدي المكانة بوصفها مصدرًا للنفوذ دورًا أساسيًا في عمليات التكوين الطبقي وفي إعادة إنتاجه.

ترتبط «مجتمعات الوعي» لـ «الطبقة الحاكمة» التي وُصفت باختصار أعلاه بوضوح، بأسلوب حياة مميزة، كما أشار فيبر: «في المضمون، وعادة ما يتم التعبير عن شرف المكانة بأنه، قبل كل شيء، يمكن أن يحمل معه **أسلوبًا حياتيًا معينًا**»[19]. وبينما تهتم «الطبقة» بإنتاج السلع، تهتم المكانة باستهلاكها. وقد تم وصف ذلك من خلال ترنر على أنه يتضمن «مجموع الممارسات الثقافية مثل اللباس، والخطاب والتوقعات والتصرفات الجسدية»[20]. وليس

---

(17) John C. Scott, *Who Rules Britain?* (Cambridge, UK: Polity, 1991); *Stratification and Power: Structures cf Class, Status and Command* (Cambridge, UK: Polity, 1996).

(18) Scott, *Who Rules Britain?*, 117.

(19) Weber, «Class, Status, Party,»: 187.

(التشديد من النسخة الأصلية).

(20) Bryan S. Turner, *Status* (Milton Keynes: Open University Press, 1988), 66.

بالضرورة أن تتلاءم فئات «أسلوب الحياة»، تمامًا، مع مجتمعات الوعي (على الرغم من احتمال أن تعكس الرغبة بالانضمام إليها)، ولكن، من الواضح أن هناك ترابطًا بين الاثنين. ولكن موضوع الاستهلاك وعلاقته بالطبقة والتراصف يثيران أيضًا مجموعة أوسع من القضايا. فكما رأينا، استدعت مستويات المعيشة المرتفعة في الغرب، قضايا متعلقة بالاستهلاك، إلى مركز الاهتمام، وهناك اعتقاد متزايد أنه يجب استبدال «نزعة التركيز على الإنتاجية» (Productivism) التي تجاوزها الزمن في تحليل الطبقة والتراصف، باستقصاء لقضايا متعلقة بالاستهلاك، على الرغم من أنه لن تُؤخذ هذه النقاشات كلها على محمل الجد، يمكن النظر إلى الاستهلاك في هذا المعنى الأشمل، أي على أنه يتضمن قضايا مثل استهلاك البيئة وبناء الهويات الفردية، وعلى أنه يُؤثر في أنظمة الطبقة والتراصف. وهكذا، إلى جانب دور أساليب الحياة المحددة في إعادة إنتاج المجموعات القائمة، يمكن النظر إلى «أسلوب الحياة» بهذا المعنى الأشمل، على أنه يُساهم في بروز مجموعات مختلفة، وأنه يوفر مراكز جديدة للتعبير عن المصالح والاهتمامات. على نحو خاص، عدّ بعضهم أن هذه القضايا أساسية في إنشاء «الطبقات الوسطى الجديدة» وتحديدها، وهو موضوع سيتم استكشافه بطريقة معمقة أكثر لاحقًا في هذا الفصل.

والجانب الثالث الذي يمكن تحديده في مفهوم المكانة، هو استخدامه لوصف الحقوق التي لا ترتكز على السوق، بامتلاك للمؤهلات المادية أو «فرص الحياة». وبالتالي يمكن استخدام هذا المصطلح لوصف «ملكيات» ما قبل الصناعية في مقابل «الطبقات»، أو ادعاءات المجموعات الطائفية التقليدية التي ترتكز على الدين. وقد وصف فيبر وضع المكانة، في مقابل وضع الطبقة المحدد اقتصاديًا، على أنه «كل عنصر نموذجي من مصير حياة الناس الذي يتم تحديده بوساطة تقدير اجتماعي معين، سلبي أو إيجابي، **للشرف**»[21]. وفي المجتمعات الرأسمالية المعاصرة حتى، يتم بناء الترتيب المهني اجتماعيًا واقتصاديًا. والمسألة التي تم استكشافها على نحو معمق هي مسألة الجندر.

---

(21) Weber, Ibid., 187.

ويشير الفصل المهني إلى أن «الأقدار الحياتية» المرتبطة بمهن معينة، تتأثر بشكل كبير، بجنس الشخص المحتمل أن يتولى هذه المهنة. ويتشكل الترتيب المهني بادعاءات واضحة للمكانة. ولعل أحد الأمثلة على ذلك هو الاحتراف، في حين ترتكز العديد من المجموعات المهنية (مثل الأطباء أو المحامين) في قسم من حقوقها بالمطالبة بالمكافآت المادية، على تعهدها بعدم استغلال مهاراتها ومعرفتها وفق مصلحة السوق الكاملة وممارسة «الإيثار المؤسسي» في ما يتعلق بعملائها[22].

ولكن الاستخدام الذي يستعمل في مُعظم الأحيان لمفهوم المكانة، كاستحقاق، هو تطوير «ت. هـ. مارشال» لمفهوم المواطنة[23]، حيث أكد في عبارة، تُنوقلت كثيرًا، أنه «في القرن العشرين، كانت المواطنة والأنظمة الطبقية الرأسمالية في صراع في ما بينها[24].وقد حدد مارشال ثلاثة عناصر للمواطنة العصرية: مدنية، وسياسية، واجتماعية. وتصف المواطنة المدنية تلك الحقوق الضرورية للحرية الفردية، أي «حرية الفرد، وحرية التعبير والفكر والمعتقد، وحرية الملكية وإبرام العقود الصحيحة، والحق في إحقاق العدالة»، وتشير المواطنة السياسية إلى الحق في المشاركة في ممارسة النفوذ السياسي الذي يتطابق في المجتمعات المعاصرة مع حق الاقتراع الشامل، من دون قيود، مثل مؤهلات الملكية، والحق في تبوء المراكز السياسية. ويتطابق هذان الوجهان، بشكل واسع، مع المواطنة الليبرالية المثالية. وإلى جانب هذه الحقوق الفردية الأساسية، أضاف مارشال جانبًا ثالثًا، هو المواطنة الاجتماعية، التي وصفها بكونها «مجموعة من الحقوق، تراوح بين حق الحصول على قدر من الرفاهة والأمان الاقتصاديين، إلى حق المشاركة، لأقصى حد، في الإرث الاجتماعي،

(22) Rosemary Crompton, «Professions in the Current Context,» *Work, Employment and Society* 4, no. 5 (May 1990): 147-166.

(23) من الممكن الإشارة إلى أن أفكار مارشال عن المناقشة نبعت وتطورت من عمله السابق في التخصص المهني. انظر: المصدر السابق نفسه، في هذه النقطة.

(24) T. H. Marshall, «Citizenship and Social Class,» in Thomas Humphrey Marshall, *Sociology at the Crossroads and Other Essays* (London: Heinemann, 1963), 87.

والعيش حياة الإنسان المتمدن وفقًا للمستويات السائدة في المجتمع»[25]. وعدّ أن هذه الحقوق، ترتبط بتطور مؤسسات دولة الرفاهة العصرية.

ولقد طور مارشال حججه من خلال تحليل التاريخ البريطاني الحديث. وبالترتيب الزمني، كان الاعتراف بالحقوق المدنية في بريطانيا قد بدأ في القرن السابع عشر، وتم العمل بقسم منها في القرن الثامن عشر، حيث ترسخ مفهوم المساواة أمام القانون، فألغيت العناصر الأخيرة من العبودية، تاركة الأشخاص أحرارًا في المشاركة في التوظيف، وفي إبرام العقود، واختيار أرباب العمل وما إلى هنالك. وحصلت أعداد متزايدة من السكان، تدريجًا، على الحقوق السياسية، خلال القرن التاسع عشر، وذلك على الرغم من أنه لم تتحقق المواطنة السياسية الكاملة للراشدين، بمن فيهم النساء، إلا في القرن العشرين. ولكن الإنجاز الأهم في القرن العشرين، كان في تطوير دولة الرفاهة ونمو المواطنة الاجتماعية. أما التطور المهم الآخر الذي ظهر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فكان نشوء النقابات العمالية والاعتراف الشرعي بها، والتي وصفها مارشال بأنها «نظام ثانوي للمواطنة الصناعية، الموازي والداعم لنظام المواطنة السياسية»[26].

تكمن المساهمة الأهم للمواطنة، في تقويض الجانب الاجتماعي من الطبقة. ويؤدي تضمين الحقوق الاجتماعية في مكانة المواطنة، إلى عدّه حقًّا كليًا بالدخل غير المتناسب مع قيمة عمل المواطن في السوق. أما حقوق المواطنة الاجتماعية فإنها:

لم تعد تشمل مجرد محاولة الحد من الأذى الواضح، النابع من الفقر المدقع الذي تعاني منه الطبقات الأدنى في المجتمع. فهي لم تعُد ترضى برفع المستوى الأسفل في الهيكل الاجتماعي تاركة البُنية الفوقية كما كانت عليه، بل بدأت بإعادة بناء هذا الهيكل بكامله. وقد ينتهي بها الأمر إلى تحويل ناطحات السحاب إلى أكواخ من القش[27].

---

(25) المصدر نفسه، ص 74.

(26) المصدر نفسه، ص 98.

(27) المصدر نفسه، ص 100-101.

باختصار، ساهمت حقوق المواطنة الاجتماعية، بشكل كبير، في «الاتجاه الحديث نحو المساواة الاجتماعية»[28]. وبالتالي، يصف مارشال تطور المواطنة الاجتماعية، أي حق جميع «المواطنين» بالحصول على خدمات، مثل التعليم والإعانات كتلك التي تقدمها دولة الرفاهة، بكونها أهم التطورات التي أثرت في أنظمة التراصف في القرن العشرين. ومن الناحية العملية، يمكن اعتبار حقوق المواطنة الاجتماعية عنصرًا أساسيًا في «التسوية الاجتماعية» في أواسط القرن العشرين[29].

يتطلب استقصاء الترابط بين الطبقة والمكانة مقاربة منهجية معينة، كما أشرنا سابقًا، وكانت مجموعات البيانات الكثيرة ونماذج المسح العيني، ولا تزال، تحتل مركزًا أساسيًا في الاستقصاءات التجريبية لـ «البُنية الطبقية». ولكن، استقصاء عمليات البناء الطبقي - التي ستشمل دراسة جوانب تختص بالمكانة - تتطلب مقاربة مختلفة. وبصورة مشابهة، على الرغم من إمكان مجموعات البيانات الكثيرة، تقديم بيانات سلوكية مفيدة، تتعلق بمواضيع مثل الوعي الطبقي، لا يمكن استكشاف ديناميات العمليات والمنظمات التي تشكل هذا الوعي، إلا من خلال مقاربة تنظر إلى الوحدة الاجتماعية (أي الحي، النقابة العمالية، مجموعة العمال والأحزاب السياسية) في المجمل، أي بوصفها دراسة حالة.

أُجريت العديد من الاستقصاءات التجريبية للعمليات الطبقية التي استخدمت طريقة دراسة الحالة، بوساطة علماء اجتماع تبنوا، بوعي ذاتي، مقاربة «واقعية» لأعمالهم التجريبية[30]. إلا أن منهجية دراسة الحالة ليست المنهجية الواقعية الوحيدة، لكنها ذات أهمية مركزية حقًا لعلوم الأنثروبولوجيا. وبالفعل، يمكن القول، إنه لا تزال دراسة الحالة أساس الاستقصاء التجريبي في العلوم

(28) المصدر نفسه، ص 63.

(29) Colin Crouch, *Social Change in Western Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1999), 53.

(30) Paul Bagguley, Jane Mark-Lawson, and Dan Shapiro, eds., *Restructuring Place, Class and Gender: Social and Spatial Change in a British Locality* (London: Sage, 1989); Michael Savage [et al.], Property, *Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain*, International Library of Sociology (London: Routledge, 1992).

الاجتماعية، على الرغم من كونها رُفضت بوصفها وسيلة بحثية، في كثير من الأحيان، لأنها غير علمية، وهي قادرة فحسب على إنتاج الفرضيات، وليس على اختبارها، وتميل إلى الانحياز والاعتباطية في التفسير، وما إلى ذلك[31]. إن القضايا المنهجية التي تثيرها هذه الانتقادات، معقدة، لذلك، سوف يتم ذكرها ببساطة كالآتي: (أ) يجب ألا تُعدّ مقاربة دراسة الحالة على أنها مرادفة للأساليب النوعية أو الإثنوغرافية. ويمكن أن تكون دراسة الحالة، كمية، كما كان، مثلًا، الاستقصاء الأول لـ «العامل الموسر» الذي قام به غولدثورب وآخرون[32]. وغالبًا ما تضمنت دراسة حالة مهنة معينة برامج واسعة من المقابلات والتحليلات الكمية لبيانات المقابلات، كما، في دراسة نيوبي، للعمال الزراعيين مثلًا[33]. (ب) علمًا أن دراسات الحالة هي، في الواقع، الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها استكشاف الفعل (جماعيًا كان أو غير ذلك) ضمن إطاره، كما أنها تُسهل التفكير النظري/المنطقي، وبالتالي التفسيرات السببية.

غالبًا ما يتم الحكم على القضايا من الناحية النموذجية، ولكن، كما عدّ ميتشيل، يجب الحكم عليها على أساس صحة تحليلاتها بدلًا من نموذجيتها[34]. في أي حال، لا تتمتع دراسات الحالات بالمناعة ضد التقويم التجريبي. فإلى جانب الاستراتيجية التقليدية، نسبيًا، للتكرار، يمكن إخضاع المنطق النظري المُطور في إطار دراسة حالة معينة إلى التدقيق التجريبي من خلال عملية المقارنة،

(31) إن رأي غولدثورب المميز من الأساليب الأنثروبولوجية موجود في تقريره عن المناقشات التي جرت بينه وبين ماير فورتس. انظر: John H. Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration cf Research and Theory* (Oxford: Oxford University Press, 2000), 75.

(32) John H. Goldthorpe [et al.], *The Ajfluent Worker: Industrial Attitudes and Behaviour*, Cambridge Studies in Sociology, 1 (London; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1968); *The Ajfluent Worker in the Class Structure*, Cambridge Studies in Sociology, 3 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1969); *The Ajfluent Worker: Political Attitudes and Behaviour*, Cambridge Studies in Sociology, 2 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1970).

(33) Howard Newby, *The Deferential Worker: A Study cf Farm Workers in East Anglia* (London: Allen Lane, 1977).

(34) J. Clyde Mitchell, «Case and Situation Analysis,» *Sociological Review* 31, no. 2 (May 1983): 187-211.

وخصوصًا المقارنة على النطاق الوطني(35). لقد تمت الإشارة إلى هذه النقاط من أجل التأكيد أنه يجب عدم اعتبار أن دعم طريقة دراسة الحالة يشير إلى اللجوء إلى مجرد الوصف، أو إلى التخلي عن أي محاولة للاستقصاء الدقيق للمواضيع المطروحة. ولا تؤدي دراسة تداخل الجوانب الاقتصادية والثقافية في تكوين الطبقة إلى إثارة قضايا منهجية، فحسب، إنما نظرية أيضًا، وهكذا، فهي نقطة انطلاق ملائمة لدراسة مقاربة بورديو المهمة للطبقة والتراصف.

بورديو

تم سابقًا تحديد أعمال بورديو (الفصل الثالث من هذا الكتاب) على أساس أنها تدعم مقاربة أحادية في ما يتعلق بالفعل والبُنية بالنسبة إلى الطبقة والتراصف. كما أن بورديو يضع تأكيدًا متزامنًا للمعطيات الاقتصادية والثقافية في التمييز الطبقي. وبالتالي، يقول ساير، عن عرض بورديو الوصفي للبُنية الطبقية الفرنسية(36)، إنه يستخدم مفاهيم محسوسة (بدلًا من مجردة) وإنه يحاول أن يدمج أشكالًا مختلفة من التمييز». وهكذا، فإن مفهوم بورديو للطبقة الاجتماعية، يتصف بالعمومية، إلى حد ما، ويذهب أبعد من ماركس وفيبر اللذين عرفا الطبقة من منظور الاقتصاد، على الرغم من اختلافاتهما النظرية. إلا أن بورديو تأثر بأعمال ماركس وفيبر النظرية، على حد سواء. ولكن، كما عدّ بروبيكر، فإن المساحة التي يُعرف بورديو الطبقة من خلالها ليست تابعة للإنتاج وإنما تابعة للعلاقات الاجتماعية. وفي الإجمال، لا تُعرف الانقسامات الطبقية من خلال العلاقات المتفاوتة بالنسبة إلى أساليب الإنتاج، وإنما من خلال

---

(35) Christopher G. Pickvance, «Comparative Analysis, Causality and Case Studies,» in Alisdair Rogers and Stephen Vertovec, eds., *The Urban Context: Ethnicity, Social Networks and Situational Analysis*, Explorations in Anthropology (London: Berg Publishers, 1992).

والأمثلة على ذلك موجودة، في: Michèle Lamont, *Money, Morals and Manners: The Culture cf the French and American Upper-Middle Class* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1992); Rosemary Crompton, *Employment and the Family: The Reconfiguration cf Work and Family Life in Contemporary Societies* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006).

(36) Andrew Sayer, *The Moral Significance cf Class* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), 73.

شروط معيشية مختلفة، وأنظمة مختلفة من التصرف ينتجها التكيف المختلف، والامتلاك المختلف للنفوذ أو رؤوس الأموال[37]. بالنسبة إلى بورديو لا يمكن اختزال التحليل الطبقي بتحليل العلاقات الاقتصادية، وإنما يتطلب الأمر، بشكل متزامن، تحليل العلاقات الرمزية. وتتلاءم هذه العلاقات مع مجموعات المكانة المحددة من خلال فيبر[38].

يبدأ علم الاجتماع عند بورديو من الافتراض الذي يقول إن التفاوت (الطبقي)، ينتج ويستمر ويتعدل من خلال النشاط الفردي للأشخاص. ويؤدي النشاط اليومي الذي يقوم به الفرد إلى اللامساواة. ولا يعني ذلك أنه يمكن اختزال اللامساواة بالنشاط الذي يقوم به الأفراد، وإنما هناك تفاعل بين الممارسات المجسدة والعمليات المؤسسية التي تنتج معًا، تفاوتًا واسعًا ذا أشكال مختلفة. ويلخص ديفاين وسافيج[39] مقاربة بورديو كالآتي:

يستكشف بورديو هذه القضية (أي التفاوت) من خلال الثالوث المفاهيمي لمجالات العمل، ورأس المال والخِلْقة/الجبلَّة. ويتضمن مفهوم الحقل الميزة نفسها كالبُنية في علم الاجتماع التقليدي المتعلق بالتراصف. وتقدم «مجالات العمل» نفسها بوصفها مساحات بُنيوية للمواقع (أو المراكز)، تعتمد مميزاتها على مكانها في هذه المساحات، كما أنه من الممكن تحليلها بشكل مستقل عن الأشخاص الذين يشغلونها[40]، ولا تعمل مجالات العمل هذه إلا إذا كان هناك أشخاص يمتلكون مهارات معينة، ومهتمون، بالتي توفرها، ومستعدون وقادرون على تشغيلها. وعلى الأشخاص أن يكونوا على كفاءة لتشغيلها. وترتبط كفاءة الأشخاص في المشاركة في تلك المجالات، ارتباطًا مهمًا بأساليب حياتهم، وبتصرفاتهم المكتسبة اجتماعيًا وتاريخيًا.

(37) Rogers Brubaker, «Rethinking Classical Theory,» *Theory and Society* 14 (November 1985): 761.

(38) Elliot B. Weininger, «Foundations of Pierre Bourdieu's Class Analysis,» in Erik Olin Wright, ed., *Approaches to Class Analysis* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), 84.

(39) Fiona Devine and Mike Savage, «The Cultural Turn: Sociology and Class Analysis,» in Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Culture, Identities and Lifestyles*, 13-14.

(40) Pierre Bourdieu, *Sociology in Question* (London: Sage, 1993), 72.

بالنسبة إلى بورديو قد يكون رأس المال، اقتصاديًا (موارد مادية، ممتلكات، دخل وإلى ذلك)، وثقافيًا (المعرفة الثقافية) واجتماعيًا (العلاقات والشبكات الاجتماعية) أو رمزية (الاحترام والسمعة)[41]. وتكون التركيبات المختلفة لرأس المال، عنصر الخِلْقة/الجبلة (أو أساليب الحياة)، وهو مجموعة من الأنماط المكتسبة من التفكير، والسلوك والذوق، أي نظام من التصرفات (أو الكفاءات) التي يتشارك بها الأشخاص الذين يكونون نتاج عوامل التكيف نفسها، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرمزية، التي تقوي جميعها (أو غير ذلك) الوكلاء في سعيهم لاحتلال المراكز في «المجال الاجتماعي». لذا، وعلى سبيل المثال، يميز بورديو، ضمن الطبقة المسيطرة، بين البورجوازية، التي لديها مستوى مرتفع من رأس المال الاقتصادي ومستوى منخفض نسبيًا من رأس المال الثقافي، والمفكرين الذين لديهم مستوى مرتفع من رأس المال الثقافي ومستوى منخفض نسبيًا من رأس المال الاقتصادي.

يؤدي تأكيد بورديو الطبيعة المتنوعة والمبنية اجتماعيًا للطبقات به إلى وصف الحدود الطبقية على أنها «الشعلة التي تتحرك جوانبها باستمرار وتتأرجح حول خط أو سطح»[42]. وهكذا، على الرغم من استخدام بورديو للفئات المهنية الإجمالية في دراسته الإثنوغرافية الشاملة للبنية الطبقية الفرنسية[43]، إلا أنه لا يعد أن هذه الفئات تكوّن الطبقات، حتى مع اعترافه بأن المهنة هي، في الإجمال، مؤشر «جيد واقتصادي» للمواقع في المجال الاجتماعي، وبأنها تقدم معلومات حول التأثيرات المهنية مثل طبيعة العمل والبيئة المهنية «وخصوصياتها الثقافية والتنظيمية»[44].

ومع ذلك، فالطبقات المحددة بهذه الطريقة ليست «مجموعات واقعية،

(41) يُنظر إلى رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي على أنهما الموردان الأكثر أهمية.

(42) Pierre Bourdieu, «What Makes a Social Class?,» *Berkeley Journal cf Sociology* 22, no. 1 (1987): 13.

(43) Pierre Bourdieu, *Distinction: A Social Critique cf the Judgement cf Taste* (London; New York: Routledge, 1986).

(44) المصدر نفسه، ص 4.

مكونة موضوعيًا»[45]، بالفعل. وقد تؤدي القواسم المشتركة لمواقعها، وبالشروط المشابهة لوجودها وتكيفها، إلى تشابه في المواقف والممارسات، ولكن بورديو عدّ:

على عكس مما تفترضه النظرية الماركسية (يقوم هنا بإشارة محددة لمحاولة رايت لوضع تصنيف مهني ماركسي)، فإن افتراض الانتقال من الاحتمال إلى الواقع، ومن الطبقة النظرية إلى الطبقة العملية، لم يحصل، على الرغم من كونها مدعومة من الإحساس بموقع الفرد، وبالتقارب في الخِلْقة/الجبلَّة، كان على مبادئ رؤية وانقسام العالم الاجتماعي في العمل المتعلقة بتكوين الطبقات النظرية، في الواقع، التنافس مع مبادئ إثنية، عرقية أو وطنية أخرى، وبشكل أكثر محسوسية، مع المبادئ المفروضة بوساطة التجارب العادية للمتنافسين والمجموعات المحلية، المهنية والمجتمعية المنقسمة[46].

أي، إنه «يجب فهم الحدود الطبقية بالنسبة إلى الممارسات الاجتماعية، بدلًا من الحالة النظرية»[47].

وهكذا، يستخدم بورديو في كتابه **التمييز**، مفهوم الطبقة بوصفه تسمية إجمالية للمجموعات الاجتماعية التي تتميز بشروط وجودها والتصرفات التي تتلاءم معها. وكما أشرنا سابقًا، تتضمن شروط الوجود المحددة بوساطة بورديو، رأس المال الاقتصادي الذي يصف مستوى الموارد المادية، مثل الدخل والملكية وغير ذلك، التي يمكن أن يمتلكها الفرد أو المجموعة، إضافة إلى رأس المال الثقافي الذي يُكتسب، في معظمه، من خلال التعليم، ويصف المعرفة غير المحسوسة التي بإمكانها، من بين أمور أخرى، تأمين الحصول على رأس المال الاقتصادي وإدامته. وهكذا، تؤدي مقاربته إلى استكشاف عمليات التمييز الاجتماعي التي تذهب إلى أبعد من مجرد رسم خرائط الأذواق، ويتطلب استكشاف هذه العمليات تفسير العلاقة، على المستوى الإجمالي،

---

(45) المصدر نفسه.

(46) Bourdieu, «What Makes a Social Class?,» 7.

(47) Weininger, «Foundations of Pierre Bourdieu's Class Analysis,» 85.

بين المجموعات المهنية وأنماط الاستهلاك، إضافة إلى تطوير دراسات حالة ثقافية، والتي ركزت، أيضًا، على كشف الروابط السببية.

من هنا، تهتم أعمال بورديو أساسًا، بالعمليات النشطة لانبناء الطبقة وتكوينها. إلا أن «الصراعات في الحقل» حيث تتموضع مجموعات مختلفة وتعيد تموضعها، ليست بالضرورة معتمدة أو واعية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اكتساب الخِلْقة/الجُبلة. بدلًا من ذلك، يضع الأشخاص أنفسهم، بطريقة غير واعية، بخط مواز مع أشخاص آخرين، في مواقع اجتماعية مشابهة، كما تُفضل أذواق معينة (في الطعام، والموسيقى، والترفيه... إلخ) عن أذواق مجموعات أخرى. ومع ذلك يترافق اكتساب خِلْقة/جبلة معينة مع تطور البُنى الفعلية للميزات والحرمان الاجتماعي والاقتصادي. على سبيل المثال: «يمتلك أطفال الطبقة الوسطى، بفضل نشأتهم، مخزونًا من المعرفة (يتعلق بالثقافة «العالية») ومن الكفاءات (المنطق التجريدي) التي يمكن مكافأتها في الامتحانات، ولذلك من المحتمل أن يبرعوا أكثر من أطفال الطبقة العاملة الذين هم في مستوى ذكائهم والذين يعملون بجهد، فالمميزات الطبقية متضمنة في نظام المكافآت»[48]. وفي سياق مماثل، قد يتردد الأهالي في الطبقة العاملة من إرسال أولادهم إلى مدارس يعتقدون أنها «فخمة» أو غير ملائمة، على الرغم من كون هذه المدارس ناجحة من الناحية الأكاديمية (وسيكون الاختلاف الطبقي بالنسبة إلى التحصيل العلمي موضوعًا أساسيًا في الفصل المقبل)[49].

لا تتعلق «الصراعات في الحقل»، بتموضع الأفراد والمجموعات فحسب، وإنما بإنشاء ما هو ذو قيمة، أي رأس المال الرمزي[50]. يعدّ بورديو أن التواصل (أو الخطاب) الإنساني لا يتعلق ببساطة[51]، بتبادل المعلومات والفهم

(48) Wendy Bottero, *Stratification: Social Division and Inequality* (Abingdon: Routledge, 2005), 152-153.

(49) Diane Reay, «Rethinking Social Class: Qualitative Perspectives on Class and Gender,» *Sociology* 32, no. 2 (May 1998): 259-275.

(50) Beverley Skeggs, *Class, Self, Culture*, Transformations (London: Routledge, 2004).

(51) Pierre Bourdieu, *Language and Symbolic Power*, trans. Gino Raymond and Matthew Adamson (Cambridge, UK: Polity, 1991).

المتبادل، وإنما أيضًا بالسعي وراء المكاسب الرمزية - الاقتصاد الرمزي - التي يتم من خلالها تخصيص مميزات معينة على أنها تحمل سمعة معينة وترتبط بمجموعات أو (طبقات) معينة. من هذا المنظور، يكون الخطاب، موجهًا للمجموعات الاجتماعية، في أنه لا يمثل في أنظمة المعتقدات والنفوذ ويعيد إنتاجها، وإنما أيضًا، يؤسس ويحافظ على بُنى اللامساواة والمميزات، في تعريفه ما هو قيم وما هو غير قيم، وترتبط مميزات ما هو غير قيم، دائمًا، بالمجموعات الاجتماعية «الأدنى». على سبيل المثال، يصف سيكغز[52] الطريقة التي سعت فيها البورجوازية في القرنين الثامن والتاسع عشر، إلى إبعاد نفسها عن الأرستقراطية المنحطة، والجحافل الجامحة (أو الطبقات الشعبية الدنيا (Great Unwashed)) في الأسفل: «أصبحت الأوساخ والنفايات والجنسانية والعدوى، والخطر والفوضى، والانحطاط والأمراض، التقويمات الأخلاقية التي يتم من خلالها ترميز الطبقة العاملة، وتعريفها وإعادة إنتاجها إلى حد اليوم». وبالتالي، بإمكان السلطة الرمزية (القدرة على تعريف الجيد والقيم) أن تكون، أيضًا، العنف الرمزي وذلك من خلال سوء تحديد (Dis-identification) المجموعات الأدنى.

كانت مقاربة بورديو مؤثرة، بشكل كبير، في مجموعة من المجالات المختلفة في علم الاجتماع والدراسات الثقافية (علم اجتماع الجسد، والفن والتحليل الخطابي، ووسائل الإعلام) إضافة إلى الطبقة والتراصف. أما على المستوى الإجمالي الأعلى، فمن المستحيل الاختلاف مع المقاربة التي وضعها، فالأشخاص هم أفراد مطلعون يشكلون سلوكهم بقوانين واستراتيجيات اللعبة (أو المجال) التي يلعبونها. وتصبح هذه القوانين مرمزة، وتعمل بوصفها قيودًا، وذلك على الرغم من كونها وضعت بوساطة الإنسان، وبذلك يمكن تغييرها أو تعديلها. ويستخدم الأفراد والمجموعات هذه الموارد (الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرمزية) في صراعهم المستمر من أجل المميزات التي تعرف (جزئيًا) ما يجب عدّه على أنه قيم.

(52) Skeggs, Ibid., 4.

وستؤدي هذه الصراعات إلى إنقاص القيمة والحرمان بالنسبة إلى بعض الأفراد والمجموعات.

ولكن، تم انتقاد مقاربة بورديو لكونها مفرطة في نزعة «إعادة الإنتاج» (Reproductionist)، وحقًا، اختزالية وتكرر المعنى[53] (Tautological)؛ أي إن المميزات تأتي من كون الشخص في موقع متميز، والطبقات المسيطرة هي التي تكسب دائمًا. ويوصف الأفراد والمجموعات، في تحليلات بورديو بأنهم عالقون في دوائر من الحرمان، إضافة إلى عكسها، ويمكن الاعتبار أن هناك إمكان ضئيل للتغير الاجتماعي[54]. علاوة على ذلك (وانطلاقًا من هنا)، وعلى الرغم من تأكيد بورديو الظاهر أهمية تجاوز ثنائيات الفعل/البُنية، والذاتوية والموضوعية، يتحول تحليله، في النهاية، إلى البُنى المادية والثقافية المتضمنة من اللامساواة وبالتالي، فهو في الواقع تحليل ذو نزعة «حتمية». وتقود الجبلة أو الخِلقة الأشخاص، لاختيار مسارات ومكافآت معينة[55] حتى لو كان بالإمكان اعتبارها أنها لا تصب في مصلحتهم. علاوة على ذلك، تعني الجبلة أو الخِلقة أنه غالبًا ما يحصل خطأ ما بالتعرف إلى القوة؛ إذ لا تعدّ اللامساواة علاقة قوة، وإنما مطالب محقة للإذعان والخضوع تأتي من خلال قوة الاعتراف الرمزي. وهناك أوجه شبه واضحة بين مفهوم بورديو للخطأ في التعرف (Misrecognition) والمفهوم الماركسي للوعي الزائف، وهما يخضعان لأنواع متشابهة من الانتقادات[56].

(53) Craig Calhoun, «Pierre Bourdieu,» in George Ritzer, ed., *Blackwell Companion to the Major Social Theorists*, Wiley Blackwell Companions to Sociology (Oxford: Blackwell, 2003); Richard Jenkins, *Pierre Bourdieu* (London: Routledge, 1992).

(54) أثيرت انتقادات مماثلة في المناقشات المرتبطة بثقافة الفقر كما وضعها لويس. انظر: Oscar Lewis, *Five Families: Mexican Case Studies in the Culture cf Poverty*, with a foreword by Oliver La Farge (New York: Basic Books, 1959).

(55) على سبيل المثال، رفض القبول في جامعة مرموقة، انظر: Diane Reay [et al.], «Choices of Degree or Degrees of Choice? Class, «Race » and the Higher Education Choice Process,» *Sociology* 35, no. 4 (November 2001): 855-874.

(56) أي إن وصف الوعي بأنه وعي زائف (أو المحاججة بأن الناس يخطئون في تحديد مواقعهم الحقيقية) يشكل أيضًا إنكارًا عمليًا للفاعلية، كما يعطي موقعًا أفضل لتفسير المؤلف الذي لا يمكن، إذًا، إثبات عكس رأيه؛ أي لا يمكن أن يكون عرضة للاختبار المحسوس.

وهكذا، عدّ بعضهم، على الرغم من اعتراضات بورديو، أنه يقلل من قدرات الأشخاص المتعلقة بالفاعلية والانعكاسية؛ أي إن الخِلْقة/الجبلة تتضمن المقاومة، إضافة إلى الإذعان. وكما يعتقد ساير: «بإمكان العناصر الفاعلة، ليس فحسب أن تفكر بوضعها وبما وصلت إليه، وإنما أيضًا، بالسعي إلى تغيير خِلقَتها الذاتية»[57]. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الأشخاص يسعون إلى الحصول على المميزات في المجال الاجتماعي، إلا أن ذلك السعي ليس دائمًا بهدف المصلحة الشخصية. وتسعى المجموعات أيضًا إلى الحصول على أشياء تقوِّمها بحد ذاتها، بصرف النظر إذا ما كانت ستحمل لهم المميزات بالنسبة إلى الآخرين[58]. وبالتالي، كما عدّ ساير، تتضمن السياسات الدقيقة المتعلقة بالمجال الاجتماعي أجندات معيارية، مثل الحركة النسوية وتلك المعادية للنسوية، وتلك التي تميل إلى اليسار، والتي تميل إلى اليمين، التي «لا تتعلق فحسب بالوصول إلى القمة وإنما، أيضًا، بتغير طبيعة الترتيب الاجتماعي»[59].

تم، أيضًا، انتقاد وجهة نظر بورديو حول التراتبيات الثقافية، وما له قيمة، كما تم تحدي التمييز الذي قام به بين الثقافات «العليا والدنيا»[60] وكما لاحظ ساير يشعر الأشخاص بالمتعة في أمور وممارسات ثقافية معينة بحد ذاتها[61]؛ إذ قد يشتري شخص ما سيارة BMW ليظهر بأنه وصل (أي إلى مركز اجتماعي معين)، ولكن «إذا ما كانت سيارة الـ BMW غير جديرة بالثقة ولا متعة في قيادتها، لا تجلب لصاحبها أي درجة من التميز». ولا يمكن تمييز الثقافات الجماهيرية التي تتوجه إلى أكبر جمهور ممكن، بشكل كبير، وهي غير هرمية نسبيًا. وبالفعل، عدّ بعضهم أن التمييز بين الثقافات العليا والدنيا، وأن التوجه الثقافي «لالتهام كل شيء» (Omnivorousness) يقوض الترتيبات الثقافية

(57) Sayer, *The Moral Significance of Class*, 30.

(58) المصدر نفسه، ص 100.

(59) المصدر نفسه.

(60) Bottero, *Stratification: Social Division and Inequality*, 155.

(61) Sayer, Ibid., 109.

التراتبية[62]. وهناك، في مواجهة هذا الرأي، اعتقاد يقول بأن القدرة الثقافية «لالتهام كل شيء» هي، بحد ذاتها، انعكاس لأوسع الشبكات والمعارف لدى المجموعات المسيطرة (انظر النقاش المتعلق بالطبقات الوسطى الجديدة لاحقًا). ويتمثل الرأي الآخر المضاد إلى جمود الثقافات العليا والدنيا وثباتها في حقيقة أن التراتبيات الثقافية تتغير، أيضًا، على النطاق الوطني، فعلى سبيل المثال، عدّ لامونت، في عمله المقارن، أن الحدود الثقافية والتراتبيات أقوى في فرنسا من الولايات المتحدة، حيث كانت هناك درجة أقل من التوافق (ضمن رجال الطبقة العليا) في ما يتعلق بما يكون السلوك الثقافي المقبول[63].

وهكذا، يعدّ العديد من التعليقات النقدية لبورديو، أن الأطر التحليلية التي طورها هي، في الواقع، «حتمية» تمامًا مثل مقاربات التحليل الطبقي التي ينتقدها. إلا أن الأمر المميز هو تأكيد أهمية العوامل الثقافية في إنتاج وإعادة إنتاج التفاوت الطبقي - وبالفعل التكوين المتزامن للتمييز الاقتصادي والثقافي. وسوف نناقش في بقية هذا الفصل، الطريقة التي تم الاعتبار، من خلالها، أن الممارسات الاستهلاكية قد أعادت تكوين «الطبقة الوسطى الجديدة». ثانيًا، سنراجع، باختصار، الأعمال الحديثة حول إثنوغرافيا الطبقة العاملة. وكان أحد أهم تطبيقات أفكار بورديو يتعلق بعلم الاجتماع المختص بالتعليم، وستتم مناقشة ذلك في الفصل التالي من هذا الكتاب.

«الطبقات الوسطى الجديدة»

كما رأينا في الفصول السابقة، أدت التغيرات في البُنية المهنية (اللاصناعية، التغير التقني، نمو اقتصاد الخدمات) إلى ازدياد أنواع المهن التي طالما

(62) Richard A. Peterson and Roger M. Kern, «Changing Highbrow Taste: From Snob to Omnivore,» *American Sociological Review* 61, no. 5 (October 1996): 900-907.

يمكن تطبيق هذه النظرية على تغير الأهمية الثقافية لرابطة كرة القدم التي نوقشت في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(63) Lamont, *Money, Morals and Manners: The Culture cf the French and American Upper-Middle Class.*

صُنفت في فئات الطبقة الوسطى، خصوصًا المهن الاحترافية (Professional) والتخصصية والإدارية، إضافة إلى المهن الجديدة، مثل مهن الخبراء في تكنولوجيا المعلومات، وعمال مراكز الاتصالات، والمحللين النفسيين. وهكذا، يشتمل مصطلح الطبقة الوسطى على شبكة واسعة من المجموعات المهنية. وقد يتضمن موظفي الخدمات من الدرجات الأدنى، نسبيًا، مثل مديري الصف الأول في الصناعة السياحية (فنادق ومطاعم)، إضافة إلى المتخصصين الجدد في الخدمات، مثل العمال الاجتماعيين، وأمناء المكتبات، والمعالجين الفيزيائيين المرتبطين بنمو دولة الرفاهة وتطورها.

وقد ذُكر هذا التنوع في مهن الطبقة الوسطى في النقاشات التي تقول بأنه لا يمكن اعتبار الطبقة الوسطى كتلة واحدة، ولكنها تتألف من أجزاء متعددة ذات مصالح متضاربة (في الغالب)، بين الرجال والنساء، وبين موظفي القطاع العام وموظفي القطاع الخاص[64]. ولربما بدا أنه تمت مناقضة تلك النقاشات من خلال التأكيد الذي قُدم، خصوصًا من خلال غولدثورب[65]، والذي يقول بأن طبقة الخدمات هي، في الواقع، التي تؤمن وتعزز مكانتها المتميزة، وهي بالتالي مصدر استقرار اجتماعي. وفي الواقع، بإمكان كلتا مجموعتي الحجج أن تكونا على صواب. فكما سنرى، هناك كثير من الانقسامات وعدم الاستقرار بين المجموعات المختلفة التي تؤلف الطبقات الوسطى. ومع ذلك، هذه هي الحال أيضًا بالنسبة إلى المتميزين نسبيًا، الذين هم في موقع أفضل للدفاع عن مصالحهم ولنقلها إلى ذرياتهم، على حد سواء. وبالتالي، ليس من المستغرب، أن تبرهن مجموعات المتميزين نسبيًا المعرفة اسميًا، مثل طبقة الخدمات لدى غولدثورب، أنها بالإجمال أكثر فعالية في نقل مكانتها المهنية إلى أولادها من قدرة الأقل تميزًا على تحسين المكانة المهنية لذريتها، وذلك كما أظهرت

(64) Vic Duke and Stephen Edgell, «The Operationalisation of Class in British Sociology: Theoretical and Empirical Considerations,» *British Journal cf Sociology* 38, no. 4 (December 1987): 445-463; Savage [et al.], *Prcperty, Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain.*

(65) John H. Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (Oxford: Clarendon Press, 1980), (2nd ed. 1987).

دراسات غولدثورب المتعلقة بالحَراك الاجتماعي (الفصل السابع). كما أنه ليس من غير المألوف أن يدافع الأشخاص المقتدرون عن أوضاعهم الراهنة.

عكست الطريقة التي قارب بواسطتها مختلف المنظرين، موضوع الطبقة أو الطبقات الوسطى الجديدة، التنوع المهني ضمن هذه المجموعات. وميز الماركسيون[66]، بين العمال من دون مهارات الذين يعملون في أعمال روتينية، غير يدوية، والمستويات الأعلى في الإدارة. وتقع هذه المستويات الأعلى، بالنسبة إلى رايت، في الطبقة البورجوازية، وبالنسبة إلى أبركرومبي وأوري في طبقة الخدمات. ويتطابق تمييز رايت بين المهارة والأصول التنظيمية، مع التمييز السوسيولوجي القائم بين الإداريين والمتخصصين، وقد تبنى ذلك سافيج وآخرون[67]. ولقد ميزت فئات التحليل الطبقي الفيبري بين مواقع الخدمات والخدمات الثانوية والخدمات المتوسطة في البُنية المهنية[68]. وهناك ميزة واحدة مشتركة بين هذه الأطر القائمة للتحليل الطبقي، إن كانت ماركسية أو فيبرية، وهي أنه تم اعتبار التوظيف والإنتاج و/أو علاقات السوق بوصفها أساسية في تحديد «الطبقة». وبالتالي، ضمنيًا، تم تقرير، تحديد طبقات هذه المجموعات الجديدة الناشئة بالإشارة إلى معايير المواقع الطبقية التقليدية المستمدة اقتصاديًا، وتركز معظم النقاش المتعلق بالأطر الطبقية المهنية والمرتكزة على التوظيف، حول إذا ما كان بالإمكان تضمين المهن والوظائف الجديدة الناشئة في التصنيفات المهنية الموجودة (على سبيل المثال، حدد رايت ذلك وبوضوح، على أنه مركز الاهتمام الأكبر لأبحاثه).

لكن المقاربات التي تأثرت بأعمال بورديو، تركز أكثر على المجموعات الجديدة الناتجة من الصراع حول المواقع في المجال أو الحقل الاجتماعي.

(66) وهؤلاء الذين تأثروا بأعمال ماركس مثل: Nicholas Abercrombie and John Urry, *Capital, Labour, and the Middle Classes*, Controversies in Sociology (London: Allen and Unwin, 1983).

(67) Savage [et al.], *Prcperty, Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain*, and Tim Butler and Mike Savage, *Social Change and the Middle Classes* (London: UCL Press, 1996).

(68) Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (2nd ed. 1987).

كما رأينا في هذا الكتاب، عدّ منظرو ما بعد الحداثة أنه في العهد الحالي، وعلى نحو متزايد، أصبحت العوامل الثقافية، بدلًا من الاقتصادية، هي التي تحدد البُنى الاجتماعية. وعدّ آخرون أنه لم تصبح الثقافة أكثر أهمية، ولكن لطالما كان الخطاب الثقافي مهمًا في تكوين الطبقات[69]. وبالعلاقة مع الموقف السابق عدّ بعضهم أنه حصل مؤخرًا «تحرير إجمالي للتراصف من اعتماده على البناء الاجتماعي، حتى أصبح ثقافيًا، بالتحديد، بدل كونه اجتماعيًا، وصار يركز على أسلوب الحياة بدلًا من فرص الحياة، وعلى الاستهلاك بدلًا من الإنتاج، وعلى القيم بدلًا من المصالح. وسيكون نمط التراصف الناشئ سائلًا ومتحولًا مثل تحول الولاءات والأذواق والموضة»[70]. وبالتالي، تطورت ضمن علم الاجتماع المتعلق بالاستهلاك، نقاشات تقول بأنه لم يكن نشوء فئات «الطبقات الوسطى الجديدة» المهنية ردة فعل على متطلبات المجتمع المتغيرة، وإنما يجب اعتبار ظهورها البارز نتيجة للتغيرات الأوسع التي أدت إلى الطلب لتلبية حاجات جديدة. وعدّ هؤلاء الذين تختص مهنهم بتلبية هذه الحاجات، بأنه أصبح لديهم دور فاعل في تحديد الحاجات وطريقة تلبيتها[71].

تعتمد المقاربات البورديونية (Bourdieuian) المتعلقة بالطبقات الوسطى الجديدة[72]، بشكل كبير، على رسم بورديو التجريبي الشامل للأذواق والسلوك في فرنسا[73] الذي نشر أولًا في عام 1979. وكما رأينا، يميز بورديو، ضمن الطبقة المهيمنة، بشكل أساس، بين البورجوازية التي تمتلك مستوى مرتفعًا من رأس المال الاقتصادي ومستوى منخفضًا، نسبيًا، من رأس المال الثقافي،

---

(69) Skeggs, *Class, Self, Culture.*

(70) Malcolm Waters, «Succession in the Stratification System,» in David J. Lee and Bryan S. Turner, *Conflicts about Class Debating Inequality in Late Industrialism* (London: Longman, 1996), 80.

(71) يمكن الإشارة - وهذه نقطة مهمة جدًا - إلى أن مجموعات الطبقة الوسطى، مثل المديرين والمهنيين، كان لديهم دائمًا قدرة متطورة لمعرفة الاحتياجات التي يوفرونها.

(72) Mike Featherstone, «Lifestyle and Consumer Culture,» *Theory, Culture and Society* 4, no. 1 (February 1987): 55-70; Scott M. Lash and John Urry, *The End of Organized Capitalism* (London: Polity, 1987); Derek Wynne, «Leisure, Lifestyle and the Construction of Social Position,» *Leisure Studies* 9, no. 1 (1990): 21-34; Savage [et al.], *Property, Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain.*

(73) Bourdieu, *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste.*

وبطبقة المثقفين التي تمتلك مستوى مرتفعًا من رأس المال الثقافي، ومستوى منخفضًا من رأس المال الاقتصادي. وتختلف الأذواق ضمن هذه المجموعات، فبينما يفضل المثقفون الحداثة الجمالية، تميل البورجوازية باتجاه الأسلوب الباروكي والزاهي، إلا أن العناصر الشابة ضمن الطبقة البورجوازية تميل إلى أن تمتلك مستوى مرتفعًا من رأس المال الاقتصادي والثقافي، على حد سواء، لأن البورجوازية في فرنسا، حافظت على مواقع أطفالها بسبب الاستخدام الاستراتيجي، ضمن أمور أخرى، للجامعات المرموقة (Grandes Ecoles)، وكليات إدارة الأعمال في الولايات المتحدة، وبالتالي عدّ بورديو أن البورجوازية الجديدة:

هي المبادر إلى إعادة التجهيز الأخلاقي الذي يتطلبه الاقتصاد الجديد، والذي تعتمد عليه بوصفه مصدرًا لاكتساب قوتها ومكاسبها. كما يعتمد عمل هذا الاقتصاد على إنتاج الحاجات والمستهلكين، تمامًا مثلما يعتمد على إنتاج السلع. ويرفض المنطق الاقتصادي الجديد الأخلاقيات الجمالية المتعلقة بالإنتاج والتراكم، والتي ترتكز على الاستغناء والرصانة والادخار والحسابات، لمصلحة الأخلاق الاستهلاكية المرتبطة بالمتعة التي ترتكز على الائتمان والإنفاق والتمتع[74].

هناك في نظرية بورديو هذه، ما يوازي بوضوح النظريات التي طورها بيل في كتابه **التناقضات الثقافية للرأسمالية**[75]. فقد عدّ بيل أن المجتمع الأميركي المعاصر يتألف من ثلاثة مجالات مختلفة، الاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث يحكم كل واحد منها مبدأ محوري مختلف. وقد سعت ثقافة الحداثة إلى استبدال الدين أو الأخلاق بتبرير جمالي للحياة، ولكن بشكل مناقض تمامًا، قدمت ثقافة ما بعد الحداثة البديل الغريزي. وبالتالي، تُعدّ النزوات والمتع هما وحدهما اللتان تشكلان الحقيقة وتأكيد الحياة. ونتيجة لذلك، خسرت الرأسمالية الأميركية شرعيتها التقليدية التي كانت ترتكز على نظام

(74) المصدر نفسه، ص 310.

(75) Daniel Bell, *The Cultural Contradictions cf Capitalism* (London: Heinemann, 1976).

مكافآت متجذر في التقديس البروتستانتي للعمل، كما «يكون مذهب المتعة (Hedonism) أسلوب حياة، والذي يتعزز بنظام التسويق التجاري، النقيض الثقافي للرأسمالية»[76].

لكن، بينما يُشير تحليل بيل إلى الحاجة إلى نوع من أنواع التجدد الأخلاقي، كما رأينا، يهتم تحليل بورديو أكثر بالطريقة التي تسعى المجموعات المختلفة، من خلالها، إلى احتلال المواقع في المساحة الاجتماعية الضيقة، وهي المساحة التي نعمل، بشكل متواز، لإيجادها. يقول بورديو إنه من خلال سعي البورجوازية الجديدة لتحقيق سيطرتها، تجد حليفًا طبيعيًا في «البورجوازية الصغيرة الجديدة»، إن كان من الناحية الاقتصادية أو السياسية. و«تجد هذه المجموعة في البورجوازية الجديدة، تجسيدًا لمثلها الإنساني الأعلى، وللمنفذ الديناميكي، وتتعاون معها بحماسة في فرض التقاليد الأخلاقية الجديدة (خصوصًا في ما يتعلق بالاستهلاك) والحاجات الملائمة»[77]. وهكذا تتمثل البورجوازية الصغيرة الجديدة في مهن تتعلق بالتمثيل وإعادة التمثيل، وفي جميع المؤسسات التي تنتج السلع والخدمات الرمزية، وتتخصص في الإنتاج الثقافي. وتشمل هذه المهن، المبيعات، والتسويق، وصناعة الإعلانات، والعلاقات العامة، والموضة، وهندسة الديكور، إضافة إلى الصحافة، والوظائف في الوسائل الإعلامية الأخرى، والأعمال اليدوية وغيرها. كما تتضمن المهن المتعلقة بالتنظيم الجسدي والعاطفي، مثل التوجيه المهني، وقيادة الشباب والألعاب، والخبراء الرياضيين والمدربين، والمهن شبه الطبية، مثل اختصاصيي التغذية، والمحللين النفسيين، والمشاركين في التوجيه الأُسري، والمعالجين الفيزيائيين[78]. يعدّ بورديو، تلك المواقع المتوسطة، جذابة لهؤلاء الأشخاص الذين يمتلكون رأس مال ثقافيًا كبيرًا (أي، خلفية عائلية رفيعة المستوى)، والذي يتحول، بطريقة ناقصة، إلى رأس مال تعليمي، أو الأشخاص الذين يصعدون في المجتمع والذين لم يحصلوا، تمامًا، على

---

(76) المصدر نفسه، ص 84.

(77) Bourdieu, Ibid., 366.

(78) المصدر نفسه، ص 359.

رأس المال التعليمي الذي تتطلبه المراكز العليا، والذين ينقصهم رأس المال الثقافي والاجتماعي لاتخاذ هذه الخطوة الأخيرة. وبالتالي، تنقسم البورجوازية الصغيرة الجديدة بين الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات الأدنى، والذين يتحركون بشكل صاعد في المجتمع.

يمثل تجار الحاجة أو الوسطاء الثقافيون الجدد هؤلاء، كما وصفهم بورديو، الوسيلة للدخول في سباق الاستهلاك والمنافسة بين هؤلاء الذبن يسعون ليميزوا أنفسهم[79]. وفي سياق مماثل، اعتمد لاش وأوري[80] على آراء بودريار[81]، ليعدّا أننا في الرأسمالية الاستهلاكية الجديدة، لم نعد نستهلك سلعًا، وإنما رموزًا، وبالتالي، تطور أصحاب «البورجوازية الصغيرة الجديدة» (التي هي بالنسبة إلى لاش وأوري جزء من المستويات الأدنى لطبقة الخدمات)، بوصفهم منتجي رموز، ويكونون بذلك قد أزاحوا، إلى حد ما، منتجي السلع في الرأسمالية المنظمة. وتستخدم مثل هذه المجموعات والأفراد رأسمالها الثقافي لتنشئ أنظمة تصنيف جديدة، تنتج وظائف تناسب طموحاتها. ويؤكد فيثروستون التضخم السريع في أذواق المستهلكين[82]، مع جعل الأذواق المسيطرة (أو السلع الموضعية (Positional Goods) أي السلع التي ترتبط قيمتها بترتيبها بالنسبة إلى رغبة المستهلكين بها) في متناول مجموعات أكبر من المستهلكين. وقد خسرت العطل الخارجية، والشمبانيا الرخيصة، والألبسة الرياضية ذات الماركات المرموقة، وجميع هذه البضائع غدت قيمتها الثقافية نسبية عندما أصبح الحصول عليها أسهل، و«في السباق الاجتماعي المتسارع للحفاظ على التميز الواضح»، ودخل المنتجون الثقافيون أو «المختصون في إنتاج الرموز»، الحيز الخاص بهم[83].

---

(79) المصدر نفسه، ص 365.

(80) Lash and Urry, *The End cf Organized Capitalism.*

(81) Jean Baudrillard, *For a Critique cf the Political Economy cf the Sign*, trans. Charles Levin (St. Louis: Telos Press, 1972).

(82) Mike Featherstone, *Consumer Culture and Postmodernism* (London: Sage, 1991).

(83) المصدر نفسه، ص 89.

ميز بورديو بين المسقَطة رتبتهم الطبقية وهؤلاء الذين يتحركون صعودًا في المجتمع، ضمن البورجوازية الصغيرة الجديدة. ويؤكد فيثرستون الاختلاف، الذي يمكن أن يكون مصدر صراع، بين المنتجين الاقتصاديين والثقافيين، الذين يتميزون بالامتلاك النسبي لرأس المال الاقتصادي والثقافي. ويمكن أن تتحرك كلتا هاتين المجموعتين بشكل صاعد في المجتمع، ولكن بينما تحقق المجموعة «الثقافية» التي تتحرك صعودًا، هذا الحَراك من خلال الطرائق التعليمية الرسمية، يتبعها الدخول إلى مهن متخصصة، قد تفتقر المجموعة «الاقتصادية» التي تتحرك صعودًا إلى مثل هذه المؤهلات، لأنها تعلمت من خلال التحرك في الأعمال الحياتية، عادة في القطاع الخاص. وقد صف واين اختلاف أساليب الحياة بين هاتين المجموعتين الذي يعكس، بشكل إجمالي، اختلاف الأذواق الذي حدده بورديو بين طبقة البورجوازية وطبقة المثقفين[84]. وصف واين أعضاء البورجوازية الصغيرة الاقتصادية بأنهم الشاربون الذين يتميزون بأسلوب حياتي مترف، يشمل إلى جانب تناول المشروبات الروحية بانتظام للمرح، العطل الأسرية وارتياد الفنادق، والمطاعم، وحضور المسرحيات الكوميدية الغنائية والعروض الضخمة للترفيه، وتفضيل كل ما هو تقليدي ومريح بالنسبة إلى فرش المنازل. وفي المقابل، ينشغل المهتمون بالثقافة بالأسلوب، بدل الراحة، وهناك احتمال أكبر أن يقضوا عطلهم في الفنادق الصغيرة، وأن يقوموا بترتيبات شخصية أخرى، وأن يلتحقوا بالأندية لممارسة هواياتهم، وبالروابط الطوعية، وأن يقوموا برعاية المسارح والحفلات الموسيقية الكلاسيكية. وهكذا؛ ومن خلال أسلوبي حياتهما المختلفين، تقوم البورجوازيتان الصغيرتان، الاقتصادية والثقافية، بإنشاء مواقعهما الاجتماعية وتعزيزها.

طورت أعمال سافيج وآخرون[85] رسم هذه الخريطة للأذواق (الاستهلاك) الثقافية في أقسام مختلفة من الطبقة الوسطى. ويظهر الأشخاص الذين

(84) Wynne, «Leisure, Lifestyle and the Construction of Social Position».

(85) Savage [et al.], *Prcperty, Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain.*

يعملون في القطاع العام (الذين تشبه أذواقهم أذواق المهتمين بالثقافة الذين حددهم واين)، في نماذج المسح التي تتعلق بأبحاث السوق، بكونهم يتحلون بأسلوب حياتي جمالي يتميز بالرياضة والعيش الصحي، واستهلاك نسبي أقل للمشروبات الروحية، مع نشاط «ثقافي - عال» مثل المسرحيات والموسيقى الكلاسيكية والرقص المعاصر. وتمتلك هذه المجموعة رأسمالًا ثقافيًا كبيرًا، واقتصاديًا قليلًا. وتتطابق مجموعة إضافية حددها سافيج وآخرون، بشكل إجمالي، مع الشاربين الذين حددهم واين. ومن جهة أخرى، يتميز المديرون والبيروقراطيون الحكوميون، بأنماط استهلاكية غير مميزة؛ إذ يكون استهلاكهم للثقافة العالية والتمارين الرياضية على حد سواء، على المعدل أو تحت المعدل، كما يفضلون كل ما هو تقليدي أو ريفي في أنماطهم الاستهلاكية. كما أشار سافيج وآخرون، لم تُحدد هذه المجموعة غير المميزة ضمن الإطار الذي وضعه بورديو، ربما بسبب معاداة - الفكر والثقافة (Anti-intellectualism) التي ميزت مجموعات المديرين في بريطانيا، وذلك بشكل مناقض لفرنسا.

المجموعة الثالثة من المستهلكين في الطبقة الوسطى التي حددها سافيج وآخرون هي مجموعة ما بعد الحداثة أو ثقافة من يلتهمون كل شيء. ويتميز أسلوب ما بعد الحداثة هذا بغياب مبدأ تنظيمي واحد بالنسبة إلى الاستهلاك: «يترافق البذخ مع ثقافة الجسد، ويتماشى تقدير أنواع الفنون الثقافية العالية، مثل الأوبرا والموسيقى الكلاسيكية، مع الاهتمام برقص الديسكو وسباق السيارات العادية التي أعدت لسباقات الستوكار (Stock Car)»[86]. ويمكن أن ترتبط هذه الأنماط، بشكل واسع، بـ «مذهب المتعة» الذي حدده (ورثاه) بيل، وبالبورجوازية الصغيرة الجديدة التي وصفها بورديو. وإنما، يؤكد سافيج وآخرون أن هذه الأنماط الاستهلاكية لا توجد، فحسب، في المهن الجديدة التي تركز على العناية بالجسد والعواطف ولكن، أيضًا، ضمن عمال القطاع الخاص المتعلمين بطريقة متخصصة: «يشارك المحامون والمحاسبون والمساحون، في الأسلوب الحياتي ما بعد الحداثة، بقدر ما يشارك فيه معالجو الشؤون الجنسية

---

(86) المصدر نفسه، ص 108.

ووكلاء الإعلانات»[87]. ولقد تحولت الأصول الثقافية إلى سلع، وأصبحت الممارسات ذات النوعية المميزة (أو الخاصة) التي كانت تقوم بها الأجيال السابقة، مثل الأوبرا وممارسة التزلج والمساكن التاريخية (أو تلك التي تم تحويلها بشكل مترف أو بُنيت حديثًا على الطراز التقليدي)، في متناول هؤلاء الذين لديهم الأموال ليشتروها.

مؤخرًا، قام سافيج وزملاؤه برسم خريطة مشابهة للممارسات الطبقية والثقافية في بريطانيا[88]، لتلك التي رسمها بورديو في فرنسا[89]. وتشير بياناتهم (التي جمعت معلومات تتعلق بالأذواق والاختيارات عبر مجموعة واسعة من المجالات، بما فيها الموسيقى والفنون والأفلام والتلفزيون والقراءة والرياضة وممارسات ترفيهية أخرى)، إلى أن هناك مسافة كبيرة، من الناحية الثقافية، بين عناصر «طبقة الخدمات» (انظر الجدول الرقم (4-2) في الفصل الرابع من هذا الكتاب). وعلى نحو خاص، فإن المديرين في الدرجات الأدنى هم أقرب، من ناحية ممارساتهم الاستهلاكية والترفيهية، إلى المجموعات المتوسطة منهم إلى المديرين والاختصاصيين في الدرجات الأعلى. وتؤدي النتائج التي توصلوا إليها إلى القول إنه عندما يتم تضمين الجانب الثقافي في التكوين الطبقي في التحليل، يصبح من الواقعي أكثر، تحديد طبقة خدمات صغيرة، إلى حدٍ ما، من الاختصاصيين والمديرين في الدرجات الأعلى، وحدهم، ضمن البُنية المهنية. ويشير التحليل الذي قاموا به، إلى أنه مع ذلك التعديل، يمكن رسم خريطة الطبقات المهنية بشكل مطابق، تقريبًا، للممارسات الثقافية، ما يؤكد وجهة النظر «البورديونية». غير أن شان وغولدثورب سيختلفان مع وجهة النظر هذه[90].

(87) المصدر نفسه، ص 128.

(88) Brigitte Le Roux [et al.], «Class and Cultural Division in the UK,» *CRESC Working Paper* (University of Manchester), no. 40 (2007).

(89) Bourdieu, Distinction: *A Social Critique cf the Judgement cf Taste.*

(90) Tak Wing Chan and John H. Goldthorpe, «Social Stratification and Cultural Consumption: Music in England,» *Eurcpean Sociological Review* 23, no. 1 (2007): 1-19.

هكذا، يعكس التقسيم الثقافي ضمن الطبقة الوسطى التقسيم الاقتصادي والمكاني في هذه المجموعات، التي تم تحديدها من خلال هؤلاء الذين يعملون ضمن أطر تقليدية أكثر لـ «التحليل الطبقي»[91]. أما ما يعدّه هؤلاء الكتاب الذين أكدوا أهمية تطوير ما بعد الحداثة وأساليب الحياة المرتبطة بها، فهو (أ) يجب عدّ الثقافة وكأنها متغير مستقل في بناء الموقع الطبقي أو الخِلقة/الجبلة «habitus» وتعزيزها، و(ب) أن التضخم الجامح في الرموز المرتبطة بنمو الرأسمالية الاستهلاكية قد أدى، نسبيًا، إلى ازدياد أهمية الثقافة في عمليات البناء الطبقي. والنتيجة الأساسية لهذه التغيرات هي تطور كتلة ثقافية من منتجي الرموز ضمن الطبقة المهنية المتوسطة. وكان لهذه التغيرات، أيضًا، تداعيات سياسية يلخصها هارفي بإيجاز:

«إن سياسة الكتلة الثقافية... مهمة بما أنها تساهم في تحديد الترتيب الرمزي من خلال إنتاج صور للجميع. وكلما رجعت إلى ذاتها أو كلما اصطفت إلى جانب هذه أو تلك الطبقة المسيطرة في المجتمع، تغير الحس القائم بالترتيب الرمزي والأخلاقي، واعتمدت الكتلة الثقافية، بشكل كبير، على تحرك الطبقة العاملة من أجل هويتها الثقافية في ستينيات القرن العشرين. ولكن أدت الهجمة على هذه الأخيرة وتراجعها منذ أوائل السبعينيات وما بعد، إلى انفراط الكتلة الثقافية التي عمدت عندها إلى تكوين هويتها حول اهتماماتها الخاصة بالنفوذ المالي، والفردية وروح المبادرة وما إلى ذلك[92].

لدى هذه الاقتراحات إيحاءات قوية، ولكنها تثير قضايا مهمة تتعلق بسببية واستمرارية، تأثيرها، أو غير ذلك. فهل أدت التغيرات الثقافية فعلًا، إلى التحول النيوليبرالي نحو السَّوقنة (Marketization)، أي طرح كل شيء في

---

(91) Mike Savage, Peter Dickens and Tony Fielding, «Some Social and Political Implications of the Contemporary Fragmentation of «Service Class» in Britain,» *International Journal of Urban and Regional Research* 12, no. 3 (September 1988): 455-476; Savage [et al.], *Property, Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain*; Rosemary Crompton, «Patterns of Social Consciousness amongst the Middle Classes,» in Roger Burrows and Catherine Marsh, eds., *Consumption and Class: Divisions and Change* (Basingstoke: Macmillan, 1992).

(92) David Harvey, *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change* (Oxford: Blackwell, 1990), 348.

السوق، حيث يُعدّ أن تحويل الثقافة فيه إلى سلعة هو جانب واحد، جرى خلال العقدين الماضيين؟ أو هل يكون التأكيد السياسي بالشرعية الكبيرة لقوى السوق قد ولد شذوذًا ثقافيًا، وهي حالة استثنائية مؤاتية للتحدي وتحويل الأحكام المعيارية الثقافية من جميع الأنواع إلى سلع؟ والحال أن نظريات سافيج وآخرون[93]، تشير، أيضًا، إلى التفسير الأخير، فقد عدّوا أن أهمية البُنى البيوقراطية بالنسبة إلى مهن الطبقة الوسطى، قد تراجعت مع ازدياد واستخدام الشركات لآليات السوق، بدلًا من التراتبيات الإدارية، لتأطير نشاطهم، وتظهير جوانب الإنتاج، والاعتماد على عمل المختصين وما إلى ذلك (ما يسمى الشركة المرنة). كما عدّوا أيضًا أنه، في بريطانيا، قد تغير دور الدولة في إضفاء الشرعية على الأصول الثقافية، وفي توفير الوظائف المباشرة لأعداد كبيرة من العمال المتخصصين، إلى الاكتتاب في السلع المتداولة في السوق. وادعوا بأن هذين العنصرين المزدوجين غيّرا أساس شرعية الأصول الثقافية: «يمكن إضفاء الشرعية على الأصول الثقافية، بشكل متزايد، من خلال دورها في تعريف الثقافات الاستهلاكية المرتبطة بالإنتاج الخاص للسلع وبقائها. ويتطلع هؤلاء الذين يتبعون أسلوب حياة ما بعد الحداثة، بشكل متزايد، إلى السوق لإضفاء الشرعية على أصولهم الثقافية ومكافأتها»[94].

وهكذا، عدّت الطبقات الوسطى أنها أصبحت مقسمة، بطريقة متزايدة، وأنها، نتيجة لذلك، من غير المحتمل أن تطور أي نوع من الهوية الاجتماعية (أو الطبقية) الجماعية الواعية. غير أنه يمكن القول إن أي مدى قد تكون أظهرت فيه الطبقات الوسطى شكلًا من أشكال التنظيم الجماعي، كان من أجل حماية المصالح الفردية، كما في، نشاط المجموعات المتخصصة مثلًا[95]. وفي الأعوام الأخيرة، ازداد الشعور بعدم الأمان الوظيفي

---

(93) Michael Savage, *Class Analysis and Social Transformation* (Buckingham: Open University Press, 2000).

(94) Savage [et al.], *Property, Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain*, 215.

(95) أدى دور الجمعية الطبية البريطانية في النهوض بمصالح أعضائها ذوي الكفاءة العالية وحمايتها (Advance and Protect the Interest)، إلى وصفها أخيرًا بأنها «جمعية عمال المناجم الذين يلبسون الأردية البيضاء». انظر: Eliot Freidson, Professional Powers: *A Study of the Institutionalization of Formal Knowledge* (Chicago, IL; London: University of Chicago Press, 1986); David B. Grusky and Jesper B. Sørensen, «Can Class Analysis be Salvaged?,» *American Journal of Sociology* 103, no. 5 (March 1998): 1187-1234.

ضمن الطبقات الوسطى، على الرغم من وجود تحسن في مكتسبات أفرادها بالنسبة إلى الأدنى دخلًا. ومع ذلك يتركز كثير من القلق في المهن التراتبية، وذلك مع تقليص حجم المؤسسات وإزالة الوظائف منها، وانتشار روح الشركات الضعيفة[96]. وقد تغيرت الصناعات التي كانت موضع المهن التراتبية (الذكورية) الكلاسيكية، مثل الخدمات المصرفية للأفراد. وكانت بنوك المقاصة[97] توفر، مسارًا مستقرًا لأي شخص تسرب من المدرسة ولديه مؤهلات معقولة (مستوى GCSE)، ليتطور من مستوى الوظائف المكتبية إلى الإدارية، واستمر هذا الوضع إلى ثمانينيات القرن العشرين[98]. بينما تغيرت اليوم هذه المؤسسات. كما تم بناء التوظيف للمستوى التعليمي، وبطريقة واقعية، إذ لا يستطيع أي أحد أن يترقى إلى المراكز الأعلى، سوى الذين تم توظيفهم متدربين في الدرجات الإدارية (التي تتطلب مستويات عالية من مؤهلات ما قبل الدخول). وتغير البناء التراتبي القديم للدرجات، ويمكن أن يكون الحَراك الوظيفي جانبيًا (من أجل تطوير ملف المهارات للأفراد)، كما تصاعديًا[99]. ومع مواجهة البنوك، تدهور الوضع المالي، كان هناك أوضاع متكررة، وبطريقة متزايدة، مرتبطة بإعادة البناء التنظيمي.

---

(96) James P. Womack, Daniel T. Jones and Daniel Roos, *The Machine that Changed the World: The Story cf Lean Production-Toyota's Secret Weapon in the Global Car Wars That Is Now Revolutionizing World Industry* (New York: Macmillan, 1990).

(97) أطلقت هذه التسمية عليهم لأنهم كانوا يقومون بمقاصة الشيكات في نهاية كل يوم. وتألفت هذه البنوك من باركليز، ولويدز، وميدلند (الآن إتش إس بي سي) وبنك نتوست.

(98) Rosemary Crompton and Gareth Jones, *White-Collar Proletariat: Deskilling and Gender in the Clerical Labour Process* (London: Macmillan, 1984).

(99) انظر: Rosemary Crompton, «Women in Banking: Continuity and Change Since the Second World War,» *Work, Employment and Society* 3, no. 2 (June 1989): 141-156; Susan Halford and Mike Savage, «Restructuring Organisations, Changing People: Gender and Restructuring in Banking and Local Government,» *Work, Employment and Society* 9, no. 1 (March 1995): 97-122; Rosemary Crompton, Jane Dennett and Andrea Wigfield, *Organisations, Careers and Caring* (Bristol: Policy Press, 2003).

انظر أيضًا الفصل الثامن من هذا الكتاب.

تشير البيانات الإجمالية إلى أن عدم الأمان الوظيفي ليس في ازدياد[100]، بل إن هناك براهين متزايدة على أن كثافة العمل قد ارتفعت بالنسبة إلى مهن «الطبقة الوسطى»[101]. على نحو خاص، قد تكون ساعات العمل في الأنظمة الاقتصادية النيوليبرالية، طويلة جدًا، وذلك في المهن الإدارية والاختصاصية[102]. وهناك إشارة إلى أن ذلك يعكس ثقافة الحضور (Presentism)، أي الحاجة إلى إظهار مستوى الولاء للمؤسسة الذي يبرر الاستمرار في الوظيفة ويشير إلى استحقاق الترقية، على حد سواء. ومن المحتمل أن تؤدي المنافسة المتزايدة والحَراك الوظيفي، إن كان داخليًا أو خارجيًا، إلى ازدياد الفردية[103]. ويمكن القول إنه لدى أجيال الطبقات الوسطى الأقدم، مصلحة جماعية في المحافظة على التراتبيات الثابتة التي كانت آليات مهمة للمحافظة على مميزاتهم الفردية. وبالفعل، كان مستوى التمثيل الجماعي في بنوك المقاصة، وهي «أرستقراطية» الموظفين، عاليًا، على الرغم من أنه لم يترافق مع أي أيديولوجية راديكالية[104]. ولكن، ساهم التعبير والتطور التنظيميين المعاصرين، في انخفاض إضافي في احتمال أن تكون الطبقات الوسطى المتوسعة مصدرًا للراديكالية، على الرغم من آمال علماء الاجتماع الذين يميلون إلى اليسار في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته[105].

(100) Peter Nolan, «Reconnecting with History: The ESRC Future of Work Programme,» *Work, Employment and Society* 17, no. 3 (September 2003): 473-480.

(101) Brendan Burchell, David Ladipo and Frank Wilkinson, eds., *Job Insecurity and Work Intensification*, Routledge Studies in Employment Relations (London: Routledge, 2002).

(102) Jonathan Gershuny, «Busyness as the Badge of Honour for the New Superordinate Working Class,» Working Paper of the Institute for Social and Economic Research, paper 2005-9 (Colchester, University of Essex, 2005).

(103) كما وصف ذلك: Ulrich Beck, *Risk Society: Towards a New Modernity* (London: Sage, 1992).

(104) David Lockwood, *The Blackcoated Worker: A Study in Class Consciousness* (London: Allen and Unwin, 1958); Robert M. Blackburn, *Union Character and Social Class: A Study of White-collar Unionism* (London: Batsford, 1967).

(105) Rosemary Crompton, «Trade Unionism and the Insurance Clerk,» *Sociology* 13, no. 3 (September 1979): 403-426; Alvin W. Gouldner, *The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class* (London: Macmillan, 1979); Pat Walker, ed., *Between Capital and Labor* (New York: Monthly Review Press, 1979).

الإثنوغرافيا المعاصرة للطبقة العاملة

تركز كثير من البحث في هذا المجال على الألم والجراح وإزالة الهوية اللاحقة التي اختبرتها الطبقات العاملة ذات التسمية السلبية، والتي تمتلك رأس مال اقتصادي وثقافي واجتماعي ورمزي، ضعيف[106]. ومنذ القرن التاسع عشر، عدّ أن هناك اختلافًا داخليًا في الطبقات العاملة بين الفقراء غير المستحقين، الخشنين (Roughs) والمحترمين. وبينما كان يُنظر إلى الفئة الأولى على أنها تخجل من العمل وأقرب إلى المجرمين، كانت تُعدّ الفئة الثانية بأنها مثال للعمل الجاد والأخلاق والاستقامة، ولكن العمل الجاد والأخلاق والاستقامة لا تمنع تلك المجموعات ذات التسمية السلبية من المعاناة من جراء نزع هويتها.

وتبرز وجهة النظر هذه في أحد كتب بورديو اللاحقة، بعنوان **ثقل العالم: المعاناة الاجتماعية في المجتمع المعاصر**[107] الذي يتألف، في معظمه، من نصوص لمقابلات (في فرنسا) مع أشخاص يعيشون في مواقع أو ظروف مهمشة، أي مشاريع سكنية لذوي الدخل المنخفض ومدارس صعبة، وعمل موقت، ومعاناة من التراجع الزراعي، فضلًا عن مواجهة التقدم في العمر والإعاقة. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأشخاص لا يختبرون، بالضرورة، أقصى حالات الحرمان المادي، إلا أنهم يشعرون بقوة بالمعاناة التي يفرضها عليهم موقعهم[108]، إذ إنهم يدركون أنهم يحتلون مواقع متدنية مغمورة في عالم متميز. ولا ينتمي جميع الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى الطبقة العاملة، وفي حالة هؤلاء ينبع التهميش من الطلاق والإعاقة الجسدية والانهيار العصبي أو من آرائهم السياسية.

وقد لاقى كتاب **ثقل العالم** نجاحًا شعبيًا وارتبط بتحول بورديو إلى

---

(106) Lillian B. Rubin, *Worlds of Pain: Life in the Working-class Family* (New York: Basic Books, 1976); Richard Sennett and Jonathan Cobb, *The Hidden Injuries of Class* (New York: Vintage Books, 1973).

(107) Pierre Bourdieu, *The Weight of the World: Social Suffering in Contemporary Society* (Cambridge, UK: Polity, 1999).

(108) المصدر نفسه، ص 4.

الراديكالية السياسية في فترة التسعينيات. ويسعى الكتاب إلى فهم المعاناة العادية، ومن خلال هذا الفهم، يمكن التفسير. ويسمح بعد النظر الموجود لدى الشخص الذي قام بالمقابلات «بالفهم والمراقبة والتتبع الفوري... لتأثيرات البُنية الاجتماعية التي تحصل (المعاناة) من خلالها»[109]. وكل مقابلة هي، بمعنى ما، دراسة حالة للمعاناة الناتجة من الموقع. وكما في نقاشنا السابق لطريقة دراسة الحالة، تسهل قدرة الأشخاص الذين يقومون بالمقابلات على تصور أنفسهم في مكان الأشخاص الذين يقابلونهم، وإيجاد المنطق النظري[110] الذي يكشف الأسباب البُنيوية للمعاناة[111]. وهذا الفهم هو «سياسي» بالنسبة إلى عالم الاجتماع وإلى الشخص الذي تُجرى المقابلة معه، على حدٍّ سواء. ويُعبر بورديو عن ذلك بقوله:

«إن وعي تلك الآليات التي تجعل الحياة مؤلمة بل حتى لا تُطاق، لا يلغيها، ولكن يجب الاعتراف بالتأثير الذي يمكن أن يكون له، في السماح للأشخاص الذين يعانون، في معرفة أن سبب معاناتهم يعود إلى أسباب اجتماعية، وبالتالي يشعرون أنهم مبرأين، وفي الكشف عن المصدر الاجتماعي، المخبأ بشكل جماعي، للتعاسة بجميع أشكالها، بما فيها الأكثر حميمية، والأكثر سرية»[112].

إن الأسباب البُنيوية للمعاناة التي يسعى بورديو إلى كشفها هي تلك الناتجة من إدخال السياسات النيوليبرالية في فرنسا، خلال الفترة التي كان لديها رئيس اشتراكي اسمي فحسب. وكما تم الاعتبار في الفصول السابقة، ترافق إدخال السياسات النيوليبرالية، بالفعل، باتساع اللامساواة (وهي مسألة سنعود إليها في الفصل الثامن)، على الرغم من أنه بالإمكان القول إن تداعياته هي أقل بكثير من بلدان مثل بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن، وتبعًا لمقاربة بورديو، ليست «المعاناة الناتجة من الموقع» التي حددها، هي ببساطة، نتيجة

(109) المصدر نفسه، ص 608.

(110) Mitchell, «Case and Situation Analysis».

(111) Bourdieu, Ibid., 628.

(112) المصدر نفسه، ص 629.

بأي شكل من الأشكال للتغيرات السياسية، كما تُظهر الإثنوغرافيات الأخرى التي أشارت إليها أعمال بورديو. وأظهرت أبحاث سكيغز حول نساء الطبقة العاملة البيض في بريطانيا، أنهن كن يفتقرن إلى رأس المال الاقتصادي والثقافي ومدركات، بشكل كبير، لوضعهن. وبدأت أبحاثها في وقت كانت فيها البطالة مرتفعة (أوائل الثمانينيات) وأُجرتها على نساء شابات كن قد التحقن بدورات «الرعاية المجتمعية» في كلية مواصلة التعليم المحلية[113]: «لم أستطع الحصول على وظيفة، إن الأمر بهذه البساطة، وكانت تلك أسهل دورة يمكن الالتحاق بها من دون أي مؤهلات، كما قال المسؤول عن التوظيف، وأعطاني الاستمارة. كان أمرًا ممكنًا أن أقوم به»[114]. لم تكن هؤلاء النساء الشابات مرتاحات وهن يتحدثن عن الطبقة، وقد عرفن الطبقة العاملة على أنها قاسية أو أفقر الفقراء: «هم خشنون. يمكنك معرفة ذلك دائمًا. خشنون، كما تعلم، والنساء قذرات، وهناك دائمًا سجائر في أفواههن، والرجال خشنون جدًا»[115]. وهكذا، عد سكيغز أن تلك النساء أبعدن أنفسهن عن الهوية التي تضفيها عليهن الطبقة العاملة، وقمن بجهد كبير لكي لا يُعرفن بالخشونة التي كن يحتقرنها كثيرًا. وما كن يسعين إليه قبل كل شيء، هو الاحترام، أي عدم تحديد هويتهن بوصفهن من الطبقة (العاملة) الأدنى. وبالتزامن، كن مدركات، بألم كبير، لموقعهن السلبي، وكن يرفضن ما عددنه السلبية في تحديد هويات (الطبقة العاملة) من خلال الآخرين: «تعرف النساء أنهن وُضعن في موقعٍ يفترضن من خلاله أنهن صاحبات أمراض معدية، أو أنهن غير قابلات للانتماء أو وسخات، ولا يعتقدن أن لديهن الاستحقاقات نفسها، أو قادرات على الحصول على الحقوق نفسها»[116].

«الطبقة أساسية في تحليل سكيغز، ولكن نظرياتها تشير إلى أن الخطأ في

(113) تكررت مقابلة المجيبين حتى بداية تسعينيات القرن الماضي.

(114) Beverley Skeggs, *Formations of Class and Gender: Becoming Respectable* (London: Sage, 1997), 58.

(115) المصدر نفسه، ص 75.

(116) المصدر نفسه، ص 93.

الاعتراف يحرم، بمعنى ما، من هم في الطبقات السفلى من الحقوق الطبقية. وخلافًا للطبقات الوسطى، فهم غير قادرين على إعطاء القيمة لأنفسهم ولثقافتهم، وبالتالي فهم من دون أي قيمة[117]. في المقابل، تستنتج الإثنوغرافيا التي وضعها لامونت للرجال العاملين في أميركا وفرنسا، بأنه تبقى الطبقة أساسًا مهمًا للهوية الجماعية ضمن العمال[118]. وتحدد الطبقة العاملة الذكورية الأميركية نفسها، بأنها تعمل بجهد واستقامة (النفس المنضبطة)، وتميز نفسها عمن هم أعلى منها (الطبقات الوسطى) الذين يُنظر إليهم بكونهم يتصفون بنقص في النزاهة والاستقامة. وغالبًا ما كان يُنظر إلى من هم في الأسفل، (الأميركيون السود)، بوصفهم كسالى وبالتالي لديهم القيم الخاطئة. وينظر الأميركيون الأفارقة، بدورهم، إلى الطبقات الوسطى بأنها تتصف بنقص في الولاء (النزاهة)، ولكن يعتقدون أنهم هم أنفسهم يمتلكون إحساسًا بالجماعة وروحًا جماعية أعظم من البيض (بمن فيهم الطبقة العاملة البيضاء). واستخدم الذكور في الطبقة العاملة خطابًا طبقيًا للتحدث عن الاختلاف بين «نوعنا من الناس» وآخرين. وأُطلقت الأحكام على أساس القيمة، ومن المؤكد أن الأشخاص الذين قابلهم لامونت، لم يعدوا أنفسهم بأنهم من دون قيمة، كما يمكن أن تشير نظريات سكيغز.

ومع ذلك، أظهرت إثنوغرافيات أخرى، بأن «هؤلاء الذين لا يستطيعون تمثيل طبيعة حياتهم لأنه تم استثناؤهم من المؤسسات الثقافية»[119]، يعيشون في حالة من عدم القيمة المطلقة. وأظهرت المقابلات التي أجراها تشارلزورث مع ذكور عاطلين من العمل (أو عاملين بشكل جزئي) في جنوب يوركشير

---

(117) Skeggs, *Class, Self, Culture*, 176.

(118) لم يكن أي من أصحاب الإجابات التي أوردها لامونت من حملة شهادات نهاية الدراسة الثانوية، إلا أنهم جميعًا حصلوا على شهادات كفاءة من المدارس. انظر: Michèle Lamont, The *Dignity of Working Men: Morality and the Boundaries of Race, Class and Imagination* (New York: Russell Sage Foundation; Harvard University Press, 2000), 341.

كان بعضهم في الدرجات الدنيا من الأعمال المخصصة لذوي «الياقات البيض».

(119) Simon J. Charlesworth, «Reflection on Violence and Suicide in South Yorkshire: (Dis)United Kingdom,» *Anthropology Matters Journal* 9, no. 1 (2007): 4-5.

(South Yorkshire) (وهي منطقة مدمرة من جراء القضاء على صناعة التعدين في ثمانينيات القرن العشرين)، بأن الوجود «الذي أصبح لا اجتماعيًا بسبب نقص القيمة وعدم القدرة على إيجاد أشكال علائقية عامة لها معنى من خلال الوظيفة والمكانة»[120]. ويجبر الفرد على اللجوء إلى عالم خاص لا يمكن الخروج منه»: «لا أحد يريدك إذا لم تملك المال، لأنك لن تنفعه بأي شيء، هكذا هي الأمور». وفي هذه المجتمعات المدمرة، ينتشر الإجرام وتعاطي المخدرات، ويحاول الرجال الذين قابلهم تشارلزورث، بشكل بائس، عدم الاكتراث، وعدم إرادة أي شيء.

لقد تركز نقاشنا المختصر على إثنوغرافيات الطبقة العاملة. والميزة المشتركة بينها هي أن الطبقة بقيت الميزة البارزة للحياة اليومية، على الرغم من نكرانها أحيانًا. ويمكن الاختلاف في الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسات (ويجب التذكير أنها ركزت على مجموعات مختلفة داخل الطبقة العاملة). وعدّ كلٌّ من سكيغز وتشارلزورث (وإلى حد ما بورديو) أن تصنيف الطبقات العاملة، هو بمثابة هوية موصومة قد تؤدي إلى رفض «الهوية» نفسها، إذ إن الفقر في الخِلْقة/الجبلّة هو من النوع الذي، في حالة الأشخاص الذين قابلهم تشارلزورث بالذات، يكون فيه الشعور بفقدان الأمل سائدًا، وتكون فيه قدرات الفاعلية والانعكاسية غير موجودة. تعدّ سيكغز أنه، على الرغم من إظهار الطبقة العاملة على أنها من دون أي قيمة، فإنه يمكنها، مع ذلك، أن تُنهب من ملتهمي كل شيء الثقافيين من الطبقة الوسطى[121]، مع استخدام جوانب الطبقة العاملة الثقافية (الجنسانية، ولذة المخاطر المرتبطة بالإجرام) بوصفها «موارد متحركة» في مهن الطبقة الوسطى[122].

---

(120) المصدر نفسه، ص 9.

(121) Skeggs, *Class, Self, Culture,* and «The Re-branding of Class: Propertising Culture,» in Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Culture, Identities and Lifestyles.*

(122) على سبيل المثال، ممثلو وسائل الإعلام. انظر: Skeggs, «The Re-branding of Class: Propertising Culture,» 59-60.

في المقابل، لفت لامونت وآخرون[123]، الانتباه إلى حقيقة أن الخِلْقة/الجبلّة في الطبقات المتوسطة يمكن أن تكون مصدر قوة. وكما أشار ساير[124]، تشهد العديد من المقابلات المذكورة في كتاب **ثقل العالم**، صراع الأشخاص من أجل تغيير ظروفهم، كما أن هنالك أمثلة على ذلك في العديد من المقابلات التي أجراها لامونت: «ذهبت إلى أحد الموزعين بالجملة البارحة، ورأيت كل هؤلاء الأشخاص يدخلون وهم يرتدون الجينز والسنيكرز، وتذكرت أنني كنت في موقعهم. كنت هناك وأنظر إلى ما أنا عليه الآن»[125]. وبشكل إجمالي أكثر، يصف الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات أنفسهم في دراسات أخرى، على أنهم عمال عاديون، وأنهم في مكان ما في الوسط، وهي وجهة نظر ما زالت تقدم بعض التقويمات الإيجابية لتحديد الطبقة العاملة»[126].

وهكذا، يمكن للمقاربة البورديونية أن تلقي الضوء على المقاومة إضافة إلى إعادة الإنتاج، وعلى الأمل، إضافة إلى البؤس الميؤوس منه. وكما أشرنا سابقًا، تعتمد هذه النتائج، في جزء كبير منها، على التقسيم المعين للطبقات العاملة التي يجري بحثها. ولكن، أدت الاستنتاجات السلبية، نسبيًا، التي نتجت من بعض الإثنوغرافيات، إلى انتقادات إجمالية أكثر للمقاربات الثقافية للتحليل الطبقي. وإذا ما عددنا أن إعادة إنتاج الطبقة يعود، بالإجمال، إلى غياب التطلعات والحوافز وغيرها، الناتجة من غياب رأس المال الثقافي، فإن ذلك قد يعزز نظريات ثقافة الفقر التي تلوم فعليًا الضحايا لضعف طموحاتهم وتعثر حياتهم[127].

---

(123) مثل: Fiona Devine, *Class Practices: How Parents Help their Children Get Good Jobs* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004); Savage, *Class Analysis and Social Transformation.*

(124) Sayer, *The Moral Significance of Class*, 30.

(125) Lamont, *The Dignity of Working Men: Morality and the Boundaries of Race, Class and Imagination*, 98.

أصبح هذا الشخص الذي أجريت معه المقابلة موظف مبيعات الآن.

(126) Savage, *Class Analysis and Social Transformation*, 116.

(127) Archer Walker, «Blaming the Victims,» in Charles A. Murray, ed., *The Emerging British Underclass* (London: IEA Health and Welfare Unit, 1990).

وبشكل أعم أكثر، عدّ فريزر أنه في النظريات الثقافوية للمجتمع المعاصر التي يكون فيها التفاوت الاقتصادي والتراتبية الثقافية متداخلين بشكل كبير، لا يوجد خطر دائم بالإزاحة الطبقية أو بإحلال طبقة محل أخرى؛ أي إن التفاوت الاقتصادي يندرج فعليًا (يدخل ضمن) الاهتمامات الثقافية، ويكون ضمن هذا النموذج «إعادة التقويم غير العادل للهويات المتناقضة القيمة، متزامنًا، مع الهجوم على المصادر العميقة للتفاوت الاقتصادي، ولا حاجة إلى سياسات واضحة لإعادة التوزيع»[128]. تقول فريزر إن هذه الثقافوية المبتذلة ليست سوى مرآة للاقتصادوية المبتذلة التي عدّت أن الاختلافات الثقافية أو الاختلاف في المكانة، مستمدة مباشرة من التفاوت الاقتصادي. إلا أن الواقع الحالي في المجتمعات الرأسمالية يتمثل بأن آليات التوزيع الاقتصادية هي في الأقل منفصلة جزئيًا عن الأنماط الثقافية. فعلى سبيل المثال، إذا خسر أي ذكر في المملكة المتحدة وظيفته بسبب انتقال موقع الإنتاج إلى الصين، لا يعود السبب في ذلك إلى اعتقاد مالكي رأس المال والمسيطرين عليه في أن الصينيين هم متفوقون ثقافيًا (أو على درجة ثقافية أدنى).

تقترح فريزر أنه يمكن حل إعادة التفكير في هذا الصراع النظري بين سياسات إعادة التوزيع والاعتراف، بالعودة إلى التمييز الفيبري بين الطبقة والمكانة. وتشمل الطبقة، العلاقات التي تتكون اقتصاديًا بوصفها أوضاعًا معينة في السوق، بينما تشمل علاقات المكانة: «أنماطًا من القيم الثقافية مترسخة اجتماعيًا؛ أي فئات من العوامل الاجتماعية المعرفة ثقافيًا»[129]. بالنسبة إلى فريزر، يجب النظر إلى العدالة الاجتماعية، على هذا الأساس، أي على أنها تشمل جانبين مختلفين من الناحية التحليلية، من التوزيع والاعتراف، أي الطبقة والمكانة (هناك كثير مما يوازي هذا الموقف لدى سكوت).

وهكذا، يدعم الحل الذي قدمته «فريزر»، الازدواجية التحليلية التي تمت مناقشتها بشكل مستمر في هذا الكتاب، وهي وجهة نظر مختلفة عن تلك

(128) Nancy Fraser, «Rethinking Recognition,» *New Left Review* 3 (May-June 2000): 111.

(129) المصدر نفسه، ص 117.

التابعة لبورديو (على الرغم من أن عمله غير متماسك في ما يتعلق بهذه النقطة[130]. وسوف يتم التطرق إلى هذه النقاشات في الفصل التالي من هذا الكتاب حول الحَراك الاجتماعي وفرص التعليم. إلا أننا سنناقش أولًا في استنتاجاتنا لهذا الفصل، وباختصار، إمكان الجمع بين العروض المادية والثقافية للطبقة، أو بكلام آخر إذا كان بالإمكان الوصول إلى عرض موحد للتحليل الطبقي.

نقاش واستنتاجات: تركيبة جديدة؟

في نقاشنا لبورديو، ومقاربتة المتعلقة بالطبقة واللامساواة، عدنا إلى بعض القضايا في النظريات السوسيولوجية التي أُثيرت في الفصل الثاني، أي التمييز بين الفاعلية والبُنية، والاقتصاد والثقافة التي أثبتت أنها تشمل إشكالية كبيرة في محاولات تطوير نظرية موحدة للطبقة والتراصف (أو في ما يتعلق بهذا الأمر بمقاربة موحدة ضمن العلوم الاجتماعية بشكل أكثر إجمالًا). ويدعم بورديو بقوة الموقف المعادي للفلسفة الوضعية مشيرًا ببعض الشك مثلًا إلى «حلم الفلسفة الوضعية بمرحلة معرفية من البراءة التامة»[131]، ويصر على أن «الحقائق» العلمية لا توجد خارج الممارسة اليومية. وفي هذا الكتاب، رفضنا أن نتخذ موقفًا غير مساند للفلسفة الوضعية ولا موقفًا إنسانيًا، بل دعمنا مقاربة إجمالية، إذا لم نقل برغماتية، لدراسة الطبقة والتراصف. وليس مؤدى هذا القول إننا نقبل أي شيء، أي إن كل المقاربات للموضوع هي صحيحة بطريقة متساوية ولا يوجد أساس للاختيار بينها. ليس الأمر كذلك على الإطلاق. وإنما كانت المناقشة كالآتي:

- بشكل إجمالي، تساهم الفاعلية والبُنية، والبُنى والعمليات «الاقتصادية» و«الثقافية» في إنتاج وإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي الفعلي.

---

(130) انظر: Crompton and Scott, «Class Analysis: Beyond the Cultural Turn».

(131) Bourdieu, *The Weight of the World: Social Suffering in Contemporary Society*, 608.

- على الرغم من كون هذه العناصر متداخلة من الناحية التجريبية، مع ذلك يمكن تحديدها بشكل منفصل من أجل الاستقصاء والبحث (وهو موقف وُصف في هذا الكتاب بـ «الازدواجية التحليلية»).

- علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن كتّابًا من أمثال بوتيرو[(132)]، قد وصفوا تاريخ التحليل الاجتماعي كمقبرة المحاولات الفاشلة لموازنة عناصر هذه الثنائيات (على سبيل المثال الفاعلية والبُنية، وما هو اقتصادي وما هو ثقافي). وبالممارسة، أصبح جانب واحد أو آخر هو المسيطر، هذا الفصل لا يمثل إشكالية، في الواقع. وبما أن للامساواة أصولًا مركبة، فهناك إمكان كبير لتفسير ظروف وحالات معينة مبدئيًا، من خلال الفاعلية أو البُنية، والاقتصاد أو الثقافة.

- وهكذا، كما أشار رايت[(133)] (وكما عرضنا في طبعات سابقة من هذا الكتاب) تكون المقاربات (النظريات) المختلفة للطبقة والتراصف أكثر أو أقل ملاءمة لاستقصاء مجموعة القضايا والمواضيع المختلفة التي يمكن معالجتها ضمن مجال واسع من التحليل الطبقي.

هناك نقطتان إضافيتان تمت مناقشتهما:

- تؤثر اللامساواة تأثيرًا سلبيًا في الازدهار الإنساني وتزيد المعاناة.

- إذا ما أردنا معالجة هذه القضايا سياسيًا، من المهم عندها أن نستطيع تحديد أسبابها. ويجب أن تؤسس من الناحية التجريبية.

ويعني ذلك، العمل ضمن أطر ومقاربات قد تبدو متضاربة أحيانًا، لكنها مع ذلك، ضرورية من أجل فهم الكل المركب، ومن هنا أتت تسمية الإجمالية الإيجابية. ويمكن الإضاءة على هذا الموقف، بشكل إضافي، من خلال مناقشة محاولة حديثة لتطوير مقاربة موحدة لإعادة إنتاج الطبقة التي تشمل الجوانب

---

(132) Bottero, *Stratification: Social Division and Inequality*, 54.

(133) Wright, ed., *Approaches to Class Analysis*, 180.

الاقتصادية والثقافية على حد سواء. وهي التطوير الذي قام به سافيج وآخرون[134] لمقاربة الـ CARs (وهي اختصار رؤوس الأموال، والأصول والموارد).

يبدأ سافيج وآخرون بالإشارة إلى أنه «منذ تحويل المدافعين عن التحليل الطبقي في ثمانينيات القرن العشرين[135]، الأسس التي وضعوها بعيدًا من (أ) التأكيد «الكلي» لتقسيم العمل باتجاه اهتمام جزئي أكبر بكيفية إنتاج التأثيرات الطبقية من خلال النشاط الفردي الذي يعتمد بشكل مختلف على الأصول... رؤوس الأموال... أو الموارد. وتشمل هذه استخدام رايت لنظرية اللعبة الماركسية في إعادة صوغ تصنيفه الطبقي (انظر النقاش في الفصل الرابع)، وتبني غولدثورب نظرية الفعل العقلاني (RAT التي ستتم مناقشتها في الفصل التالي من هذا الكتاب)، وتوسيع بورديو للعناصر المختلفة لرأس المال الذي يمتلكه الأفراد، والذي تمت مناقشته مطولًا في هذا الفصل. ولقد قام سافيج[136]، كما ذكرنا في الفصل الخامس، بهذا الانتقال النظري من الكلي إلى الجزئي في نظريته التي قال فيها إنه أُعيد تشكيل الثقافات والهويات الطبقية حول محور فردي. ولكن، بينما لم نرفض أن يكون هذا التحول في التفكير الطبقي باتجاه المستوى الجزئي الفردي، قد حصل إلى حد ما (وقد يعود ذلك، جزئيًا، إلى كونه ردة فعل لأطروحات الفردية وموت الطبقة التي نوقشت في الفصل الخامس)، ولا يعني ذلك أن البُنى الكلية، مثل تنظيم الإنتاج الرأسمالي وأسواق العمل الرأسمالية، قد اختفت بمجملها. فوفقًا للنظرية المطورة، في هذا الكتاب، ليس من المفيد اعتبار الأفراد مثل أغبياء بنيويين لا يملكون الوسيلة، كما أن الأشخاص لا يعملون بشكل مستقل عن البُنى الاجتماعية الأوسع التي يوجدون فيها.

وبالفعل، تمسك سافيج وآخرون بهذا الرأي، وكان من أحد أهدافهم إعادة إحياء التحليل الطبقي من خلال مقاربة (CARs) التي ترتكز على

(134) Mike Savage, Alan Warde and Fiona Devine, «Capitals, Assets and Resources: Some Critical Issues,» *British Journal cf Sociology* 56, no. 1 (March 2005): 31-47.

(135) المصدر نفسه، ص 32.

(136) Savage, *Class Analysis and Social Transformation.*

رأس المال والأصول والموارد التي تشمل هذه العمليات الأوسع. فعلى سبيل المثال، اعتمد سافيج وآخرون، في وصفهم القدرة الاقتصادية وقدرة رأس المال المتراكمة على صيغة ماركس M-C-M (التي تختصر المال - السلع - المال) التي لا يصبح فيها المال رأسمالًا إلا عندما يتراكم: «في علاقة رأس المال - العمل، يكون التبادل الروتيني اليومي لقوة العمل في مقابل الأجر، وتراكم رأس المال المتواصل، هو الذي يعرف طبيعة هذه العلاقة المعينة»[137]. ومع ذلك، يشددون على أنه «لا يتميز رأس المال بعلاقات الاستغلال المميزة، وإنما يتميز من خلال قدرته على التراكم وعلى التحول إلى موارد أخرى»[138]. عدّوا أن مقاربة بورديو تقدم أفضل الطريق إلى الأمام، بما أن إطارها يشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية، ويعترف بالأسس المؤسساتية لرأس المال، ويركز على التراكم بدل الاستغلال، وبالتالي يلفت الانتباه، بعيدًا من «النقاش العقيم المتعلق بالاستغلال وكيفية كسب مجموعات معينة التميز النسبي، باتجاه تراكم رؤوس الأموال وتحولها»[139].

يعترف بورديو بأنه لا يمكن عزل ما هو اقتصادي، حتى من الناحية التحليلية، عن المحددات الأخرى... وتتكامل الظواهر الثقافية مع فهم البُنية الاجتماعية، فهو يتجنب النقاشات الدفاعية وغير المنتجة، في النهاية، المتعلقة بالاستغلال والعلائقية، ويركز علاوة على ذلك، على تراكم الـ CARs وتحوليتها[140].

وإنما، كما حاججنا سابقًا، هناك صعوبات في اتخاذ هذا الموقف، فإذا كان من غير الممكن عزل ما هو اقتصادي، حتى من الناحية التحليلية، عن المحددات الأخرى، قد يؤدي ذلك إلى مشكلات كبرى في ما يتعلق بالأبحاث التجريبية، وإلى إعاقة محاولات الكشف عن الأسباب بشكل جدي[141].

---

(137) Savage, Warde and Devine, «Capitals, Assets and Resources: Some Critical Issues,»: 43.

(138) المصدر نفسه، ص 31.

(139) المصدر نفسه، ص 43.

(140) المصدر نفسه، ص 41-42.

(141) Crompton and Scott, «Class Analysis: Beyond the Cultural Turn».

وعلى نحو أكثر خصوصية، يُنتج التركيز على التراكم، مشكلات جديدة بالنسبة إلى الطريقة التي يتحقق فيها التراكم لأنواع مختلفة من رأس المال (بالمعنى البورديوني).

ويعود السبب في ذلك إلى أنه، على الرغم من وصف التحول الجزئي الذي حدده سافيج وآخرون بأنه يركز على القدرات الفردية للوسيلة والتراكم، ولكن بالممارسة، يتحقق معظم هذا التراكم، ليس من خلال الفرد، وإنما من خلال العائلة. وكما عددنا سابقًا، لا تولّد العلاقات العائلية، بحد ذاتها، الطبقات والعلاقات الطبقية، ولكنها تؤدي دورًا أساسيًا في إعادة إنتاجها، والعائلة هي أداة انتقال التميز والحرمان الاجتماعي الأساسية. وفي الواقع، على الرغم من اختلافهما، تتوحد العروض الطبقية الاقتصادية والثقافية المتعلقة بإعادة الإنتاج في اعترافهما بالدور المهم للعائلة[142]. كما يعبر عن ذلك إريكسون وغولدثورب[143]: «العائلة هي... وحدة المصير الطبقي... إن اتخاذ القرارات الاقتصادية التي يتشارك فيها أفراد العائلة... هي، نموذجيًا، من النوع المترابط والمتداخل. فالعائلة هي، على المستوى الجزئي، وحدة أساسية للنشاط الاستراتيجي الذي يقام ضمن البُنية الطبقية. وبطريقة مشابهة، يكتب بورديو عن «الاستراتيجيات المتعلقة بإعادة الإنتاج التي تنتجها العائلات المميزة، من دون استشارة أو تخطيط، بشكل منفصل وغالبًا ضمن منافسة غير موضوعية، والتي لها الأثر في المساهمة بإعادة إنتاج المواقف القائمة والترتيب الاجتماعي»[144].

بينما تؤدي العائلات دورًا أساسيًا في إعادة إنتاج التميز والحرمان، هناك حتمية لوجود درجة من التفسير الدائري، مع الأخذ بالحسبان أن إنتاج رؤوس الأموال الاقتصادية والثقافية يجري على حد سواء، خلال دورة الحياة العائلية.

(142) Crompton, *Employment and the Family: The Reconfiguration of Work and Family Life in Contemporary Societies.*

(143) Robert Erikson and John H. Goldthorpe, *The Constant Flux: A Study of Class Mobility in Industrial Societies* (Oxford: Clarendon Press, 1993), 233.

(144) Pierre Bourdieu, «On the Family as a Realised Category,» *Theory, Culture and Society* 13, no. 3 (August 1996): 19-26.

وبالتالي، يجب أن تكون عروض إعادة الإنتاج هذه وصفية (وهو انتقاد يطلقه سافيج وآخرون على نظرية الفعل العقلاني[145] (RAT)، والتي يمكن أن تتوجه، كما رأينا في هذا الفصل، إلى مقاربة بورديو). ولكن، المطلوب توصيفات دقيقة لتلك العمليات والممارسات من أجل فهمها. وقد تكون تلك التوصيفات دائرية، وإنما قد يحدد هذا النوع من الدليل، الأسباب إضافة إلى المسائل التي يمكن استقصاؤها، بشكل منظم من خلال أبحاث إضافية، كمية ونوعية، على حد سواء.

سيسعى معظم العائلات إلى القيام بأقصى ما في وسعها لتأمين موقع أطفالها ضمن حدود الموارد المتوافرة لديها، وهكذا يكون لدى البُنية الطبقية مميزات لتحافظ عليها ذاتيًا بقوة. ولكن من المهم التذكر أن عملية إعادة إنتاج الطبقة ليست حتمية. ولا يبقى جميع الأفراد ذوو الخلفيات المحرومة، محرومين بوصفهم أشخاصًا راشدين، كما لا يصبح كل طفل ينتمي إلى أسرة من أسر الطبقة الوسطى، مديرًا أو اختصاصيًا. ومع ذلك، مع وجود الطبيعة الذاتية لإعادة الإنتاج العائلي، من المرجح أن ينبع التغير الاجتماعي المتجه نحو تفاوت طبقي بدرجة أكثر أو أقل، وهذه نقطة في غاية الأهمية، من عوامل خارجة على عمليات إعادة الإنتاج العائلي. وهكذا، تتشكل طبيعة إعادة الإنتاج الطبقي ومداها، إلى حد كبير، ضمن الإطار الذي تحدث فيه، وكما أظهرت مجموعة من الأبحاث التجريبية، يمكن تعديل طبيعة التفاوت الطبقي وتأثيره في الأفراد والعائلات، إلى حد كبير، خصوصًا من خلال السياسات الحكومية. وهناك مثل على ذلك في هذا الفصل، إذ يمكن عدّ نقاش مارشال المتعلق بمؤسسات المواطنة الاجتماعية، التي يصفها بأنها تخوض حربًا ضد التفاوت الطبقي، بأنه متضمن في السياسات التي تطورت في التسوية الاجتماعية في أواسط القرن العشرين التي كانت مهمة، في العالم الغربي، لتقليص التفاوت الطبقي عقودًا عدة بعد الحرب العالمية الثانية.

إلا أن الحكومات يمكن أن تعمل بطريقة تساعد في تعزيز القدرة على إعادة الإنتاج الطبقي من خلال العائلة، فعلى سبيل المثال، سيتم الاعتبار، في الفصل التالي، أن السياسات الحديثة المتعلقة بالتعليم في بريطانيا (تطوير

(145) Savage, Warde and Devine, «Capitals, Assets and Resources: Some Critical Issues».

شبه سوق، وزيادة الاختيار بحكم الواقع، وإصدار جداول «بترتيب مستوى الجامعات والكليات» وغيرها) قد أنتجت سيناريو، قامت فيه عائلات الطبقة الوسطى بزيادة فرصها وعززت استراتيجياتها لتحقيق العائدات على استثماراتها الثقافية والمادية. وبالفعل، بشكل عام، من المحتمل أن يؤدي تنفيذ السياسات النيوليبرالية الاقتصادية والاجتماعية، التي تسعى إلى زيادة المنافسة من خلال تغير أو إزالة المؤسسات التي تنظم السوق (أو في حالة التعليم في بريطانيا، محاولة إنشاء شبه سوق)، إلى زيادة المدى الذي تجبر فيه العائلات، على الاعتماد على مواردها الخاصة.

وكما كتب ساير:

تطلب الرأسمالية، تركيز الملكية الخاصة بالنسبة إلى وسائل الإنتاج، في أيدي الأقلية، وأن تكون الأكثرية من العمال الذين يتقاضون أجورًا (سواء أكانوا عمال تنظيف أم مديرين). ولكن يمكن لأي فرد أن يقوم بهذه الأعمال، فلا أحد يولد رأسماليًا أو عاملًا أو طبيبًا أو عامل تنظيفات. وقد تؤثر آليات أخرى، غير متضمنة داخليًا في بُنية الرأسمالية الأساسية، وبشكل عرضي، على من سيصبح رأسماليًا أو عاملًا أو عمالًا من نوع معين، وإنما من وجهة نظر ما هو ضروري لوجود الرأسمالية، يمكن لأي شخص أن يجد مكانًا في البُنى التابعة له[146].

وبالتالي، من الناحية التجريدية، فإن الطبقة هي، أساسًا، مفهوم اقتصادي، وتتولد المواقع الطبقية بمجملها (وليس كلها) من جراء العمليات الاقتصادية[147]. وفي هذا المستوى الأكثر تجردًا، فإن العروض المتعلقة بإعادة إنتاج البُنية الطبقية هي اختزالية من الناحية الاقتصادية. لكننا، إذا ما اقتصرت تعريفات مفهوم الطبقة على هذا الجانب الاقتصادي[148]، نجازف في تهميش

---

(146) Sayer, *The Moral Significance of Class*, 88.

(147) على سبيل المثال، لم تكن المراكز التشريفاتية والشعائرية المرتبطة بالقصور (الملكية وقصور العدل أو المحاكم) والحكومة مولدة اقتصاديًا. انظر: المصدر نفسه؛ Fraser, «Rethinking Recognition,»; Scott, *Stratification and Power: Structures of Class, Status and Command.*

(148) كما اقترح بوتيرو مؤخرًا. انظر: Wendy Bottero, «Class Identities and the Identity of Class,» *Sociology* 38, no. 5 (December 2004): 1000.

الجانب الثقافي في إعادة الإنتاج الطبقي. ومع ذلك، هناك تمييز مهم يجب القيام به في ما يتعلق بهذين الجانبين. على الرغم من أنه، بالمعنى الإجمالي، يمكن القول عن رأس المال الاقتصادي والثقافي، على حد سواء، إنهما متوارثان، ولا تتطابق العمليات التي يتم من خلالها تراكم رؤوس الأموال الاقتصادية والثقافية وانتقالها، بعضها مع بعض.

من الصحيح (كما سنرى في الفصل التالي) أنه يمكن ترجمة «رأس المال الثقافي المُطور في بيت الأهل، إلى المجال التعليمي من أجل أن ينجح الأطفال في اكتساب المؤهلات التعليمية، ومن ثم يمكن ترجمة هذه المؤهلات إلى وظائف متميزة ضمن تقسيم العمل»[149]. ولكن، يبقى نوع «رأس المال الثقافي» الذي يشير إليه سافيج وآخرون، مع الفرد نفسه، ولا يمكن تخزينه أو نقله بأي طريقة مباشرة (لا يمكن توارث المؤهلات العلمية). ومن الناحية الموضوعية، قد يحول ربح اليانصيب، الفرد (وعائلته) إلى رأسماليين ريعيين، ولكن لا توجد تذاكر لليانصيب في رأس المال الثقافي. باختصار، يُعتبر دمج الطبقية الاقتصادية (على سبيل المثال مفهوم ماركس) والثقافية (على سبيل المثال مفهوم بورديو)، بشكل كامل، في مقاربة نظرية واحدة (مثل الـ CARs) غير ممكن. وإنما، بما أنهما ليسا متنافيين، فإنه يمكن استخدامهما معًا، وفي الواقع، يجب ذلك[150].

اعتُبرت المفاهيم الطبقية (أو التراصف) المحسوسة، في هذا الكتاب، متعددة الأوجه، وستشمل العروض المتعلقة بهذه التعقيدات عمليات مادية وثقافية على حد سواء[151]. والحال أن عمليات إعادة الإنتاج المادية والثقافية متداخلة، وإنما من الناحية التحليلية، يمكن التعامل معها على

---

(149) Savage, Warde and Devine, «Capitals, Assets and Resources: Some Critical Issues,»: 44.

(150) Sayer, *The Moral Significance of Class*, 72.

(151) من الضروري توضيح أن الهدف ليس رفض آراء «سافيج» وآخرين من دون تمحيص، وبالفعل فإن الموقف المتخذ هنا قد يُنظر إليه على أنه متوافق مع مقاربة فضفاضة لـ «كار» (CAR). وعلى العكس، فإن مقاربات كار (CAR) لا تقدم أساسًا نظريًا، واضحًا لتحليل طبقي متجدد، وهي إمكان سلبي يبحثه المؤلفون أيضًا. انظر: Savage, Warde and Devine, Ibid., 43.

أنها متفرقة. أما واقعيًا، فيحدث معظم إعادة الإنتاج الطبقي الاجتماعي مع العائلة. كما أن من المحتم أن تكون تلك العمليات الاقتصادية والثقافية، على حد سواء، دائرية، وغالبًا ما تكون «مجرد وصفية». ولكن، ما أريد قوله، إن هذا النوع من الانتقادات ليس مميتًا. وهكذا سندرس في الفصل التالي مواضيع الحَراك الاجتماعي وفرص التعليم، المترابطة بشكل وثيق. وسوف نرى أن استقصاءات إجمالي التوظيف الوضعية، والإثنوغرافيات الثقافية التفسيرية المتأثرة بالبورديونية (Bourdieuian)، على حد سواء، تساهم، بشكل كبير، في هذه النقاشات.

الفصل السابع

العائلات والحَراك الاجتماعي والإنجاز العلمي

مقدمة: الطبقة والعائلة

في هذا الكتاب، وصفنا مجموعة من المقاربات المتضاربة للطبقة والتراصف. وبتبسيط كبير، كما رأينا في الفصل السابق، فإنه يمكن مقارنة هذه المقاربات على أساس بُعدها الاقتصادوي (economistic) العريض مقابل البُعد الثقافوي (Culturalist) العريض. إن هذه التفاوتات في تأكيد هذه الجهة أو تلك، مرتبطة بعروض متضاربة، ظاهريًا، للعمليات السببية (الطبقية)، فعلى سبيل المثال، يشير عرض مادي (أو اقتصادي) لإعادة الإنتاج الطبقي، إلى أن التفسير الأساس للتفاوت الطبقي، يكمن في طبيعة الوصول والحصول على الموارد المادية والمؤسسات التي تحكم هذا الوصول، كما على سبيل المثال، التعليم العالي[1]. وفي المقابل، قد يشير عرض ثقافوي عريض، إلى أن التفسير الأساس يكمن في الهويات والسلوك الفاسد (أو، على عكس ذلك، المعزز) الناتج من الثقافات الطبقية المسيطرة والخاضعة[2].

ولكن، كما أشرنا في نقاشنا في الفصل السابق، فإن الميزة المهمة التي

(1) انظر على سبيل المثال: John H. Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration cf Research and Theory* (Oxford: Oxford University Press, 2000), chap. 9.

(2) انظر على سبيل المثال: Beverley Skeggs, *Formations cf Class and Gender: Becoming Respectable* (London: Sage, 1997).

تجمع هاتين المقاربتين المتناقضتين ظاهريًا، هي أنهما تعدّان أن إعادة الإنتاج الطبقي تحدث من خلال العائلة. وفي الغرب، خضعت العائلة إلى تغير حديث وكبير. ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، حدثت هناك تغيرات درامية في تكوين العائلة وسلوكها، حيث انخفضت معدلات الزيجات، وارتفعت معدلات الطلاق. وقد انعكست هذه التغيرات في معدلات الخصوبة، وفي إنكلترا وويلز، انخفضت معدلات الخصوبة الإجمالية (TFR) من 2.9 في العام 1964 إلى 1.7 في العام 2000، وارتفعت نسب الولادات خارج الزواج، بشكل كبير، من 7 في المئة في العام 1964 إلى 40 في المئة في العام 2000 في إنكلترا وويلز (بيانات التصنيف الاجتماعي الاقتصادي). وتأخذ هذه الاتجاهات في الخصوبة والسلوك العائلي، مجراها في جميع البلدان «الغربية»[3]. وقد عدّ بعض الكتاب أن التغيرات في أدوار الجندر والعائلة، هي عامل مهم مرتبط بزيادة الفردية في المجتمعات المعاصرة[4].

اقترح بعض الباحثين أن العمليات التي تؤدي إلى الفردية ضمن العائلة هي عامل مهم في دفع المجتمع، بالإجمال، نحو الفردية، فعلى سبيل المثال، عدّ بيك وبيك - غيرنشيم[5] أن ما كان يومًا مجتمعًا قائمًا على الحاجة أصبح يمثل علاقة اختيارية[6] على نحو متزايد. وعدّ آخرون أن الترتيبات العائلية التقليدية، تكونت في ظل عدم المساواة بين الرجال والنساء، إضافة إلى التقسيم «الإقطاعي» للعمل الذي خصّ النساء بالأعمال المنزلية والرجال بأعمال السوق. وساهمت مطالبات النساء بالمساواة في زعزعة استقرار هذه البُنية التقليدية بشكل راديكالي، انعكس في التغيرات الديموغرافية الملخصة سابقًا. وأصبحت النساء أنفسهن متفردات وقادرات على ممارسة خيارهن، على نحو متزايد. نتيجة ذلك، أصبحت

(3) من أجل ملخص تجريبي مقارن، على النطاق الوطني، لهذه التطورات، انظر: Colin Crouch, *Social Change in Western Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1999), chaps. 2 and 7.

(4) انظر على سبيل المثال: Ulrich Beck and Elisabeth Beck-Gernsheim, *Individualization: Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences* (London: Sage, 2002).

(5) المصدر نفسه، ص 86.

(6) Anthony Giddens, *Modernity and Self Identity: Self and Society in the Late Modern Age* (Cambridge, UK: Polity, 1991).

العلاقات الاجتماعية في حالة تغير مستمر، كما أنه: «لا توجد أي مجموعة من الواجبات والفرص، ولا طريقة لتنظيم الأعمال اليومية، والعلاقات بين الرجال والنساء، والأهل والأولاد يمكن التماهي بها»[7].

وتقلل هذه الأنواع من الطروحات، وتحديدًا الحجج المتعلقة بالاتجاه نحو الفردية، إجمالًا، وبشكل كبير، من أهمية استمرار دلالة الأنماط العائلية المتعلقة بمبدأ المعاملة بالمثل والواجبات[8] إضافة إلى أنماط تختلف بحسب الطبقات، بالسلوك الذي يساعد في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي. كما ترتبط أنماط السلوك التي تختلف بحسب الطبقات، بشكل منتظم، مع الاختلافات المرتبطة بالطبقة بالنسبة إلى المواقف تجاه الحياة العائلية[9]. وأكثر ما يظهر دور العائلة في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي، بشكل حازم، في العمليات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا المتعلقة بالحَراك الاجتماعي والتحصيل العلمي، كما سنرى في هذا الفصل. كما سيمكننا استقصاء تلك العمليات، من تبيان وجهة نظر أخرى أساسية في هذا الكتاب، أي الحاجة إلى الاعتماد على مجموعة من المقارنات النظرية والمنهجية المختلفة التي قد تبدو في صراع في ما بينها، في بعض الأوقات، من أجل فهم مجمل الطبقة والتراصف.

الحَراك الاجتماعي

تقيس الأبحاث المتعلقة بالحَراك الاجتماعي حَراك الأفراد بين المهن و/ أو الأصول المهنية، بين الأجيال وخلال دورة الحياة، على حد سواء. ويتوسع الاهتمام بالحَراك الاجتماعي عبر النطاق السياسي[10]. ويمكن استخدام الأدلة

---

(7) Beck and Beck-Gernsheim, Ibid., 203.

(8) Janet Finch and Jennifer Mason, *Negotiating Family Responsibilities* (London; New York: Tavistock; Routledge, 1993).

(9) Rosemary Crompton, «Class and Family,» *Sociological Review* 54, no. 4 (November 2006): 658-676.

(10) John H. Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (Oxford: Clarendon Press, 1980), (2nd ed. 1987, 27), chap. 1: «Social Mobility and Social Interests».

يقدم الفصل الأول عرضًا ممتازًا لتاريخ الأبحاث والتنظير وخلفيتهما في مجال الحَراك الاجتماعي.

على المعدلات المرتفعة للحَراك الاجتماعي للقول إن المجتمع الذي نحن بصدده يتميز بالإنجازات بدلًا من العلاقات الأسرية أو الاجتماعية، وإن الأفراد يجنون المكافآت وفقًا لمؤهلاتهم الشخصية، وليس على أساس المميزات غير العادلة مثل الثروة الموروثة، أو العلاقات الشخصية، أي باختصار، فإن الجدارة الحقيقية هي التي تعمل. وإلى جانب الشرعية القوية التي تضفيها مثل هذه الآثار على بُنى التفاوت المهني، عمل الحَراك الاجتماعي، أيضًا، بوصفه صمام أمان مهم في المجتمعات الصناعية المتطورة:

يقدم الحَراك طرائق لهرب أعداد كبيرة من الأشخاص الأكثر قدرة وطموحًا من الطبقة المسحوقة، وبالتالي يخفف من بعض التوتر الناتج من اللامساواة. ويمثل الصعود إلى الطبقات الوسطى حلًا شخصيًا لمشكلات المكانة المتدنية، وهكذا يضعف الجهد الجماعي لتحسين الطبقة المسحوقة كلها، وغالبًا ما تم الاقتراح أن الحَراك صعودًا في المجتمع، يقوض القاعدة السياسية للطبقة المسحوقة بشكل جدي، وذلك بإبعاد الأشخاص الأكثر ملاءمة للقيادة[11].

لقد تم التعبير عن هذا الرأي بطريقة بالغة، ولو كانت غير سوسيولوجية، في الأغنية القصيرة المغناة على لحن النشيد الاشتراكي «العلم الأحمر»: «لقد تخلصت من الطبقة العاملة، أنا الآن في مركز كبير العمال». وفي سياق أكثر جدية، كتب ماركس: «كلما استطاعت الطبقة الحاكمة أن تستوعب العقول الرائدة في الطبقة المحكومة، أصبح حكمها أكثر استقرارًا وخطورة»[12].

وفي الولايات المتحدة، اتخذت دراسة الحَراك الاجتماعي أهمية معينة بسبب ارتباطها الواضح بما عدّ على أنه القيم الأساسية المهمة في المجتمع الأميركي، أي الاعتقاد أن العمل الفردي الجاد والجهد والتفاني سيحققان، في النهاية، المكافآت، وأنه بصرف النظر عن الخلفية الاجتماعية أو العلاقات العائلية، أو الثروة الموروثة، أو اللقب الأرستقراطي، بإمكان شخص لديه

(11) Frank Parkin, *Class Inequality and Political Order* (London: Paladin, 1972), 50.

(12) Karl Marx, *Capital* (London: Lawrence and Wishart, 1974), 601.

المواهب الملائمة أن ينتقل من كوخ خشبي إلى البيت الأبيض[13]. ولم يكن الانتشار الواسع لمثل هذه الأفكار الليبرالية المتعلقة بالملكية الفردية، مقتصرًا، بالتأكيد، على الولايات المتحدة، كما تشير بعض الكتب في القرن التاسع عشر، مثل كتاب صموئيل سمايلز (Samuel Smiles) **الاعتماد على النفس** (*Self-Help*).

وهكذا، استُخدم مدى الحَراك الاجتماعي، على نطاق واسع، مقياسًا لانفتاح المجتمعات الصناعية، وعدّت معدلات الحَراك المرتفعة مؤشرًا على أن الوعد الليبرالي بتساوي الفرص للجميع تحقق بالفعل، وبدا أن استقصاءً إحصائيًا لعينة من 21 ألف رجل بعمر يراوح بين 20 و64 (أقيم في العام 1962)، قام به بلو ودنكن، في الولايات المتحدة، قد أكد أنه، على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تصل إلى هذا الوضع السعيد، إلا أنها في الطريق إليه. واستخدم بلو ودانكن تقنيات تحليل المسار، من أجل استكشاف (ضمن مجموعة من الروابط التجريبية الأخرى) تأثير الأصول الاجتماعية، والتعليم والبدايات المهنية على النجاح المهني اللاحق، واستنتج الباحثان أنه، على الرغم من تأثير الأصول الاجتماعية، فقد كان للخلفية التعليمية والتدريب والخبرة العملية المبكرة، أثرٌ أكثر وضوحًا في فرص النجاح[14]. كما أظهرا أن معدلات الحَراك الاجتماعي في الولايات المتحدة، كانت مرتفعة، وعدّا أن ذلك كان نتيجة: للمستويات المتقدمة من الصناعية والتعليم. عدّ بعضهم أن البلدان الصناعية الأخرى ستلحق بها في الوقت الملائم[15].

وبالتالي، بالنسبة إلى بلو ودانكن، لم يكن هناك أدنى شك في أن الحَراك

(13) Fiona Devine, *Social Class in America and Britain* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1997).

(14) Peter M. Blau and Otis Duncan, *The American Occupational Structure* (New York: John Wiley, 1967), 402.

بذل بلو ودانكن جهدًا شديدًا ليؤكدا حقيقة أنه لا يمكن تطبيق النتائج الإجمالية التي توصلا إليها، على السكان السود، ووجها انتقادات كبيرة إلى مدى التفاوت البنيوي العرقي الذي كان موجودًا في الولايات المتحدة.

(15) المصدر نفسه، ص 433.

الاجتماعي المتزايد أمر حتمي، إضافة إلى كونه أمرًا جيدًا. وكان التفاؤل الكامن في وجهة نظرهما جليًا بشكل كبير:

يميز المجتمعات الصناعية اتجاه أساس نحو توسيع الكونية، وعمت المعايير الموضوعية للتقويم المتعارف عليها عالميًا، وبشكل متزايد، كل مجالات الحياة، وحلت مكان المعايير الخاصة بجماعات القرارات الداخلية والأحكام الحدسية، كما تم التعبير عن التأكيد المتزايد للعقلانية والفعالية المتضمنة في انتشار العالمية، في التطور التكنولوجي وتقسيم العمل وتفريقه إجمالًا، وأصبح الترابط القوي بين الرجال والجماعات الذي نتج من التقسيم الكبير للعمل، مصدر تضامنهم العضوي، بتعبير «دوركهايم»، بقدر ما أضعف ذلك التقسيم الاجتماعي القيم الخاصة بالمجموعات الداخلية التي توحد الرجال[16].

خضع عمل بلو ودانكن لانتقادات واسعة، وادعى بعض النقاد أنه، بدلًا من أن يكون الحَراك الاجتماعي الواسع، مصدر تضامن، فإنه قد يمثل عنصر عدم استقرار في المجتمعات الصناعية. وعدّ ليبست وبنديكس أنه، من خلال عملية الحَراك، يخسر الأشخاص ارتباطاتهم السابقة بالجماعات الاجتماعية (Social Collectivities) التي ساهمت في تعزيز إحساسهم بالقيمة الذاتية واستقرارهم النفسي[17]، وقد يكون هذا التقلب في المكانة مصدر فوضى اجتماعية. ولكن، كما توضح الفقرة السابقة المأخوذة من أعمالهما، تقدم استنتاجات بلو ودانكن دعمًا كبيرًا لأطروحة المجتمع الصناعي المتعلقة بحتمية الحَراك والتلاقي الاجتماعي المتزايد، وتساوي الفرص. وكما رأينا في الفصل الثالث، تم الاعتراض على مثل هذه الآراء من خلال هؤلاء الذين أكدوا الصراع والتفاوت الطبقي المستمر.

ويعدّ النموذج الذي وضعه بلو ودانكن للحَراك الاجتماعي، البُنية المهنية بكونها تراتبية مدرجة بدقة، يمكن تصنيف الأشخاص فيها وفقًا لمزاياهم

(16) المصدر نفسه، ص 429.

(17) Seymour Martin Lipset and Reinhard Bendix, eds., *Social Mobility in Industrial Society* (London: Heinemann Berkeley, CA: University of California Press, 1959).

الفردية. ولكن، وكما أشار نقاد من أمثال كرودر[18]، لم يفسر نموذج بلو ودانكن درجة كبيرة من الاختلاف بالمكانة، وبالفعل، يشير التوزيع الكبير للدخل ضمن فئات التحصيل العلمي إلى أن العلاقة بين التعليم والدخل ليست خطية أو طولية. وعدّ كرودر أنه لا يمكن تفسير مسارات النموذج الكبيرة المتبقية، كما أشار بلو ودانكن، بالحظ، وإنما تأتي نتيجة القيود البُنيوية التي تُكوّن، ليس النظام المهني فحسب، وإنما أيضًا عمليات التوزيع فيه. وتتضمن هذه القيود البُنيوية، مؤسسات النفوذ السياسي والمُلكية الخاصة، إضافة إلى قيود عادية وأيديولوجية تحدد مدى السيطرة والسلوك الملائمين المرتبطين بمواقع معينة، أو باختصار التفاوت الطبقي.

ولاقت هذه الآراء صدى لدى غولدثورب الذي، كما رأينا، لا يفضل تراتبية مهنية تدرجية (أو مقياسًا للمكانة)، وإنما يختار تصنيفه الطبقي العلائقي النظري. ويحاول، في استخدامه لمثل هذا التصنيف، أن يشمل بوضوح، القيود البُنيوية الغائبة عن أنموذج بلو - دانكن، ويدعي غولدثورب أن تصنيفه يتضمن ديناميات العلاقات الطبقية، إذ إنه علائقي، بدلًا من تدرجي[19]. وقد سمحت التطورات في التقنيات الإحصائية، وخصوصًا النموذجية خطية أو طولية، باستخدام تصنيفات طبقية غير خطية أو طولية، مثل تصنيف غولدثورب في الأبحاث المتعلقة بالحَراك الاجتماعي. وفي المقابل، افترضت التقنيات الإحصائية (تحليل المسار) التي استخدمها بلو ودانكن مسبقًا، ترتيبًا تراتبيًا للفئات الأساسية (الدخل، التعليم، المكانة المهنية).

كما قدمت النماذج الطولية أو الخطية، حلًا للمشكلات التقنية الأخرى التي شكلت، تاريخيًا، مشكلة لأبحاث الحَراك الاجتماعي، وسجلت استقصاءات الحَراك الاجتماعي تحركات ضمن بُنية مهنية في نقطتين (أو أكثر) من الزمن، ولكن البُنية نفسها غير ثابتة. ومع تطور المجتمعات الصناعية،

---

(18) N. David Crowder, «A Critique of Duncan's Stratification Research,» *Sociology* 8 (1974): 19-45.

(19) كما رأينا في الفصول السابقة، يجب الإشارة إلى أن تصنيف غولدثورب يتضمن علاقات التوظيف فحسب. وبالتالي، فهو لم يشمل كل القيود البنيوية التي حددها كرودر.

حدثت تغيرات كبيرة في البُنية المهنية (وبالتالي البُنية «الطبقية»)، أولًا، من مهن زراعية إلى صناعية، ومن ثم، وخلال القرن العشرين، من مهن «يدوية» بأغلبيتها إلى «غير يدوية» (الفصل الخامس). فعلى سبيل المثال، ازدادت نسبة العمال غير اليدويين في بريطانيا العظمى، من 18.7 في المئة من السكان الموظفين في العام 1911 إلى 52.3 في المئة في العام 1981، مع انخفاض مواز في نسبة العمال اليدويين[20]. (وعند حلول عام 2003 انخفضت نسبة هؤلاء الذين يعملون في مهن روتينية وشبه روتينية إلى 23.1 في المئة). وهكذا يختلف المجموع الهامشي في أي تبويب معياري للحَراك الذي يقارن مهن الآباء بمهن الأبناء، (ركزت الأبحاث المتعلقة بالحَراك الاجتماعي، كليًا، على الرجال حتى حلول الثمانينيات)، ويعكس بذلك الاختلافات في البُنية المهنية في أوقات متفاوتة. ويقارن جدول 2×2 البسيط، المهن اليدوية مع غير اليدوية، على غرار عدد أكبر من الآباء، وأصحاب المهن اليدوية، وفي المقابل، عدد أكبر من الأبناء أصحاب المهن غير اليدوية. وبتعبير آخر، مع وجود التغيرات طويلة الأمد في البُنية المهنية، هناك درجة معينة من الحَراك صعودًا، والذي هو مدمج أو «قسري»، مع وجود النقص في العرض في ما يتعلق بالأبناء الذين يعملون عملًا غير يدوي.

وفي دراسة غلاس المتعلقة بالحَراك الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية (1954)، حُلت هذه المشكلة بالتمييز بين الحَراكين البُنيوي والتبادلي[21]. وتُستخدم الفروقات بين المجموعات الهامشية في جدول الحَراك من أجل تقديم مقياس للحَراك البُنيوي الناتج من التغيرات المهنية، أي الحَراك الصافي من التأثيرات البُنيوية.

---

(20) R. Price and G. S. Bain, «The Labour Force,» in A. H. Halsey, ed., *British Social Trends since 1900: A Guide to the Changing Social Structure cf Britain* (Basingstoke; London: Macmillan, 1988), 164.

(21) David V. Glass, ed., *Social Mobility in Britain* (London: Routledge, 1954).

خضع بحث غلاس الأساس لانتقادات واسعة - عدّت، ضمن أمور أخرى، أنه قلل من أهمية مدى الحَراك الفعلي. انظر: Geoff Payne, *Mobility and Change in Modern Society* (London: Macmillan, 1987), chap. 6.

هناك عدد من المشكلات الإحصائية المرتبطة بمقاربة غلاس[22]. ونتيجة ذلك، تطورت مقاربات دراسة اللامساواة في الفرص التي تميز بين معدلات الحَراك المطلقة والنسبية. وتصف معدلات الحَراك المطلقة الحَراك الإجمالي الذي لا يظهر في جدول الحَراك الذي يتضمن الحَراك الناتج من التغيرات في البُنية المهنية (أو التطور المهني عبر الزمن). ويتم احتساب فرص الحَراك النسبية من خلال مقارنة فرص دخول أشخاص من خلفيات مختلفة في طبقات مختلفة، حيث يوصف ذلك بمقياس للسيولة الاجتماعية (Social Fluidity) أي مقياسًا لما «إذا كانت تنعكس التغيرات في بُنية فرص الحَراك الموضوعي عبر الزمن، بشكلٍ موازٍ، في خبرة الحَراك لدى أشخاص من جميع الأصول على حد سواء»[23]. وتُحسب هذه الفرص من خلال نسب الأرجحية، حيث تظهر هذه الفرصة (الأرجحية) لابن أحد الأشخاص في طبقة الخدمات أن يتوظف في طبقة الخدمات، بدلًا من الطبقة العاملة، مقارنة مع أرجحية أن يتوظف ابن لشخص من الطبقة العاملة في طبقات الخدمات بدلًا من الطبقة العاملة[24].

بدا أن أبحاث غلاس، أظهرت أن المجتمع البريطاني لم يكن مجتمعًا منفتحًا، بالتحديد، إذ كان الحَراك طويل الأمد نادرًا نسبيًا، وكانت هناك درجة عالية من التوظيف الذاتي في المراكز النخبوية في المجتمع البريطاني. وما كان موجودًا في الحَراك، كان قصير الأمد فحسب، أي في مراكز أقل تقاربًا في التراتبية المهنية، من عامل يدوي إلى مراقب، أو موظف مكتبي إلى مدير

---

(22) Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (1st ed.1980), (2nd ed. 1987, 74-75); Anthony Heath, *Social Mobility*, Fontana New Sociology (London: Fontana, 1981).

(23) Goldthorpe, Ibid., 75.

(24) إن التقنيات الإحصائية المستخدمة في الحَراك الاجتماعي معقدة كثيرًا. وهناك استحالة في اختصارها. ويمكن إيجاد وصف مفيد لأي مبتدئ في الملحق (ب) في كتاب: Gordon Marshall, Adam Swift, and Stephen Roberts, *Against the Odds?: Social Class and Social Justice in Industrial Societies* (Oxford: Clarendon Press, 1997).

كما تم انتقاد التقنيات المستخدمة بوساطة غولدثورب وزملائه. انظر: Peter Saunders, «Social Mobility in Britain: An Empirical Evaluation of Two Competing Explanations,» *Sociology* 31, no. 2 (May 1997): 261-288; Stein Ringen, «Inequality and its Measurement,» *Acta Sociologica* 43, no. 1 (January 2000): 84.

على مستوى أدنى. وعلى نحو خاص، إذا ما حصل الحَراك عبر الحدود بين مهن يدوية ومهن غير يدوية (التي تعد بوساطة كثيرين أنها تمثل خط الصدع الأساس ضمن البُنية الطبقية)، فهناك احتمال كبير في أن يحصل «الحَراك»، فحسب، بين الطبقات المتقاربة، على سبيل المثال، من المهن اليدوية التي تتطلب مهارات، إلى غير اليدوية في المستويات الأدنى، ضمن ما وُصف على أنه «المنطقة العازلة»، في البُنية الطبقية كلها[25].

أظهر البحث المتعلق بالحَراك الاجتماعي الذي قام به غولدثورب بين العامين 1972و1974، صورة مختلفة نوعًا ما، حيث أشار إلى أن درجة كبيرة من الحَراك الطويل الأجل قد حصلت فعلًا، فعلى سبيل المثال، هناك 28.5 في المئة من هؤلاء الذين ينتمون إلى الطبقة I في مسح العام 1972 الذين تعود خلفياتهم إلى الطبقتين VI وVII [26] كما ساهم مدى الحَراك الذي حصل، في تقويض فرضية المنطقة العازلة. وبالطبع، كان من الممكن التنبؤ بمدى الحَراك الذي أظهره مسح أكسفورد، مع وجود التغيرات طويلة الأمد في البُنية المهنية التي أدت إلى توسع كبير في الطبقات الوسطى والعليا، ونتيجة ذلك، فاق مدى الحَراك الصاعد للسكان نظيره نحو الطبقات الأدنى.

ولكن، غولدثورب عدّ أن هذه النتائج لم تُظهر أن بريطانيا أصبحت مجتمعًا أكثر انفتاحًا. ويمكن تبيان هذا التأكيد المتناقض (في الظاهر)، من خلال براهين تستخدم التمييز بين المعدلات المطلقة والنسبية للحَراك الاجتماعي، وباستعمال تقنيات نسب الأرجحية التي تم وصفها آنفًا. وقد أظهر تحليل فرص الحَراك النسبي، أو أنماط السيولة الاجتماعية ضمن عينة أكسفورد، أنه على الرغم من وجود معدلات مرتفعة في الحَراك الاجتماعي

(25) Glass, ed., *Social Mobility in Britain.*

انظر أيضًا: John Westergaard and Henrietta Resler, *Class in a Capitalist Society: A Study cf Contemporary Britain* (London: Heinemann, 1975); Goldthorpe, *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*, in collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne (1st ed.1980), (2nd ed. 1987).

(26) Goldthorpe, Ibid., (1st ed.1980), (2nd ed. 1987, 45).

المطلق، فإن هناك اختلافات مميزة ودائمة في الفرص النسبية للرجال من خلفيات اجتماعية مختلفة؛ للانتقال إلى مهن في الدرجات الأعلى. وبأسلوب مبسط، أظهرت البيانات «نسبة تباين» بلغت 1: 2: 4 بالنسبة إلى فرص الوصول إلى الطبقتين I وII للرجال من الطبقتين الوسطى والعاملة، وطبقة الخدمات[27]. وبالتالي، يستنتج غولدثورب أن:

نمط فرص الحَراك النسبي، المرتبط بالبُنية الطبقية البريطانية، يجسد التفاوتات من النوع اللافت جدًا: خصوصًا، تلك التي تنبع، نتيجة مقارنة فرص الرجال الذين احتل آباؤهم مراكز عالية في طبقة الخدمات، والذين وجدوا أنفسهم في مثل تلك المراكز، بدلًا من مراكز في الطبقة العاملة، ومع الفرص الموازية لرجال تعود أصولهم إلى الطبقة العاملة. وعندما تظهر تفاوتات في الفرص الطبقية بهذا الحجم، بترتيب يفوق 30 إلى 1، نعتقد إذًا أنه يجب أن يكون الافتراض أنها تعكس، إلى حد كبير، التفاوت في الفرص المتجذر في البُنية الطبقية[28].

لقد تم تطوير تصنيف غولدثورب الطبقي، إضافة إلى التأكيد المرتبط به على الحَراك النسبي، من خلال المقارنات العالمية للحَراك الاجتماعي[29]. ويسمح العمل المقارن باختبار أطروحة المجتمع الصناعي المتعلقة بالفرص والانفتاح المتزايدين التي قدمها بلو ودانكن في أعمالهما. ولكن الدول المختلفة تتحول إلى دول صناعية بمعدلات مختلفة، ولا تفضي عملية التحول إلى الصناعية، دائمًا، إلى نتيجة مهنية موحدة[30]. وقد جعلت مثل هذه

(27) المصدر نفسه، ص 50.

(28) المصدر نفسه، ص 328.

(29) ارتبطت مجموعة التحليل المقارن للحَراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية (CASMIN) مع لجنة الأبحاث 28 التابعة للرابطة السوسيولوجية العالمية (International Sociological Association) حول التراصف. من أجل ملخص وصفي، انظر: Gordon Marshall, *Repositioning Class Social Inequality in Industrial Societies* (London: Sage, 1997).

(30) المثال الواضح على ذلك هو المجتمعات التي كانت تُعرف بالكتلة الشرقية. ومن أجل أسباب أيديولوجية إضافة إلى اقتصادية وتنظيمية، كان هناك احتمال أكبر لدى تلك المجتمعات أن تصنف مهنًا معينة على أنها تنتمي إلى الطبقة العاملة. لذا، انخفضت فئة العمالة غير اليدوية. وهكذا، إذ عدّت المهنة مؤشرًا للطبقة، فإن البنية الطبقية تختلف في مجتمعات الكتلة الشرقية اختلافًا كبيرًا عن تلك الموجودة في المجتمعات الغربية، على الرغم من أن كليهما مؤلفان من مجتمعات صناعية. انظر: Parkin, *Class Inequality and Political Order*; John H. Goldthorpe, «Social Stratification in Industrial Society,» in Reinhard Bendix and Seymour Martin Lipset, eds., *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective*, 2nd ed. (London: Routledge; New York: Free Press, 1967).

الاختلافات في وحدات المقارنة، المقارنات على النطاق الوطني، معقدة كثيرًا. وبالتالي، قدم فيترمان وجونز وهوزير (FJH) نسخة معدلة لأطروحة الكونية[31]. وقد تتغير معدلات الحَراك المطلقة بين المجتمعات المختلفة بسبب عوامل مثل الاختلافات في البُنية المهنية، وحجم القطاع الزراعي وغيرها، ولكن مع ذلك يُظهر نظام الحَراك الأساس، أي معدلات الحَراك النسبية، شبهًا أساسيًا في كل المجتمعات التي تتميز باقتصادات الأسواق وأنظمة الوحدة العائلية. وعُرف ذلك بأطروحة «السيولة الاجتماعية الدائمة». وباستخدام أنموذج غولدثورب للتصنيف الطبقي، قامت المجموعة العالمية مع الباحثين المرتبطة بمشروع CASMIN (الذي يختصر «التحليل المقارن للحَراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية»)، بسلسلة من المقارنات للحَراك الاجتماعي النسبي. وأكدت نتائجهم، إلى حد كبير، فرضية الـ FJH، في أن الأنماط الأساسية لفرص الحَراك النسبي أثبتت أنها تتشابه في مختلف الدول[32].

والسؤال هنا: ما هي نتائج الحَراك الاجتماعي بالنسبة إلى أنظمة البناء الطبقي؟ من الملامح المهمة للمجتمعات الصناعية المتطورة التي تظهرها نتائج السيولة الاجتماعية الدائمة هي أنه، على الرغم من الجهد التشريعي (مثل إصلاح القطاع التعليمي... إلخ)، من أجل تحقيق أكبر انفتاح وتساو في الفرص.

ذلك لم يتحقق. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الحَراك الاجتماعي الصاعد، أثبتت المعدلات النسبية المختلفة لإمكان الحَراك الطبقي أنها عصية على التغير. وهكذا، كان كل التركيز في أعمال غولدثورب وزملائه،

---

(31) David L. Featherman, Frank Lancaster Jones, Robert Mason Hauser, «Assumptions of Mobility Research in the U. S.: The Case of Occupational Status,» *Social Science Research* 4 (1975): 329-360.

(32) Robert Erikson and John H. Goldthorpe, *The Constant Flux: A Study cf Class Mobility in Industrial Societies* (Oxford: Clarendon Press, 1993).

على استقرار الفرص النسبية بدلًا من التغيرات في البُنية المهنية التي زادت المستويات المطلقة للفرص، وكان ذلك موضع انتقادات كبيرة[33].

كما اتهم غولدثورب بالانحياز السياسي في تقديم بياناته في ما يتعلق بالحالة البريطانية. وعدّ سوندرز أن غولدثورب وعلماء اجتماعيين يساريين آخرين اتبعوا استراتيجية مشابهة إجمالًا[34]، في تحليلهم أنماط الحَراك البريطانية المعاصرة و(على نحو خاص، مارشال وزملاؤه في جامعة أسكس)[35] قد اهتموا بشكل زائد بما هو نسبي بدلًا من المطلق في ما يتعلق بالحَراك الاجتماعي. وفي المقابل، يؤكد سوندرز أهمية الزيادات المطلقة في معدلات الحَراك التي نتجت من التوسع الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، والتغيرات في البُنية المهنية. كما عدّ أيضًا، أن التسليم بعدم انفتاح المجتمع البريطاني يرتكز على الافتراض غير المبرر أن المواهب والكفاءات والقدرات المختلفة التي تُكون فرص الحياة موزعة بطريقة عشوائية في المجتمع:

ينتهي الأمر، فعليًا، بغولدثورب، والعديد من علماء الاجتماع المعاصرين، الآخرين، برفض احتمال أن تكون للتفاوتات الطبيعية أهمية في التأثير في أقدار الناس. وإذا كانت الطبقة العاملة، على سبيل المثال، تمثل نصف السكان، فيجب أن نتوقع، بالنسبة إلى غولدثورب وإلى باحثين آخرين في أسكس، أن يكون نصف الأطباء والمديرين والموظفين الكبار في الخدمة المدنية قد جاؤوا من الطبقة العاملة. وإذا ما وجدنا، كما فعل غولدثورب، أن ربع هذه المجموعات فحسب يأتي من الطبقة العاملة، نكون محقين وفقًا لهذا المنطق في افتراض أن هذا النقص يعود كليًا إلى الحواجز الاجتماعية، وأن المجتمع البريطاني، إذًا، يعاني من الطبقية والظلم تمامًا مثلما ادعى منتقدوه. وفي العالم المثالي لجون غولدثورب وعلماء اجتماع يساريين آخرين، يجب

---

(33) انظر على سبيل المثال: Lydia Morris and John C. Scott, «The Attenuation of Class Analysis: Some Comments on G. Marshall, S. Roberts and C. Burgoyne, «Social Class and the Underclass in Britain in the USA»,» *British Journal cf Sociology* 47, no. 1 (March 1996).

(34) Peter Saunders, *Social Class and Strat:fication* (London: Routledge, 1990).

(35) Gordon Marshall [et al.], *Social Class in Modern Britain* (London: Hutchinson, 1988).

أن تحدد أقدار الناس بطريقة عشوائية؛ لأن المواهب موزعة بطريقة عشوائية، وبالتالي فإن المجتمع البريطاني غير كفؤ؛ لأن الأشخاص القادمين من الطبقة العاملة لا يحتلون معظم الوظائف الرفيعة. هذه النظرية سخيفة ولكن، في المجتمع المعاصر، نادرًا ما يتم التشكيك فيها[36].

يُعرب سوندرز عن تفضيل سياسي واضح للنظرية النيوليبرالية التي طورها علماء اقتصاد مثل هايك[37] (التي تقول بأن النقص النسبي للتنظيم، إضافة إلى التفاوتات المتعلقة به ضمن السوق الرأسمالي، هي أكثر دينامية من البديل المنظم، وبالتالي أكثر منفعة مادية بالنسبة إلى مجمل السكان. وأعرب غولدثورب عن تفضيل واضح مماثل لدرجة من تنظيم السوق أو الشركاتية[38]. وهناك حجج نظرية وأدلة تجريبية، يمكن أن تكون داعمة لأي من وجهتي النظر هاتين، ولكن في النهاية، إن الأحكام المتعلقة بتفوق، أو عدم تفوق، الأبدال المتوافرة، هي سياسية بالضرورة[39].

كما تتضمن نظريات سوندرز الافتراض النيوليبرالي بأن غياب التنظيم سيسمح للأفضل أن يقدم أكبر الإنجازات، أي كلما ازداد مستوى المنافسة، كان هناك احتمال أكبر لإبراز الجدارة الحقيقية. والحجة الأساس في نظريات التراصف الوظيفية، كما رأينا في الفصل الثاني، هي أن الحصة الأكبر من المكافآت المتوافرة تعود إلى الأفضل أو الأهم من الناحية الوظيفية. وعدّت نظريات التراصف الوظيفية أن التفاوت الاجتماعي هو «أداة مطورة بطريقة غير واعية»، حيث تُملأ المراكز الأهم من خلال الأشخاص الأكثر كفاءة.

(36) Saunders, Ibid., 83.

(37) F. A. Hayek, *The Road to Serfdom* (London: Institute of Economic Affairs, 2001).

(38) John H. Goldthorpe, «The End of Convergence: Corporatist and Dualist Tendencies in Modern Western Societies,» in John H. Goldthorpe, ed., *Order and Conflict in Contemporary Capitalism: Studies in the Political Economy of Western European Nations* (Oxford: Clarendon Press, 1984).

(39) لقد تم تحدي تحليل غولدثورب، أيضًا، على أُسس منهجية من خلال رينغن الذي عدّ أن المقاييس المستمدة من مؤشرات جيني (Gini) تفوق نسب الأرجحية، وتُظهر من خلال تطبيقها على البيانات نفسها، درجةً أكبر من الانفتاح في المجتمع البريطاني. انظر: Ringen, «Inequality and its Measurement».

وإذا ما عدّت الطبقة المهنية مؤشرًا إلى أهمية المركز، والتعليم مؤشرًا إلى مستوى المؤهلات، ستتوقع النظرية الوظيفية، إذًا، أن هؤلاء الذين يحتلون مراكز طبقية متفوقة، ستكون لديهم مستويات أعلى من المؤهلات، وعلاوة على ذلك، سيكون التعليم أكثر أهمية من الأصول الطبقية في الحصول على وظائف أعلى (كما رأينا، كانت هذه بالفعل، نظرية بلو ودانكن)[40]. ولكن، أظهر مارشال وسويفت[41]، أن لدى أصول الشخص الطبقية تأثيرًا قويًا في ما إذا كان سيحقق مركزًا في طبقة الخدمات، بصرف النظر عن مستوى المؤهلات.

على سبيل المثال، أظهرت بياناتهم أن 34 في المئة من الرجال الذين تعود أصولهم الطبقية إلى طبقة الخدمات، وإنما بمستويات وسطية فحسب، من المؤهلات (أعلى من GCSF وإلى حد مستوى A-Level)، وصلوا إلى مراكز مهنية من طبقة الخدمات[42]، ولكن 15 في المئة فحسب من الرجال الذين تعود أصولهم الطبقية إلى الطبقة العاملة، بمستوى المؤهلات نفسه، وصلوا إلى مراكز في طبقة الخدمات[43]. وكانت هناك زيادة إجمالية في عدد الأشخاص الذين اكتسبوا مؤهلات، وإنما بقيت الفوارق الطبقية في الحصول على التعليم. ومع ذلك، يبدو أنه كان هناك نوع من إضعاف تأثير الطبقة خلال السنوات العشرين الماضية، وأنه «مع وجود مستوى التحصيل العلمي نفسه انخفض احتمال وصول رجل إلى مستوى الموظفين الأجراء من خلفية طبقة I أو طبقة II، إلى النصف تقريبًا، وذلك بالنسبة إلى احتمال وصول رجل من خلفية طبقة المهن اليدوية التي لا تتطلب مهارات»[44].

(40) Blau and Duncan, *The American Occupational Structure.*

(41) Gordon Marshall and Adam Swift, «Social Class and Social Justice,» *British Journal cf Sociology* 44, no. 2 (1993): 187-211; Marshall, Swift, and Roberts, *Against the Odds?: Social Class and Social Justice in Industrial Societies.*

(42) أعاد مارشال وسويفت تحليل مسح إسكس (Essex). انظر: Marshall, Swift, and Roberts, Ibid.

(43) Marshall and Swift, Ibid.

(44) Marshall, Swift, and Roberts, Ibid., 129.

في المقابل، عدّ سوندرز أن القدرة والجهد، بدل الخلفية الطبقية، هما أهم المميزات التي تؤدي إلى النجاح المهني[45]. واستخدم سوندرز أدلة من المسح الوطني لتطوير الطفل (National Child Development Survey) وهو مسح طولي يرتكز على فوج من 17 ألف طفل مولودين خلال أسبوع واحد في العام 1958. وأجرى هذا المسح اختبار ذكاء عندما كان الأطفال في الحادية عشرة من عمرهم. واستخدم تحليلًا إضافيًا أجري عندما كان الأشخاص أنفسهم في الثالثة والثلاثين. وتظهر النتائج (باستخدام تقنية الانحدار اللوجستي) أن الذكاء المُقاس (في عمر الحادية عشرة)، إضافة إلى مزايا شخصية أخرى، مثل الحافز والسلوك العملي، هو العامل الأهم لتحديد ما إذا كان الأشخاص سيحققون مراكز مهنية عالية أم لا. لذا، يستنتج أن بريطانيا بالفعل هي مكان الجدارة، بدلًا من مجتمع يعاني من الطبقية.

وهكذا، نشهد هنا، موقفين متناقضين في الظاهر، حيث يعدّ مارشال وسويفت أن الأصول الطبقية تتفوق على المستويات التعليمية، بينما يعدّ سوندرز أن القدرة والجهد هما أكثر أهمية من الخلفية الطبقية، ولكن يمكن القول إن لدى كلتا المجموعتين من الحجج المتضاربة بعض الصحة. وسوف يستمر التفاوت الطبقي بإعطاء العديد من المميزات غير العادلة، وإنما في مجتمع مثل بريطانيا، هناك احتمال أكبر لأن ينجح الأشخاص القادرون، الذين يعملون بجهد، مهنيًا، (بصرف النظر عن أصلهم الطبقي)، من هؤلاء الذين لا يمتلكون أيًا من هذه المزايا[46]. وفي الواقع، يقدم كلا الطرفين لهذه النظرية المحددة، براهين يمكن استخدامها لدعم الرأي الآخر، فلقد رأينا أن مارشال وآخرين قد أشاروا إلى أن التأثير الطبقي على التحصيل المهني قد انخفض نوعًا ما، على مدى السنين، ويقترحون بذلك انتقالًا باتجاه تقدير الجدارة

---

(45) Peter Saunders, «Social Mobility in Britain: An Empirical Evaluation of Two Competing Explanations,» 261-288; *Unequal but Fair?: A Study cf Class Barriers in Britain* (London: Institute of Economic Affairs, 1996).

(46) تثير مسألة ما إذا كان هذا الوضع القائم عادلًا، بالفعل، مجموعة أخرى من القضايا التي نوقشت بشكل موسع في: Marshall, Swift, and Roberts, Ibid.

(على الرغم من أن هذا الاتجاه توقف، كما سنرى). وتظهر الأدلة التي قدمها سوندرز أن التعليم في المدارس الخاصة مهم للأطفال في الطبقتين I وII في تجنب الحَراك نحو الطبقات الأدنى، «مقترحًا أنه بإمكان المدارس الخاصة أن تقدم للأهالي في الطبقة الوسطى الوسائل للتأكد من أن ذريتهم، الأقل قدرة، لن تتجه بحَراكها نحو الدرجات الأدنى»[47]. وهكذا، في ما يتعلق بهذا النقاش، هناك أسس متينة تسمح باتخاذ الموقف الذي يقول بـ «كليهما وبدلًا من إما/وإما».

وهكذا، استخدمنا في هذا القسم، موضوع الحَراك الاجتماعي بطريقة «المثال المحلول» من أجل إظهار عدد من الأفكار التي قمنا بتوسيعها في هذا الكتاب. ولقد بينا الاستمراريات في سلسلة من النقاشات المهمة في العلوم الاجتماعية المتعلقة بتفسير اللامساواة وأصولها، بما فيها مقاربات الصراع مقابل الإجماع، وعروض التفاوت الاجتماعي الوظيفية (الليبرالية) مقابل الراديكالية (الطبقية). ولقد رأينا أن معدلات الحَراك النسبية، على الرغم من أن مستوى الحَراك الاجتماعي قد ازداد، بقيت مستقرة، إلى حد لافت، لسنوات عدة. ولكن، النقطة المهمة التي يجب تأكيدها، هي أن التشديد الواسع على السيولة الاجتماعية الدائمة (أي، ثبات فرص الحَراك الاجتماعية النسبية اعتمادًا على الأصل الطبقي) الذي وجد في مقاربة نافيلد، كان له الأثر في الادعاء أنه لم يتغير أيُ شيء فعليًا. على سبيل المثال، «ليس المجتمع البريطاني الآن أكثر انفتاحًا مما كان عليه في الحرب العالمية الأولى»[48]. ومع ذلك، أشار الارتفاع الهائل في معدلات الحَراك المطلقة (أو الحَراك البُنيوي)، إلى أن فرص الحَراك الصاعد بالنسبة إلى أطفال الطبقة العاملة، قد توسعت، في الواقع، بشكل كبير. وفي ما يتعلق بتجارب الناس المعيشة، كان يمكن لزيادة المعدلات المطلقة هذه أن يكون لها تأثير أكبر من استقرار المعدلات النسبية.

(47) Saunders, «Social Mobility in Britain: An Empirical Evaluation of Two Competing Explanations,» 273.

(48) Marshall, *Repositioning Class Social Inequality in Industrial Societies*, 1.

ويمكن تطوير حجة مشابهة بالنسبة إلى النساء والتحليل الطبقي، فلقد كرس هؤلاء الذين يعملون في برنامج نافيلد، معظم طاقاتهم لإظهار أن معدلات الحَراك النسبية للنساء مشابهة لمعدلات الرجال، وأن الطبقة المهنية لشريك المرأة، تعطي فكرة عن موقفها الانتخابي أكثر من طبقتها هي، إلى ما هنالك[49]؛ أي إن كل التشديد كان على عدم التغير في الجندر، وعلاقات الجندر، في ما يتعلق بالطبقة كما تم تعريفها في برنامج نافيلد. ولكن لدخول النساء في الوظائف ذات الأجر تأثيرًا كبيرًا على الأفراد والعائلات، على حد سواء، خصوصًا ضمن الطبقات الوسطى؛ إذ إن تجارب الأطفال الذين نشأوا مع أبوين عاملين، مختلفة تمامًا عن أطفال نشأوا في عائلات كان فيها الذكر هو المُعيل، حيث بدا أن دخول النساء إلى المهن عالية المستوى قد أدى إلى تصدعات جديدة في الطبقات الوسطى، خصوصًا أن النساء يملن إلى التمركز، بشكل غير متوازن، في مهن تخصصية وإدارية معينة[50]. وقد انتقلت إعادة البناء هذه إلى العائلة نفسها، بما أن النساء، في المهن الإدارية (واللواتي لديهن عدد أقل من النساء)، لا يستطعن تولي مسؤولية رعاية الأطفال بقدر نظيراتهن في المهن التخصصية[51]، وربما يكون أهم من ذلك، كما ناقشنا في الفصل الخامس، هو الزيادة في الاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي الناتج من اتساع الهوة بين الأسر ذات الدخل الواحد، والأُسر ذات الدخلين[52].

الحَراك الاجتماعي المتراجع

في الأعوام الأخيرة، سيطرت على المناقشات المتعلقة بالحَراك الاجتماعي، حقيقة أن الحَراك الاجتماعي في بريطانيا هو، في الواقع،

---

(49) في الواقع، يقول رايت إنه ليس ذلك هو الحال في السويد. انظر: Erik Olin Wright, ed., *The Debate on Classes* (London: Verso, 1989).

(50) Rosemary Crompton, *Class and Stratification*, 2nd ed. (Cambridge, UK: Polity, 1998), 159.

(51) Rosemary Crompton and Fiona Harris, «Gender Relations and Employment: The Impact of Occupation,» *Work, Employment and Society* 12, no. 2 (June 1998): 297-315.

(52) Paul Gregg and Jonathan Wadsworth, «Everything You Ever Wanted to Know about Measuring Worklessness and Polarization at the Household Level but Were Afraid to Ask,» *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 63, special issue (2001).

بانخفاض. ويعود ذلك، جزئيًا، إلى التغيرات في البُنية المهنية، خصوصًا في ما يتعلق بالرجال. وقد أدى الانخفاض في الوظائف اليدوية التي تتطلب مهارات، والتباطؤ في الزيادة في الوظائف التخصصية والإدارية، إلى انخفاض المستويات المطلقة للحَراك الذكوري خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين[53]. ولكن، هناك كمية متزايدة من البيانات الجماعية باتت متوافرة الآن، ما يشير إلى أن معدلات الحَراك النسبية تتسع أيضًا. وتضم دراسات الجماعات، بطريقة نموذجية، كل الأطفال المولودين في أسبوع معين، وتعيد مسح هذه المجموعة في أوقات زمنية مختلفة في مختلف مراحل نموهم (تعرف عمليات إعادة المسح هذه بالانجرافات أو الأمواج). وتتبع دراسات الجماعات مسارات الأشخاص عبر الزمن، وهي، بالتالي، مقاييس ثابتة جدًا للروابط بين الخلفية العائلية والدخل والقدرات الفكرية والتحصيل العلمي والمهني. وعلاوة على ذلك، تسمح المقارنات بين المجموعات المختلفة، باستقصاء الأقدار الطبقية المتباينة للأشخاص المولودين في أوقات مختلفة، أي المقارنة بين تجارب الحَراك للأشخاص بأعمار مختلفة.

من المصادر البريطانية الأساسية للبيانات المتعلقة لدراسات الجماعات، الدراسة الوطنية لتطور الطفل (NCDS سابقًا) (National Child Development Study)التي بدأت في عام 1958، ودراسة الأفواج البريطانية (BCS) (British Cohort Study) التي بدأت في عام 1970، وفوج الألفية (Millenium Cohort) الذي ولد المشاركون فيه بين العامين 2000 و2002. إضافة إلى ذلك، هناك المسح البريطاني للهيئة الأسرية (BHPS) (British Household Panel Survey)، وهو مسح أسري طولي بدأ في عام 1991، والذي يمكن استخدامه لإنتاج المعلومات المتعلقة بالجماعات.

وهناك ترابط وثيق بين مستويات التعليم والتحصيل المهني اللاحق، فخلال الثمانينيات والتسعينيات، حدث توسع كبير للتعليم العالي في بريطانيا (انظر لاحقًا)، وعند حلول عام 2000، ارتفعت المشاركة من مستوى واحد إلى ثلاثة

---

(53) John H. Goldthorpe and Colin Mills, «Trends in Intergenerational Class Mobility in Britain in the Late Twentieth Century,» in Richard Breen, ed., *Social Mobility in Eurcpe* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

بالنسبة إلى المجموعة العمرية بين 18 و19 عامًا. ولكن، تظهر المقارنات بين إنجازات الأفواج، أنه بمقارنة بيانات الـ NCOS والـ BCS والـ BHPS في عمر 23 (العمر الذي وصلوا إليه في عام 1981 (NCDS) و(BCS) في عام 1993 و(BHPS) في عام 1999)، أنه بينما ارتفعت نسبة الأطفال الذين ينتمون إلى فئة الـ 20 في المئة التي تضم الأهل ذوي الدخل الأعلى من دخل الأهل الذين يحصلون على شهادة جامعية، من 20 في المئة إلى 46 في المئة، كذلك ازدادت بالنسبة إلى فئة الـ 20 في المئة للأهل ذوي الدخل الأدنى، من 6 في المئة إلى 9 في المئة؛ أي إن الأرجحية النسبية للأطفال الأثرياء لأن يحصلوا على شهادة جامعية مقارنة مع أطفال أفقر منهم، قد ارتفعت من 3.3 إلى 5.1 [54]. علاوة على ذلك، اتسعت الهوة بين الطلاب الأغنى والأفقر الذين لديهم قدرات معينة، خصوصًا في ما يتعلق بالإناث. وازدادت الأرجحية النسبية للإناث ذوات القدرات العالية القادمات من خلفيات الدخل العالي بالحصول على شهادة جامعية (مقارنة مع بنات ذوات قدرات عالية من خلفيات فقيرة)، من 1.6 إلى 2.7، في الجماعات الثلاثة[55]. وهكذا، استنتج ماشين وفينولز: «أن الروابط بين دخل الأهل، والطبقة الاجتماعية للأهل، والتحصيل العلمي العالي اللاحق، قد توثقت عبر الزمن. وأدت الخلفية العائلية، بدلًا من قدرات الفرد الأولية، دورًا أكثر أهمية في تحديد نجاح الفرد بالنسبة إلى هؤلاء المولودين في عام 1958. علاوة على ذلك، يُظهر تحليلنا أن لدخل الأهل تأثيرًا أكبر في الأعوام الأخيرة»[56].

وهكذا، يؤدي الأهل دورًا مهمًا، على نحوٍ متزايد، في الحَراك الاجتماعي في بريطانيا، وقد أفاد الأثرياء، بشكل غير متواز، من الفرص التعليمية المتزايدة[57]. ولكن، ما هي العمليات التي تضمن النجاح المتنامي لإعادة الإنتاج الطبقي من خلال النظام التعليمي؟

---

(54) Stephen Machin and Anna Vignoles, «Educational Inequality: The Widening Socio-economic Gap,» *Fiscal Studies* 25, no. 2 (2004): 116-117.

(55) المصدر نفسه، ص 120.

(56) المصدر نفسه، ص 126.

(57) إن مستويات الحَراك في بريطانيا هي أدنى من كندا وألمانيا والدول الاسكندنافية، انظر: Jo Blanden, Paul Gregg and Stephen Machin, *Intergenerational Mobility in Europe and North America* (London: Centre for Economic Performance, London School of Economics, 2005).

التعليم الثانوي والعالي في بريطانيا

قبل أن نناقش الأجوبة عن السؤال البلاغي الذي طرح سابقًا، سنرسم خلفية هذه النقاشات، باختصار، من خلال ملخص للتغيرات التي حصلت في التعليم الثانوي والعالي البريطانيتين منذ الحرب العالمية الثانية[58].

أدخل مرسوم التعليم (Education Act) في عام 1944، التعليم الثانوي المجاني والشامل إلى بريطانيا. ولكن، ذلك طُبق في النظام الثلاثي للمدارس الابتدائية والمهنية والثانوية الحديثة. وكانت المدارس الابتدائية مخصصة لمن هم أكثر قدرة من الناحية الأكاديمية، والمدارس المهنية لمن هم ذوو قدرات «تقنية» بدلًا من أكاديمية، والثانويات الحديثة للأطفال ذوي القدرات الأدنى. وكان الاختيار قائمًا على أساس اختبار للذكاء في عمر الحادية عشرة. وتولت المدارس الخاصة (والأفضل في القطاع الثانوي في بريطانيا تسمى بطريقة مضللة مدارس عامة)، تعليم أقلية من الأطفال الذين يملك أهلهم القدرة على دفع رسوم أعلى. وكانت هذه الثلاثية موضع انتقاد، منذ البداية. وعدّ أن المدارس الثانوية الحديثة تقدم مستوى تعليم متدنيًا، وكانت المدارس الابتدائية موزعة جغرافيًا بطريقة غير متساوية، حيث كانت متوافرة في بعض المناطق أكثر من مناطق أخرى. وقد تم تحدي الأساس الفكري للاختيار على أساس عمر الحادية عشرة، وكان الاختيار منحازًا من ناحية الجندر ومن الناحية الطبقية (نجح العديد من أطفال الطبقة الوسطى في الامتحان الذي أجري لهم بعد تلك السن)[59]. ونتيجة لهذه الضغوط، كان هناك اهتمام متزايد في التعليم الشامل (أي غير الانتقائي)، وفي عام 1964 أوعزت الحكومة «العمالية» إلى جميع السلطات تحضير مخططات لإلغاء معايير قبول الطلاب وإدخال

(58) ينطبق هذا النقاش على إنكلترا وويلز، فحسب، بما أن النظام الاسكتلندي للتعليم الثانوي والعالي كان مختلفا تاريخيًا، إلى حد ما. تابع طلاب القسم الثانوي في اسكتلندا دراسة مجموعة أوسع من المواد (Highers بدلًا من A-Levels)، ودخلوا الجامعات بعمر أصغر. واستمر التخصص في البكالوريوس الجامعي مدة أربع سنوات بدلًا من ثلاث.

(59) نجح عدد من الإناث، أكبر من عدد الذكور، وكان هناك نقص في الأماكن المخصصة للإناث في المدارس الابتدائية. ونتيجة لذلك، تم خفض معدل النجاح بالنسبة إلى الذكور أكثر منه للإناث.

المدارس الشاملة (تجمع المراحل التعليمية كافة) التي توفر التعليم للأطفال من القدرات كافة لإلغاء هذه المعايير. ودُعمت هذه السياسات من خلال المحافظين (بمن فيهم مارغريت تاتشر من خلال توليها منصب وزارة التربية في فترة سبعينيات القرن العشرين). ولكن، بقيت بعض المدارس الابتدائية التي لم تطبق عليها هذه الإجراءات.

وتعرض المفهوم الشمولي المثالي إلى ضغوط متزايدة من النقاد اليمينيين بسبب فشله في المحافظة على المستوى التعليمي، ولهذا تم إدخال نظام تحضير (أو متابعة) الطلاب بحسب قدراتهم، بشكل واسع. ومع انتخاب حكومة المحافظين في عام 1979، بدأت، بوضوح، عملية إنشاء شبه - سوق في التعليم. وأُدخل نظام اختيار الأهل في عام 1980، ومرسوم إصلاح التعليم في عام 1988، وفُتح التسجيل لجميع الطلاب، وتم تمويل المدارس في الغالب، على أساس الفرد. كما تم تشجيع المدارس (إجبارها) على التنافس على الطلاب، وكان المنطق وراء ذلك أن هذه المنافسة ستحسن أداءها. ولكن ذلك أدى إلى حدوث فائض في عدد الطلاب في المدارس الأفضل، وإلى انسحاب الطلاب من المدارس الأدنى مستوى. وادخلت أعداد متزايدة من المدارس بعض المعايير لقبول الطلاب (على سبيل المثال، إجراء المقابلات مع الأهل أو إجراء الاختبارات للطلاب). وتم تشجيع المنافسة، بشكل إضافي من جراء إدخال جداول تقويم مستوى المدارس (League Tables) (اعتمادًا على نتائج الامتحانات)، منذ العام 1992 وما بعد. وأُدخل برنامج تعليمي وطني، وأُنشئ مكتب معايير التعليم (Office for Standards in Education) (OFSIED) في عام 1992 (الذي حل محل التفتيش المدرسي). وبدأ «مكتب مستوى التعليم» عملية تفتيش المدارس، وعدّ بذلك أنه يعاقب المدارس؛ إذ إنه يحدد «المدارس الفاشلة» ويضع المسؤولية في الفشل التعليمي على نوعية التعليم.

أدى إنشاء شبه السوق هذا إلى تضاؤل سيطرة السلطات المحلية على المدارس، إلى حد كبير. ولم يغير انتخاب حكومة عمالية جديدة في عام 1997 هذه السياسات كثيرًا (إذ تم الإبقاء على مكتب معايير التعليم وجداول تقويم

مستوى المدارس... إلخ) وبقي نظام «اختيار الأهل» أساس السياسة التعليمية. كما بقي النظام شاملًا في الظاهر، وإنما أدخلت مجموعة جديدة من المدارس (أو اتسع نطاق المدارس المتوافرة)، على سبيل المثال، المدارس المذهبية (التي تفضل الطلاب الذين ينتمون إلى مذهب ديني معين على الرغم من كونها تلتزم البرنامج التعليمي الرسمي)، والمدارس المتخصصة، والمدارس الرسمية الأكثر استقلالية، والمدارس الرسمية الوقفية، وأكاديميات المدن (الممولة من الدولة والقطع الخاص بشكل مشترك)، والمدارس التي تعتمد على الإعانات الطوعية من قبل الجمعيات. وتمتلك هذه المدارس، بدرجات متباينة، السيطرة على ميزانياتها، والسيطرة على قبول الطلاب فيها.

حتى الستينيات، كانت مجرد أقلية (ونخبة) هي التي تسعى إلى الالتحاق بالتعليم العالي في بريطانيا. وتبعًا لتقرير روبنز (Robbins Report) في عام 1993، حدث توسع في التعليم العالي الذي تضمن إنشاء جامعات الحقول الخضر النائية، وتطوير عدد من كليات التكنولوجيا المتطورة، الموجودة سابقًا. كما أُنشئ عدد من مدارس الفنون وكليات التعليم العالي التي كانت تقدم الخدمات التعليمية إلى المجتمعات المحلية، والتي كانت تُمول وتدار من السلطات الرسمية، ولكن لم يكن لديها مكانة الجامعة. وعند حلول عام 1991، تساوى عدد الطلاب الملتحقين بمدارس الفنون والكليات بعدد الطلاب الملتحقين بالجامعات (وفي فترة التسعينيات، سُمح لمدارس الفنون أن تتوسع بسرعة بقبولها الطلاب الذين «يدفعون الأقساط»، فحسب، وذلك بتكلفة بسيطة). وركزت مدارس الفنون والكليات، بشكل كبير على التعليم، بدلًا من الأبحاث الأكاديمية. وانتهى هذا النظام الثنائي في عام 1992، عندما قامت حكومة المحافظين، فجأة، بزيادة الأماكن المتوافرة في الجامعات، وذلك بتطوير مدارس الفنون إلى مستوى مكانة الجامعات، وضمت الجامعات كافة تحت مظلة التمويل نفسها. وقد وزع الجسم الممول نفسه الأموال للأبحاث التي وُزعت من خلال اختبار لتقويم الأبحاث المتنافسة. وبالممارسة، استمرت الجامعات القديمة وجامعات الجيل الأول «الجديدة»، بكونها ذات المكانة الأعلى، وهي التي تحصل على الحصة الأكبر من تمويل الأبحاث.

تفسير الفوارق الطبقية في التحصيل العلمي

كان الهدف المعلن لإصلاح التعليم وتغييره، هو رفع مستوى التعليم إضافة إلى زيادة المشاركة التعليمية. ولكن، كما رأينا في نقاشنا حول الحَراك الاجتماعي، على الرغم من المحاولات العديدة للإصلاح، بقي التحصيل العلمي، الحيوي بالنسبة إلى النجاح المهني والحَراك الاجتماعي، يتبع الفوارق الطبقية، حتى عندما لم يكن هناك اختلاف في مستويات التحصيل العلمي المُقاس، بقي احتمال حصول أطفال الطبقة العاملة على المؤهلات العالية أقل من أطفال الطبقة الوسطى. وهناك عاملان متنافسان متوافران، لتفسير الفوارق التعليمية، اقتصادية وثقافية على حد سواء، علمًا أن هدفنا هو إظهار أن فهم إعادة الإنتاج الطبقي يتطلب كلا العاملين.

يعتمد غولدثورب[60]، على نظرية الفعل العقلاني (RAT) من أجل تفسير استمرار الفوارق الطبقية في التحصيل العلمي[61]. وباختصار، يعدّ غولدثورب أن عائلات الطبقة الوسطى لا تنظر إلى التعليم على أنه مجرد حاجة مطلوبة للمحافظة على مميزات أطفالهم، وإنما أيضًا، مع توافر القدرة المالية لديهم، بوصفهم «سلعة استهلاكية» مطلوبة. كما يمكنهم القيام باستثمارات إضافية في حال الفشل. وفي المقابل، تخاطر عائلات الطبقة العاملة، أكثر نسبيًا، في تحمل تكلفة التعليم العالي. وفي جميع الأحوال، لا يعانون من القلق المتعلق بالمكانة مثل الطبقات الوسطى، بما أن هناك مسافة أقل يمكن أن يسقط فيها أطفالهم بالنسبة إلى الحَراك الاجتماعي. علاوة على ذلك، فإن كلفة الفشل (في التعليم العالي) هي أكبر في ما يتعلق بالدخل والفرص الضائعة. لذا، يعدّ غولدثورب أن الخيارات المتعلقة بالطبقة تحدد، بتكلفة وفوائد مسارات النشاط

(60) Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration of Research and Theory*, chaps. 8 and 11.

(61) عدّ سافيج أن اتخاذ غولدثورب لمقاربات تعتمد على نظرية النشاط العقلاني، هي محاولة دفاعية لتفسير، مع غياب (وانخفاض) الهويات الطبقية، كيفية تصرف الأشخاص بأساليب طبقية، حتى عندما لا يكون لديهم الوعي الطبقي. انظر: Michael Savage, *Class Analysis and Social Transformation* (Buckingham: Open University Press, 2000), 85.

المختلف، «وتتطلب العائلات المحرومة تأكيدًا أكبر بالنسبة إلى فوائد النشاط المكلف مقارنة بالعائلات المتميزة»[62]. ويضمن استمرار الخيارات العقلانية (والنشاط)، استمرار التفاوت الطبقي في التحصيل العلمي، على الرغم من أن الفرص التعليمية مجانية ومفتوحة للجميع.

وفي تقديم هذه الحجة، أكد غولدثورب أنه يجب تفضيل التفسيرات الاقتصادية العقلانية على نظيرتها ذات الأسس الثقافية للتحصيل العلمي التي قدمها بورديو (انظر الفصل السابق). إنه المزيج المختلف من الفرص والقيود المتوافرة لأهالي الطبقة الوسطى والطبقة العاملة الذي يفسر، بالإجمال، الخيارات التي يقومون بها نيابة عن أطفالهم، بدلًا من أي عوامل ثقافية أخرى. وتشمل هذه العوامل الثقافية المسيطرة المجسدة في النظام التعليمي الذي يستثني، كما عدّ بعضهم، أطفال الطبقة العاملة الذين لا ينتمون إليه من الناحية الاجتماعية، وبالتالي لا يمتلكون رأس المال الثقافي أو الخِلْقة/الجبلة الملائمة[63]. وفي رفضه للتفسيرات الثقافوية المتعلقة بالتحصيل العلمي، كان غولدثورب حساسًا لحقيقة أن مثل هذه الحجج قد تؤدي إلى إلقاء اللوم على الضحايا؛ أي، اعتبار أن لدى أهالي الطبقة العاملة، نقصًا في الطموحات، ولذلك فإنهم مسؤولون، بطريقةٍ ما، عن فشلهم في تعزيز القيم «الصحيحة» لدى أطفالهم في ما يتعلق بالنجاح التعليمي (كما سنرى، كان لحذره بالنسبة إلى هذا الأمر أساس مبرر). علاوة على ذلك، عدّ أن الحجج الثقافوية، دائرية، وهي، ببساطة، لا تأخذ بالحسبان المستوى الكبير من الحَراك الصاعد الذي حصل بالفعل[64].

وتتعلق نقطة أخرى يشير إليها غولدثورب في حججه ضد التفسيرات

(62) Fiona Devine, *Class Practices: How Parents Help their Children Get Good Jobs* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), 7.

(63) Pierre Bourdieu, «Cultural Reproduction and Social Reproduction,» in Richard Brown, ed., *Knowledge, Education and Cultural Change: Papers in the Sociology cf Education* (London: Tavistock, 1973).

(64) A. H. Halsey, A. F. Heath and J. M. Ridge, *Origins and Destinations: Family, Class and Education in Modern Britain* (Oxford: Clarendon Press, 1980).

الثقافوية، بثبات الفوارق الطبقية: «على الرغم من أن الفوارق الطبقية، كما يبدو، لم تنخفض إلا قليلًا، لا يوجد هناك أي دليل من أي مجتمع حديث، على أن هذه الفوارق قد اتسعت، بشكل كبير، حيث إن التوسع (أي الفرص التعليمية) أدى إلى وجود النظريات التي أشارت إلى إعادة إنتاج التباعد الثقافي الطبقي»[65]. لكن، كما رأينا، هناك كمية كبيرة من الأدلة الحديثة عن توسع الفوارق الطبقية في التحصيل العلمي. وفي ضوء هذا التوسع، سندرس العروض المتعلقة بإعادة الإنتاج الطبقي التي تدرس دور رأس المال الثقافي والاجتماعي (انظر نقاش بورديو في الفصل السادس من هذا الكتاب) بتعمق أكبر. إلا أن هناك، قبل القيام بذلك، نقطة مهمة تجب الإشارة إليها وهي أن هدفنا ليس إظهار خطأ غولدثورب في تحديده للحسابات والخيارات المادية التي تؤدي إلى إعادة إنتاج التفاوت التعليمي. وإنما، سيكون هدفنا تأكيد أهمية العوامل والعمليات «الاقتصادية» إضافة إلى الثقافية والاجتماعية.

وهكذا، لا يرفض منتقدو تفسير غولدثورب المتعلق باستمرار اللامساواة الطبقية في المجال التعليمي، تفسيراته المادية، وإنما يدعون بأنه يجب دراسة العمليات الثقافية والاجتماعية أيضًا: «إن الخطأ الذي تقع فيه نظرية الفعل العقلاني هو وضع الخيارات العقلانية في موقع متعارض مع الثقافة، بدلًا من عدّها عنصرًا واحدًا في مجموعة مكونة ثقافيًا»[66]. وفي الواقع، يمكن أن يكون (شبه) تسويق التعليم الرسمي (أي التابع للدولة) في بريطانيا، قد أدى إلى زيادة الفرص في الاستخدام الفعال لرأس المال الاقتصادي، من خلال زيادة الفرص التي يمكن استخدامه فيها. وقد تبلغ تكلفة السكن في المناطق المحيطة بالمدارس الرسمية الجيدة آلاف الجنيهات، أكثر من كلفة السكن في المواقع الأخرى، وهناك أدلة متزايدة أن فصلًا سكنيًا متعلقًا بالمدارس، يحصل. كما يمكن للأهل الذين تتوافر لديهم الموارد الاقتصادية، تعيين مدرسين خصوصيين

---

(65) Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration cf Research and Theory*, 170.

(66) Richard Hatcher, «Class Differentiation in Education: Rational Choices?,» *British Journal cf Sociology cf Education* 19, no. 1 (1998): 5-24; Devine, *Class Practices: How Parents Help their Children Get Good Jobs.*

لتحضير أطفالهم لاختبارات الدخول المهمة للمدارس الأفضل[67]، إضافة إلى إعطائهم دروسًا خصوصية لإبقاء أطفالهم في الدرجات المتفوقة. ويواجه الأهل في الأُسر ذات الدخل المتدني، صعوبات كبيرة في إرسال أطفالهم إلى مدارس خارج نطاق سكنهم المباشر، بينما لا يمثل ذلك مشكلة بالنسبة إلى أهالي الطبقة الوسطى[68]. وهكذا، تجلب الموارد الاقتصادية التميز في سوق تعليم المدارس الرسمية في بريطانيا. وعلى نحو خاص، يستطيع الأهل في بريطانيا تسديد الأقساط لتعليم أولادهم في المدارس الخاصة (إن نتائج الامتحانات هي أفضل في القطاع الخاص منها في المدارس الرسمية، وهناك تمثيل أكبر لطلاب المدارس الخاصة (الرسمية) في الجامعات المرموقة، خاصة أكسفورد وكامبردج)[69]. وهناك أقلية من طلاب المدارس الثانوية البريطانية فحسب يتلقون دروسًا خصوصية، أي أقل من 10 في المئة، ولكن الأرقام في تزايد، على الرغم من انخفاض المجموعات العمرية الملائمة.

وهكذا، لا يوجد هناك أدنى شك في أن رأس المال الاقتصادي يؤدي، قطعًا، دورًا أساسيًا في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية في التحصيل العلمي. ولكن، ماذا عن دور رأس المال الثقافي والاجتماعي؟ كما رأينا في الفصل السابق، عدّ بورديو أن مزيج رأس المال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والرمزي معًا، يؤلف الخِلْقة/الجبلة التي هي عمليًا غريزية، وبالتالي لا تُستعمل بوساطة الأشخاص بطريقة واعية (إنها هذه الطريقة النظرية التي أدت بالعديد إلى عدّ مقاربة بورديو حتمية، وتشير إلى إعادة الإنتاج بطريقة مبالغ فيها). علاوة على ذلك، إذا كانت الخِلْقة/الجبلة داخلية، فكيف يمكن لعناصرها أن تُحدَّد، بطريقة موثوق بها، من أجل أهداف الاستقصاء السوسيولوجي؟ الواقع

---

(67) Stephen J. Ball, *Class Strategies and the Education Market: The Middle Classes and Social Advantage* (London: Routledge Falmer, 2003), 94-95.

(68) Stephen J. Ball, Richard Rowe, and Sharon Gewirtz, «Circuits of Schooling: A Sociological Exploration of Parental Choice in Social-Class Contexts,» in A. H. Halsey [et al.], eds., *Education: Culture, Economy, Society* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1997).

(69) Andrew Adonis and Stephen Pollard, *A Class Act: Myth cf Britain's Classless Society* (London: Hamish Hamilton, 1997).

أن ذلك يرتبط بنقد آخر لبورديو تم تطويره في الفصل السابق، وأصر فيه على عدم إمكان الفصل بين الاقتصادي والثقافي.

لذا، ليس من المستغرب أن تكون التعريفات المتصلة بمكونات رأس المال الثقافي، متنوعة وواسعة. وقد استخدمت سوليفان مقياسًا كميًا يرتكز على النشاط الثقافي، والمعرفة (القراءة، ومشاهدة التلفاز،... إلخ)[70]، ولكن، هذا التعريف ضيق، إلى حد ما، وقد يكون مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم ثقافة النخبة. وكانت معظم الدراسات المتعلقة بتأثير رأس المال الثقافي على النجاح التعلمي، ترتكز على دراسة الحالة. فعلى سبيل المثال، قام لارو بدراسة نشاط الأهل (أي تجاوب الأهل مع طلب المدارس لمشاركتها في أمور مختلفة) في المدارس من اثنتين من المجتمعات الأميركية[71]، واحدة تتكون من الطبقة العاملة البيضاء وثانية من الطبقة الوسطى المتخصصة. وشملت الأساليب التي استخدمتها، المراقبة الصفِّية، والمقابلات مع الأهالي والمدرسين، بدلًا من دراسة الاستبيان؛ فوجدت أن ردات فعل الأهل مكيفة، بشكل كبير، مع رأس المال الثقافي. ولم يُقدر أهالي الطبقة العاملة، التعليم، أقل من أهالي الطبقة الوسطى، وإنما اعتمدوا على المدرس لكي يدرس أطفالهم، ولكنهم لم يكونوا يحترمون المختصين في التعليم، ونظروا إلى التعليم بوصفه مشروعًا مشتركًا: «يتصرف أهالي الطبقة الوسطى وهم يشرفون ويراقبون ويتابعون التجربة التعليمية لأطفالهم، بأساليب تعكس طلبات المدرسة. ويبدو أن ذلك يوفر لأطفال الطبقة الوسطى مميزات تعليمية يتفوقون بها على أطفال الطبقة العاملة»[72]؛ أي إنه تم تحديد تعريف المدارس للعلاقة الصحيحة بين العائلة والمدرسة، بطريقة يتلاءم فيها رأس المال الثقافي مع الطبقات الوسطى.

وهكذا، تركز مقاربة لارو لرأس المال الثقافي على أساليب التصرفات،

---

(70) Alice Sullivan, «Cultural Capital and Educational Attainment,» *Sociology* 35, no. 4 (November 2001): 893-912.

(71) Annette Lareau, «Social Class Differences in Family-School Relationships: The Importance of Cultural Capital,» in Halsey [et al.], eds., *Education: Culture, Economy, Society*.

(72) المصدر نفسه، ص 714.

بدلًا من (على عكس سوليفان) الاستهلاك الثقافي أو المعرفة بالمعنى الرسمي. ولقد تم تكرار استنتاجها الأساس بأن رأس المال الثقافي لأهالي الطبقة الوسطى يجعلهم، بشكل إجمالي، أكثر فعالية في التعامل مع المدارس والمدرسين، بشكل كبير[73]. وفي مثل هذه الدراسات، يعتمد، تأكيد تأثير رأس المال الثقافي، عادة، على تحليل إثنوغرافي دقيق للعروض التي قدمتها العناصر الفاعلة، ولمبررات سلوكهم وللخيارات التي يقومون بها. وبالنسبة إلى التأكيد المعاصر على الخيار في التعليم، فإن النتيجة المتكررة لهذا البحث هي أن الرسم المعياري (أي الرسمي) لخيار الأهل، يرتكز على اختيار الطبقة الوسطى وليس الطبقة العاملة[74].

ويميل أهالي الطبقة العاملة إلى أن يجاروا خيارات أطفالهم التي تتكيف مع جوارهم السكني وصداقاتهم، بينما يكون أهالي الطبقة الوسطى استراتيجيين، ويخططون بدقة للخيارات التي يتخذونها بالنسبة إلى أطفالهم، والتي يكون فيها النجاح الأكاديمي هو الأسمى. كذلك، يميل أطفال الطبقة العاملة إلى الالتحاق بالمدارس المحلية، حتى لو تم عدّها سيئة أو مشيطنة. وغالبًا ما يدركون أن المدارس الجيدة تكون خارج منطقة سكنهم ويحاولون أحيانًا أن يختاروها. ولكن، هناك قلة قليلة يتم قبولها في تلك المدارس الأفضل، وبالفعل هناك شك في ما إذا كان هؤلاء الأطفال يملكون أي خيار، ويعمل الأطفال الذين لا يتم اختيارهم بجهد ليتصالحوا مع وضعهم (الذي هو عمليًا أمر حتمي) في المدارس المحلية[75]. علاوة على ذلك، يتردد العديد من أهالي الطبقة العاملة في اختيار المدارس ذات السمعة العالية مخافة الإذلال أو الرفض:

---

(73) انظر على سبيل المثال: Sharon Gewirtz, Stephen J. Ball and Richard Bowe, *Markets, Choice and Equity in Education* (Buckingham: Open University Press, 1995); R. W. Connell [et al.], *Making the Difference: Schools, Families and Social Division* (Sydney: George Allen and Unwin, 1982); Gillian Evans, *Educational Failure and White Working Class Children in Britain* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006).

(74) Diane Reay and Stephen J. Ball, ««Making their Minds Up»: Family Dynamics of School Choice,» *British Educational Research Journal* 24, no. 4 (September 1997): 431-448.

(75) Diane Reay and Helen Lucey, «The Limits of «Choice»: Children and Inner City Schooling,» *Sociology* 37, no. 1 (February 2003): 121-142.

يمكنهم أن يذهبوا إلى المدرسة من دون أي مقابل، ولكننا من ثمّ فكرنا... لقد شعرت... سيكون ريتشارد... الأطفال الآخرون يدفعون الأقساط... لن يكونوا من نوعية ريتشارد نفسها... قد يشعر بعدم الانتماء.

اعتقدت أن طفلي لن يُقبل على أي حال، لأن ابنة قريبي الصغيرة، لا، ابنة شقيقة زوجي الصغيرة ذكية جدًا، ولكن لم يتم قبولها، ولن يكون هناك أمل لطفلي[76].

في المقابل، يستخدم أهالي الطبقة الوسطى رأسمالهم الثقافي والاجتماعي في التكوين الفعلي لخيار المدرسة لطفلهم. ويحتاجون إلى «رأس المال الثقافي الكافي، أي المعلومات والكفاءة المحددة، لفك رموز السوق المحلية، ولكي يطلقوا الأحكام حول وضع السوق بعد خمس سنوات أو حتى عشر سنوات في المستقبل»[77]. ويؤدي إدخال شبه السوق في التعليم ووجود الجداول الأكاديمية التي تحدد مستوى المدارس، إلى تنافس المدارس الثانوية لاجتذاب الأطفال الذين يكون لديهم احتمال تحقيق الإنجازات العالية، أي أطفال الطبقة الوسطى. ويستخدم الأهالي شبكة معارفهم للبحث عن مدارس ملائمة لأطفالهم:

لقد تحدثنا مع المدرسين في المدارس، وتحدثنا مع أهالي آخرين، وتحدثنا مع أصدقائنا الموزعين عبر المدينة الإنكليزية الصغيرة التي تتمتع بحكم ذاتي حول المكان الذي ذهب إليه أطفالهم وما كان رأيهم فيه.

قال لي أحد الزملاء في أثناء اجتماع في مكان العمل إنهم سيقومون بشيء ما بالنسبة إلى الطفل الذكي، كما تعرف، يجب التفكير في إرسال تود هناك[78].

يهتم الأهالي، ليس بالمدرسة فحسب، وإنما بعائلات الأطفال الآخرين المحتمل أن يذهبوا إلى هناك: «يبحث هؤلاء الأهالي عن أهالي آخرين

---

(76) Reay and Ball, Ibid., 431.

(77) Reay and Lucey, Ibid., 122.

(78) Ball, *Class Strategies and the Education Market: The Middle Classes and Social Advantage*, chap. 4.

بطموحات مماثلة (السيدة كورويل) أو احتمال العثور على علاقات متجانسة، كما أعتقد، يمتلكون مهارات اجتماعية وثقافية معينة (السيدة سيمونز)»[79]. وعلى أساس هذه الأنواع من البحوث، يضع أهالي الطبقة الوسطى الحدود على الخيارات المتوافرة لأطفالهم، التي تعكس نوع التعليم الذي يهدفون إلى تحقيقه:

«في النهاية، كانت لها الكلمة النهائية، ولكننا قررنا ما هي المدارس التي سنستكشفها أولًا، لذلك أعطيناها عددًا محدودًا من الخيارات لكي تدرسها» (السيدة ليتل، أم من الطبقة الوسطى البيضاء).

كان خيارها الأخير، نعم، ولكن كانت هناك مدارس لم أطلع عليها لأنني لم أكن موافقة على أن تذهب إليها، لذلك لم نستكشفها، ولكن عدا ذلك، في أي مكان في لندن، أي مدرسة تريدها حقًا (السيدة مانور، أُم من الطبقة الوسطى البيضاء)[80].

تُظهر هذه الأمثلة، أيضًا، الطريقة التي استُخدم فيها رأس المال الاجتماعي (شبكات المعارف والاتصالات... إلخ)، من أجل تأمين تعليم ثانوي (أي أكاديمي) جيد لأطفال الطبقة الوسطى. وهناك استخدامات مشابهة لرأس المال الثقافي والاجتماعي في مرحلة الانتقال إلى التعليم العالي. وكما وصفنا سابقًا، كان هناك توسع كبير في التعليم العالي في بريطانيا، ولكن أصبح هذا القطاع متدرجًا على نحو متزايد: «بينما يدخل الجامعات، أعداد كبرى من طلاب الطبقة العاملة وطلاب الأقليات، إلا أنهم، إجمالًا، يدخلون جامعات مختلفة عن تلك التي يدخلها نظراؤهم في الطبقة الوسطى»[81]. ويميل طلاب الطبقة العاملة والأقليات العرقية لارتياد الجيل الثاني من الجامعات الجديدة، أي مدارس الفنون المُطورة. ويعود ذلك، جزئيًا، لأسباب متعلقة بالمصاريف، بما أنه بإمكان

---

(79) المصدر نفسه، الفصل الرابع.

(80) Reay and Ball, ««Making their Minds Up»: Family Dynamics of School Choice,» 438.

(81) Diane Reay [et al.], «Choices of Degree or Degrees of Choice? Class, «Race» and the Higher Education Choice Process,» *Sociology* 35, no. 4 (November 2001): 858.

الطلاب العيش في منازل أهاليهم، كما أن تكاليف السفر أمر يؤخذ بالحسبان: «نعم أعيش بقرب بوتني بريدج (Putney Bridge) وروهامبتون (Roehampton)، وبالنسبة إلى الموقع، تروقني روهامبتون لأنني أستطيع الذهاب إلى البيت من أجل احتساء الشاي. كما فكرت بأنني طالب وسيكلفني الأمر نحو تسعين بنسًا (Pence) في الباص»[82]. كما كان يرفض طلاب الطبقة العاملة جامعات النخبة على أساس الإزعاج المحتمل أن يشعروا به في تلك المؤسسات: «ماذا سيفعل شخص مثلي في مكان كهذا؟»[83]. وبالإجمال، لا يشعر طلاب الطبقة الوسطى بأيٍّ من هذه الموانع، وأكثر من ذلك، فهم يستطيعون الاعتماد على شبكة علاقاتهم: «لقد التحقت بجامعة أكسفورد منذ أسبوع، وسرت بذلك على خطى ابن عمي الذي يتخصص في مجال الطب. وأمضيت أسبوعًا في عيادة الطبيب البيطري، وأسبوعًا في عيادة الطبيب البشري، مما كان أمرًا جيدًا للغاية»[84].

على أساس بحثها الإثنوغرافي في بيرموندسي (Bermondsey) (وهي منطقة من مناطق الطبقة الوسطى في لندن)، تُلخص إيفانز الوضع كالتالي[85]:

هناك احتمال أكبر في حصول مشكلات في المدرسة بالنسبة إلى أطفال الطبقة العاملة، وهناك احتمال أكبر لأن يكون أهلهم أفقر من الناحية المادية وأقل تعلمًا، ليس فحسب لأن المدارس التي يرتادونها هي مدارس فاشلة إنما أيضًا لأن شكل المشاركة المطلوبة منهم في المدرسة لا تتلاءم مع شكل المشاركة المطلوبة منهم في المنزل وفي المحيط الذي يعيشون فيه. في المقابل، يميل أهالي الطبقة الوسطى المتعلمون، إلى أن يكونوا أغنى من الناحية المادية، وأكثر تعلمًا، ويطلبون من أطفالهم شكلًا من المشاركة يتلاءم مع ما هو مُتوقع منهم في المدرسة. ويعني ذلك، أن طلاب الطبقة العاملة، مقارنة بنظرائهم في الطبقة الوسطى، يميلون إلى أن يكونوا أقل تميزًا عندما

(82) المصدر نفسه، ص 861.

(83) المصدر نفسه، ص 864.

(84) Ball, *Class Strategies and the Education Market: The Middle Classes and Social Advantage*, 84.

(85) Evans, *Educational Failure and White Working Class Children in Britain*, 7.

يذهبون إلى المدرسة، حيث يجب عليهم، أولًا، الاطلاع على نوع جديد من المعرفة، وهو ما يسمى التعليم.

لقد ناقشنا في هذا الفصل، الأبحاث المعاصرة التي تسعى إلى تفسير استمرار، حتى توسع، الفوارق الطبقية في التحصيل العلمي. ومن الواضح أن للتفسيرات المادية أو الاقتصادية، مثل نظرية الفعل العقلاني، كثيرًا لتساهم فيه، وبالفعل، يمكن استخدام التفسيرات المرتكزة على أساسها، بطريقة مفيدة، لترجمة نتائج العديد من الأبحاث النوعية التي لُخصت سابقًا. ومن الواضح، أيضًا، أن هبات رؤوس الأموال الثقافية والاجتماعية المرتكزة على الطبقة، تؤدي دورًا مهمًا في إعادة إنتاج التمايز التعليمي المرتكز على الطبقة. وتترك هذه النتائج سؤالين (صعبين) اثنين. أولًا، كيف يمكن لهذه التفسيرات المختلفة أن تساعد في فهم الفوارق الطبقية المتسعة (وانخفاض الحَراك الاجتماعي) في بريطانيا؟ وثانيًا، إذا عدّ التفاوت المتزايد بمنزلة مشكلة، فكيف يمكن التعامل معه؟ (ويجب أن نتذكر، بالطبع، أن بعضهم سيعدّ أن التفاوت المتزايد ليس بالمشكلة، بما أن المنافسة المتزايدة ستضمن أن الأفضل، فحسب، سيصل إلى القمة).

ما العمل؟

يعود انخفاض الحَراك الاجتماعي (خصوصًا بالنسبة إلى الرجال)، جزئيًا، إلى التغيرات في البُنية المهنية، كما أشرنا سابقًا. وارتبط البعد عن الصناعية في بريطانيا في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بانخفاض مهن الطبقة العاملة الجيدة في الصناعة، وأدى التحول إلى اقتصاد الخدمات، أن أصبح اكتساب المؤهلات الأكاديمية الرسمية أكثر أهمية، وفي الوقت نفسه، انهار نظام التلمذة الحرفية التقليدية في بريطانيا، الذي كان معتمدًا بشكل كبير على الشركات لتوفير التدريب في أثناء الوظيفة، مع خفض الشركات للتكاليف في مناخ اقتصادي متدهور، ومنذ التسعينيات، أدخلت أنظمة التلمذة الحديثة ولكن التمويل توجه، بشكل كبير، إلى هؤلاء الذين يوفرون التدريب في القطاع الخاص الذين كانوا يركزون على تحقيق الأهداف بدلًا من تلبية الحاجات

المحلية، وهناك معدل مرتفع من التسرب. وليست التلمذة في بريطانيا وحدة معرفة قانونيًا؛ إذ تختلف المعايير بشكل كبير، ويتميز النظام المتعلق بها بفشل مزمن من ناحية المعلومات. وتستنتج مراجعة أُجريت مؤخرًا أن «التلمذة في بريطانيا، بالحكم عليها بوصفها نظامًا، هي أدنى مستوى من تلك المتوافرة في أماكن أخرى في أوروبا في مقاييس التدريب الجيد المهمة جميعها»[86]. وهكذا تساهم التغيرات البُنيوية، مثل الانخفاض في وظائف الطبقة العاملة الحرفية «الجيدة»، في اتساع الفوارق الطبقية.

ولكن إنشاء سوق تعليمية يؤدي، أيضًا، إلى توسيع الفوارق الطبقية، وذلك بجعل امتلاك رأس المال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي أكثر أهمية للنجاح في هذه السوق. وبالطبع هناك العديد من أطفال الطبقة العاملة الذين ينجحون، ولكن الأرجحيات تعمل ضدهم، ويشير البحثان، الكمي والنوعي، الملخصان سابقًا، إلى أن الوضع يزداد سوءًا بدلًا من أن يتحسن.

تتعهد السياسة العامة في بريطانيا بخفض التفاوت التعليمي. ولكن استراتيجية الحكومة المفضلة هي التركيز على الأطفال والعائلات الفردية. ويتوجه معظم هذا المجهود إلى الأعوام الأولى من الطفولة، من خلال برامج مثل البداية الواثقة[87] (Sure Start). وهناك كثير من الاهتمام الموجه نحو الأهل:

---

(86) Hilary Steedman, *Benchmarking Apprenticeship: UK and Continental Eurcpe Compared* (London: London School of Economics, Centre for Economic Performance, 2001).

هذه الصورة هي في تعارض مباشر مع عرض غولدثورب لنظرية النشاط العقلاني، للخيارات المتوافرة لعائلات الطبقة العاملة: «بالنسبة إلى عائلات الطبقة العاملة يكون الأفضل بالنسبة إلى أطفالها، على الرغم من الزيادة في الأماكن المتوافرة في التعليم، في التخصص المهني الذي قد يكون مرتبطًا بالتدريب في أثناء الوظيفة، ما قد يقلل احتمالات العودة إلى صفوف العمالة غير الماهرة أو العاطلين من العمل، بينما يزيد من عدد هؤلاء الذين يدخلون سريعًا في العمالة اليدوية الماهرة، أو المراكز التقنية، أو مراكز الإشراف». انظر: Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration cf Research and Theory*, 175.

(87) البداية الواثقة أو (Sure Start) هو برنامج مدعوم من الحكومة، ومطور منذ العام 2002، «يهدف إلى ضمان توصيل التعليم المجاني المُبكر ذي الجودة العالية لجميع الأطفال في الثالثة والرابعة، العالي الجودة مع أسعار معقولة، ونشاط خارج دوام المدرسة في جميع المناطق، ودعم صحي وعائلي، خصوصًا في المناطق المحرومة، حيث هناك حاجة ملحة إليها. يعمل هذا البرنامج على بناء الطموحات للتوظيف ولتعليم أطفالهم» (<http:// www.surestart.gov.uk>). والبرنامج ذو خطاب مليء بالحديث عن «خيار» الأهل إضافة إلى القيم الاقتصادية والاجتماعية لتوظيف الأهل المتزايد، خصوصًا بالنسبة إلى النساء.

«يجب على الأهل إظهار عزيمة لرفع تطلعاتهم وتطلعات عائلاتهم. يجب استبدال الفقر في مستوى التطلعات، المنتشر، بعزيمة جديدة للنجاح»[88]. وعدّ بعضهم أنه من أجل تصحيح هذا الوضع، يجب توجيه الموارد نحو الأطفال الذين يعيشون في المناطق الأكثر فقرًا وحرمانًا. وفي هذا النموذج، تكمن المشكلة في الشخص، أي إن تغير الناس يُنهي المشكلة. باختصار، جعل رأس المال الثقافي للطبقة الوسطى، ميزة عالمية بالعمل عليهم عندما يكونون صغارًا. كما علق إيفانز[89]:

إذا ما سرنا في نموذج للحرمان الاجتماعي، فسيكون حل المشكلة بسيطًا: كل ما علينا القيام به هو توفير فرص متزايدة لأفراد الطبقة العاملة ليتعلموا أشكال المشاركة التي يعدّها أفراد الطبقة الوسطى من الأمور المسلم بها، إن هذا النوع من المنطق هو الذي يدعم عزم الحكومة على إبعاد أطفال الطبقة العاملة من أهلهم بأبكر وقت ممكن، وإدخالهم في الحضانات والمراكز التي تُعنى بالتعليم المبكر.

إن أوجه الشبه مع التقليد الفيكتوري في الاعتماد على الذات، جلية، ولكن السياسات الحالية لا تعتمد مجرد تحسين الفرد. وتهدف الحكومة إلى خفض الفقر لدى الأطفال، وتحسين التعليم والموارد الصحية في المناطق المحرومة، وزيادة توظيف الأهل، وإصلاح نظام الضرائب والرعاية الاجتماعية. ولا يمكن لأحد يأمل في خفض التفاوت، أن يعدّ توجه الموارد العامة باتجاه هؤلاء الأكثر حاجة ليس خطوة إيجابية، وإنما هناك مشكلات في هذه الاستراتيجية. حتى إذا كان بالإمكان تعليم الأشخاص في الطبقة العاملة (وهذا من غير المحتمل) كي لا يعودوا يعانون من نقص في رأس المال الثقافي

(88) Jim Murphy, ed., *Social Mobility and Public Service Reform* (London: Policy Network, 2006), 13.

(89) Evans, *Educational Failure and White Working Class Children in Britain*, 7.

الذي تمتلكه الطبقة الوسطى، سيظل ينقصهم رأس المال الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يبقون ممن هم أقل تميزًا في شبه السوق التعليمية.

وعلى نحو أكثر خصوصية، هناك مسألة طبيعة التوظيف، أي نوع الوظائف المتوافرة، فمن الصحيح أن معدلات التوظيف في بريطانيا مرتفعة نسبيًا. ولقد عدّ بعضهم أن هذا نتيجة الطبيعة غير المنظمة، نسبيًا، لسوق العمل في بريطانيا التي هي نفسها نتيجة السياسات النيوليبرالية[90]. وإنما، من الصحيح أيضًا، أن تفاوت الدخل الناتج من التوظيف قد اتسع كثيرًا منذ سبعينيات القرن العشرين[91]. علاوة على ذلك، فإن العديد من الوظائف المولدة حديثًا في قطاع الخدمات المتنامي، هي في الغالب ذات جودة منخفضة ودخل قليل، وليس هذا مجرد حالة ماك جوبز[92] (McJobs).

لنأخذ مثلًا، العاملين في مجال رعاية الأطفال الذين هم من النساء إجمالًا. فكما رأينا، تتعهد الحكومة البريطانية المساهمة في زيادة التقديمات لرعاية الأطفال بشكل كبير، وهذه مهن تتوسع كثيرًا. ولكن مداخيل العاملين في مجال رعاية الأطفال متدنية، وليس هناك سوى فرص قليلة للتطور المهني. ويكسب العاملون في هذا المجال، ثلثي معدل دخل الإناث فحسب، وفي 2006 كان معدل أجر الساعة للعمال غير المؤهلين في الحضانات 5.02 جنيه استرليني، وللمؤهلين (مستوى NVQ2 وما فوق) 5.80 جنيهات[93]. وهذه المعدلات هي أعلى بقليل من الحد الأدنى للأجور. وهناك جهد قائم لتحسين مؤهلات العاملين في مجال رعاية الأطفال، ولكن الأقلية الكبرى (40 في المئة) لا تملك المؤهلات ولا حتى شهادات أعلى من مستوى NVQ2، وهناك أقلية صغيرة جدًا

---

(90) ولكن، كما رأينا، جرت معارضة هذا التأكيد على نطاق واسع، انظر: Robert Taylor, *Britain's World cf Work: Myths and Realities*, ESRC Future of Work Programme Seminar Series (Swindon: Economic and Social Research Council, 2002).

(91) John Hills, *Inequality and the State* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

(92) وهو مصطلح وُجد لوصف الوظائف الأدنى مستوى في صناعة الوجبات السريعة، انظر: George Ritzer, *The McDonaldization cf Society* (Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press, 1996).

(93) بيانات الـ LFS (مسح القوة العاملة). NVQ (المؤهلات المهنية الوطنية). وتتعلق هاتان بالمعرفة والمهارة والفهم في مجال مهني معين، إضافة إلى التدريب في أثناء الوظيفة.

(أدنى من 10 في المئة) تملك مؤهلات أعلى من NVQ3، أي أعلى من مستوى GCSE. وحدث التوسع الأساس في مجال رعاية الأطفال في بريطانيا في الأعوام الأخيرة، في القطاع الخاص، حيث تمثل رعاية الأطفال تجارة كبرى. وتساوي سوق الحضانة النهارية 3.26 مليار جنيه استرليني، وخلال 2004، ازدادت بأكثر من 20 في المئة[94]. وهكذا، يحتوي هذا القطاع المتوسع من التوظيف أعدادًا كبيرة من الموظفين غير المؤهلين ذوي الدخل المتدني. ويسود وضع مماثل في دول أخرى لديها سوق خاصة كبيرة لرعاية الأطفال. فعلى سبيل المثال، كما أشار هوشتشايلد، في الولايات المتحدة[95]، يفوق دخل الذين يقبضون على الكلاب الضالة وجامعي أجور مواقف السيارات، دخل العاملين في مجال رعاية الأطفال. وهناك وضع معاكس قليلًا في الدول الاسكندنافية، حيث توفر الدولة رعاية الأطفال عالية الجودة والعالمية، ويكون العاملون فيها ذوي تعليم عال ودخل مرتفع[96].

في الملخص: إن تركيز السياسة الحكومية البريطانية بالنسبة إلى الفوارق الطبقية في التحصيل العلمي هو على أوجه القصور المتصورة لدى الأطفال والعائلات، وعدم قدرتهم على المنافسة في السوق التعليمية. ويتشابك هذا التركيز على الأفراد، مع التفكير النيوليبرالي ويمتد إلى مجالات أخرى من السياسة الاجتماعية وسياسة الرعاية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، وكما علق ساير، «تفضل الحكومة البريطانية (والعديد غيرها)، التعامل مع البطالة بوصفها مشكلة تتعلق بهوية الأفراد العاطلين من العمل وعدم قدرتهم على تسويق أنفسهم[97]، بدلًا من عدم قدرة النظام الاقتصادي على توفير وظائف كافية».

(94) Carol Vincent and Stephen J. Ball, *Childcare Choice and Class Practices* (London; New York: Routledge, 2006), 31.

(95) Arlie R. Hochschild, «Global Care Chains and Emotional Surplus Value,» in Will Hutton and Anthony Giddens, eds., *On the Edge: Living with Global Capitalism* (London: Jonathan Cape, 2000), 144.

(96) Anita Nyberg, «Economic Crisis and the Sustainability of the Dual Earner, Dual Carer Model,» in Diane Perrons [et al.], *Gender Divisions and Working Time in the New Economy* (Cheltenham: Edward Elgar, 2006), 99.

(97) Andrew Sayer, *The Moral Significance of Class* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), 93.

وعلى الرغم من أن الحكومة تسعى إلى تحسين مستويات المدارس على نطاق الوطن، ولكن شبه سوق تعليمية، ستؤدي بحد ذاتها إلى إنتاج رابحين وخاسرين، ضمن المدارس. ولقد أصبح الاختيار في التعليم بمثابة تعويذة، وإنما يمكن القول إن هناك العديد من الأهالي، إن لم يكن معظمهم، من المستعدين للتخلي عن الاختيار، إذا ما توافرت مدرسة محلية جيدة، ممولة بشكل ملائم.

علاوة على ذلك، يجب الأخذ بالاعتبار مصير الراشدين الشباب النهائي. وسيظل هناك من يمتلكون مؤهلات أقل من غيرهم، ويبدو مستقبل هؤلاء الذين لا يمتلكون أي مؤهلات أو مؤهلات قليلة، مظلمًا، في الوقت الحاضر[98]. وهناك حاجة إلى تحسين، ليس التعليم فحسب، وإنما أيضًا نوعية الوظيفة (ويشمل ذلك الأجر) على نطاق الوطن (كما في المثال المتعلق بالعاملين في رعاية الأطفال الذي نوقش سابقًا). باختصار، بدلًا من تركيز السياسة الأساسية، كما هي الحال في الحاضر، على تجهيز الأفراد لتمكينهم من المنافسة (إن كان في المدرسة أو الوظيفة)، يمكن القول إنه يمكن التعامل مع التفاوت الطبقي، فحسب، إذا تم تغير البُنى التي يوجد فيها الأشخاص، أيضًا، وبإعادة صوغ مارشال (الفصل السادس)، في ما يتعلق بالتوظيف، يجب علينا التفكير كثيرًا باحتمالات تحويل ناطحة السحاب إلى كوخ خشبي.

استنتاجات

لقد درسنا في هذا الفصل، النقاشات والأدلة المتعلقة بالفوارق الطبقية في الحَراك الاجتماعي والتحصيل العلمي. وفي ما يتعلق بهذه التفاوتات المستمرة، فإن وسيلة الانتقال الوحيدة هي العائلة. وبالنتيجة لدى التفاوتات الطبقية، كما لاحظ العديد من الكتاب، مزايا قوية لها القدرة على المحافظة عليها. وبالإعادة، ليست العائلات، في المجتمع الرأسمالي، هي التي تولد البُنية الطبقية، ولكنها تؤدي دورًا مهمًا في ضمان من يحصل على أي مواقع فيها.

---

(98) Linda McDowell, *Redundant Masculinities?: Employment Change and White Working Class Youth* (Oxford: Blackwell, 2003).

ويؤدي الحَراك الاجتماعي (أو، بالأحرى، فرص الحَراك الاجتماعي) دورًا أساسيًا، ليس في تحديد «الفرص الحياتية» فحسب، وإنما أيضًا في تبرير التفاوتات المستمرة. وإذا كان لكل واحد فرصة متساوية في التنافس على أفضل الوظائف التي يُوفرها المجتمع، من أجل تحقيق قدراته[99]، فيمكن عدّ ذلك، بشكل مقنع، بأنه أمر عادل، وقد يقترب نمط المكافآت في المجتمع من عكس القدرة والمجهود[100]. ولكن، كما رأينا في نقاشنا للفوارق في التحصيل العلمي العائدة إلى الطبقة، ليست هذه هي الحال، على الرغم من المحاولات العديدة للإصلاح. وفي الواقع، إن وجود شبه السوق في التعليم في بريطانيا، قد جعل الحَراك الصاعد في المجتمع أكثر صعوبة، بما أن الطبقات الوسطى مجهزة بشكل أفضل للتنافس في سوق التعليم. ونتيجة لذلك، انخفض الحَراك الاجتماعي في بريطانيا. وعدّ بعضهم، أن توجيه الموارد من أجل رفع أطفال الطبقة العاملة وأهاليها إلى مستويات الطبقة الوسطى، لا يمكن أن يكون الحل، حتى لو كان ممكنًا. بالطبع، من المهم تحسين مستوى المدارس والرعاية الصحية والبُنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأكثر حاجة، ولكن المهم، إن لم يكن الأكثر أهمية، التعامل مع مسألة التوظيف، وبتعبير مباشر البيئة الطبقية. وعلى حد تعبير أستاذ في مدرسة بيرموندسي (Bermondsey) قابله إيفانز[101]، «لا يعرف هؤلاء الأطفال أنهم من الطبقة العاملة، ولن يعرفوا ذلك إلى أن يتركوا المدرسة ويدركوا أن الأحلام التي حلموا بها في أثناء الطفولة لا يمكن أن تتحقق».

---

(99) Amartya K. Sen, *Development as Freedom* (Oxford: Oxford University Press 1999).

(100) من المثير للاهتمام، كما سنرى في الفصل التالي، دعم التقرير الحكومي الأخير حول التفاوت، مقاربة أمارتيا سِن عن القدرة والتي تقول إنه يجب إعطاء جميع الأفراد الموارد لتأمين تفتحهم الكامل. انظر: *Fairness and Freedom: The Final Report of the Equalities Review* (London: Her Majesty's Stationery Office (HMSO), 2007).

ولكن، يمكن افتراض أن توجيه الموارد نحو الأفراد، يترك البُنى الأوسع من التفاوت في محلها، وهو يتوافق مع المقاربة النيوليبرالية بشكل إجمالي أكثر. انظر: David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

انظر أيضًا: الفصل الثامن في هذا الكتاب.

(101) Evans, *Educational Failure and White Working Class Children in Britain.*

كما ساهم هذا الفصل في إظهار الحاجة إلى مقاربة تعددية ذات أوجه مختلفة، لمسألة الطبقة وإعادة الإنتاج الطبقي. وفي فهمنا للحَراك الاجتماعي والتحصيل العلمي، اعتمدنا على البحوث الكمية والنوعية على حد سواء، وقلنا بأهمية رؤوس الأموال الثقافية والاجتماعية إضافة إلى الاقتصادية، وأن الأفراد مقيدون بالبُنى، ومع ذلك لديهم القدرة على العمل. ويمكن مقابلة هذه الثنائيات كما يظهر في الجدول الرقم (7-1):

الجدول الرقم (7-1)

التداخلات في عناصر التحليل الطبقي

البُنية	الفعل
الاقتصاد	الثقافة
كمية	نوعية
وقائع	قيم
الطبقة	المكانة

ومع ذلك، فإن النقطة المهمة هي أن هذه الثنائيات ليست ثنائيات، وإنما هي تداخلات، على الرغم من فائدتها في مساعدتنا على فهم عمليات إعادة إنتاج الطبقة المعقدة، في ما يتعلق بما هو نظري وفي الممارسة، على حد سواء. وبالعودة إلى استنتاجات الفصل السابق، نحن بحاجة إلى المحافظة على ثنائية تحليلية من أجل تسهيل البحوث التجريبية، ولكن تأكيد واحدة من هذه التداخلات واستثناء الأخرى (كما هو، مثلًا، في رفض غولدثورب أهمية رأس المال الثقافي في التحصيل العلمي في تطويره نظرية الفعل العقلاني)، يواجه خطر استثناء مجموعة من القضايا الحيوية بالنسبة إلى فهم التفاوت الطبقي.

بالنسبة إلى المسافة من الأعلى إلى الأسفل، فإن التفاوت الطبقي في بريطانيا، في تزايد. وهكذا، سندرس في الفصل النهائي بعض الأسباب الكامنة وراء هذا الاستقطاب الاجتماعي المتزايد.

الفصل الثامن

التفاوتات المتسعة ونقاشات الطبقة
مناقشة واستنتاجات

مقدمة

سنقوم في هذا الفصل، بتوسيع إضافي لعدد من الأفكار التي تم تطويرها في هذا الكتاب. وسنعد أنه، على الرغم من أن العقود القليلة الماضية تميزت بالتغير العالمي والاجتماعي السريع، فإن هناك تضليلًا في قبول ذلك، من دون أي نقد، دليلًا على تغير يطبع العصر أو تحول اجتماعي أساس. وعلاوةً على ذلك، سنعدّ أن ما شهدناه هو انعطافة مستدامة باتجاه الأفكار الاقتصادية والسياسية العائدة إلى النيوليبرالية، وهي أيديولوجية (وممارسة) ذات تاريخ طويل.

بالطبع، سيعارَض هذا التأكيد. فقد كان هناك في الحكم في بريطانيا حكومة تميل إلى يسار الوسط منذ عام 1997، وكان يسار الوسط في الحكم، أيضًا، فترات طويلة في العديد من الدول الأوروبية الأخرى. ونتيجة ذلك، سيعدّ العديد من المعلقين أنه كان هناك تحول في الأيديولوجية وفي التفكير السياسي، من النيوليبرالية إلى «الطريقة الثالثة»[1]. ومن المستحيل إيجاد تعريف مختصر للطريقة الثالثة، وإنما بطريقة غير محددة، فهي تحاول إيجاد مسار بين النيوليبرالية والاشتراكية الموصوفة بأنها من الأعلى إلى الأسفل، وبين الأسواق

(1) Anthony Giddens, ed., *The Global Third Way Debate* (Cambridge, UK: Polity Press, 2001).

الحرة وتدخل الحكومات، وبين السياسات اليسارية وتلك اليمينية. في الطريقة الثالثة، تستمر الدولة في تأمين التمويل، ولكنها لا تقوم، بالضرورة، بتنظيم هذا التمويل وتقديمه. وبالتالي تقوم الدولة بإبرام عقود مع جهات خاصة (تبغي الربح) لتقديم الخدمات المدفوعة من خلال الدولة (كما في مثال رعاية الأطفال الذي تمت مناقشته في الفصل السابق)، ويتم تطوير شبه الأسواق في قطاعات لا يمكن خصخصتها. ومن الأمثلة على ذلك، التعليم، كما نوقش في الفصول السابقة، إضافة إلى سياسات أخرى مثل القيمة الفضلى في الحكومة المحلية[2].

وكما رأينا في الفصول السابقة، تؤكد مثل هذه السياسات، إلى جانب تفضيل إجمالي لتنظيم القطاع الخاص ولقيمة قوى السوق كآليات تنظيمية، أهمية الاختيار وتمكين الأفراد. ويمكن أن يكون تأكيد الحقوق الفردية مرتبطًا بالحاجة إلى تدخل الدولة. كما، على سبيل المثال، في مفهوم تبادل المصالح[3]. ولا يدعم مفهوم تبادل المصالح المساواة في إعادة التوزيع، وإنما المساواة في الفرص، أي إنه يجب ضمان إعطاء أصحاب المصالح (المواطنين) الحد الأدنى من القدرات والفرص (التدريب، التعليم، فرص العمل... إلخ). وبالتالي، إن الإدراج في المجتمع، بدلًا من المساواة المطلقة، هو المفهوم الأساس. في الوقت ذاته، عدّ بعضهم أن السوق وحدها لا تكفي لتوفير الفرص، وبالتالي يجب إصلاح مجموعة واسعة من المؤسسات، مثل مؤسسات التوظيف والأنظمة المالية والسياسية، من أجل إمكان إدراج الأكثرية في المجتمع. وهكذا يشدد مؤيدو مفهوم تبادل المصالح على الحاجة لأن يحقق الفرد القدرة العملية من أجل تحقيق حقوق المواطنة، من خلال المهارات والتعليم وفرص العمل.

تبرز فكرة مشابهة متعلقة بالفردانية في مراجعة حكومية حديثة متعلقة

---

(2) لقد أعطت الحكومة المحلية في بريطانيا، تعليمات لتوفير الخدمات بالقيمة الفضلى. ويعني ذلك إجبار مؤسسات الحكومة المحلية الداخلية (على سبيل المثال جمع القمامة، والحوسبة) على تقديم عطاءات للحصول على عقود وللمنافسة مع الجهات الخاصة.

(3) Gavin Kelly, Dominic Kelly, Andrew Gamble, eds., *Stakeholder Capitalism* (Basingstoke: Macmillan, 1997).

بالمساواة[4]، تُعرف المساواة بالآتي: «يحمي المجتمع المتساوي ويعزز الفرص المتساوية، الموضوعية والحرة، للعيش بالطرائق التي يختارها الناس ويقدرونها، بحيث يمكن للجميع أن يزدهر. ويعترف المجتمع المتساوي بحاجات الناس وأوضاعهم وأهدافهم المختلفة، ويزيل الحواجز التي تحد مما يمكن أن يفعله الناس، ومما يمكن أن يصبحوا عليه».

هذا التعريف مستمد من مقاربة القدرات التي طورها سِن[5]. وتحول هذه المقاربة الاهتمام بعيدًا من اللامساواة في الموارد والنتائج والفرص، باتجاه اللامساواة في القدرات، أي الحرية الحقيقية للشخص في أن يكون أو أن يفعل ما يقدِّره هو. كما وصفت المراجعة:

تركز هذه المقاربة على ما يهم الناس (الأمور المهمة في الحياة التي يمكن أن يقوم بها الناس أو أن يكونوا عليها)، وتعترف بأن لدى الأشخاص حاجات مختلفة، وأنه بإمكانهم احتياج كمية أكبر من الموارد أو موارد مختلفة للوصول إلى النتائج نفسها كالآخرين، وتشدد على الحواجز والقيود التي يعمل الناس في ظلها، وتعترف بأن لدى الأشخاص أهدافًا متنوعة في الحياة[6].

لقد طورت مراجعة المساواة لائحة للقدرات، تراوح بين الصحة ومستوى المعيشة والتوظيف والحياة الاجتماعية[7]. وعدّ بعضهم أنه يمكن تحقيق التطور باتجاه المساواة من خلال مزيج من المقاييس ووضع الأهداف والتشجيع والتنفيذ.

---

(4) *Fairness and Freedom: The Final Report of the Equalities Review* (London: Her Majesty's Stationery Office (HMSO), 2007), 16.

(5) Amartya K. Sen, *Development as Freedom* (Oxford: Oxford University Press 1999).

(6) *Fairness and Freedom: The Final Report of the Equalities Review*, 126.

من أجل وضع المراجعة في إطارها، يجب الإشارة إلى أنها كانت بقيادة تريفور فيليبس (Trevor Philips) رئيس هيئة المساواة (Equalities Commission)، وأنها ركزت، بشكل أساس، على اللامساواة في الجندر والعرق والنشاط الجنسي والإعاقة. وهكذا كان من المحتم تأكيد التنوع والحقوق في هذا التقرير.

(7) المصدر نفسه، ص 127-129. تشمل اللائحة الكاملة القدرات المتعلقة بالعيش، والعيش في أمان صحي، وفي صحة جيدة، وامتلاك المعرفة، والفهم والمنطق، وامتلاك المهارات للمشاركة في المجتمع، والتمتع بمستوى مريح من المعيشة، والاستقلالية والأمان، والمشاركة في نشاط إنتاجي مقدر، والتمتع بالحياة الفردية والعائلية والاجتماعية، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وأن يكون لدى الفرد الصوت والتأثير، والتعبير عن الذات واحترامها، ومعرفة أن الشخص سيكون محميًا، وأن يتم التعامل معه بإنصاف بوساطة القانون.

باختصار، يؤدي التعامل مع اللامساواة إلى إعطاء الأشخاص الإمكانات (القدرات) للتطور إلى ما يريدون أن يكونوا عليه. وهناك كثير من الثناء يمكن إضفاؤه على هذا الأمر بوصفه مفهومًا مثاليًا، وإنما هناك مشكلات في هذه المقاربة. أولًا، تعدّ بُنى الفرص، خصوصًا سوق العمل، التي يحاول الأفراد تحقيق قدراتهم من خلالها، أمرًا مُعطى. نعم، يجب على المؤسسات ضمان سياسات غير انحيازية، ويجب مساعدة المؤسسات والأفراد في تحقيق هذا الهدف، ويجب تنفيذ القانون، وإنما تُعدّ حتمية الاستقطاب المهني (على سبيل المثال) في مراجعة المساواة، بأنها من الأمور المسلم بها[8]. ثانيًا، هناك تجاهل كبير في هذه المقاربة للقيود المعيارية المترسخة التي لها تأثير مهم في ما يقدره الأشخاص[9]. على سبيل المثال، يؤدي تخصيص الرعاية والأعمال المنزلية المعياري للنساء إلى دفع العديد منهن إلى وضع قيمة كبيرة على هذا النشاط، وقد يخترن، بالفعل، إعطاءه الأولية. ولكن، في الممارسة، يحد ذلك من حرية الفاعلية لديهن من أجل تحقيق قدراتهن في ما يتعلق بالتوظيف[10]. باختصار، قد تحدد مقاربة مرتكزة على الفردية، ومتعلقة بخفض اللامساواة، للدولة واجباتها للقيام بما يمكنها القيام به لتوفير الرعاية لهؤلاء الأفراد، ولكن، في النهاية، تقع المسؤولية على الفرد. كما تعد مراجعة المساواة كالآتي[11]: «يكمن الجزء الأكبر من الأمور التي تؤدي إلى إزالة التفاوتات المترسخة، في ما تقوم به المجتمعات والعائلات من أجل ذاتها»، وبإزالة «الحواجز من أمام التطلعات». وهكذا، على الرغم من تأكيد السياسات في ما يتعلق بالمساواة، تغير كثير في ظل حكومة العمال الجديدة. ويبقى العديد من الافتراضات الأساسية، خصوصًا تأكيد الفرد، هو نفسه، كما كان في عهد مارغريت تاتشر.

---

(8) *Fairness and Freedom: The Final Report cf the Equalities Review*, 43.

(9) إن المعوقات المعيارية المرتبطة بالمعتقدات المُسبقة المتعلقة بالجندر والعرق والإعاقة، معترف بها في مراجعة المساواة.

(10) Rosemary Crompton, Suzan Lewis and Clare Lyonette, «Continuities, Change and Transformations,» in Rosemary Crompton, Suzan Lewis, and Clare Lyonette, eds., *Women, Men, Work and Family in Eurcpe* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007).

(11) *Fairness and Freedom: The Final Report cf the Equalities Review*, 45.

وفي القسم التالي، سنقوم باستكشاف هذه الآراء بشكل إضافي من خلال النقاشات المتعلقة بالطبقة المسحوقة.

من نقاش الطبقة المسحوقة إلى الإقصاء الاجتماعي

كما رأينا في نقاشنا السابق، شددت السياسات الأخيرة على الحاجة إلى إدراج الفرد في المجتمع من خلال هبات قليلة من القدرات التي تعود المسؤولية الكبرى في تأمينها إلى الدولة. ولكن، عدّ اليمينيون المسؤولون عن إثارة النقاش حول الطبقة المسحوقة، أنه تم عزل الأشخاص في المجرى المجتمعي العام، بسبب وهب الاستحقاقات وحقوق الرعاية الاجتماعية في المواطنة الاجتماعية كما وصفت بوساطة مارشال (انظر الفصل السادس).

عدّ النيوليبراليون أن إعانات الرعاية الاجتماعية المتوافرة لأفراد المجتمع الأكثر فقرًا، أدت دورًا في زيادة اللامساواة من خلال دورها في إنتاج الطبقة المسحوقة. ولقد ناقشنا في الفصل الثاني، باختصار، الحجة النيوليبرالية القائلة إن تحقيق المساواة في النتائج من خلال، مثلًا، برامج قوانين العمل الإيجابي التي تساعد المجموعات المحرومة، قد تقوض المساواة القانونية أو الرسمية. وفي سياق مماثل، عدّ النقاد من مؤيدي مبدأ الحرية الذين انتقدوا التقديمات الحكومية للرعاية الاجتماعية، أنه يجب إبقاء التوزيع الإلزامي للدخل في الحد الأدنى، ويجب أن يكون الأفراد أحرارًا في تقرير طبيعة تقديمات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم ومداها. ولا تشير تلك الآراء إلى أنه يجب ترك هؤلاء الذين لا يمتلكون أي موارد، من دون أي مساعدة، ولكنها تشير إلى تحديد الأهداف (أي اختيار الوسائل) للإعانات المتوافرة في أي نظام «معتدل» يدعو إلى خفض المخصصات إلى الحد الأدنى[12]. وكما عدّ بلانت، أكد النيوليبراليون قيمة الحرية السلبية، أي غياب الإكراه المتعمد[13]،

---

(12) Alan Peacock, «Welfare Philosophies and Welfare Finance,» in Thomas Wilson and Dorothy Wilson, eds., *The State and Social We.fare: The Objectives cf Social Policy* (London; New York: Longman, 1991).

(13) Raymond Plant, «Welfare and the Enterprise Society,» in Wilson and Wilson, Ibid.

في مقابل الحرية الإيجابية، أي الامتلاك الفعلي للقوة والموارد والطاقات من أجل العمل. كما تم تطوير انعطافة إضافية في ما يتعلق بهذه الآراء، من خلال هؤلاء الذين يقولون إنه لدى المخصصات الجماعية الأثر في تقويض الطاقات الفردية. لذا، اعتُبر، من خلال بعض المنظرين اليمينيين، أن مخصصات الدولة للمحرومين اقتصاديًا، تساهم في تعقيد المشكلة التي تحاول حلها، وذلك لأنها تؤدي إلى «الاعتماد على الرعاية الاجتماعية»، وبالتالي إلى إنتاج الطبقة المسحوقة.

وكنا قد تعرفنا إلى أشكال مختلفة من هذه النظريات في الفصول السابقة. فكما رأينا في الفصل الخامس، حدد سوندرز انقسامًا أساسيًا، في دول مثل بريطانيا، بين الأكثرية من أصحاب الوظائف، والأقلية من الذين يعتمدون على كمية غير كافية بازدياد من المخصصات الحكومية المباشرة، ما يؤدي إلى المزيد من استلابهم، وبالتالي، إلى إضعافهم(14). وفي سياق مماثل، كتب موراي عن الإصلاحات في الرعاية الاجتماعية في «المجتمع العظيم» في الولايات المتحدة الأميركية، في فترة ستينيات القرن العشرين، وقال إن «التأثير الأول للقوانين الجديدة [على سبيل المثال زيادة الرعاية الاجتماعية] هو أنها جعلت من الأربح للفقراء أن يتصرفوا، على المدى القصير، بأساليب تكون مدمرة، على المدى الطويل. أما التأثير الثاني فكان دعم الأخطاء التي لا يمكن تصحيحها. وحاولنا تخصيص المزيد للفقراء، وأدى بنا الأمر إلى زيادة عددهم»(15). لقد أظهر مفهوم الطبقة المسحوقة أنه مفهوم مثير للجدل، وقد قيل إن هذا المصطلح قد طُوِّرَ، ليس من أجل وصف ظاهرة موضوعية أو مجموعة من العلاقات الاجتماعية، وإنما تسميةً موصومة «تلوم عمليًا الضحايا» من أجل سوء أقدارهم.

لمفهوم الطبقة المسحوقة، في الواقع، تاريخ طويل، على الرغم من أنه لم تُستخدَم التسمية ذاتها دائمًا، فلقد وصف ماركس، مثلًا، البروليتاريا

---

(14) Peter Saunders, *Social Theory and the Urban Question* (London: Unwin Hyman Publisher Ltd., 1987), chap. 3.

(15) Charles Murray, *Losing Ground: American Social Policy, 1950-1980* (New York: Basic Books, 1984), 9.

الرثة في القرن التاسع عشر بمصطلحات مشابهة لتلك المستخدمة في عروض الطبقة المسحوقة في القرن العشرين. وفي المصطلحات الأكثر عمومية، يصف هذا المفهوم هؤلاء الذين يعانون من فقر دائم، وغير القادرين، لأي سبب من الأسباب، على كسب عيشهم ضمن عمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل المسيطرة. وبأحد المعاني، يمكن القول إن وجود مثل هذه الطبقة المسحوقة هو في الواقع أمر عادي في المجتمع الرأسمالي المتميز بالتنافس الذي يؤدي بالضرورة إلى إنتاج رابحين وخاسرين. وكما رأينا في الفصل السادس، عدّت المواطنة الاجتماعية على أنها تمكن (تخول) الخاسرين (النسبيين) من المشاركة في المجتمع، ومن هنا تؤدي دورها في إخماد الطبقية، ربما لأنه تم تعريف الطبقة المسحوقة بالنسبة إلى عدم وجود علاقة بُنيوية مباشرة لها مع عمليات الإنتاج والتبادل المسيطرة. وكان هناك توجه دائم إلى فهمها في ما يتعلق بمميزاتها المفترضة، بدلًا من علاقتها بالطبقات الأخرى. وعادة ما كانت هذه المميزات سلبية. وهكذا يكتسب مفهوم الطبقة المسحوقة تسميته المثيرة للجدل، من خلال تفسير الفقر، أي سبب فقر بعض الناس وعدم فقر الآخرين، أو ما إذا كانت أسباب الفقر بُنيوية في الأساس أم ثقافية.

وكما رأينا في الفصول السابقة، فإن التفسير المعتاد للتفاوت الفردي هو أن بعض الأشخاص، ببساطة، أكثر موهبة وطموحًا من الآخرين، وبالتالي يستحقون النجاح. فمن الممكن تمامًا التمسك بهذا الرأي المتعلق بالجدارة، ولكن من دون تصنيف الأقل موهبة وطموحًا بوصفهم أسوأ كما ورد في الجملة الآتية: «هناك من يجب أن يكون في الحضيض». قد يكون هناك من هم في الحضيض، ولكنهم، جوهريًا، مثل هؤلاء الأشخاص الذين هم في القمة. إنها ليست سوى خطوة قصيرة للاعتراف بأن الموهبة والطموح في من هم أكثر نجاحًا توصِلانا إلى نظرية أن الأكثر حظًا هم في الواقع أفضل، وبالتالي فهم متفوقون أخلاقيًا على الخاسرين. وربطت النقاشات في الفقر التي جرت في القرن التاسع عشر، هذه النظريات بقضايا اقتصادية أوسع: لم يعدّ الإحسان مدمرًا للمبادرات ضمن طبقة الفقراء فحسب، وإنما أمر يهدد طبيعة المشروع الرأسمالي نفسه. كما عدّ الاقتصاديون الليبراليون: «يجب ترك الجوع يعمل عمله من أجل إجبار

العمال على بذل طاقاتهم كلها، وإلا سيخفضون مجهودهم ويدمرون الشيء الوحيد الذي كان يحميهم من الجوع»[16]، وسيعاني، ليس العمال فحسب، وإنما المؤسسة كلها. وهناك ما يوازي هذه النظريات؛ إذ أضاف مالتوس (Malthus) نظريته السكانية: هناك ميل طبيعي لدى الفقراء إلى زيادة أعدادهم بكمية تفوق تلك التي يمكن إمدادها بالموارد الغذائية المتوافرة. وينتج هذا التبذير من الجهل وعدم الانضباط الأخلاقي. وهكذا، سيتطلب الأمر ليس أقل من مجموعة جديدة من القيم الأخلاقية، لتحسين أقدار هؤلاء الذين يعانون من الفقر.

لذا، يمكن معرفة أن للنظريات التي تُحمل الفقراء، بدرجات متفاوتة، مسؤولية المأزق الذي يعانون منه، تاريخًا طويلًا، كما للنظريات التي تقول إن الإحسان (أو الرعاية الاجتماعية) يمنع الفقراء من مساعدة أنفسهم. وهكذا، لم يكن من المستغرب أن تعود هذه النظريات لتطفو على السطح مع زيادة تأثير الآراء النيوليبرالية لليمين الجديد حول الرعاية الاجتماعية في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، على الرغم من أن الهدف من تلك التعليقات المختصرة، كان الإشارة بأنها، ليست في الواقع جديدة للغاية. وعدّ موراي أن إصلاحات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العظيم، أدت إلى إنتاج الطبقة المسحوقة في بريطانيا[17]، كما حدد الطبقة المسحوقة ضمن مجموعات معينة من الفقراء، منهم الأم غير المتزوجة، وهؤلاء الذين تسربوا من القوة العاملة (العاطلون من العمل)، وهؤلاء الذين يشاركون في الأفعال الإجرامية، وحاول إظهار أن جميع هذه الفئات كانت نتيجة الإصلاحات في الرعاية الاجتماعية.

وعدّ مواري، على سبيل المثال، أن التغيرات في أنظمة الإعانات المرتبطة ببرنامج الإعانات للعائلات التي لديها أطفال قاصرون (Aid to Families with Dependent Children) (AFDC) في الولايات المتحدة، جعلت الأبوة خارج الزواج، ومن دون وظيفة، خيارًا أكثر جاذبية لكلا الأبوين. كما عدّ، أيضًا،

(16) وهي فقرة مقتبسة في: Reinhard Bendix, *Nation-Building and Citizenship: Studies cf our Changing Social Order* (New York: John Wiley, 1964), 58.

(17) Murray, Ibid.

أن انخفاض معدلات الاعتقال قد زاد من احتمال النجاة بالأفعال الإجرامية، وبالتالي الاحتفاظ بمغرياتها الاقتصادية. وألغت الإصلاحات في الرعاية الاجتماعية الحافز للعمل. حدث تغير في سلوك هؤلاء الذين يعيشون في أحياء الأقليات السود (تركزت هذه النظريات في الولايات المتحدة، تقريبًا بالكامل، على مشكلات الفقر ضمن مجموعات السود المدنية)، وذلك مع حدوث التغيرات في الحوافز. وضعفت معنويات الطبقة السوداء المسحوقة، وقوِّضَت القدرة على الاعتماد على الذات، بطريقة تراكمية، بسبب سياسات الليبراليين البيض، ذوي النيات الحسنة. وعلى الرغم من أن موراي طور نظرياته التجريبية بالمجمل في إطار الولايات المتحدة، لكنه عدّ، أيضًا، أن مثل هذه الطبقة المسحوقة كانت تتطور في بريطانيا ولأسباب مشابهة: «لدى بريطانيا أعداد سكانية متزايدة من أشخاص أصحاء في عمر العمل، يعيشون في عالم مختلف عن عالم بريطانيين آخرين، وهم يربون أطفالهم ليعيشوا فيه، وتقوم قيمهم بتلويث حياة أحياء بمجملها». وهكذا، كانت هناك مرحلتان في تفسير موراي[18]: أولًا، إن الإصلاحات الصادقة النيات، تفاقم المشكلة التي تسعى إلى حلها، وهي الفقر. وثانيًا، يطور الفقراء موقفًا أخلاقيًا يطغى عمليًا على الإرادة للقيام بأي مجهود ويعمق، بشكل إضافي، دائرة الفقر.

وهكذا، تكمن معظم قضية موراي في محاولاته لإظهار الشعور بالنقص الثقافي والأخلاقي لدى الأكثر فقرًا في المجتمع. وليس من المصادفة أن عدّ في عمله اللاحق **منحنى بيل** (*The Bell Curve*) أن الذكاء المتدني هو السبب الأساس للفقر[19]، وقد جرى بشكل كبير نقد الأدلة الإمبيريقية. وأشار ويلسون إلى أنه إذا كانت أطروحة موراي صحيحة، فإنه يجب على تيارات البطالة بين

(18) Charles A. Murray, ed.: *The Emerging British Underclass* (London: IEA Health and Welfare Unit, 1990), 4; *Underclass: The Crisis Deepens* (London: IEA, 1994).

(19) Richard J. Herrnstein and Charles Murray, *The Bell Curve: Intelligence and Class Structure in American Life* (New York: Free Press, 1994).

عدّ هيرنشتاين وموراي، أيضًا أن مستويات الذكاء تختلف بين المجموعات العرقية المختلفة. من أجل النقاش والنقد، انظر: Fiona Devine, *Social Class in America and Britain* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1997), 230ff.

السود والانحلال العائلي، أن تسير بشكل متعاكس، عندما انخفضت القيمة الحقيقية لبرامج الرعاية الاجتماعية (لمن يفيدون منها)، انخفاضًا كبيرًا خلال فترة السبعينيات، ولكن، في الواقع، استمرت في الازدياد. وبطريقة مشابهة، ازداد عدد العائلات بأب واحد، خلال الفترة ذاتها، عندما انخفضت قيمة الإعانات للعائلات التي لديها أطفال قاصرون[20].

وبشكل أعم، فقد جرى انتقاد نظريات موراي بانتظام، من خلال هؤلاء الذين أكدوا الأسباب السياسية والبُنيوية للزيادة في الفقر المستمر، وللآفات الاجتماعية الأخرى، مثل العائلات ذات المعيل الواحد، في أحياء السود الفقيرة في شمال غرب الولايات المتحدة[21]. وهكذا، تركزت هذه العروض على العمليات التي أدت إلى استقطاب اجتماعي واقتصادي متزايد. وعدّ ويلسون أنه كان للقضاء على التوظيف في مجال التصنيع في الولايات المتحدة، خلال فترة إعادة البناء الاقتصادي التي تلت أزمة السبعينيات، تأثير مهم داخل المدينة. وترافق تزايد البطالة مع انخفاض قيمة الأجور الفعلية، وبالتالي أدى إلى ازدياد الفقر. وأبقت أنساق تدفق الهجرة، البُنية العمرية في الأحياء الفقيرة يافعة، على نحو غير متناسب (وبالتالي مع احتمال أكبر للإنجاب)، وأدى الانخفاض الحقيقي في فرص التوظيف، إلى جعل النساء السوداوات الشابات يواجهن أعدادًا متضائلة من الرجال الممكن الارتباط بهم، أي أصحاب الوظائف. إن مجرد نجاح برامج الفرص المتساوية (Equal Opportunity) وقوانين الفعل الإيجابي التي تساعد الأقليات المغبونة (Affirmative Action)، قد أنتج طبقة سوداء وسطى متوسعة، التي مع تراجع الممارسات التمييزية العلنية على المدى الطويل، انتقلت من الأحياء الفقيرة، تاركة وراءها المحرومين الفعليين. أُزيلت

(20) قامت السياسات الأخيرة في الولايات المتحدة بخفض هذه الإعانات بشكل إضافي، ولكن معدلات الحمل بين المراهقات والعائلات ذات المعيل الواحد، لا تزال مرتفعة. انظر: Janet C. Gornick and Marcia K. Meyers, *Families That Work: Policies For Reconciling Parenthood And Employment* (New York: Russell Sage Foundation, 2003).

(21) William Julius Wilson, *The Truly Disadvantaged: The Inner City, the Underclass, and Public Policy* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1987); ed., *The Ghetto Underclass: Social Science Perspectives* (London: Sage, 1993).

العناصر الحيوية لبُنية السود التحتية التي كان يوفرها أصحاب المهن التخصصية من السود، وذهبت معهم القدرات التي كانت توفرها للأجيال اللاحقة.

وهكذا، لا يهتم ويلسون بنفي زيادة الجريمة والفقر، وعدد العائلات المؤلفة من الأب أو الأم فقط وما إلى ذلك في الأحياء الفقيرة المدنية في أميركا، ولكنه مهتم بالتشديد على العوامل البُنيوية الكلية التي حملت مثل هذه التغيرات، ويقترح في تحليله أن التغيرات البُنيوية الكلية وحدها هي التي تستطيع تغيير الوضع. وعدّ أن مشكلات المحرومين الحقيقيين، تتطلب حلولًا غير عرقية. وهناك حاجة إلى سياسات الاقتصاد الكلي لتعزيز النمو وأسواق العمل الضيقة، ويجب أن تكون هناك موارد متزايدة مخصصة للتعليم والتدريب، إضافة إلى برامج شاملة لإعالة الأطفال والتمكن من رعايتهم. وباختصار، يدعم ويلسون تكامل السياسة الاجتماعية والاقتصادية.

إن الميزة المهمة في نظرية ويلسون هي تأكيد البعد المكاني لتركز الفقر، حيث أشار إلى أن هذا البعد، يعني الانفصال الاجتماعي عن التيار الرئيس في المجتمع الذي تفاقم بسبب عناصر مثل الفقر والنقل العام المرتفع التكلفة[22]. ويوافق ويلسون على أن مزيج الفقر وضعف ارتباط الشخص بمجموع القوة العاملة والانفصال عن المجموعات الأخرى من طبقات و/أو خلفيات عرقية مختلفة، قد يؤدي إلى الاستعداد لتبني الممارسات التي تميز الأحياء الفقيرة، مثل «التأكيد المُعلن على الممارسة الجنسية والكسل وتعاطي الكحول في الأماكن العامة»[23]. ولكنه يحرص على التمييز بين هذه الارتباطات ومقولات ثقافة الفقر، التي أشارت إلى أن الطريقة التي يتأقلم بها الفقراء مع الفقر (الإيمان بالقضاء والقدر، وتقبل السلوك المضاد للمجتمع وما إلى ذلك) تنتقل عبر الأجيال، حابسة بذلك الفقراء في دائرة الفقر[24]. وكما يشير ويلسون، لا

---

(22) يؤكد لاش وأوري، أيضًا، تزايد مشكلة المساحات البرية في الحداثة الانعكاسية. انظر: Scott M. Lash and John Urry, *Economies cf Signs and Space*, Theory, Culture and Society (London: Sage, 1994).

(23) Wilson, ed., *The Ghetto Underclass: Social Science Perspectives*, 4.

(24) Oscar Lewis, *Five Families: Mexican Case Studies in the Culture cf Poverty*, with a foreword by Oliver La Farge (New York: Basic Books, 1959).

يمكن للممارسات الثقافية وحدها أن تكون مسؤولة عن «البطالة والنقص في العمالة والدخل المتدني والنقص المستمر في النقود المتوافرة والعيش في مناطق الاكتظاظ السكاني»[25]. وفي سياق مماثل، قدم تحليل ميرتون للصراع بين الأهداف المجتمعية والثقافية والوسائل المؤسساتية التي يمكن أن تتحقق من خلالها، إطارًا يمكن من خلاله فهم ردات الفعل المنحرفة. وبالنتيجة، عندما يكون هدف النجاح الاقتصادي هو المسيطر، وعندما يفتقر الفرد إلى الوسائل التي يمكنه من خلالها أن يحققه، فيمكن أن يكون ابتكار نشاط غير قانوني هو ردة فعل محتملة. وبالطبع، يتلاءم هذا الرأي، تمامًا مع منطق موراي الأساس. ولكن، كما أكد ميرتون: «تشير هذه الفئات إلى السلوك الذي يحتذى به في أوضاع معينة، [مثل «ابتكار الفعل غير القانوني»] وليس إلى الشخصية. إنها أنواع من ردات الفعل الدائمة، إلى حد ما، وليست أشكالًا من تنظيم الشخصية»[26].

كما تبنى نقاد موراي البريطانيون، موقفًا مماثلًا، وبشدة، حيث أكدوا التشابه بين نظريات موراي والنظريات السابقة التي شددت على أهمية ثقافة الفقر في المساهمة في دورات الحرمان[27]. وقد فشلت الأعمال الإمبيريقية في بريطانيا المتعلقة بدورات الحرمان في إظهار تأثيرها المؤذي والدائم: «هناك في الأقل نصف الأطفال المولودين في عائلة محرومة، لا يكررون نمط الحرمان نفسه في الجيل التالي. وهناك أكثر من نصف أنواع الحرمان التي تبرز مجددًا مع كل جيل»[28].

لقد تم أيضًا تأكيد الجانب المكاني للفقر في الأبحاث البريطانية، أيضًا. ويُظهر بحث موريس عن هارتلبول (Hartlepool)، كيف أصبحت بلدة ما، كانت

---

(25) Wilson, ed., Ibid., 4.

(26) Robert K. Merton, «Social Structure and Anomie,» in Robert K. Merton, *Social Theory and Social Structure* (New York: Free Press, 1965), 140.

(27) Archer Walker, «Blaming the Victims,» in Charles A. Murray, ed., *The Emerging British Underclass* (London: IEA Health and Welfare Unit, 1990).

(28) Michael Rutter and Nicola Madge, *Cycles cf Disadvantage: A Review cf Research* (London: Heinemann, 1976).

تسيطر عليها الصناعات الثقيلة[29] (البناء، وبناء السفن، وصناعة الصلب)، عند حلول تسعينيات القرن العشرين، منطقة تبلغ فيها نسبة البطالة لدى الذكور 20 في المئة. وشملت دراسة موريس العاطلين من العمل فترات طويلة، إضافة إلى هؤلاء الذين يتصف تاريخهم بالتوظيف المتقطع، ولقد انضوت كلتا الفئتين تحت تعريفات الطبقة المسحوقة. ولكن موريس وجدت أن هناك اختلافات كبيرة بين العاطلين من العمل فترات طويلة مَن يشغلون وظائف غير مستقرة. وهناك احتمال أكبر في أن يكون هؤلاء الذين ينتمون إلى الفئة الأخيرة أصحاب مهارات (ولكنهم غير متدربين)، بينما لا يمتلك معظم هؤلاء العاطلين من العمل فترات طويلة، أي مهارات. وعدّت موريس، أنه يجب النظر إلى هذا الأمر بوصفه مصدرًا لضعفهم، بدلًا من كونه يتلاءم مع موقعهم الطبقي. إلا أن الاختلاف في المهارة لم يميز بين الذكور غير المستقرين في وظائفهم، وأصحاب الوظائف المستقرة. وليس هناك احتمال كبير في أن يكون أصحاب الوظائف غير المستقرة أصحاب مهارات، ولكن هناك احتمال في أن يكونوا أصغر سنًا. وعلى عكس العاطلين من العمل لفترات طويلة، كان لديهم طريقة وصول إلى شبكات المعارف، وإنما كان هناك احتمال أن يقود هؤلاء المعارف إلى وظائف غير مستقرة. وهكذا، تشير أعمال موريس كما ويلسون إلى أهمية العلاقات الاجتماعية، أو غيابها. إن أعمالهما تظهر تعقيدات الأسر الأكثر فقرًا، وتقول إن مفهوم الطبقة المسحوقة لا يكفي، في أي حال من الأحوال، بوصفه توصيفًا للفقر المعاصر: «إن مفهوم الطبقة المسحوقة مبسط للغاية، وملوث باستخدامه أداة للبلاغة السياسية الذي طُبق بشكل مبالغ فيه على الظواهر الاجتماعية المعقدة»[30].

اتجهت النقاشات ضمن المناظرات المتعلقة بالطبقة المسحوقة إلى التشديد على الحاجة للابتعاد من المناظرات المتعلقة بالبُنية مقابل الثقافة (أو المنظور الأخلاقي الفردي). وهكذا، ركزت على الكشف الحذر عن العمليات

---

(29) Lydia Morris, *Dangerous Classes: The Underclass and Social Citizenship* (London: Routledge, 1994); *Social Divisions: Economic Decline and Social Structural Change* (London: UCL Press, 1995).

(30) Morris, *Social Divisions: Economic Decline and Social Structural Change*, 74.

الاجتماعية المختلفة التي ولدت الفقر في أقصى حدوده. وليس من المستغرب أن يكون مُعظم هذا النقاش وهذه الأبحاث مرتكزًا على أبحاث دراسة الحالة التي تم من خلالها تحديد هذه الجوانب. ولكن من الممكن دراسة الحجج التي تقول (مثل تلك التي قدمتها موريس) إن قدر الأكثر فقرًا (أو الطبقة المسحوقة)، يكمن في مزاياهم الشخصية، بما فيها الذكاء المتدني، والأخلاقيات الوضيعة، و/أو عدم ميلهم إلى العمل، بطريقة مفيدة، من خلال منهجية المسح العيني على النطاق الواسع الذي يُميز مقاربة إجمالي - التوظيف وأشكالها المختلفة. لقد وجد تحليل غالي وفوغلر[31] أن هناك احتمالًا أكبر في أن يقول العاطلون من العمل بأنهم سيستمرون في عملهم حتى لو لم تكن هناك حاجة مالية، أكثر من أصحاب الوظائف (77 في المئة مقابل 66 في المئة) أي إنهم بدوا أكثر ولاءً لفكرة العمل. وقد وجد مارشال وآخرون، مستخدمين بيانات المسح المجمعة في بريطانيا والولايات المتحدة[32]، على حد سواء، أنه لا يوجد هناك احتمال أكبر في أن يُعبر الأشخاص الذين يعيشون في الفقر عن مواقف قدرية (وهو أمر من المفترض أن يكون عنصرًا مهمًا في ثقافة الفقر لدى الطبقة المسحوقة)، من الذين هم أحسن حالًا. وهكذا، تُظهر هذه الأنواع من الأدلة أن النتائج السلوكية لموقع الطبقة المسحوقة المفترض، ليست في الواقع كما يتنبأ بها موراي والحجج المتعلقة بثقافة الفقر.

من هنا، تقدم الأدلة الناتجة من مناظرات الطبقة المسحوقة مثالًا مفيدًا عن الطريقة التي يمكن أن تتعامل بها المقاربات المنهجية المختلفة التي تميز المقاربات المختلفة للتحليل الطبقي، مع الموضوع نفسه. وقد قدم استقصاء دراسة الحالة للعمليات الاجتماعية، وأدلة المسح المتعلق بتداعيات الفقر والبطالة على المواقف الفردية، مساهمات كبيرة في دحض الحجج التي

(31) Duncan Gallie and Carolyn Vogler, «Unemployment and Attitudes to Work,» in Duncan Gallie, Catherine Marsh and Carolyn Vogler, eds., *Social Change and the Experience cf Unemployment*, Social Change and Economic Life Initiative (Oxford: Oxford University Press, 1993); Duncan Gallie, «Are the Unemployed an Underclass?: Some Evidence from the Social Change and Economic Life Initiative,» *Sociology* 26, no. 3 (August 1994): 737-757.

(32) Gordon Marshall, Stephen Roberts and Carole Burgoyne, «Social Class and Underclass in Britain and the United States,» *British Journal cf Sociology* 47, no. 1 (March 1996): 22-44.

عرضها موراي. وتساعدنا هذه الحقيقة في تقدير نقطة مهمة متعلقة بالحاجة إلى استخدام مجموعة من المنهجيات من أجل استقصاء الظواهر المعقدة.

على سبيل المثال، وجهت موريس انتقادات شديدة إلى مقاربة إجمالي التوظيف، معتبرة أن استكشافها التغيرات الاجتماعية التي ترافقت مع التحولات في التوظيف في بريطانيا (بما فيها المناظرة المتعلقة بالطبقة المسحوقة): «كان بمثابة لغز بالنسبة إلي، أن الطبقة الاجتماعية، وهو المفهوم الذي يتعامل مباشرة وبطريقة معلنة مع قضايا التفاوت البُنيوي، بدت وكأنها غير مهمة في أعماله»[33]. وتنتقد مقاربة إجمالي - التوظيف لعدم قدرتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين من العمل فترات طويلة (كما رأينا في الفصل الرابع، تم تضمين العاطلين من العمل فترات طويلة في التصنيف الاجتماعي الاقتصادي) لكونها ثابتة غير متغيرة، ولأنها لا تقدم أي مؤشر إلى مهنة الفرد، وإلى فشلها في تقديم أي مؤشر إلى ظروف الأسرة، وهي كلها جوانب وجدت أنها مركزية لاستقصائها الخاص للطبقة المسحوقة. وبطبيعتها ذاتها، تميل مقاربة إجمالي - التوظيف إلى تأكيد الاستقرار بدل التغير. ليس من المستغرب أن تجدها موريس ناقصة[34]. وتبدو هذه الأنواع من الانتقادات ملائمة على نحو محدد، عندما يؤكد الذين طبقوا مقاربة إجمالي - التوظيف، مثل مارشال وآخرون أنه بما أن لدى غير العاملين مواقف مشابهة لمن هم أصحاب وظائف، فيمكن التعامل معهم بوصفهم عناصر طبقية فاعلة مهجرة. وبالتالي، «لا توجد منفعة من إدخال من هم مَن دون وظيفة في برامج الأبحاث المتعلقة بالتحليل الطبقي»[35].

---

(33) Lydia Morris, «Classes, Underclasses and the Labour Market,» in David J. Lee and Bryan S. Turner, *Conflicts about Class Debating Inequality in Late Industrialism* (London: Longman, 1996), 184.

(34) هناك، في المناقشات البريطانية بالذات، عاملان ساهما بتأكيد هذا الاستقرار. أولًا، يجب على دراسات المقاطع المستعرضة الطولية للبُنية الطبقية، أن تفترض أن المجموعات المهنية التي تحددها تبقى في موقعها النسبي مع مرور الزمن، وإلا ستكون المقارنات مستحيلة. ثانيًا، كما رأينا في الفصل السابق، أكد برنامج نافيلد استقرار الفرص النسبية، بدلًا من الزيادة في الفرص المطلقة، في ما يتعلق بالحَراك، والفرص التعليمية... إلخ.

(35) Gordon Marshall, Adam Swift and Stephen Roberts, *Against the Odds?: Social Class and Social Justice in Industrial Societies* (Oxford: Clarendon Press, 1997), 93.

ولكن، لكل من هذين الموقفين المتناقضين بعض الحيثيات الجوهرية. فكما عدّت موريس، أن مقاربة إجمالي التوظيف (على نحو خاص الفئات التابعة لتصنيف غولدثورب الطبقي)، غير كافية في ما يتعلق باستكشاف عمليات تكوين الطبقة المسحوقة، لا يهتم مارشال وآخرون بهذه العمليات (أي إن استكشاف هذه العمليات يقع خارج نطاق برنامجهم البحثي المتعلق بالتحليل الطبقي كما يرونه)، وإنما يتركز اهتمامهم، فحسب، على المزايا المحددة لنتائج الموقع الاجتماعي. ولكن، مرة أخرى، نشهد الفشل الواضح لهؤلاء الذين طبقوا مقاربات التحليل الطبقي المختلفة، في الاعتراف بالطبيعة المختلفة، وإنما المكملة، لمواقف بعضهم.

بالعودة إلى المواضيع السوسيولوجية الأوسع: ليس من المفيد، بالتحديد، محاولة إنكار القدرة على العمل المستقل لهؤلاء الذين يعانون من الفقر. ولكن، من المهم، عدم ربط هذه القدرة، تلقائيًا، بالحجج التي تقول، مثل تلك التابعة لموراي، بأنها طبيعة القدرة على العمل الخاصة، أي بالذات افتقارهم إلى القيم الأخلاقية النابعة من ثقافة الفقر، هي التي تفسر ظروفهم المادية. ويعدّ موراي (على غرار علماء اجتماع يمينيين آخرين من أمثال سوندرز) أنه يريد إعادة القدرة على العمل للسكان الذين حُرموا بسبب الزيادة في الرعاية الاجتماعية البيروقراطية. وقد كتب الآتي:

لا يمكن للحكومة أن تحدد المستحقين، لكنها تستطيع أن تحمي مجتمعًا يستطيع فيه المستحقون تحديد أنفسهم. إنني أقترح نوعًا من أنواع الفرز، فرز بالانتقاء الذاتي. في الفرز على أرض المعركة، يتخذ الطبيب القرارات، يخضع هذا للعلاج، وذاك يمكنه الانتظار، وآخر يجب وضعه ليستريح وهو ينتظر الموت. في الفرز الاجتماعي، يُترك القرار للمريض. فللمريض الحق دائمًا بالقول «أستطيع أن أفعل كذا»، وأن أحصل على الفرصة لإثبات ذلك. وللمجتمع الحق، دائمًا، لمحاسبته على هذا التعهد. وللمريض الحق، دائمًا، بأن يفشل، وللمجتمع الحق، دائمًا، بأن يسمح له بذلك[36].

---

(36) Murray, *Losing Ground: American Social Policy, 1950-1980*, 234.

إلا أن لتعبير «الحق في الفشل» صدى تقشعر له الأبدان، يعود إلى نظريات توماس مالتوس في القرن التاسع عشر:

إذا كان الشخص الذي يولد في هذا العالم، لا يستطيع الحصول على الكفاف من والديه اللذين لديه حق عليهما، وإذا لم يكن المجتمع يريد عمله، فلا يستطيع حق طلب أصغر حصة من الطعام، والواقع أنه ليس لديه الحق في أن يكون حيث هو. ليس لديه مكان على مائدة الطبيعة الجبارة. إنها تقول له أن يذهب وستقوم بسرعة بتنفيذ إرادتها الذاتية[37].

ولكن، في النقاشات الأخيرة، تم تلطيف الخطاب المتعلق بوضع اللائمة على الضحية والمرتبط بتحديد الطبقة المسحوقة، إلى حد كبير. واستمرت المناظرات حول الفقر، ولكنه تم تأكيد الحاجة إلى الحريات الإيجابية، وما عاد يقع اللوم مباشرة على الفرد. على سبيل المثال، تعدّ مراجعة المساواة أن: «النقص في القدرة، يشير إلى الفشل من جانب المجتمع لتوفير الحرية الفعلية للناس، ولا يشير إلى أي أمر ناقص في الأشخاص أنفسهم»[38]. وبدلًا من تأكيد الفساد الأخلاقي الموجود في المناظرات حول الطبقة المسحوقة، حدث هناك تحول في التأكيد باتجاه دور المجتمع وبالتالي الإقصاء الاجتماعي: يصبح الشخص معزولًا اجتماعيًا إذا كان مقيمًا جغرافيًا في المجتمع، (ب) كان غير قادر على المشاركة في الأفعال العادية للمواطنين في هذا المجتمع، و(ج) يحب المشاركة، ولكنه يُمنع من ذلك بسبب عوامل خارجة على سيطرته»[39].

يُنظر إلى الإقصاء الاجتماعي على أنه نابع من سلسلة من المشكلات المترابطة، مثل البطالة، وقلة المهارات، وتدني الدخل، وظروف السكن

(37) توماس مالتوس، مذكور في: Bendix, *Nation-Building and Citizenship: Studies of our Changing Social Order*, 65.

(38) *Fairness and Freedom: The Final Report of the Equalities Review*, 126.

(39) Tania Burchardt, Julian Le Grand and David Piachaud, «Social Exclusion in Britain,1991-1995,» *Social Policy and Administration* 33, no. 3 (September 1999): 229.

الفقيرة، وارتفاع الجريمة، والأوضاع الصحية المتردية، والتفكك العائلي. وقد أنشأت الحكومة البريطانية «وحدة الإقصاء الاجتماعي» التي أسست برامج التجدد المدني، مثل برنامج كونكشنز (Connexions) (وهي خدمة تُقدم النصيحة للمراهقين حول التعليم والتدريب والتوظيف)، وبرنامج البداية الواثقة (الذي تمت مناقشته في الفصل السابع) إضافة إلى برامج عديدة أخرى. ولكن، كما تمت الإشارة إليه في نقاشنا المتعلق بمراجعة المساواة (وبالسياسات التعليمية المعاصرة في الفصل السابق)، أبقت هذه التحولات في السياسة التركيز على أفراد ومجموعات معينة، وعلى المحاولات لزيادة مدى اختيارهم و/أو تغيير سلوكهم، بدلًا من التركيز على أي مجهود مستدام لتغيير البُنى الأوسع التي يوجد فيها هؤلاء الأفراد والمجموعات. فعلى سبيل المثال، تعترف مراجعة المساواة[40] بالارتفاع الحاد بتفاوت الدخل والاستقطاب المهني في بريطانيا في الأعوام الأخيرة، لكنها لا توافق على أن ارتفاع التفاوت في الدخل والتغيرات في البُنية المهنية كانت بحد ذاتها، وبشكل جزئي، نتيجة التغيرات المتعمدة في السياسة الاقتصادية. وإنما، على غرار ما عدّه ويلسون (كما ناقشنا سابقًا)، في مساهمته في المناظرة حول الطبقة المسحوقة في الولايات المتحدة، يجب ربط السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل التعامل مع اللامساواة بالإجمال؛ أي إنه على الرغم من أن إدخال السياسات التي تهدف إلى تطوير الطاقات العملية للأفراد من أجل تحقيق قدراتهم هو خطوة إيجابية، فإن ذلك لا يعني أنه بالإمكان التخلي ببساطة عن المقاربات الأقدم لمشكلة اللامساواة التي كانت تركز على الموارد والنتائج. وإذا ما اتبعنا التقليد المعتاد في عدّ البُنية المهنية بديلًا للبُنية الطبقية، فبالتالي إذا بقيت هذه البُنية متفاوتة، سيستمر التفاوت الواسع. باختصار، إن الاعتبار هنا، أنه يجب القيام بالجهد الموازي لتحسين النوعية الإجمالية للتوظيف، إضافة إلى نوعية الأشخاص الذين يشغلون هذه الوظائف.

---

(40) *Fairness and Freedom: The Final Report of the Equalities Review*, 32.

التفاوت المتسع

كما تمت المناقشة في الفصلين الأول والخامس، شهدت العقود الأخيرة تحولًا متزايدًا في الأفكار السياسية والاقتصادية للنيوليبرالية[41]. وليست الليبرالية الاقتصادية بمبدأ جديد، وذلك كما رأينا في نقاشنا للمواقف التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر تجاه الفقراء. ولسنا نشير إلى أن النيوليبراليين في هذه الأيام يدعمون بالفعل، ترك الفقراء يموتون من الجوع[42]. ولكن السياسات النيوليبرالية، خصوصًا تحرير التجارة العالمية من القيود، إضافة إلى الأسواق المالية والعمالية، مع إزالة الحماية الاجتماعية، ستؤدي إلى زيادة اللامساواة. وكما رأينا، سيتم عدّ هذه الزيادة، مبررة بالزيادة في القدرة، والإنتاجية والأرباح وبالتالي، في الثروة الإجمالية. ولكن هذه الثروة غير موزعة بشكل متساو، على نحو متزايد.

بعد انتخاب حكومة المحافظين في بريطانيا عام 1979، حدث نمو سريع في التفاوت في الدخل والثروة في فترة الثمانينيات. وبين عامي 1961 و1979، استفادت جميع مجموعات الدخل، كلها، من الدخل المرتفع، مع وجود أسرع ارتفاع في مجموعات الدخل المتدني. ولكن، بين عامي 1979 و1994-1995، وبعد احتساب كلفة السكن، ارتفع دخل فئة العشرة في المئة الأغنى بنسبة تفوق 60 في المئة، بينما انخفض دخل فئة العشرة في المئة الأفقر بنحو 10 في المئة. ومنذ العام 1994-1995، أدى ارتفاع معدل مستوى المعيشة إلى زيادة دخل معظم المجموعات، باستثناء فئة العشرة في المئة الأفقر. وخلال فترة الـ 23 عامًا الممتدة بين 1979 و2002-2003، كان هناك لكل 100 جنيه استرليني من الدخل الحقيقي الصافي الإضافي، 40 جنيهًا تذهب لفئة العشرة في المئة الأغنى من السكان[43]. وكما يؤكد هيلز، كان الارتفاع في

(41) David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

(42) إنما، يمكن القول إنه كان للسياسات النيوليبرالية للمؤسسات مثل البنك الدولي، في الواقع، هذا التأثير. انظر: المصدر نفسه، الفصل الرابع.

(43) John Hills, *Inequality and the State* (Oxford: Oxford University Press, 2004), 20ff.

تفاوت الدخل في بريطانيا، استثنائيًا، ليس في التاريخ البريطاني فحسب، وإنما عالميًا أيضًا[44]. وبين الدول الغربية المتقدمة، وعند حلول منتصف التسعينيات، كان التفاوت في بريطانيا أكبر من أي بلد آخر، باستثناء الولايات المتحدة.

ادعت حكومة المحافظين في العام 1979 أن سبب البطالة يعود إلى «تسعير العمال أنفسَهم إلى درجة تستثنيهم من التوظيف»، وبالتالي أدخلت التشريعات التي سهلت دفع الأجور المتدنية إلى العمال الذين كان دخلهم متدنيًا منذ البداية. وشملت هذه التشريعات إزالة الحقوق المعطاة بموجب «مرسوم حماية التوظيف» الصادر في منتصف سبعينيات القرن العشرين، وخصخصة القطاع العام للخدمات الذي أدى إلى إعادة توظيف العمال الذين لم يخسروا وظائفهم، غالبًا، بمعدلات أدنى من الأجور، والإعانات على تشجيع معدلات متدنية من الأجور للعمال الشباب، وإزالة هيئة حماية الأجور في الصناعات ذات الأجور المتدنية. وقي الوقت نفسه، سمح التخلي عن ضبط الأجور والمرتَّبات، لدخل من يتقاضون الأجور الأعلى، في الارتفاع بشكل حلزوني إلى درجة لم يسبق لها مثيل. ونتيجة هذه التغيرات، وكما رأينا، ازدادت أجور من هم أفضل دخلًا بأكثر من 50 في المئة، بينما انخفضت نسبيًا أجور الأقل دخلًا.

أدت مستويات البطالة المرتفعة والمستدامة، إضافة إلى التشريعات ضد استرتيجيات الاتحادات النقابية، مثل المحرضين على الإضرابات وإغلاق المحال، إلى تأكل إضافي في أساس العمل الجماعي، وبالتالي القدرة على حماية مستويات الأجور.

وخلال الفترة ذاتها، أدى الخفض في الضرائب المباشرة إلى إفادة، وبطريقة غير متوازية، من هم أعلى دخلًا في عامي 1979 و1986، حيث تم احتساب أنه من قيمة الـ 8.1 مليار جنيه استرليني في خفض الضرائب، ذهب نحو النصف إلى الـ 10 في المئة الأغنى، ونحو الثلثين ذهب إلى فئة الـ 20

(44) المصدر نفسه، ص 28-29.

في المئة الأغنى. ونتيجة البطالة المرتفعة، ومستويات الأجور المنخفضة، والتغيرات الديموغرافية، مثل زيادة الأسر ذات الأب الواحد، ارتفعت نسبة الأسر المعتمدة على إعانات الضمان الاجتماعي. وقد بلغت قيمة مدفوعات الضمان الاجتماعي خُمس الدخل الإجمالي في العامين 1992 و1993 [45].

ومنذ العام 1980، ارتبطت إعانات الضمان الاجتماعي بالأسعار، بدل الأجور. وبينما ارتفعت الأجور (باستثناء أجور الأقل دخلًا) أسرع من الأسعار، انخفضت قيمة الإعانات بالمعدلات النسبية.

من الواضح إذًا، أن يكون التأثير المادي لسياسات حكومة المحافظين المصممة ظاهريًا لتحسين الأداء الاقتصادي، تأثيرًا غير متواز على المجموعات، أو الطبقات، ضمن مجموع السكان. وقد سعى المحافظون وحققوا التغيرات في المصافي المؤسساتية للطبقة (دول الرفاهة، أنظمة العقد الجماعي، التعليم ومؤسسات التوظيف)[46]، خصوصًا في ما يتعلق بالعقد الجماعي ودول الرفاهة. ونتيجة ذلك، ازدادت اللامساواة، وأدت إعادة بناء الحكومة، لمؤسسات أخرى، إلى زيادة اللامساواة بفتح الفرص لكسب مداخيل مرتفعة جدًا. ومن ضمن الأمثلة الأهم هنا هو تحرير القطاع المالي من القيود في عام 1986، إضافة إلى بيع المرافق العامة خلال فترة تولي حكومة المحافظين للحكم. وأدى تحرير القطاع المالي (الذي ترافق مع مُغريات، مثل تشجيع الأفراد على صرف تعويضاتهم المهنية والانتقال إلى القطاع الخاص)، تحقيق طفرة في المهن بالمتعلقة بالقطاع المالي، حيث إن بعضًا منها يحقق دخلًا مرتفعًا بالفعل.

وتتأرجح مداخيل الموظفين في القطاع المالي في مدينة لندن في إطار مبلغ 100 ألف جنيه استرليني تقريبًا، وفي كانون الثاني/يناير من العام 2007، تم الكشف عن أن أحد مصرفيي المدينة جمع 58.6 مليون جنيه من المداخيل في

---

(45) Alissa Goodman, Paul Johnson, Steven Webb, *Inequality in the UK* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

(46) Gøsta Esping-Andersen, ed., *Changing Classes: Stratification and Mobility in Post-Industrial Societies* (London: Sage, 1993).

أقل من سنة ونصف السنة. وفي مصطلحات يعود صداها إلى الفصل الأول من هذا الكتاب، عدّ حاكم البنك المركزي البريطاني في جريدة **التايمز** أن الدخل لمثل هؤلاء الأشخاص يتحدد الآن في السوق العالمية. وبمقارنة الوضع بين صناديق الأسهم وصناديق التحوط، وحُزم الأجور الوفيرة لنجوم كرة القدم في العالم، أشار إلى أنه يجب النظر من الزاوية نفسها إلى مكافآت الكوادر الأعلى في القطاع المالي: «لدينا في الدوري الإنكليزي، كما في مدينة لندن، بعض من هم أفضل دخلًا في صناعة عالمية آخذة بالتطور بشكل سريع جدًا».

وهكذا، من المهم التأكيد، أن التزايد في اللامساواة، كان نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي اتبعتها الحكومات، ولكن، يجب التأكيد أيضًا أن هذه ليست، في أي حال من الأحوال، القصة كاملة. فكما أشرنا في الفصول السابقة، ساهمت التغيرات في مواقع النساء، في زيادة التفاوت الطبقي على المستوى الأسري. وتحسنت مستويات المؤهلات لدى النساء، سريعًا، وحصلت النساء المؤهلات بطريقة جيدة، على وظائف أفضل وأعلى أجرًا. كما اتجه هؤلاء النسوة إلى الدخول بشراكة مع رجال مشابهين لهن، وهناك احتمال أكبر أن يبقين في وظائفهن عندما ينجبن الأطفال[47]. ويساهم هذا السلوك العائلي في اتساع اللامساواة. كما كان للتغيرات الأخرى في العادات الاجتماعية والترتيبات الاجتماعية، تأثير أيضًا. وكذلك لزيادة التفكك العائلي، وارتفاع عدد العائلات ذات الأب الواحد، مساهمة مستدامة في فقر الأطفال والعائلات. ونتيجة هذه التغيرات الاجتماعية، اتسع التفاوت الأسري.

وكما وصفنا في الفصول السابقة، كان للعولمة والتغير التكنولوجي، أثر مهم في بُنية التوظيف، خصوصًا في الدول الصناعية الأقدم. إلى جانب حقيقة أنه تم نقل العديد من الوظائف في مجال التصنيع إلى الخارج، وأدت الابتكارات الثقافية إلى تطلب عدد أقل من الأشخاص من أجل إنجاز مستوى مرتفع من الناتج الصناعي. لذا، يمكن اعتبار أن الارتفاع الحديث في التفاوت

---

(47) Rosemary Crompton, «Class and Family,» *Sociological Review* 54, no. 4 (November 2006): 658-676; *Employment and the Family: The Reconfiguration cf Work and Family Life in Contemporary Societies* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006).

الاجتماعي، ليس أكثر من نوع من أنواع التطور الطبيعي، وأنه مع انخفاض البروليتاريا الصناعية، برزت هناك بروليتاريا خدماتية أكثر حرمانًا. وتم استكشاف هذا الموضوع المهم من خلال المقارنات على النطاق الوطني، من خلال إسبينغ أندرسون وزملائه، حيث عدّوا أن لدى الاختلافات المؤسساتية (الوطنية) أهمية أساسية في تكوين الأنظمة الانبنائية[48]. وكما أشرنا سابقًا، عدّوا أن دول الرفاهة، والأنظمة التعليمية، وأنظمة العقد الجماعي، والشركات الحديثة هي «مصاف مؤسساتية» حاسمة، تظهر من خلالها البُنى الطبقية (أي المهنية). وتؤثر هذه أيضًا في طبيعة المهن في قطاع الخدمات، وقد يكون أكثر المثل المعروفة هنا هو مثال الديمقراطيات الاجتماعية الاسكندنافية، حيث أدى توسيع خدمات الرعاية الاجتماعية بإدارة الدولة، إلى توسع كبير في مهن خدماتية متدنية الأجر، نسبيًا، ولكنها تتمتع بالحماية، كما أنها ذات دخل معقول[49]. وليست التقديمات الخدماتية للمجموعات، مثل الأطفال والمسنين فحسب، أفضل في الدول الاسكندنافيه، وإنما الأشخاص الذين يقدمون هذه الخدمات هم أعلى أجرًا وأكثر تعليمًا وتدريبًا.

في الواقع، يستنتج إسبينغ أندرسون أن المهن الخدماتية التي لا تتطلب مهارات، لا تشكل بروليتاريا خدماتية جديدة بمعنى «طبقة مسجونة في مهن يتشارك فيها الجميع، تتميز بالحرمان، ومن دون أي أفق»[50]. ويعود ذلك جزئيًا إلى الاختلافات المؤسساتية الوطنية التي ذكرناها للتو، كما يعود أيضًا إلى أن أنماط السيولة والحَراك حول مثل هذه المهن، هي ببساطة شاملة جدًا بشكل يعوق أي خاتمة اجتماعية مهمة (على سبيل المثال، هناك العديد من المهن التي يشغلها الشباب الذين غالبًا ما يكونون طلابًا، والذين ينتقلون إلى وظائف أفضل). ولكن، في حالة بريطانيا، يستنتج إسبينغ أندرسون:

---

(48) Esping-Andersen, ed., Ibid.

(49) إن مجمل نظرية إسبينغ أندرسون معقدة للغاية، ولا يمكن تلخيصها هنا. وتركزت معظم المناقشات التي تلت أعماله على الوظائف النسائية بالذات. انظر: Jane Lewis, «Gender and the Development of Welfare Regimes,» *Journal of European Social Policy* 2, no. 3 (August 1992): 159-173; Diane Sainsbury, ed., *Gendering Welfare States*, Sage Modern Politics Series (London: Sage, 1994).

(50) Esping-Andersen, ed., Ibid., 231.

إن العمال البريطانيين غير الماهرين هم، كما في شمال أميركا، طبقة كبيرة تهتم بشكل أساس، بالخدمات في القطاع الخاص. ولكن، من الواضح، أنهم أقل حَراكًا، وعندما يقومون بأكثر من ذلك، هناك احتمال أقل أن يكون ذلك صعودًا. وبالفعل، بالنسبة إلى الذكور، الخطوة الأكثر احتمالًا هي باتجاه الأعمال اليدوية، وبالتالي، يبدو أن عمال الخدمات غير الماهرين في بريطانيا، يجمعون بين أسوأ مزايا النموذج الأميركي والنموذج الألماني، فهم طبقة كبيرة ولكنها غير متحركة نسبيًا، أي إنهم بروليتاريا محتملة[51].

بالطبع، يولد توسع الخدمات، ليس وظائف خدماتية متدنية فحسب، وإنما أيضًا أعدادًا متزايدة من الوظائف الاحترافية والإدارية. ولكن، ببعض المقارنة بوظائف الطبقة العاملة الجيدة في عصر التصنيع، على الرجال التنافس مع النساء على مثل هذه الوظائف. وعلاوة على ذلك، ونتيجة هذا التوسع، أصبحت المؤهلات التعليمية أكثر أهمية، على نحو متزايد، في سوق العمل. وعدّ تقرير رونتري الصادر في تسعينيات القرن العشرين[52] أن «المجازفة أصبحت كبيرة للشباب الذين يدخلون سوق العمل، مع وجود اختلاف أكبر بين هؤلاء الذين ينجحون (وهو أمر مرتبط بمستويات التعليم العالية)، وهؤلاء الذين يفشلون، مما كان قبل عشرين سنة أو عشر سنوات». وبطريقة مشابهة، يستنتج إسبينغ أندرسون، في مراجعته للاقتصاديات الخدماتية ما بعد الصناعية، أن: «الحصول على المؤهلات التعليمية (والمهارات الاجتماعية) هو أمر، من الواضح، أنه يعمل بوصفه عاملًا محفزًا محتملًا لمحور طبقي جديد»[53]. وبالفعل، كما رأينا في الفصل السابق، إن الفوارق الطبقية في التحصيل العلمي

---

(51) المصدر نفسه، ص 233. إن الإشارة إلى النموذج الألماني تدل على الأسواق العمالية المنظمة كثيرًا التي برزت في أوروبا الشركاتية، حيث عدّ الافتقار إلى المرونة حاجزًا أمام النمو الاقتصادي. انظر: Colin Crouch and Wolfgang Streeck, *Political Economy cf Modern Capitalism: Mapping Convergence and Diversity* (London: Sage, 1997).

(52) Joseph Rowntree Foundation, *Inquiry into Income and Wealth* (New York: Joseph Rowntree Foundation, 1995), 20.

(53) Esping-Andersen, ed., *Changing Classes: Stratification and Mobility in Post-Industrial Societies*, 236.

هي في الواقع، في اتساع، وأدى إدخال شبه سوق في التعليم، إلى جعل الأمور أسوأ في ما يتعلق بالتفاوتات الطبقية.

ومع ذلك، ليس هدفنا إنكار أن عمليات العولمة والتغير التقاني قد ساهمت، مع نمو قطاع الخدمات، في الاستقطاب المهني وبالتالي في ازدياد اللامساواة. وليس مصادفة أن العديد من هذه الوظائف، على سبيل المثال في أعمال الرعاية المسوقة، بيع التجزئة والمطاعم، كانت تُعدّ، تاريخيًا، بأنها وظائف نسائية، تكون فيها الأجور، تقليديًا، متدنية. وقد أدخلت الحكومة العمالية الجديدة الأولى الحد الأدنى للأجور الذي يمثل خطوة مهمة إلى الأمام[54]. ولكن الحد الأدنى للأجور متدن. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر من العام 2007، أصبح المعدل بالنسبة إلى العمال الذين تبلغ أعمارهم 22 عامًا وما فوق 5.52 جنيهًا استرلينيًا في الساعة، وللعمال الذين تراوِح أعمارهم بين 18 و21 4.60 جنيهًا في الساعة، والعمال الذين تبلغ أعمارهم 16 و17، 3.40 جنيهًا في الساعة. وتتماشى هذه الزيادات مع معدلات التضخم، بدلًا من معدلات الأجور، وقد رفض الوزير توصية تقول بأنه يجب إعطاء العمال البالغين 21 عامًا، المعدل الكامل الذي يُعطى للراشدين والبالغ 5.52 جنيهات في الساعة، مدعيًا بأن مثل هذه الخطوة يمكن أن تدمر توقعاتهم المهنية. ومرة أخرى، ليس هدفنا اعتبار تأسيس مستويات الحد الأدنى هذه خطوة إيجابية، وإنما الاعتبار أنه يجب القيام بالمزيد لتحسين نوعية الوظائف المتوافرة (إلى زيادة مستويات الحد الأدنى للأجور).

إلا أن الحكومات البريطانية كانت مشهورة بترددها في التدخل في «حق أرباب العمل في الإدارة»[55]. وكانت العلاقات الوظيفية، كما أشرنا سابقًا،

(54) كما أدخلت الحكومات العمالية الجديدة عددًا من السياسات الأخرى لخفض الفقر، خصوصًا الامتيازات الضريبية والإعانات للعائلات التي لديها أطفال. تُلخص هذه في: Hills, *Inequality and the State*, 233ff.

(55) على سبيل المثال، أعطت التدابير المؤخرة لتحسين توازن الحياة العملية، الحق للموظفين في المطالبة بمواقيت عمل مرنة يمكن رفضها. في المقابل، في فرنسا (مثلًا)، للموظفين الحق في الانتقال إلى العمل بمواقيت عمل مخفضة (في الوظيفة نفسها) إذا أرادوا ذلك.

إحدى أهم المصافي المؤسساتية التي تكوّن البُنية المهنية (الطبقية). ولطالما كان التوظيف في بريطانيا غير منظم نسبيًا، مع قليل من الحماية. وكما وصف ويلكنسون ولاديبو، عدّ النيوليبراليون الآتي:

تستطيع السوق، من دون أي تدخل، أن تؤسس أجورًا وشروط عمل متساوية. علاوة على ذلك، إذا ما كانت سوق العمال تعمل بحرية، يمكن للجميع إيجاد عمل إذا كانوا على استعداد للاستثمار في المهارات الضرورية، ولقبول الأجر الحقيقي الذي تقدمه السوق لطاقاتهم. وإذا ما حاولت الحكومة أو النقابات العمالية التدخل في هذه الآلية، فسيقوضون الإنتاجية والتنافس في الاقتصاد الذي ترتكز عليه صحة القوة العمالية الوطنية وأمانها[56].

ويُنظر إلى حماية التوظيف، إن كان للوظائف بحد ذاتها أو لنوعية الوظائف، ببعض الشك. ومن مزايا نوعية الوظيفة الفرص المهنية. في الفصل الخامس، ناقشنا باختصار تطور تقنيات إدارة الالتزام العالي (أيضًا الإنجاز العالي)، حيث يتم تشجيع الموظف على تطوير الذات المبادرة. ومن أحد جوانب تقنيات الإدارة هذه، تطوير أنظمة ترقية فردية مميزة. وكما رأينا في الفصل الرابع، عدّ غولدثورب أن فرص الترقية، ميزة أساسية في طبقة الخدمات. ولمعظم القرن العشرين، كانت هذه الفرص متضمنة للبُنى التنظيمية لأرباب العمل في طبقة الخدمات. وعلى سبيل المثال، كانت الأعمال المصرفية مركزًا للمهن البيروقراطية الكلاسيكية[57]. وكان الذكور الشباب المؤهلون بشكل جيد، نسبيًا، يُرشدون بتأن في المستويات المتدرجة في مهنة لمدى الحياة[58]. وتمسكت المصارف بسياسة «عدم السرقة»

(56) Frank Wilkinson and David Ladipo, «What Can Governments Do?,» in Brendan Burchell, David Ladipo and Frank Wilkinson, eds., *Job Insecurity and Work Intensification*, Routledge Studies in Employment Relations (London: Routledge, 2002), 174.

(57) David Lockwood, *The Blackcoated Worker: A Study in Class Consciousness* (London: Allen and Unwin, 1958).

(58) هذا مقطع من مقابلة مع مدير مصرف أُجريت في العام 1980: «يدخل كل موظف جديد على أساس فترة اختبار تبلغ أربعة أشهر. وبعد شهرين، نقوم بإعداد تقرير مبكر. وبحسب مؤهلاته عند الدخول، ونوعية إنجازاته خلال فترة الاختبار، قد نقرر تصنيفه بوصفه شخصًا محتملًا للترقية السريعة. وإذا افترضنا أنه التحق بالمصرف في سن الـ 18، وقد حصل على شهادة Level A ووُظف قبل أن يحصل على شهاداته بفترة قليلة، سيكون في الدرجة 1 لمدة 12 إلى 15 شهرًا. وقد يمكث في الدرجة 2 لمدة تراوح بين 18 شهرًا وسنتين. وهناك احتمال لأن يمكث فترة قصيرة تراوح بين 9 إلى 10 أشهر في الدرجة 2. أعتقد أن الفترة قد تكون ثلاث سنوات في الدرجات... خلال السنة الأولى، ويتم تقويمه وإعلامه بموقعه، وذلك بصرف النظر عما إذا كان هناك تدريب سريع أم لا. نعم يتم تقويمهم ولكن ضمن سجلاتنا الخاصة فحسب في تلك المرحلة».

(أي إنهم لم يعمدوا إلى توظيف موظفين في مصارف أخرى)، ولم يتم الإعلان عن مسار الترقيات، إن كان داخليًا أو خارجيًا. ولكن، كانت تقدم للأشخاص الذين أظهروا سلوكًا وولاءً جيدين تجاه المصرف[59]. وعادة ما يشمل ذلك التأهيل المهني المدعوم من الصناعة المصرفية (معهد تشارترد المصرفي). وحتى حلول ثمانينيات القرن العشرين، تمت المحافظة على المسارات المهنية للرجال، بتوظيف إناث شابات ممن تركن الدراسة، عادة في مستويات أدنى من المؤهلات من الشباب الذكور، واللواتي كُنَّ يُعتمد عليهن (أو يطلب مهن) لترك المصرف عند ولادة أول طفل[60].

ولكن، تخلت المصارف الآن عن الممارسات التمييزية التوظيفية المتعلقة بالترقيات، على أساس الجندر، وفي الواقع، هناك العديد منها الآن التي تعتمد في توظيفاتها على الأساس الحديث للفرص المتساوية. وتتم ممارسة التوظيف الخارجي، الآن، وفي مصرف تمت دراسته في بحث مؤخرًا، يتم إعلان جميع الوظائف داخليًا بشكل أسبوعي[61]. ولم تعد اختبارات معهد تشارترد المصرفي تعدّ مهمة، ولكن الموظفين يستعدون للترقية المهنية بحسب مقاييس يحددها كل مصرف بنفسه. وتحدد إعلانات الوظائف المميزات المطلوبة (المقاييس والخبرة المهنية). والموظفون هم المسؤولون عن تقديم أنفسهم من أجل الحصول على الترقية.

---

(59) Rosemary Crompton and Gareth Jones, *White-Collar Proletariat: Deskilling and Gender in the Clerical Labour Process* (London: Macmillan, 1984); Susan Halford, Mike Savage and Anne Witz, *Gender, Careers and Organisations* (Basingstoke; London: Macmillan, 1997), 161.

(60) Rosemary Crompton, «Women in Banking: Continuity and Change Since the Second World War,» *Work, Employment and Society* 3, no. 2 (June 1989).

(61) يعتمد هذا القسم على أدلة مجمعة خلال استقصاء الحالة ودراستها لمصرف أساس في بريطانيا. انظر:
Crompton, *Employment and the Family: The Reconfiguration of Work and Family Life in Contemporary Societies*, chap. 3.

إن مسارات الترقية المتميزة بالفردية هذه، مفتوحة وشفافة ومنصفة. وتجب الإشارة إلى أنها توازي اتجاهات بُنيوية وسياسية أخرى أدت، بطريقة مشابهة، إلى تزايد الفردانية في التوظيف. ولكن، في الوقت الذي يتم إدخال الترقيات المتميزة بالفردية وتشجيعها، تم اقتطاع بُنى الفرص ضمن المؤسسات نتيجة تقنيات مثل خفض الدرجات (خفض عدد الدرجات التي يمكن الترقية من خلالها) والاستعانة بمصادر خارجية (التخلي عن الخدمات داخل المؤسسة)[62]. على سبيل المثال، قام المصرف الذي تكلمنا عليه مؤخرًا، بخفض عدد الدرجات الوظيفية من أربع عشرة إلى سبع. وتبدأ الدرجات الإدارية عند الدرجة الرابعة، لذا بقيت هناك تراتبية صغيرة قبل الوصول إلى الدرجة الإدارية. ونتيجة إعادة التنظيم، كان على الموظفين إعادة تقديم طلباتهم للوظائف التي يشغلونها، واختار العديد منهم أخذ حزم تعويضات عن التسريح.

هناك عمليات مشابهة حصلت في مؤسسات أخرى في قطاع الخدمات. فعلى سبيل المثال، أظهر غريمشو وآخرون أن التأثير للتغيرات الأخيرة في مؤسسات قطاع الخدمات[63]، تمثل بفتح ثغرة في السلم الوظيفي بين موظفي الدرجات الأدنى والدرجة الأولى في سلم الترقيات: «كان التأثير المباشر الأهم للتراتبية الوظيفية المسطحة، إزالة البنيان الضروري للتقدم المهني»[64]. وأصبح الانتقال إلى أول درجة في السلم الإداري معتمدًا، بشكل متزايد، على التقويمات الفردية، ويقول غريمشو وآخرون: «يعرف الموظفون الذين

(62) انظر: Paul Thompson and Chris Warhurst, eds., *Workplaces cf the Future* (Basingstoke: Macmillan, 1998).

(63) Damian Grimshaw [et al.], «Organisations and the Transformation of the Internal Labour Market in the UK,» *Work, Employment and Society* 15, no. 1 (March 2001): 25-54; «The Restructuring of Career Paths in Large Service Sector Organisations: «Delayering», Upskilling and Polarisation,» *Sociological Review* 50, no. 1 (February 2002): 89-115.

انظر أيضًا: Crompton, *Employment and the Family: The Reconfiguration cf Work and Family Lıfe in Contemporary Societies*, chap. 3.

(64) Grimshaw [et al.], «Organisations and the Transformation of the Internal Labour Market in the UK,» 38.

لديهم طموحات للترقي في المؤسسة، أنهم يواجهون بذل «كل شيء أو لا شيء» من الجهد والوقت للانتقال إلى وظيفة من المستوى المتوسط»[65].

وهكذا، يبدو أن المنافسة من أجل الترقية هي أحد العوامل المرتبطة بتكثيف التوظيف المتزايد[66]. وفي جميع المستويات، يجب على الأشخاص الذين يريدون الترقية، أن يعملوا ساعات طويلة (وساعات العمل في بريطانيا هي من ضمن الأطول في أوروبا، وهي حتى أطول منها في الولايات المتحدة). وتتضمن المزايا للإدارة ذات الالتزام العالي، ثقافة البيع، وتحديد الأهداف، ومن المتوقع من الأشخاص القابلين للترقية أن يتجاوزوا هذه الأهداف. كما أنه متوقع من الأشخاص الذين يريدون الترقية أن يعملوا، دائمًا، بدوام كامل. وهذه مجرد بعض الأسباب التي فشلت بسببها النساء (نسبيًا)، في الوصول إلى أعلى مراكز في البُنية المهنية، حتى مع إزالة الحواجز الرسمية لتوظيفهن ولتقدمهن المهني بالإجمال، ولا تزال النساء يخصصن معياريًا بأعمال الرعاية، والأعمال المنزلية، وما زلن يجدن صعوبة كبيرة، إن لم تكن مستحيلة، في المحافظة على مستوى الالتزام بالوظيفة الذي تتطلبه الترقية[67].

وهكذا، أدت التغيرات في إدارة الموظفين، إلى زيادة كثافة العمل، والإحساس بعدم الأمان الوظيفي، على الرغم من أن البيانات على المستوى الإجمالي، تشير إلى أن الوظائف، لم تصبح، في الواقع، أقل أمانًا[68]. وهكذا، فإن النقطة الأساس في هذا النقاش في شأن الترقية والمهن، هي الإشارة إلى

---

(65) Grimshaw [et al.], «The Restructuring of Career Paths in Large Service Sector Organisations: «Delayering», Upskilling and Polarisation,» 109.

(66) Burchell, Ladipo and Wilkinson, eds., *Job Insecurity and Work Intensification.*

(67) Crompton, *Employment and the Family: The Reconfiguration of Work and Family Life in Contemporary Societies.*

(68) عدّ ويلكنسون ولاديبو، أن أحد الأسباب التي يشعر فيها الأشخاص بعدم الأمان، يعود إلى العمليات غير المقيدة في الأسواق المالية: «من المواضيع المتكررة في نماذج دراسات الحالة التي قمنا بها، هي قيام من هم في الإدارة العليا بالنظر إلى الوراء لحماية أنفسهم من عمليات الاستحواذ العدائية، بينما، يحققون، في الوقت نفسه، المكاسب الانتهازية من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ. حتى عندما يكون المديرون غير راضين بوجود الضغوط على قواهم العاملة، غالبًا ما كانوا يشعرون بالعجز عن اتخاذ القرارات الحقيقية المتعلقة بالإدارة الداخلية لشركاتهم بسبب القوى الخارجية التي تسيطر على رؤوس أموالهم». انظر: Wilkinson and Ladipo, «What Can Governments Do?,» 179.

كيفية مساهمة التغيرات في ممارسات أرباب العمل في التفاوت والاستقطاب الاجتماعي المتزايد. والنقطة الأخرى التي يجب تأكيدها، هي أن هذه التغيرات ليست مجرد نتيجة نوع من أنواع العمليات الحتمية، ولكنها حدثت من جراء أفعال متعمدة وتحولات في الاستراتيجية الإدارية. ومن دون اللجوء إلى نظريات المؤامرة، لا يمكن الشك في أن فردانية التوظيف هي، إلى حد ما، نتيجة التفكك والإضعاف المنتظم لمؤسسات التمثيل الجماعي (الاتحادات العمالية) الذي حدث في عهد مارغريت تاتشر، والذي لم تتعاف منه منذ ذلك الحين.

وكما في المثال الاسكندنافي المتعلق بالتوظيف في مجال الرعاية المنظم من خلال الدولة، مقارنات الدخل بين بلدان عدة، إلا أن استراتيجيات تنظيم التوظيف النيوليبرالية ليست الطريقة الوحيدة أو حتى الطريقة الفضلى. فكما يقول ويلكنسون ولاديبو، تشير الأدلة من الدول الأخرى (مثل هولندا وألمانيا واليابان إضافة إلى الدول الاسكندنافية) إلى أن الحماية القانونية (ضد التسريح، في أوقات التغير التقاني، والتدريب، ومستويات الأجور والأمان[69]، وساعات العمل، باختصار، زيادة تنظيم سوق العمل) مرتبطة بالنجاح الاقتصادي والتعافي من الصعوبات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، تتطلب أي إجراءات عمل، حدًا أدنى من التعاون لتعمل بطريقة فعالة[70]، وبالتالي، فإن اكتساب ثقة الموظفين وولائهم أمر ضروري، وتؤدي علاقات التوظيف الفردية إلى تأكل هذه الثقة.

في هذا القسم، تم اعتبار أن التغيرات في المصافي المؤسساتية للطبقة الناتجة من تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية النيوليبرالية وتطويرها، أدت دورًا مهمًا، وإن لم يكن وحيدًا، في توسيع التفاوت الطبقي في بريطانيا. وبطريقة مشابهة، كان تعزيز «الاختيار» الفردي في مجالات مثل التعليم والرعاية الاجتماعية، استراتيجية متعمدة إلى حد كبير. وهكذا، فإنه من المفارقة

---

(69) المصدر نفسه.

(70) Paul Edwards, «Late Twentieth Century Workplace Relations: Class Struggle without Classes,» in Rosemary Crompton [et al.], eds., *Renewing Class Analysis* (Oxford: Blackwell, 2000), 144.

أن يكتب العديد من المنظرين الاجتماعيين عن الفردانية وكأنها اتجاه حتمي مرتبط بظروف الحداثة الانعكاسية. إن هدفنا هو اعتبار أن العقود الأخيرة لم تشهد تحولًا اجتماعيًا لا يمكن التصدي له، بقدر ما شهدت تكثيفًا للرأسمالية المرتبطة بهيمنة النيوليبرالية السياسية والاقتصادية المتزايدة.

كما دعم بعض منظري الطبقة، خصوصًا سافيج، التحول في التحليل الطبقي إلى المستوى الحقيقي:

يجب عدم النظر إلى المكافآت الطبقية، في ما يتعلق بالحق في المطالبة بدخل أعلى أو مراكز مميزة في تقسيم العمل، على أنها تعود إلى تأثير بُنية طبقية شاملة أو إلى عمل السوق العقلاني، وإنما يجب عدّها بأنها تعود إلى إنجازات الأفراد الذين اعتمدوا على موارد متنوعة... إن البُنى الطبقية ماثلة في حياة الناس[71].

ولكن، في هذا الفصل، اعتُبِرَ أنه لا يتعين علينا بالضرورة رفض وجهة النظر تلك من دون إعمال الفكر، وإنما ينبغي في الوقت نفسه عدم التوقف عن التركيز على الضغوط والعمليات التي تكوّن البُنى التي يوجد فيها الأشخاص. ويمكن تغيير هذه الضغوط وتلك العمليات وإعادة تكوينها، فكما عدّ هيلز: «للسياسات أهميتها، ونحن أحرار لنختار في ما بينها»[72]. وبالعودة إلى استنتاجات الفصل السابق، تم الاعتبار، في ما يتعلق بالتحليل الطبقي، أن الفعل والبُنية مترابطان، وعلينا إبقاء التركيز المزدوج على الاثنين.

العودة إلى التعريفات: المقاربة المطورة في هذا الكتاب

من أهم المواضيع المطروحة في هذا الكتاب أنه، على الرغم من مدى التغيرات التي تميز المجتمعات الحديثة وسرعتها، يجب أن لا تطغى علينا الحماسة للتخلي عن المقاربات السابقة للطبقة والطبقية أو رفضها. وكان ماركس

(71) Michael Savage, *Class Analysis and Social Transformation* (Buckingham: Open University Press, 2000), 150.

(72) Hills, *Inequality and the State*, 261.

وفيبر على حد سواء، على سبيل المثال، يطوران مفاهيم لتحليل المجتمعات التي كانت مختلفة كثيرًا، من جوانب عدة، عن تلك التي نعيش فيها اليوم، لكن، مع ذلك، أسست كتاباتهما عددًا من المبادئ الأساسية التي لا تزال لها علاقة بتحليل الطبقة والتراصف المعاصر. وهكذا، استمرت المهنة (الوظيفة) لتكون مؤشرًا مهمًا إلى فرص الحياة والعلاقات الاقتصادية الطبقية، على حد سواء. وعلى سبيل المثال، يمكن إيجاد انعكاسات واضحة لآراء ماركس وفيبر في نقاش غولدثورب للعلاقات الوظيفية بالنسبة إلى التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي (الفصل الرابع). وحدد كل من ماركس وفيبر، وإنما بطرائق مختلفة نوعًا ما، صراعات ونزاعات (طبقية) لا يمكن حلها، متضمنة في بناء رأسمالية السوق، وهي صراعات ونزاعات لا نزال نعيشها حتى اليوم. كما حدد فيبر أهمية المكانة بوصفها جانبًا مستقلًا (نسبيًا) للتراصف، وهي نظرية تم تطويرها بطريقة مثمرة من خلال المنظرين السياسيين المعاصرين(73).

وفي الواقع، (وتماشيًا مع نظريات ماركس وفيبر)، تم وصف الطبقة في الفصل السادس، على المستوى التجريدي، بوصفها مفهومًا اقتصاديًا (كما يقدم الفصل السادس، ملخصًا للموقع). ولكن، تم الاعتبار أن ذلك لا يعني أنه يجب تقييد التحليل الطبقي بالتحليل الاقتصادي، في الوقت نفسه، كما هي الحال في تحديد العوامل الثقافية في نظرية الفعل العقلاني التي وضعها غولدثورب(74). وستؤدي مثل هذه الاستراتيجية، كما تم الاعتبار في الفصل السابق، إلى ثغر كبيرة في فهمنا للعمليات المهمة المرتبطة بمواضيع مهمة جدًا في التحليل الطبقي، مثل استمرار الفوارق الطبقية في الحَراك الاجتماعي والتحصيل العلمي.

إن تمييز الطبقة، بشكل تجريدي، بوصفها مفهومًا اقتصاديًا (انظر الفصل السادس)، هو أحد الأسباب التي تجعل هذا الكتاب يبتعد من نقاش منتظم للعرق. ومن الواضح أن اللامساواة المرتبطة بالعرق مهمة ودائمة. ولكن،

---

(73) Nancy Fraser, «Rethinking Recognition,» *New Left Review* 3 (May-June 2000): 107-120.

(74) John H. Goldthorpe, *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration of Research and Theory* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

على الرغم من أننا لا نصر على تعريف صحيح للطبقة، فإن الموقف المتبع في هذا الكتاب هو أن اللامساواة المرتبطة بالعرق (والجندر) هي، إلى حد بعيد، نتيجة سوء الاعتراف والخضوع الطبقي، بدلًا من العمليات الطبقية الاقتصادية[75]. إن الرأسمالية بحد ذاتها لا تكترث لمميزات الأشخاص الذين يجدون مواقع لهم ضمن بُنيتها، على الرغم من وجوب تعديل هذا التأكيد فورًا، بالإشارة إلى أنه، على الرغم من أن الرأسمالية قد تكون لا تكترث لمميزات هؤلاء الأشخاص، ولكن أرباب العمل والمديرين ليسوا غير مكترثين. ومع ذلك، على الرغم من أنه غالبًا ما يكون العرق والجندر مهمين لتحديد تموضع الأشخاص في تلك البُنى، فليس العرق والجندر مهمين لوجود الرأسمالية.

يقول فريزر، بالنسبة إلى سوء الاعتراف:

إن الأمر ليس مجرد سوء ظن بالمرء، أو احتقاره والتقليل من قيمته في مواقف الآخرين واعتقاداتهم، وفي تمثيلهم، بل هو رفض إعطائه المكانة بوصفه شريكًا كاملًا في التفاعل الاجتماعي، نتيجة أنماط القيمة المتمأسسة التي تكوّن الفرد بطريقة لا يستحق معها، نسبيًا، الاحترام والتقدير، ويشكل سوء الاعتراف شكلًا من أشكال الخضوع المتمأس[76].

ويعني سوء الاعتراف أنه يتم منع المجموعة المعرفة بهذا الشكل من المشاركة نظيرًا في الحياة الاجتماعية. وهكذا، فإن تصحيح سوء الاعتراف يعني تغير المؤسسات والقيم المعيارية التي تنظم التفاعل، والتي تحول دون المساواة في المشاركة[77]. كما تسهل استحقاقات المواطنة الاجتماعية (انظر الفصل السادس)، هذه المشاركة. ويمكن الاعتبار أنه في العديد من المجتمعات الغربية، سار تصحيح سوء الاعتراف المتعلق بالنساء شوطًا بعيدًا، بكونه ما عاد يُنظر إلى النساء على أنهن أدنى من الرجال، وقد حققن

(75) Fraser, Ibid.

(76) المصدر نفسه، ص 113-114.

(77) المصدر نفسه، ص 115.

حقوقهن المدنية الكاملة. بيد أنه من المؤكد أن المعتقدات المعيارية العميقة المتعلقة بالجندر لا تزال تحول دون المساواة في المشاركة، وعلى نحو خاص، تخصيص الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية للنساء. ويمكن تطوير حجة موازية في ما يتعلق بالعرق - أي إنه أُحرِز بعض التقدم في تحقيق الحقوق المدنية - في حين يجب أن نبقى مدركين لاستمرار التفاوت المرتكز على العرق.

إن المحاججة بأن للتفاوت المرتبط بالعرق والجندر والطبقة أسبابًا سابقة مختلفة، لا تعني أكثر من ذلك الأمر، فهي لا تشير إلى أي حكم على أن أي منها، هو «أكثر أو أقل» أهمية بوصفه موضوعًا لاستقصاء العلوم الاجتماعية. ولكن، ذلك يمثل أحد أسباب تطوير الحجة، في الفصلين الخامس والسادس، المتعلقة باستحالة إيجاد مقاربة نظرية واحدة وشاملة متعلقة بالطبقة والتراصف (أو اللامساواة بالإجمال). وقد يختلف بعض منظري الطبقة مع هذا الرأي. فإذا ما عدّت الطبقة، أساسًا بوصفها بُنية اجتماعية وثقافية، تكون عندها الطبقة والعرق (والجندر) ظواهر لها الترتيب نفسه، أما الامتناع عن مناقشة العرق فيبدو وكأنه إغفال خطير. ويمكن القول إن سكيغز يتخذ موقفًا قريبًا جدًا من الموقف الذي يقول بأن الطبقة، في الجوهر، ثقافية، معتبرًا، على سبيل المثال، أن: «الحديث عن المنبوذ الخطير، والجماعة المدنية والثوري الغريب، والنساء المعديات، ومن لا يمكن شفاؤه، أنتج ما يُعرف بالطبقة[78]. وكما ناقشنا في الفصل السادس، عدّ سكيغز أن سوء الاعتراف، أساس في توليد الطبقة وتحديدها، وعلاوة على ذلك، فإن سوء الاعتراف يُترجم إلى ما هو اقتصادي، بما أن الطبقة العاملة لا يمكنها أن تمتلك نفسها. ولكن القوة الرمزية للطبقة المتوسطة تمكنها من امتلاك ثقافة الطبقة العاملة[79]. «بينما الطبقات الوسطى منهمكة بامتلاك القيمة المتبادلة التراكمية لنفسها، من خلال استخدام التعلق بثقافات ليست من صنعها والابتعاد منها واختبارها، تصنع الطبقات العاملة الثقافة التي تُعرف بها نفسها على أنها ناقصة والتي تعدّ نفسها بائسة، وقيمتها

(78) Beverley Skeggs, *Class, Self, Culture*, Transformations (London: Routledge, 2004), 3.

(79) المصدر نفسه، ص 176.

عديمة الفائدة». ومع ذلك، يساهم العرق والجندر في تكوين الطبقات المحسوسة (بدل المجردة). وفي هذا الكتاب، نوقشت مساهمة الجندر في هذا التكوين، بشكل واسع، ليس أقله بسبب أهمية الانتقادات النسوية لمقاربة إجمالي التوظيف للتحليل الطبقي. وعليه؛ فإن الجندرية (إذا جاز التعبير)، متضمنة في العمليات التي تولد الطبقات المحسوسة، خصوصًا مع أهمية العائلة في ما يتعلق بإنتاج الطبقة. وبالتأكيد، من الممكن اعتبار أن العرق هو متضمن بالطريقة نفسها مثل الجندر. وإذا كانت الولايات المتحدة، بدل بريطانيا، هي المرجع التجريبي الأساس في نقاشنا، فمرة أخرى، يصبح عدم إيلاء الانتباه للعرق غير مبرر[80]. ومع ذلك، من الممكن عدّ الغياب النسبي للعرق عن نقاشاتنا، نقطة مهمة للانتقاد.

هكذا وبدلًا من السعي إلى تطوير مقاربة محسنة أكثر حداثة وشمولية للطبقة والتراصف، عددنا، في هذا الكتاب، أنه لا توجد هناك «طريقة واحدة هي الأفضل»، وأنه يجب أن يركز هؤلاء المختصون في الموضوع على مفاهيم وأساليب معينة، متوافرة أصلًا وملائمة للموضوع قيد الدرس. كما عددنا في الطبعة الثانية من الكتاب: «تكمن الطريقة المثمرة أكثر من غيرها للتحليل الطبقي ضمن علم الاجتماع، في الاعتراف بالتعدد والاختلاف، بدلًا من فرض الاختيار بين المواقف المتعارضة أو محاولة إيجاد مقاربة نظرية جديدة كليًا أو قديمة معدلة»[81]. وفي سياق مماثل، تم الاعتبار، أنه على الرغم من أهمية الاعتراف بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حصلت في العقود القليلة الأخيرة، يجب أن نكون حذرين من التأكيد أن المجتمعات حاليًا مختلفة تمامًا، إلى حد حدوث نوع من تحول مجتمعي، جعل من المفاهيم والأفكار القديمة غير ذات صلة وغير مجدية.

في هذا الفصل الأخير، افترضنا أن العديد من التغيرات التي حصلت بوصفها دليلًا على هذا التحول المجتمعي، في الواقع، تُفهم بوصفها نتيجة لإعادة بروز

---

(80) Devine, *Social Class in America and Britain.*

(81) Rosemary Crompton, *Class and Stratification*, 2nd ed. (Cambridge, UK: Polity, 1998), 203.

النيوليبرالية السياسية والاقتصادية. وهكذا، في ملاحظاتنا الختامية، سنقوم بتمرين مختصر (قد يكون خطرًا)، أي دراسة إمكان بروز قوى موازنة ضد الاتجاهات الحديثة.

إمكان العمليات الموازنة

في بريطانيا، كما في العديد من الدول الغربية الأخرى، طُورت البُنية الوظيفية خلال نصف القرن الأخير، أي، نسبيًا، انخفضت نسبة الوظائف الروتينية واليدوية، وكانت هناك زيادة مطابقة في وظائف أفضل. وبالتالي، بالنسبة إلى كثيرين، وفي الواقع، بالنسبة إلى الأكثرية، كانت أوقاتًا من الازدهار المادي المتزايد. لذا، قد يبدو أنه من الخطأ الاستمرار في تأكيد استمرار التفاوت الطبقي (في الواقع، هذه من مميزات نظرية سوندرز المتعلقة بالحَراك الاجتماعي، الملخصة في الفصل الأخير). ولكن، كما رأينا، توقف الاتجاه نحو انخفاض التفاوت الطبقي في ثمانينيات القرن العشرين، وهو عقد تطابق مع إدخال السياسات النيوليبرالية الاقتصادية والاجتماعية. وبعد الإصلاحات التي قامت بها الحكومة العمالية الجديدة، يبدو أن الزيادة الفعلية في اللامساواة قد توقفت بالنسبة إلى المجموعات الأفقر في المجتمع، ولكن لا يوجد هناك انعكاس لذلك حتى الآن. والنقاط الأخرى موضع الاهتمام هي أن البُنية الطبقية تبدو وكأنها أصبحت أكثر صلابة، كما يظهر من خلال انخفاض الحَراك الاجتماعي والتضاؤل الواضح للفرص بالنسبة إلى غير المؤهلين بشكل جيد من أجل أن يشقوا طريقهم صعودًا في المؤسسات. وكما سنرى، عدّ ويلكنسون أن المجتمعات الأقل تساويًا (أي المجتمعات التي تتميز بتوزيع أوسع للدخل)، تتميز أيضًا، بتأثيرات طبقية أكثر حدة ومشكلات نفسية - اجتماعية. ويبدو التفاوت الكبير، سيئًا للمجتمع كله[82].

ومع ذلك، يمكن الاعتبار أن الزيادة في الاستقطاب الاجتماعي في بريطانيا، الذي تم وصفه سابقًا، جاء نتيجة العوامل المترابطة للتغيرات

(82) Richard G. Wilkinson, *The Impact cf Inequality: How to Make Sick Societies Healthier* (Abingdon: Routledge, 2005).

المعيارية (مثل التغيرات في علاقات الجندر وفي العائلة)، والتغيرات التقانية (تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات العالمية مثل الإنترنت) والعولمة. ويُشار أحيانًا، إلى أن هذه التغييرات هي خارج سيطرة أي مجموعة، أو أي دولة قومية. ولكن هذا الموقف يميل إلى حجب حقيقة أن مدى الاستقطاب الاجتماعي يتغير كثيرًا بين الدول القومية، ويميل إلى أن يكون أكبر في تلك البلدان التي يكون فيها التفكير السياسي والاقتصادي النيوليبرالي أكثر تأثيرًا.

وكما أشرنا سابقًا، ازداد التفاوت في الدخل بشكل سريع، في بريطانيا، في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وفي نهاية التسعينيات، أظهرت البيانات عن دراسة الدخل اللوكسمبورغية (Luxembourg Income Study) أنه من بين 15 دولة غربية، كانت الولايات المتحدة وأيرلندا وحدهما، لديهما معدلات فقر أعلى من المملكة المتحدة[83]. وأدت السياسات التي أدخلتها الحكومة العمالية الجديدة إلى تحسين الوضع نوعًا ما بالنسبة إلى ذوي الدخل الأدنى، وخصوصًا بالنسبة إلى أطفالهم[84]، ولكن الارتفاع المستمر في مداخيل من هم في أعلى المراكز أدى إلى عدم تقليص الهوة بين القمة والأسفل بشكل كبير، على الرغم من أن الأسفل التحق، نوعًا ما، بالوسط.

وتم الاعتراف، منذ وقت طويل، بأن الفوارق الطبقية، مرتبطة بانتظام، بمجموعة كبيرة من التفاوتات، وبالفعل، كان ذلك أحد أهم نقاط الدفاع لمناصري التحليل الطبقي في وجه منتقديهم[85]. وفي جميع الدول المتقدمة، فإن معدل العمر المرتقب هو أقصر بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة بالنسبة إلى من هم في أسفل الهرم الاجتماعي ممن هم في قمته. ولكن، ما أصبح يبدو واضحًا، على نحو متزايد، أن هذه الفوارق هي أقل حدة في المجتمعات الأكثر تساويًا (أي تلك الدول التي تتميز بتوزيع أوسع للدخل) منها في المجتمعات الأقل تساويًا، أي دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة. ويكون

---

(83) Hills, *Inequality and the State*, 57.

(84) المصدر نفسه، ص 230.

(85) على سبيل المثال: John H. Goldthorpe and Gordon Marshall, «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques,» *Sociology* 26, no. 3 (August 1992): 381-400.

لدى الأشخاص، بأي مستوى من الدخل، معدلات أدنى للوفيات إذا كانوا يعيشون في مجتمعات أكثر تساويًا[86]. كما أن المؤشرات الاجتماعية السلبية الأخرى، مثل معدلات الجريمة، ومعدلات الحمل لدى المراهقين، ومعدل وفيات الأطفال، تكون أيضًا أكثر ارتفاعًا في المجتمعات الأقل تساويًا[87]. ويثق الأشخاص، بعضهم ببعض، بمستوى أقل في البلدان التي تتميز بفوارق أكبر في الدخل، وتكون نوعية العلاقات الاجتماعية أدنى عندما تكون الفوارق الطبقية أعلى[88]. وباختصار، لأقصى حالات اللامساواة، وحتى في المجتمعات الغنية، تأثير سلبي على نسيج المجتمع الاجتماعي كله. وتشير هذه النتائج، كما افترضنا سابقًا، إلى أنه لا يكفي التركيز على تحسين قدرات المنبوذين اجتماعيًا، وإنما يجب أيضًا تفعيل الإجراءات للتحويل، أو في الأقل تعديل بُنى الحرمان الاجتماعي والاقتصادي[89]. وتظهر المقارنات على النطاق الوطني، مثل الأدلة التجريبية (التي لُخص بعضها في هذا الفصل) التي تشير إلى أن بعض المجتمعات الرأسمالية الصناعية هي أكثر تساويًا، بدرجة كبيرة، من غيرها، أنه يمكن، بالفعل، تحقيق هذه التعديلات.

عدّ ويلكنسون أن «مزيج السوق واللامساواة يهدد بتقويض الحيوية العامة واستبدالها باتجاه اعتبار الأشخاص الآخرين مجرد جزء من المحيط المادي الذي يجب استغلاله من أجل الربح الشخصي»[90]. ولكن، كما اعتبرنا في هذا الكتاب، ساهمت السياسات المتأثرة بالنيوليبرالية، كثيرًا، بتشجيع هذا النوع من التفكير. وتم توجيه الموظفين كي يصبحوا «أصحاب المبادرة بأنفسهم»،

---

(86) Wilkinson, *The Impact cf Inequality: How to Make Sick Societies Healthier*, 134.

(87) المصدر نفسه، و Janet C. Gornick and Marcia K. Meyers, *Families that Work: Polices for Reconciling Parenthood and Employment* (New York: Russell Sage Foundation, 2003).

(88) إن حجج ويلكنسون الرئيسة موجهة ضد المشكلات الاجتماعية - النفسية في «مجتمع السوق» في أقصى حالاته. لذا، يتوجه العديد من حججه نحو تحسين نوعية العلاقات الاجتماعية، حيث تؤدي الديمقراطية الاقتصادية وإدخال حس «السيطرة الفعلية» دورًا كبيرًا.

(89) بالفعل، عدّ ويلكنسون أن: «استبدال التساوي بالفرص بالتساوي بالنتائج بوصفه هدفًا سياسيًا، يعكس فشلًا كبيرًا حتى عند البدء بالتفكير الجدي بأسباب ومشكلات مجتمعنا». انظر: Wilkinson, Ibid., 284.

(90) المصدر نفسه، ص 300.

وأنشئت شبه الأسواق في الخدمات العامة (حيث لم تتم، فعلًا، خصخصة الخدمات العامة)، وأصبح ركاب القطار الآن زُبنًا. وفي الفصل الثاني من هذا الكتاب، أشرنا باختصار إلى نظرية بولانيي التي تقول بأن المجتمعات الرأسمالية تتميز بحركة مزدوجة؛ أي إنه حتى مع سعي داعمي الأسواق التي تعدل ذاتها، إلى إزالة جميع القيود على حرية عملها، تسعى الحركات الإصلاحية إلى الحد من تأثير قوى السوق:

لم تكن قد أُنشئت سوق عمال تنافسية في بريطانيا، حتى العام 1834. ولذا لا يمكن القول إن الرأسمالية الصناعية، بوصفها نظامًا اجتماعيًا، كانت موجودة قبل هذا التاريخ. ولكن، بعد ذلك على الفور، بدأت الحماية الذاتية للمجتمع: قوانين المصانع والتشريعات الاجتماعية، كما ظهرت حركة الطبقة العاملة، السياسية والصناعية[91].

في عرض بولانيي، وُصفت الحركات المعاكسة ضد تأثير قوى السوق بكونها عفوية:

امتلكت الحركة المضادة للنيوليبرالية الاقتصادية والحركة التجارية جميع المميزات التي لا يمكن التشكيك فيها، لردات الفعل العفوية. وبدأت العديد من النقاط غير المترابطة، من دون أي روابط بين المصالح المتأثرة مباشرة أو أي مطابقة أيديولوجية بينها، بوصفها مجرد نتيجة للتحقيق المتزايد لطبيعة المشكلة قيد الدرس؛ لأنه إذا كان اقتصاد السوق يشكل تهديدًا للعناصر البشرية والطبيعية للنسيج الاجتماعي، كما أصررنا، فماذا علينا أن نتوقع غير حاجة مجموعة كبيرة من الأشخاص إلى ضغط من أجل نوع من أنواع الحماية؟ ومن المتوقع أن يحدث ذلك من دون أن يكون لديهم أي تحيز نظري أو فكري، وبصرف النظر عن مواقفهم تجاه المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق[92].

هناك، بالفعل، العديد من الأمثلة المعاصرة للضغوط الوطنية والعالمية

(91) Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston, MA: Beacon Press: Boston, 1957), 83.

(92) المصدر نفسه، ص 149-150.

التي تدعو إلى الحاجة الملحة إلى حماية المجتمعات الإنسانية ضد أعمال قوى السوق غير المقيدة. ولعل أحد الأمثال الواضحة، هو ضغوط الحركات البيئية (انظر الفصل الخامس)، ضد ارتفاع حرارة الأرض. وتقع مناقشة مثل هذه الحركات خارج نطاق هذا الكتاب، ولكن تأثير الحجج البيئية طاول جميع المستويات السياسية والسلوكية.

والمثال الآخر على الضغوط المحتملة لعكس السياسات النيوليبرالية، هو الضغوط المتزايدة ضمن الأسرة، حتى في المجتمعات الغربية الغنية، التي برزت نتيجة التوظيف المتزايد للنساء، خصوصًا الأمهات. وكانت مشكلة إعادة الإنتاج البشري في الرأسمالية الصناعية، ولفترة قصيرة، نسبيًا، قد حُلت بتخصيص النساء للأعمال المنزلية غير المدفوعة. وبالفعل، يمكن الافتراض أن سعي النقابات العمالية من أجل أجر عائلي، يؤمن دخلًا كافيًا لرجل عامل لكي يعيل نفسه وعائلته، كان، في أواخر القرنين التاسع عشر والقرن العشرين، مثالًا مهمًا على الحركات المعاكسة التي حددها بولانيي[93]. ولكن، المطالبات النسائية بالحق في التوظيف (والحاجة الاقتصادية المتزايدة للأسر ذات الدخل المزدوج) أدت إلى زعزعة هذا النسق. ولدى العديد من الدول الغربية معدلات خصوبة منخفضة، وأصبحت العائلة هدف الاهتمام السياسي الأساس.

وكما ناقشنا في الفصول السابقة، حُلت مشكلة التوظيف النسائي المتزايد، إلى درجة كبيرة، بالإعانات الحكومية في موارد الرعاية. ولكن، في بلدان أخرى (خصوصًا الولايات المتحدة، وبدرجة أقل، بريطانيا)، تُرك هذا الأمر إلى حد كبير للسوق. ولكن غورنيك ومايرز، عدّا الآتي: «كانت نتائج التجربة الأميركية التي حملت حلولًا مرتكزة على السوق [لحاجات العائلات ذات الدخل المزدوج]، كارثية بالنسبة إلى العديد من الأهالي والأطفال

(93) Wally Seccombe, *Weathering the Storm: Working-class Families from the Industrial Revolution to the Fertility Decline* (London; New York: Verso, 1993).

الأميركيين»[94]. وفي دراستهما المقارنة لاثنتي عشرة دولة، كانت نتائج الدول الاسكندنافية الأربع (الدانمارك، والسويد، والنرويج، وفنلندا)، الأفضل بالنسبة إلى سلسلة كاملة من المؤشرات، بما فيها ساعات العمل الأسبوعية المشتركة، وصحة الأطفال والفقر، والحمل لدى المراهقين والعديد غيرها. وجاءت نتائج الدول الثلاث الناطقة باللغة الإنكليزية (المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة) في أدنى المستويات. وجاءت دول أوروبية أخرى (بلجيكا، وفرنسا، وهولندا، واللوكسمبورغ، وألمانيا) بين الحدين الأقصى والأدنى[95]. كما تظهر المقارنات الأوروبية أن معدلات الخصوبة انخفضت بدرجة أقل في البلدان التي تقدم حكوماتها الدعم الجيد للعائلات ذات الدخل المزدوج[96]. وهكذا، كما عدّ غورنيك ومايرز، فإن هناك حاجة إلى الدعم المادي النظامي بالنسبة إلى العائلات، إضافة إلى تنظيم العلاقات الوظيفية وحقوق الموظفين الفردية، ليس من أجل محاربة التفاوتات المتعمقة على المستوى الوطني فحسب، وإنما أيضًا، من أجل تحسين التبادل الحالي المفروض، خصوصًا في المجتمعات النيوليبرالية، بين مصالح الرجال والنساء والأطفال[97]. ويتطلب الدعم النظامي المتعلق بالعائلة، زيادة الضرائب وتحويل الموارد نزولًا بدلًا من صعودًا.

وإن هذه الأنواع من القضايا المتعلقة بالحياة العائلية والرعاية التي عدّت، تاريخيًا، مسائل متعلقة بالنساء، اكتسبت المزيد من الأهمية والاعتراف، على الصعيدين الوطني والعالمي على حدٍّ سواء. ومن المثير للاهتمام أنه على الرغم من أن التأثير المادي لتلك الضغوط هو أكبر في ما يتعلق بالطبقة العاملة، إلا أن مشكلات الصراع بين العمل والعائلة، هي في الواقع أكبر بالنسبة إلى

---

(94) Gornick and Meyers, *Families that Work: Polices for Reconciling Parenthood and Employment*, 107.

(95) المصدر نفسه، ص 258.

(96) Jeanne Fagnani, «Fertility Rates and Mothers' Employment Behaviour in Comparative Perspective: Similarities and Differences in Six European Countries,» in Crompton, Lewis, and Lyonette, eds., *Women, Men, Work and Family in Eurcpe.*

(97) Gornick and Meyers, Ibid., chap. 9, and Crompton, *Employment and the Family: The Reconfiguration cf Work and Family L:fe in Contemporary Societies.*

الموظفين الإداريين وأصحاب المهن التخصصية، خصوصًا في المجتمعات النيوليبرالية، حيث يعملون ساعات أطول[98]. ولعل أحد أهم الطرائق التي يمكن من خلالها تخفيف هذه الضغوط، يتمثل بخفض كثافة العمل (وساعات العمل)، أي بوضع قيود على «حق أرباب العمل في الإدارة». وبالتالي، من الممكن أن تأتي هذه الأنواع من الضغوط باتجاه تنظيم السوق (التوظيف)، المستمدة من الضغوط على العائلة، عبر الطيف الاجتماعي كله. وكما تم الاعتبار في هذا الفصل، يؤدي مثل هذا النوع من تنظيم التوظيف، أيضًا، إلى تعزيز نوعية الوظائف المتوافرة، أي تطوير البُنية الطبقية التي تحسن، أيضًا، الوظائف ذات المستوى الأدنى.

ويمكن مضاعفة الأمثلة المحددة للحركات المعاكسة، أبعد من تلك التي ولدتها أزمة البيئة والعائلة (على سبيل المثال، أنظمة المبادلة الاقتصادية المحلية (LETS) (Local EconomicTrading Systems) وأعمال الشغب المضادة لصندوق النقد الدولي، والحملات المضادة للفقر العالمي، مثل المساعدات الحية (Live Aid)). وعدّ البعض أن الصراعات والتناقضات المتعلقة بالنطام العالمي، تشير إلى «إمكان حدوث أزمة كبيرة في قلب النظام النيوليبرالي ذاته، أي في الولايات المتحدة»[99]. ويقول هارفي إن مثل هذه الأزمة قد يؤدي إلى تعزيز النزعة السلطوية لدى المحافظين الجدد ولكنها، في الوقت ذاته، تفتح الباب أمام أبدال النيوليبرالية.

مرة أخرى، تقع هذه القضايا خارج نطاق هذا الكتاب. ويشير التاريخ الحديث، كما أظهر بولانيي في تحليله التاريخي للحركات المعاكسة ضد «المسعى الطوباوي لليبرالية الاقتصادية لإنشاء نظام السوق الذي ينظم نفسه ذاتيًا» في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلا أنه بالإمكان تحقيق

(98) Clare Lyonette, Rosemary Crompton, and Karin Wall, «Gender, Occupational Class and Work-life Conflict: A Comparison of Britain and Portugal,» *Community, Work and Family* 10, no. 3 (August 2007): 283-308; Crompton, Ibid.

(99) Harvey, *A Brief History of Neoliberalism*, 188.

الحماية الذاتية على المدى الطويل[100]. وهناك أدلة متزايدة على أن الحركات الاجتماعية، وضغوطًا أخرى، تسعى إلى تعديل ذلك. وعلى المدى القصير، يمكن لهؤلاء المهتمين بخفض التفاوتات (خصوصًا التفاوت الطبقي) أن يستمروا في بحث أصوله ومناقشتها، وتأثيره، وما يمكن القيام به للحد منه. ومن أحد أهداف هذا الكتاب، كما آمل، تزويد الباحثين المعاصرين بالأدوات للقيام بذلك.

(100) Polanyi, *The Great Transformation*, 29.

المراجع

Books

Abercrombie, Nicholas and John Urry. *Capital, Labour, and the Middle Classes.* London: Allen and Unwin, 1983. (Controversies in Sociology)

Abrams, Philip [et al.] (eds.). *Practice and Progress: British Sociology 1950-1980.* London: Allen and Unwin, 1981.

Adonis, Andrew and Stephen Pollard. *A Class Act: Myth of Britain's Classless Society.* London: Hamish Hamilton, 1997.

Althusser, Louis. *For Marx.* Harmondsworth: Penguin, 1969.

Bagguley, Paul, Jane Mark-Lawson, and Dan Shapiro (eds.). *Restructuring Place, Class and Gender: Social and Spatial Change in a British Locality.* London: Sage, 1989.

Ball, Stephen J. *Class Strategies and the Education Market: The Middle Classes and Social Advantage.* London: Routledge Falmer, 2003.

Baudrillard, Jean. *For a Critique of the Political Economy of the Sign.* Trans. Charles Levin. St. Louis: Telos Press, 1972.

Bauman, Zygmunt. *Memories of Class: The Pre-History and After-Life of Class.* London: Routledge, 1982.

Baxter, Janeen, Mike Emmison and John S. Western (eds.). *Class Analysis and Contemporary Australia.* Melbourne: Macmillan, 1991.

Beatson, Mark. *Labour Market Flexibility.* London: Department of Employment, 1995.

Beck, Ulrich. *Brave New World of Work.* Cambridge, UK: Polity, 2000.

_______. *Risk Society: Towards a New Modernity.* London: Sage, 1992.

_______ and Elisabeth Beck-Gernsheim. *Individualization: Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences*. London: Sage, 2002.

Beck, Ulrich, Anthony Giddens, and Scott Lash (eds.). *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order.* Cambridge, UK: Polity, 1994.

Bell, Daniel. *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting.* New York: Basic Books, 1973.

_______. *The Cultural Contradictions of Capitalism*. London: Heinemann, 1976.

Bendix, Reinhard. *Nation-Building and Citizenship: Studies of our Changing Social Order* (New York: John Wiley, 1964

_______ and Seymour Martin Lipset (eds.). *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective.* 2nd ed. London: Routledge; New York: Free Press, 1967.

Bennett, Tony [et al.] (eds.). *Culture, Ideology and Social Process.* Batsford Academic and Educational Ltd., 1981.

Benton, Ted. *The Rise and Fall of Structural Marxism: Louis Althusser and His Influence.* London: Macmillan, 1984.

Berger, Peter L. *The Capitalist Revolution: Fifty Propositions about Prosperity, Equality and Liberty.* Aldershot: Gower, 1987.

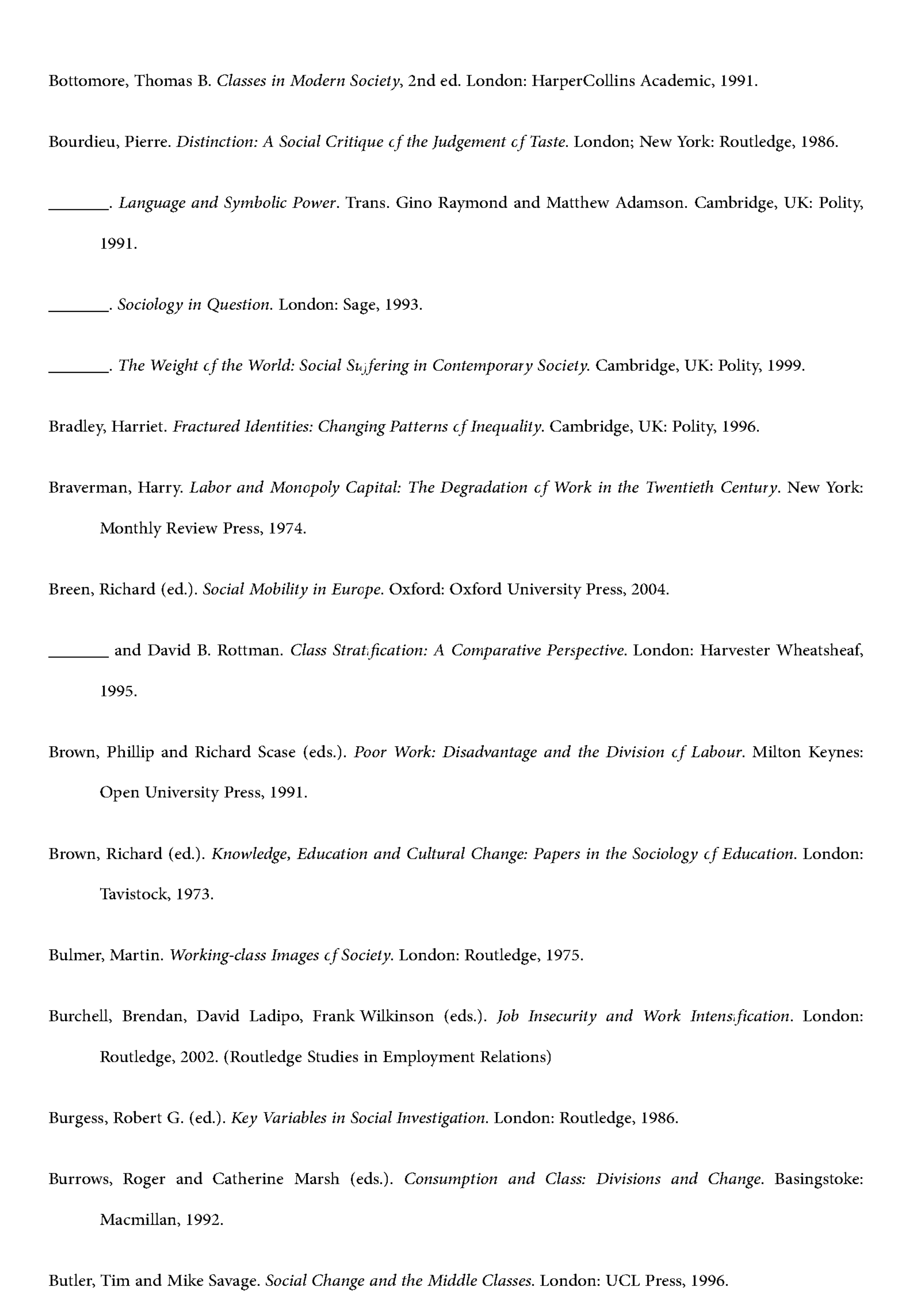
Beteille, Andre (ed.). *Social Inequality: Selected Readings.* Harmondsworth: Penguin, 1969.

Blackburn, Robert M. *Union Character and Social Class: A Study of White-collar Unionism.* London: Batsford, 1967.

Blanden, Jo, Paul Gregg and Stephen Machin. *Intergenerational Mobility in Europe and North America*. London: Centre for Economic Performance, London School of Economics, 2005.

Blau, Peter M. and Otis Duncan. *The American Occupational Structure.* New York: John Wiley, 1967.

Bottero, Wendy. *Stratification: Social Division and Inequality.* Abingdon: Routledge, 2005.



Bottomore, Thomas B. *Classes in Modern Society*, 2nd ed. London: HarperCollins Academic, 1991.

Bourdieu, Pierre. *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste*. London; New York: Routledge, 1986.

________. *Language and Symbolic Power*. Trans. Gino Raymond and Matthew Adamson. Cambridge, UK: Polity, 1991.

________. *Sociology in Question*. London: Sage, 1993.

________. *The Weight of the World: Social Suffering in Contemporary Society*. Cambridge, UK: Polity, 1999.

Bradley, Harriet. *Fractured Identities: Changing Patterns of Inequality*. Cambridge, UK: Polity, 1996.

Braverman, Harry. *Labor and Monopoly Capital: The Degradation of Work in the Twentieth Century*. New York: Monthly Review Press, 1974.

Breen, Richard (ed.). *Social Mobility in Europe*. Oxford: Oxford University Press, 2004.

________ and David B. Rottman. *Class Stratification: A Comparative Perspective*. London: Harvester Wheatsheaf, 1995.

Brown, Phillip and Richard Scase (eds.). *Poor Work: Disadvantage and the Division of Labour*. Milton Keynes: Open University Press, 1991.

Brown, Richard (ed.). *Knowledge, Education and Cultural Change: Papers in the Sociology of Education*. London: Tavistock, 1973.

Bulmer, Martin. *Working-class Images of Society*. London: Routledge, 1975.

Burchell, Brendan, David Ladipo, Frank Wilkinson (eds.). *Job Insecurity and Work Intensification*. London: Routledge, 2002. (Routledge Studies in Employment Relations)

Burgess, Robert G. (ed.). *Key Variables in Social Investigation*. London: Routledge, 1986.

Burrows, Roger and Catherine Marsh (eds.). *Consumption and Class: Divisions and Change*. Basingstoke: Macmillan, 1992.

Butler, Tim and Mike Savage. *Social Change and the Middle Classes*. London: UCL Press, 1996.

Cannadine, David. *Class in Britain*. London: Penguin, 2000.

Castells, Manuel. *The Urban Question: A Marxist Approach*. Trans. Alan Sheridan. London: Edward Arnold, 1977.

Census 1961: Occupation Tables. London: Her Majesty's Stationery Office (HMSO), 1966.

Clark, Jon, Celia Modgil, Sohan Modgil (eds.). *Anthony Giddens: Consensus and Controversy*. Basingstoke: Falmer Press, 1990. (Falmer Sociology Series)

_______, _______ and _______ (eds.). *John H. Goldthorpe: Consensus and Controversy*. Basingstoke: Falmer Press, 1990.

Clarke, John, C. Critcher and R. Johnson (eds.). *Working-Class Culture: Studies in History and Theory*. London: Hutchinson, 1979.

Connell, R. W. [et al.]. *Making the Difference: Schools, Families and Social Division*. Sydney: George Allen and Unwin, 1982.

Coser, L. A. and B. Rosenberg (eds.). *Sociological Theory:A Book of Reading*. London: Collier-Macmillan, 1964.

Crompton, Rosemary. *Class and Stratification*. 2nd ed. Cambridge, UK: Polity, 1998.

_______. *Employment and the Family: The Reconfiguration of Work and Family Life in Contemporary Societies*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006.

_______ and Gareth Jones. *White-Collar Proletariat: Deskilling and Gender in the Clerical Labour Process*. London: Macmillan, 1984.

_______ and Jon Gubbay. *Economy and Class Structure*. London: Macmillan, 1977.

_______, Jane Dennett and Andrea Wigfield. *Organisations, Careers and Caring*. Bristol: Policy Press, 2003.

_______ [et al.] (eds.). *Renewing Class Analysis*. Oxford: Blackwell, 2000.

_______, Suzan Lewis, and Clare Lyonette (eds.). *Women, Men, Work and Family in Europe*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007.

Crook, Stephen, Jan Pakulski and Malcolm Waters. *Postmodernization: Change in Advanced Society*. Beverly Hills, CA; London: Sage, 1992.

Crouch, Colin. *Social Change in Western Europe*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

_______ and Wolfgang Streeck, *Political Economy of Modern Capitalism: Mapping Convergence and Diversity*. London: Sage, 1997.

Dahrendorf, Ralf. *Class and Class Conflict in an Industrial Society*. London: Routledge, 1959.

_______. *The Modern Social Conflict: An Essay on the Politics of Liberty*. Berekely, CA: University of California Press, 1988.

Dench, Sally [et al.]. *Key Indicators of Women's Position in Britain*. London: Department of Trade and Industry, Women and Equality Unit, 2002.

Dennis, Norman, F. Henriques and C. Slaughter. *Coal is Our Life: Analysis of a Yorkshire Mining Community*. 2nd ed. London: Tavistock, 1969.

Devine, Fiona. *Class Practices: How Parents Help their Children Get Good Jobs*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

_______. *Social Class in America and Britain*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1997.

_______ [et al.] (eds.). *Rethinking Class: Culture, Identities and Lifestyles*. Basingstoke: Palgrave, 2005.

Du Gay, Paul. *Consumption and Identity at Work*. London: Sage, 1996.

_______ and Michael Pryke (eds.). *Cultural Economy: Cultural Analysis and Commercial Life*. London: Sage, 2002. (Culture, Representation and Identity Series)

Durkheim, Emile. *The Division of Labour in Society*. New York: Free Press, 1968.

Eldridge, John [et al.] (eds.). *For Sociology: Legacies and Prospects*. Durham: Sociologypress, 2000.

Erikson, Robert and John H. Goldthorpe. *The Constant Flux: A Study of Class Mobility in Industrial Societies*. Oxford: Clarendon Press, 1993.

Esping-Andersen, Gøsta. *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. Cambridge, UK: Polity, 1990.

_______ (ed.). *Changing Classes: Stratification and Mobility in Post-Industrial Societies*. London: Sage, 1993.

Evans, Gillian. *Educational Failure and White Working Class Children in Britain.* Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006.

Fairness and Freedom: The Final Report of the Equalities Review. London: Her Majesty's Stationery Office (HMSO), 2007.

Featherstone, Mike. *Consumer Culture and Postmodernism.* London: Sage, 1991.

Finch, Janet and Jennifer Mason. *Negotiating Family Responsibilities.* London; New York: Tavistock; Routledge, 1993.

Foucault, Michel. *The Archaeology of Knowledge and the Discourse on Language.* Trans. A. M. Sheridan Smith. London: Tavistock, 1972.

Frank, Thomas. *One Market under God: Extreme Capitalism, Market Populism, and the End of Economic Democracy.* New York: Doubleday, 2000.

Frankenberg, Ronnie. *Communities in Britain: Social Life in Town and Country.* Harmondsworth: Penguin, 1966.

Freidson, Eliot. *Professional Powers: A Study of the Institutionalization of Formal Knowledge.* Chicago, IL; London: University of Chicago Press, 1986.

Friedland, Roger and John Mohr (eds.). *Matters of Culture: Cultural Sociology in Practice.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

Fulcher, James and John Scott. *Sociology.* Oxford: Oxford University Press, 1999.

Gallie, Duncan, Catherine Marsh and Carolyn Vogler (eds.). *Social Change and the Experience of Unemployment.* Oxford: Oxford University Press, 1993. (Social Change and Economic Life Initiative)

Garfinkel, Harold. *Studies in Ethnomethodology.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967.

Gerth, Hans H. and C. Wright Mills (eds.). *From Max Weber: Essays in Sociology.* London: Routledge, 1948.

Gewirtz, Sharon, Stephen J. Ball and Richard Bowe. *Markets, Choice and Equity in Education.* Buckingham: Open University Press, 1995.

Giddens, Anthony. *The Class Structure of the Advanced Societies.* New York: Bares and Nobles, 1973.

________. ________. 2nd ed. London: Hutchinson, 1981.

_______. *The Constitution of Society*. Cambridge, UK: Polity, 1984.

_______. *Modernity and Self Identity: Self and Society in the Late Modern Age*. Cambridge, UK: Polity, 1991.

_______. *Profiles and Critiques in Social Theory*. London; Basingstoke: Macmillan, 1982.

_______ (ed.). *The Global Third Way Debate*. Cambridge, UK: Polity Press, 2001.

_______ and David Held (eds.). *Classes, Power and Conflict: Classical and Contemporary Debates*. London; Basingstoke: Macmillan, 1982.

Glass, David V. (ed.). *Social Mobility in Britain*. London: Routledge, 1954.

Goldthorpe, John H. *On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration of Research and Theory*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

_______. *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain*. In collaboration with Catriona Llewellyn and Clive Payne. Oxford: Clarendon Press, 1980. 2nd ed. 1987.

_______ and Keith Hope. *The Social Grading of Occupations: A New Approach and Scale*. Oxford: Clarendon Press, 1974.

_______. [et al.]. *The Affluent Worker in the Class Structure*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1969. (Cambridge Studies in Sociology; 3)

_______ [et al.].*The Affluent Worker: Political Attitudes and Behaviour*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1970. (Cambridge Studies in Sociology; 2)

_______ [et al.]. *The Affluent Worker: Industrial Attitudes and Behaviour*. London; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1968. (Cambridge Studies in Sociology; 1)

_______ (ed.). *Order and Conflict in Contemporary Capitalism: Studies in the Political Economy of Western European Nations*. Oxford: Clarendon Press, 1984.

Goodman, Alissa, Paul Johnson, Steven Webb. *Inequality in the UK*. Oxford: Oxford University Press, 1997.

Gornick, Janet C. and Marcia K. Meyers. *Families That Work: Policies For Reconciling Parenthood And Employment*. New York: Russell Sage Foundation, 2003.

Gouldner, Alvin W. *The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class*. London: Macmillan, 1979.

_______. *Patterns of Industrial Bureaucracy*. New York: Free Press, 1954.

Granovetter, Mark and Richard Swedberg (eds.). *The Sociology of Economic Life*. Boulder, CO: Westview Press, 1992.

Gregory, Derek. *Regional Transformation and Industrial Revolution*. London: Macmillan, 1982.

Hall, Stuart and Martin Jacques (eds.). *New Times: The Changing Face of Politics in the 1990s*. London: Lawrence and Wishart, 1989.

Halsey, A. H., A. F. Heath and J. M. Ridge. *Origins and Destinations: Family, Class and Education in Modern Britain*.Oxford: Clarendon Press, 1980.

_______ (ed.). *British Social Trends since 1900: A Guide to the Changing Social Structure of Britain*. Basingstoke; London: Macmillan, 1988.

_______ [et al.] (eds.). *Education: Culture, Economy, Society*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1997.

Hamnett, Chris, Linda McDowell, and Philip Sarre (eds.). *Restructuring Britain: The Changing Social Structure*. London: Sage, 1989.

Harvey, David. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

_______. *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*. Oxford: Blackwell, 1990.

Hayek, F. A. *The Road to Serfdom*. London: Institute of Economic Affairs, 2001.

Heath, Anthony. *Social Mobility*. London: Fontana, 1981. (Fontana New Sociology)

_______ [et al.]. *Understanding Political Change: The British Voter, 1964-1987*. Oxford: Pergamon, 1991.

Hebdige, Dick. *Subculture: The Meaning of Style*. London: Methuen; Routledge, 1979.

Herrnstein, Richard J. and Charles Murray. *The Bell Curve: Intelligence and Class Structure in American Life*. New York: Free Press, 1994.

Hills, John. *Inequality and the State*. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Hindess, Barry. *The Use of Official Statistics in Sociology.* London: Macmillan, 1973.

Hirsch, Fred. *Social Limits to Growth.* London: Routledge, 1977.

________ and John H. Goldthorpe (eds.). *The Political Economy of Inflation.* London: Martin Robertson, 1978.

Hutton, Will and Anthony Giddens (eds.). *On the Edge: Living with Global Capitalism.* London: Jonathan Cape, 2000.

Irvine, John, Ian Miles and Jeff Evans (eds.). *Demystifying Social Statistics.* London: Pluto, 1979.

Jenkins, Richard. *Pierre Bourdieu.* London: Routledge, 1992.

Joseph Rowntree Foundation. *Inquiry into Income and Wealth.* New York: Joseph Rowntree Foundation, 1995.

Joyce, Patrick (ed.). *Class.* Oxford: Oxford University Press, 1959.

Kaye, Harvey J. *The British Marxist Historians.* Cambridge, UK: Polity, 1984.

Keat, Russell and John Urry, *Social Theory as Science.* London: Routledge, 1975. 2nd ed. 1981.

Kelly, Gavin, Dominic Kelly and Andrew Gamble (eds.). *Stakeholder Capitalism.* Basingstoke: Macmillan, 1997.

Kerr, Clark [et al.]. *Industrialism and Industrial Man.* Harmondsworth: Penguin, 1973.

Kumar, Krishan. *From Post-Industrial to Post-Modern Society: New Theories of the Contemporary World.* Oxford: Wiley-Blackwell, 1995.

Laclau, Ernesto and Chantal Mouffe. *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics.* London: Verso, 1985. (Phronesis Series)

Lamont, Michèle. *The Dignity of Working Men: Morality and the Boundaries of Race, Class and Imagination.* New York: Russell Sage Foundation; Harvard University Press, 2000.

_______. *Money, Morals and Manners: The Culture of the French and American Upper-Middle Class.* Chicago, IL: Chicago University Press, 1992.

Lash, Scott M. and John Urry. *Economies of Signs and Space.* London: Sage, 1994. (Theory, Culture and Society)

________ and ________. *The End of Organized Capitalism*. London: Polity, 1987.

Layder, Derek. *The Realist Image in Social Science*. Basingstoke: Macmillan, 1990.

Lee, David J. and Bryan S. Turner. *Conflicts about Class Debating Inequality in Late Industrialism*. London: Longman, 1996.

Lenski, Gerhard E. *Power and Privilege: A Theory of Social Stratification*. New York: McGraw-Hill, 1996.

Lewis, Oscar. *Five Families: Mexican Case Studies in the Culture of Poverty*. With a foreword by Oliver La Farge. New York: Basic Books, 1959.

Lipset, Seymour M. and Reinhard Bendix (eds.). *Social Mobility in Industrial Society*. London: Heinemann. Berkeley, CA: University of California Press, 1959.

________. and Stein Rokkan (eds.). *Party Systems and Voter Alignments*. New York: Free Press, 1967.

Littlejohn, James. *Westrigg: The Sociology of a Cheviot Parish*. London: Routledge and Kegan Paul, 1963.

Lockwood, David. *The Blackcoated Worker: A Study in Class Consciousness*. London: Allen and Unwin, 1958.

________. ________. 2nd ed. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1989.

Mann, Michael. *Consciousness and Action among the Western Working Class*. London: Macmillan, 1973.

Marshall, Gordon. *In Search of the Spirit of capitalism: An Essay on Max Weber's Protestant Ethic Thesis*. London: Hutchinson, 1982.

________. *Repositioning Class Social Inequality in Industrial Societies*. London: Sage, 1997.

________ [et al.]. *Social Class in Modern Britain*. London: Hutchinson, 1988.

________, Adam Swift, and Stephen Roberts. *Against the Odds?: Social Class and Social Justice in Industrial Societies*. Oxford: Clarendon Press, 1997.

Marshall, Thomas Humphrey. *Sociology at the Crossroads and Other Essays*. London: Heinemann, 1963.

Marx, Karl. *Capital*. London: Lawrence and Wishart, 1974.

_______. *The Poverty of Philosophy*. Moscow: Progress Publishing, 1955.

_______ and Frederick Engels. *The German Ideology*. London: Lawrence and Wishart, 1970.

_______ and _______. *Selected Works*. Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1962.

Massey, Doreen. *Spatial Divisions of Labour: Social Structures and the Geography of Production*. London; Basingstoke: Macmillan, 1984.

McDowell, Linda. *Redundant Masculinities?: Employment Change and White Working Class Youth*. Oxford: Blackwell, 2003.

McNall, Scott G., Rhonda F. Levine and Rick Fantasia (eds.). *Bringing Class Back in Contemporary and Historical Perspectives*. New York: Westview Press, 1991.

Merton, Robert K. *Social Theory and Social Structure*. New York: Free Press, 1965.

Morris, Lydia. *Dangerous Classes: The Underclass and Social Citizenship*. London: Routledge, 1994.

_______. *Social Divisions: Economic Decline and Social Structural Change*. London: UCL Press, 1995.

Murphy, Jim (ed.). *Social Mobility and Public Service Reform*. London: Policy Network, 2006.

Murray, Charles. *Losing Ground: American Social Policy, 1950-1980*. New York: Basic Books, 1984.

_______. *Underclass: The Crisis Deepens*. London: IEA, 1994.

_______ (ed.). *The Emerging British Underclass*. London: IEA Health and Welfare Unit, 1990.

The National Statistics Socio-Economic Classification: User Manual. London: Office for National Statistics/Her Majesty's Stationery Office (HMSO), 2002.

Neale, R. S. (ed.). *History and Class: Essential Readings in Theory and Interpretation*. Oxford: Blackwell, 1983.

Newby, Howard. *The Deferential Worker: A Study of Farm Workers in East Anglia*.London: Allen Lane, 1977.

Offe, Claus. *Disorganized Capitalism: Contemporary Transformations of Work and Politics.* Ed. John Keane. Cambridge, UK: Polity, 1985.

Ossowski, Stanislaw. *Class Structure in the Social Consciousness.* Translated from the Polish by Sheila Patterson. London: Routledge and Kegan Paul, 1963.

Pakulski, Jan and Malcolm Waters. *The Death of Class.* London: Sage, 1996.

Parkin, Frank. *Class Inequality and Political Order.* London: Paladin, 1972.

Pateman, Carole. *The Disorder of Women: Democracy, Feminism, and Political Theory.* Cambridge, UK: Polity, 1989.

________. *The Sexual Contract.* Cambridge, UK: Polity, 1988.

Pawson, Ray. *A Measure for Measures: A Manifesto for Empirical Sociology.* London: Routledge, 1989.

Payne, Geoff. *Mobility and Change in Modern Society.* London: Macmillan, 1987.

Perrons, Diane [et al.]. *Gender Divisions and Working Time in the New Economy.* Cheltenham: Edward Elgar, 2006.

Pirenne, Henri. *Economic and Social History of Medieval Europe.* Translated from the French by I. E. Clegg. London: K. Paul, Trench, Trubner and Co., Ltd., 1936.

Polanyi, Karl. *The Great Transformation.* Boston, MA: Beacon Press: Boston, 1957.

Poulantzas, Nicos. *Classes in Contemporary Capitalism.* London: New Left Books, 1975.

Przeworski, Adam. *Capitalism and Social Democracy.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985. (Studies in Marxism and Social Theory)

Ray, Larry and Andrew Sayer (eds.). *Culture and Economy after the Cultural Turn.* London: Sage, 1999.

Reid, Ivan. *Class in Britain.* Cambridge, UK; Malden, MA: Polity Press, 1998.

________. *Social Class Differences in Britain: A Sourcebook.* London: Grant McIntyre, 1981.

Reiss, Albert J. *Occupations and Social Status.* New York: Free Press, 1961.

Rex, John. *Key Problems of Sociological Theory.* London: Routledge, 1961.

________. *Race and Ethnicity*. Milton Keynes: Open University Press, 1986. (Concepts in the Social Sciences)

Ritzer, George. *The McDonaldization of Society*. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press, 1996.

________ (ed.). *Blackwell Companion to the Major Social Theorists*. Oxford: Blackwell, 2003. (Wiley Blackwell Companions to Sociology)

Rogers, Alisdair and Stephen Vertovec (eds.). *The Urban Context: Ethnicity, Social Networks and Situational Analysis*. London: Berg Publishers, 1992. (Explorations in Anthropology)

Rose, David (ed.). *Social Stratification and Economic Change*. London: Unwin Hyman, 1988.

________ and Karen O'Reilly. *Constructing Classes: Towards a New Social Classification for the UK*. Swindon; London: ESRC/ONS, 1997.

Rose, Nikolas S. *Governing the Soul: The Shaping of the Private Self*. London: Routledge, 1989.

Rubin, Lillian B. *Worlds of Pain: Life in the Working-class Family*. New York: Basic Books, 1976.

Rutter, Michael and Nicola Madge. *Cycles of Disadvantage: A Review of Research*. London: Heinemann, 1976.

Sabel, Charles F. *Work and Politics: The Division of Labour in Industry*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982. (Cambridge Studies in Modern Political Economies)

Sainsbury, Diane (ed.). *Gendering Welfare States*. London: Sage, 1994. (Sage Modern Politics Series)

Särlvik, Bo and Ivor Crewe. *Decade of Dealignment The Conservative Victory of 1979 and Electoral Trends in the 1970s*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983.

Saunders, Peter. *Social Class and Stratification*. London: Routledge, 1990.

________. *Social Theory and the Urban Question*. London: Unwin Hyman Publisher Ltd., 1987.

________. *Unequal but Fair?: A Study of Class Barriers in Britain*. London: Institute of Economic Affairs, 1996.

Savage, Michael. *Class Analysis and Social Transformation*. Buckingham: Open University Press, 2000.

_______ [et al.]. *Property, Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain*. London: Routledge, 1992.

Sayer, Andrew. *Method in Social Science: A Realist Approach*. London: Hutchinson, 1984.

_______. *The Moral Significance of Class*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

_______ and Richard Walker. *The New Social Economy: Reworking the Division of Labor*. Oxford: Blackwell, 1992.

Scott, John C. *Stratification and Power: Structures of Class, Status and Command*. Cambridge, UK: Polity, 1996.

_______. *Who Rules Britain?*. Cambridge, UK: Polity, 1991.

Seccombe, Wally. *Weathering the Storm: Working-class Families from the Industrial Revolution to the Fertility Decline*. London; New York: Verso, 1993.

Sen, Amartya K. *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press 1999.

Sennett, Richard. *The Corrosion of Character: The Personal Consequences of Work in the New Capitalism*. London; New York: W. W. Norton, 1998.

_______ and Jonathan Cobb. *The Hidden Injuries of Class*. New York: Vintage Books, 1973.

Simpson, Richard L. and Ida Harper Simpson (eds.). *Research in the Sociology of Work*. Greenwich, CT: JAI Press, 1981.

Skeggs, Beverley. *Class, Self, Culture*. London: Routledge, 2004. (Transformations)

_______. *Formations of Class and Gender: Becoming Respectable*. London: Sage, 1997.

Smelser, Neil J. *Social Change in the Industrial Revolution: An Application of Theory to the Lancashire Cotton Industry, 1770-1840*. London: Routledge, 1959.

_______ (ed.). *Handbook of Sociology*. Beverly Hills, CA: Sage, 1988.

_______ and Richard Swedberg (eds.). *The Handbook of Economic Sociology*. 2nd ed. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005.

Smith, Chris. *Technical Workers, Class, Labour and Trade Unionism.* London: Macmillan, 1987.

Stacey, Margaret. *Tradition and Change: A Study of Banbury.* London: Oxford University Press, 1960.

Steedman, Hilary. *Benchmarking Apprenticeship: UK and Continental Europe Compared.* London: London School of Economics, Centre for Economic Performance, 2001.

Taylor, Robert. *Britain's World of Work: Myths and Realities.* Swindon: Economic and Social Research Council, 2002. (ESRC Future of Work Programme Seminar Series)

Thompson, Edward P. *The Making of the English Working Class.* London: Vintage, 1963.

________. ________. Harmondsworth: Penguin, 1968.

Thompson, Paul and Chris Warhurst (eds.). *Workplaces of the Future.* Basingstoke: Macmillan, 1998.

Thrift, Nigel and Peter Williams (eds.). *Class and Space: The Making of Urban Society.* London: Routledge, 1987.

Turner, Bryan S. *Status.* Milton Keynes: Open University Press, 1988.

Urry, John. *The Anatomy of Capitalist Societies: The Economy, Civil Society and the State.* London; Basingstoke Macmillan, 1981.

________. *Sociology beyond Societies: Mobilities for the Twenty-first Century.* London: Routledge, 2000.

Vincent, Carol and Stephen J. Ball. *Childcare Choice and Class Practices.* London; New York: Routledge, 2006.

Walker, Pat (ed.). *Between Capital and Labor.* New York: Monthly Review Press, 1979.

Walvin, James. *The Only Game: Football and our Times.* London: Pearson Education, 2001.

Warner, William L. *Yankee City.* New Haven, CT: Yale University Press, 1963.

Weber, Max. *Economy and Society.* Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley, CA; Los Angeles: University of California Press, 1978.

_______. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. Trans. Talcott Parsons. London: Allen and Unwin, 1976.

Westergaard, John. *Who Gets What?: Hardening of Class Inequality in the Late Twentieth Century*. Cambridge, UK: Polity, 1995.

_______ and Henrietta Resler. *Class in a Capitalist Society: A Study of Contemporary Britain*. London: Heinemann, 1975.

Wilkinson, Richard G. *The Impact of Inequality: How to Make Sick Societies Healthier*. Abingdon: Routledge, 2005.

Willis, Paul E. *Learning to Labour: How Working Class Kids Get Working Class Jobs*. With an introduction by Stanley Aronowitz. London: Saxon House, 1977.

Wilson, William Julius. *The Truly Disadvantaged: The Inner City, the Underclass, and Public Policy*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1987.

_______ (ed.). *The Ghetto Underclass: Social Science Perspectives*. London: Sage, 1993.

Wilson, Thomas and Dorothy Wilson (eds.). *The State and Social Welfare: The Objectives of Social Policy* (London; New York: Longman, 1991.

Womack, James P., Daniel T. Jones and Daniel Roos. *The Machine that Changed the World: The Story of Lean Production-Toyota's Secret Weapon in the Global Car Wars That Is Now Revolutionizing World Industry*. New York: Macmillan, 1990.

Wood, Ellen Meiksins. *The Retreat from Class: A New «True» Socialism*. London: Verso, 1986.

Wright, Erik Olin. *Class Counts: Comparative Studies in Class Analysis*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press; Paris: Maison des sciences de l'homme 1997. (Studies in Marxism and Social Theory)

_______. *Classes*. London: Classics, 1985. (Verso Classics)

_______. *Class Structure and Income Determination*. New York: Academic Press, 1979.

_______ (ed.). *Approaches to Class Analysis*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

_______ (ed.). *The Debate on Classes*. London: Verso, 1989.

Young, Michael and Peter Willmott. *Family and Kinship in East London.* With a new Introduction by Kate Gavron and Geoff Mulgan. London: Routledge, 1957.

Zollschan, George K. and Walter Hirsch (eds.). *Explorations in Social Change.* Boston, MA: Houghton Mifflin, 1964.

Periodicals

Abercrombie, Nicholas and Bryan S. Turner. «The Dominant Ideology Thesis.» *British Journal of Sociology* 29, no. 2 (June 1978).

Abrams, Philip. «History, Sociology, Historical Sociology.» *Past and Present* 87 (1980).

Anthias, Floya. «The Material and the Symbolic in Theorizing Social Stratification.» *British Journal of Sociology* 52, no. 3 (September 2001).

Archer, Margaret. «Morphogenesis Versus Structuration: On Combining Structure and Action.» *British Journal of Sociology* 33, no. 4 (1982).

_______. «Social Integration and System Integration: Developing the Distinction.» *Sociology* 30, no. 4 (November 1996).

Beck, Ulrich. «The Cosmopolitan Perspective: Sociology of the Second Age of Modernity.» *British Journal of Sociology* 51, no. 1 (January-March 2000).

_______ and Natan Sznaider. «Unpacking Cosmopolitanism for the Social Sciences.» *British Journal of Sociology* 57, no. 1 (2006).

Blackburn, Robert M. «A New System of Classes: But What Are They and do We Need Them?.» *Work, Employment and Society* 12, no. 2 (December 1998).

Bottero, Wendy. «Class Identities and the Identity of Class.» *Sociology* 38, no. 5 (December 2004).

Bourdieu, Pierre. «On the Family as a Realised Category.» *Theory, Culture and Society* 13, no. 3 (August 1996).

_______. «What Makes a Social Class?.» *Berkeley Journal of Sociology* 22, no. 1 (1987).

Brown, Richard and Peter Brannen. «Social Relations and Social Perspectives amongst Ship-building Workers.» part I and II, *Sociology* 4, no. 1 (January 1970).

Brubaker, Rogers. «Rethinking Classical Theory.» *Theory and Society* 14 (November 1985).

Burchardt, Tania, Julian Le Grand and David Piachaud. «Social Exclusion in Britain,1991-1995,» *Social Policy and Administration* 33, no. 3 (September 1999).

Burrows, Roger and Nicholas Gane. «Geodemographics, Software and Class.» *Sociology* 40, no. 5 (October 2006).

Butler, Tim [et al.]. «The Best, the Worst and the Average: Secondary School Choice and Education Performance in East London.» *Journal of Education Policy* 22, no. 1 (2007).

Castells, Manuel. «Materials for an Exploratory Theory of the Network Society.» *British Journal of Sociology* 51, no. 1 (January-March 2000).

Chan, Tak Wing and John H. Goldthorpe. «Is There a Status Order in Contemporary British Society?.» *European Sociological Review* 20, no. 5 (December 2004).

_______ and _______. «Social Stratification and Cultural Consumption: Music in England.» *European Sociological Review* 23, no. 1 (2007).

Charlesworth, Simon J. «Reflection on Violence and Suicide in South Yorkshire: (Dis)United Kingdom.» *Anthropology Matters Journal* 9, no. 1 (2007).

Clark, Terry Nichols and Seymour Martin Lipset. «Are Social Classes Dying?.» *International Sociology* 6, no. 4 (December 1991).

_______, Seymour M. Lipset and Michael Rempel. «The Declining Political Significance of Social Class.» *International Sociology* 8, no. 3 (September 1993).

Collins, Randall. «Functional and Conflict Theories of Educational Stratification.» *American Sociological Review* 36, no. 6 (December 1971).

Crompton, Rosemary. «Class and Family.» *Sociological Review* 54, no. 4 (November 2006).

_______. «Class Theory and Gender.» *British Journal of Sociology* 40, no. 4 (December 1989).

_______. «The Fragmentation of Class Analysis.» *British Journal of Sociology* 47, no. 1 (March 1996).

_______. «Gender, Status and Professionalism.» *Sociology* 21, no. 3 (August 1987).

_______. «Professions in the Current Context.» *Work, Employment and Society* 4, no. 5 (May 1990).

_______. «Three Varieties of Class Analysis: Comment on R. E. Pahl.» *International Journal of Urban and Regional Research* 15, no. 1 (March 1991).

_______. «Trade Unionism and the Insurance Clerk.» *Sociology* 13, no. 3 (September 1979).

_______. «Women in Banking: Continuity and Change Since the Second World War.» *Work, Employment and Society* 3, no. 2 (June 1989).

_______ and Fiona Harris. «Gender Relations and Employment: The Impact of Occupation.» *Work, Employment and Society* 12, no. 2 (June 1998).

Crowder, N. David. «A Critique of Duncan's Stratification Research.» *Sociology* 8 (1974).

Davis, Kingsley and Wilbert E. Moore. «Some Principles of Stratification.» *American Sociological Review* 10, no. 2 (1944).

Dawley, Alan. «E. P. Thompson and the Peculiarities of the Americans.» *Radical History Review* 19 (Winter 1979).

Du Gay, Paul. ««Numbers and Souls»: Retailing and the De-differentiation of Economy and Culture.» *British Journal of Sociology* 44, no. 4 (December 1993).

Duke, Vic and Stephen Edgell. «The Operationalisation of Class in British Sociology: Theoretical and Empirical Considerations.» *British Journal of Sociology* 38, no. 4 (December 1987).

Erikson, Robert and John H. Goldthorpe. ««Women at Class Crossroads»: A Critical Note.» *Sociology* 22, no. 4 (Novemebr 1988).

Ermisch, John, Marco Francesconi and Thomas Siedler. «Intergenerational Mobility and Marital Sorting.» *Economic Journal* 116, no. 513 (July 2006).

Featherman, David L., Frank Lancaster Jones, Robert Mason Hauser. «Assumptions of Mobility Research in the U. S.: The Case of Occupational Status.» *Social Science Research* 4 (1975).

Featherstone, Mike. «Lifestyle and Consumer Culture.» *Theory, Culture and Society* 4, no. 1 (February 1987).

Fraser, Nancy. «From Redistribution to Recognition?: Dilemmas of Justice in a «Post Socialist» Age.» *New Left Review* 212 (July 1995).

_______. «Heterosexism, Misrecognition and Capitalism: A Response to Judith Butler.» *New Left Review*, no. 228 (1998).

_______. «Rethinking Recognition.» *New Left Review* 3 (May-June 2000).

Gallie, Duncan. «Are the Unemployed an Underclass?: Some Evidence from the Social Change and Economic Life Initiative.» *Sociology* 26, no. 3 (August 1994).

Gershuny, Jonathan. «Busyness as the Badge of Honour for the New Superordinate Working Class.» Working Paper of the Institute for Social and Economic Research, paper 2005-9 (Colchester, University of Essex, 2005).

Glucksmann, Miriam A. «Why «Work»? Gender and the «Total Social Organization of Labour».» *Gender, Work and Organization* 2, no. 2 (April 1995).

Goldthorpe, John H. «A Revolution in Sociology?.» *Sociology* 7, no. 3 (1973).

_______. «Women and Class Analysis: A Reply to the Replies.» *Sociology* 18, no. 4 (Novemeber 1984).

_______. «Women and Class Analysis: In Defence of the Conventional View.» *Sociology* 17, no. 4 (November 1983).

_______ and Catriona Llewellyn. «Class Mobility in Modern Britain: Three Theses Examined.» *Sociology* 11, no. 2 (May 1977).

_______ and Gordon Marshall. «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques.» *Sociology* 26, no. 3 (August 1992).

Granovetter, Mark. «Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness,» *American Journal of Sociology* 91, no. 3 (Novemebr 1985).

Gregg, Paul and Jonathan Wadsworth. «Everything You Ever Wanted to Know about Measuring Worklessness and Polarization at the Household Level but Were Afraid to Ask.» *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 63, special issue (2001).

Grimshaw, Damian [et al.]. «Organisations and the Transformation of the Internal Labour Market in the UK.» *Work, Employment and Society* 15, no. 1 (March 2001).

_______. «The Restructuring of Career Paths in Large Service Sector Organisations: «Delayering», Upskilling and Polarisation.» *Sociological Review* 50, no. 1 (February 2002).

Grusky, David B. and Jesper B. Sørensen. «Can Class Analysis be Salvaged?.» *American Journal of Sociology* 103, no. 5 (March 1998).

Hakim, Catherine. «Census Reports as Documentary Evidence: The Census Commentaries, 1801-1951.» *Sociological Review* 28, no. 3 (August 1980).

Halford, Susan and Mike Savage. «Restructuring Organisations, Changing People: Gender and Restructuring in Banking and Local Government.» *Work, Employment and Society* 9, no. 1 (March 1995).

Hatcher, Richard. «Class Differentiation in Education: Rational Choices?.»*British Journal of Sociology of Education* 19, no. 1 (1998).

Heath, Anthony and Nicky Britten. «Women's Jobs do Make a Difference: A Reply to Goldthorpe.» *Sociology* 18, no. 4 (Novemeber 1984).

Holmwood, J. M. and A. Stewart. «The Role of Contradictions in Modern Theories of Social Stratification.» *Sociology* 17, no. 2 (May 1983).

Hout, Mike, Clem Brooks and Jeff Manza. «The Persistence of Classes in Post-industrial Societies.» *International Sociology* 8, no. 3 (September 1993).

Ingham, G. K. «Social Stratification: Individual Attributes and Social Relationships.» *Sociology* 4, no. 1 (January 1970).

Jones, F. L. «Stratification Approaches to Class Measurement.» *Australian and New Zealand Journal of Sociology* 24, no. 2 (August 1988).

_______ and Julie McMillan, «Scoring Occupational Categories for Social Research.» *Work, Employment and Society* 15, no. 1 (September 2001).

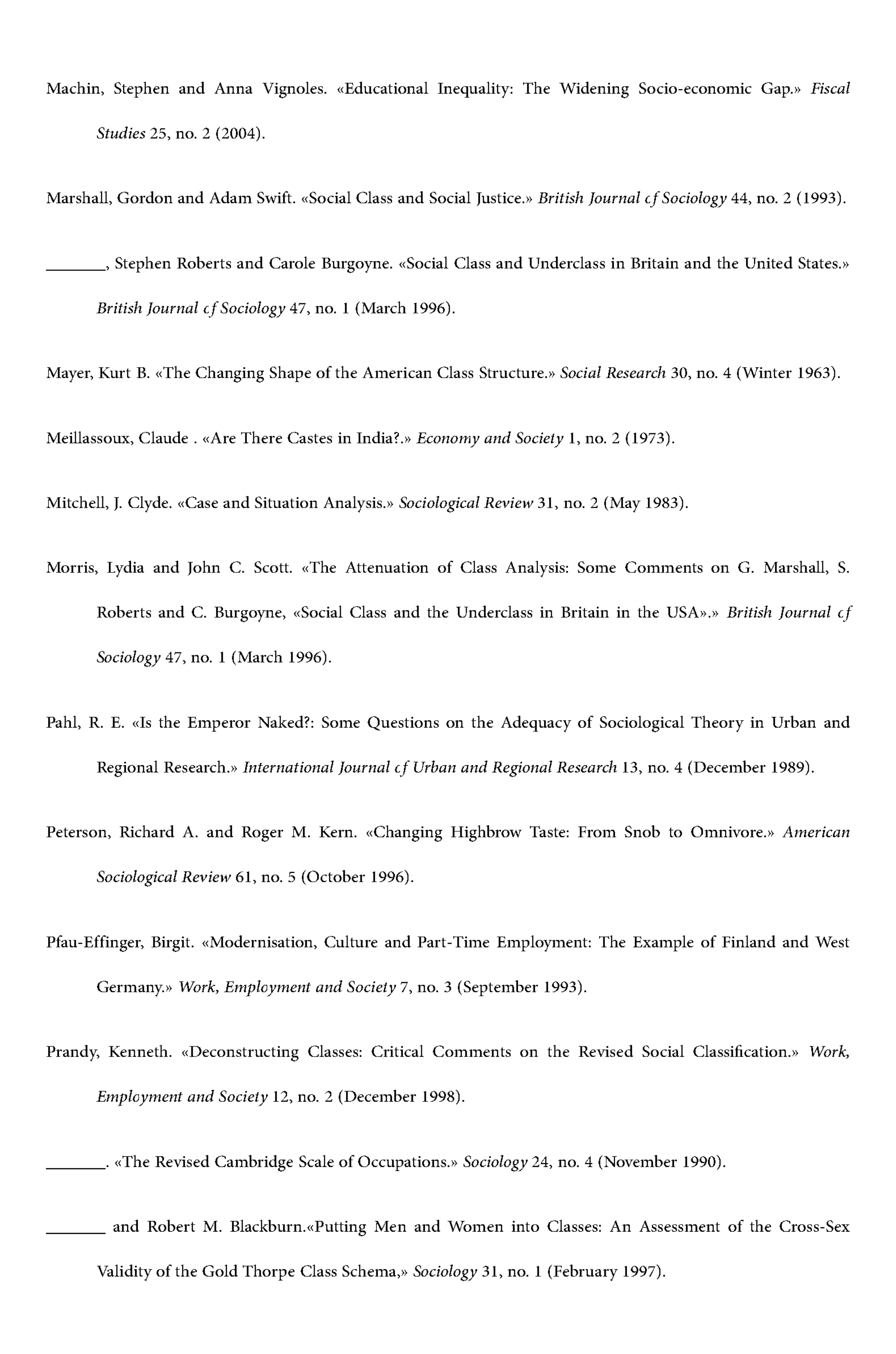
Jones, Gareth S. «From Historical Sociology to Theoretical History.» *British Journal of Sociology* 27, no. 3 (September 1976).

Lewis, Jane. «Gender and the Development of Welfare Regimes.» *Journal of European Social Policy* 2, no. 3 (August 1992).

Lockwood, David. «For T. H. Marshall.» *Sociology* 8, no. 3 (September 1974).

_______. «Sources of Variation in Working-class Images of Society.» *Sociological Review* 14, no. 3 (November 1966).

Lyonette, Clare, Rosemary Crompton and Karin Wall. «Gender, Occupational Class and Work-life Conflict: A Comparison of Britain and Portugal.» *Community, Work and Family* 10, no. 3 (August 2007).



Machin, Stephen and Anna Vignoles. «Educational Inequality: The Widening Socio-economic Gap.» *Fiscal Studies* 25, no. 2 (2004).

Marshall, Gordon and Adam Swift. «Social Class and Social Justice.» *British Journal of Sociology* 44, no. 2 (1993).

_______, Stephen Roberts and Carole Burgoyne. «Social Class and Underclass in Britain and the United States.» *British Journal of Sociology* 47, no. 1 (March 1996).

Mayer, Kurt B. «The Changing Shape of the American Class Structure.» *Social Research* 30, no. 4 (Winter 1963).

Meillassoux, Claude . «Are There Castes in India?.» *Economy and Society* 1, no. 2 (1973).

Mitchell, J. Clyde. «Case and Situation Analysis.» *Sociological Review* 31, no. 2 (May 1983).

Morris, Lydia and John C. Scott. «The Attenuation of Class Analysis: Some Comments on G. Marshall, S. Roberts and C. Burgoyne, «Social Class and the Underclass in Britain in the USA».» *British Journal of Sociology* 47, no. 1 (March 1996).

Pahl, R. E. «Is the Emperor Naked?: Some Questions on the Adequacy of Sociological Theory in Urban and Regional Research.» *International Journal of Urban and Regional Research* 13, no. 4 (December 1989).

Peterson, Richard A. and Roger M. Kern. «Changing Highbrow Taste: From Snob to Omnivore.» *American Sociological Review* 61, no. 5 (October 1996).

Pfau-Effinger, Birgit. «Modernisation, Culture and Part-Time Employment: The Example of Finland and West Germany.» *Work, Employment and Society* 7, no. 3 (September 1993).

Prandy, Kenneth. «Deconstructing Classes: Critical Comments on the Revised Social Classification.» *Work, Employment and Society* 12, no. 2 (December 1998).

_______. «The Revised Cambridge Scale of Occupations.» *Sociology* 24, no. 4 (November 1990).

_______ and Robert M. Blackburn.«Putting Men and Women into Classes: An Assessment of the Cross-Sex Validity of the Gold Thorpe Class Schema,» *Sociology* 31, no. 1 (February 1997).

Nolan Peter. «Reconnecting with History: The ESRC Future of Work Programme.» *Work, Employment and Society* 17, no. 3 (September 2003).

Offe, Claus. «New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics.» *Social Research* 52, no. 4 (Winter 1985).

O'Neill, John. «Oh! My Others, there is no Other: Capital Culture, Class and Other-wiseness.» *Theory, Culture and Society* 18, no. 2 (June 2001).

Reay, Diane. «Rethinking Social Class: Qualitative Perspectives on Class and Gender.» *Sociology* 32, no. 2 (May 1998).

_______ [et al.]. «Choices of Degree or Degrees of Choice? Class, «Race » and the Higher Education Choice Process.» *Sociology* 35, no. 4 (November 2001).

_______ and Helen Lucey. «The Limits of «Choice»: Children and Inner City Schooling.» *Sociology* 37, no. 1 (February 2003).

_______ and Stephen J. Ball. ««Making their Minds Up»: Family Dynamics of School Choice.» *British Educational Research Journal* 24, no. 4 (September 1997).

Ringen, Stein. «Inequality and its Measurement.» *Acta Sociologica* 43, no. 1 (January 2000).

Rose, David [et al.]. «Goodbye to Supervisors?.» *Work, Employment and Society* 1, no. 1 (March 1987).

_______ and Gordon Marshall. «Constructing the (W)right Classes.» *Sociology* 20, no. 3 (1986).

Le Roux, Brigitte [et al.]. «Class and Cultural Division in the UK.» *CRESC Working Paper* (University of Manchester), no. 40 (2007).

Runciman, Walter G. «How Many Classes are there in Contemporary British Society?.» *Sociology* 24, no. 3 (August 1990).

Saunders, Peter. «Social Mobility in Britain: An Empirical Evaluation of Two Competing Explanations.» *Sociology* 31, no. 2 (May 1997).

Savage, Mike, Alan Warde and Fiona Devine. «Capitals, Assets and Resources: Some Critical Issues.» *British Journal of Sociology* 56, no. 1 (March 2005).

_______, Gaynor Bagnall and Brian Longhurst. «Ordinary, Ambivalent and Defensive: Class Identities in the Northwest of England.» *Sociology* 35, no. 4 (November 2001).

_______, Peter Dickens and Tony Fielding. «Some Social and Political Implications of the Contemporary Fragmentation of «Service Class» in Britain.»

International Journal of Urban and Regional Research 12, no. 3 (September 1988).

Stacey, Margaret. «The Myth of Community Studies.» *British Journal of Sociology* 20, no. 2 (June 1969).

Stanworth, Michelle. «Women and Class Analysis: A Reply to Goldthorpe.» *Sociology* 1, no. 2 (May 1984).

Stark, David. «Class Struggle and the Transformation of the Labor Process.» *Theory and Society* 9, no. 1 (January 1980).

Sullivan, Alice. «Cultural Capital and Educational Attainment.» *Sociology* 35, no. 4 (November 2001).

Szreter, Simon R. S. «The Genesis of the Registrar-General's Social Classification of Occupations.» *British Journal of Sociology* 35, no. 4 (December 1984).

Therborn, Göran. «Why Some Classes are More Successful than Others.» *New Left Review*, no. I/138 (March-April 1983).

Thomas, Roger and Peter Elias. «Development of the Standard Occupational Classification.» *Population Trends* 55 (1989).

Urry, John. «Mobile Sociology.» *British Journal of Sociology* 51, no. 1 (2000).

Wright, Erik Olin. «Class and Occupation.» *Theory and Society* 9, no. 1 (January 1980).

________. «Class Boundaries in Advanced Capitalist Societies.» *New Left Review* no. I/98 (July-August 1976).

Wright, Erik Olin and Bill Martin. «The Transformation of the American Class Structure, 1960-1980.» *American Journal of Sociology* 93, no. 1 (July 1987).

________ and Joachim Singelmann. «Proletarianization in the Changing American Class Structure.» *American Journal of Sociology* 88 (Supplement: Marxist Inquiries), (1982).

Wynne, Derek. «Leisure, Lifestyle and the Construction of Social Position.» *Leisure Studies* 9, no. 1 (1990).

Conferences

The Annual Conference of the British Sociological Association (March 1988).

Newspapers

Observer: 6/10/1991.

Ronay, Barney. «Anyone Want to Play on the Left?.» *Guardian*: 25/4/2007.

فهرس عام

-ت-

-خ-

-د-

-ذ-

-ر-

-ش-

-ص-

-ض-

-ط-

-ع-

-غ-

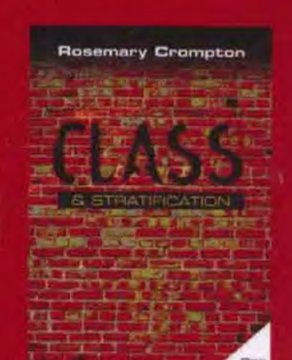
-ف-

-ك-

-ل-

-ي-

هذا الكتاب



تتميز جميع المجتمعات المركبة، بدرجات متفاوتة، بتوزيع غير متساو للمكافآت المادية والرمزية. وتشكل دراسة أسباب اللامساواة ونتائجها، التركيز الأساس بالنسبة إلى الباحثين والمنظرين في الطبقة والشرائح الطبقية. وكثيرًا ما كانت المفاهيم والنظريات والمقاييس التي طورت لمعالجة هذه المسائل موضوعًا للنقاشات المطولة، على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

وينتشر التمركز التراتبي في جميع الأنساق الاجتماعية والاقتصادية، سواء على المستوى الكلي/الماكروي أم المستوى الجزئي/الميكروي، نتيجة مجموعة واسعة من العوامل، بما فيها درجة التقدير الاجتماعي، والمكانة والجندر، والعرق والعمر، والتخصص المهني والتحصيل العلمي، والدخل وموارد مادية أخرى، وقد يكون الانتماء الديني مهمًا في مجتمعات دون غيرها، بل إن عديدًا من العلماء الاجتماعيين يصرون على التمييز بين "الطبقة" و"المكانة الاجتماعية".

لكن فكرة "الطبقات" أصبحت أحد المفاهيم الأساسية التي تمكننا من أن نبدأ من خلالها بفهم عالمنا الاجتماعي. وفي عالمنا المعاصر، تشكل المنظمات ذات الأصول الطبقية، أي الهيئات التي تدعي تمثيل الفئات الاجتماعية والسياسية ومصالحها، المصدر الحيوي لعديد من التغيرات والتحولات التي ميزت مجتمعات العصر الحديث. وترى المؤلفة أن فهم التفاوت الاجتماعي واستمراريته ربما يستلزمان العمل عبر منظورات متضاربة، فغالبًا ما تبدو المقاربات المختلفة للطبقات والتراصف معاكسة كليًا بعضها لبعض، لكن إذا كنا على استعداد للتعامل معها جميعًا، فإننا نستطيع أن نسلط الضوء على أجزاء مختلفة من الكل.

المؤلفة

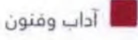
روزماري كرومبتون (Rosemary Crompton) (1942-2011) أحد أبرز علماء الاجتماع البريطانيين المعاصرين. لها سلسلة من الكتب المؤثرة التي أظهرت ترابط التفاوتات في الطبقة الاجتماعية والجندر والأسرة، مثل **بروليتاريا الياقات البيض: إزالة المهارات والجندر في الأعمال المكتبية** (*White-Collar Proletariat: Deskilling and Gender in Clerical Work*). وأدى كتابها **الطبقات والتراصف الطبقي** (*Class and Stratification*) دورًا مهمًا في تعزيز مقاربة أكثر حداثة لتحليل الطبقة الاجتماعية.

المترجم

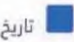
محمود عثمان حداد مؤرخ وأكاديمي ومترجم، وأستاذ التاريخ في جامعة البلمند في لبنان. من ترجماته كتاب جورج صليبا **العلوم الإسلامية وقيام النهضة الأوروبية** (*Islamic Science and the Making of the European Renaissance*)، وكتاب ريتشارد بوليت **دفاعًا عن مقولة الحضارة الإسلامية - المسيحية** (*The Case for Islamo-Christian Civilization*).

غسان عبد الله رملاوي مترجم وصحفي لبناني عمل مترجمًا ومحررًا في دوريات عدة كـ **دراسات فلسطينية**، حيث قام بترجمة عديد من الوثائق والدراسات من أهمها **اتفاق أوسلو**. ومن ترجماته: **أمل والشيعة نضال من أجل الكيان** لأغسطس نورتون. و**صائد الجواسيس** لبيتر رايت. كما ترجم إلى الإنكليزية بضعة كتب للسيد محمد حسين فضل الله أهمها **الإسلام ومنطق القوة**، و**فقه الحياة**.

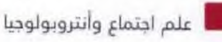

فلسفة وفكر

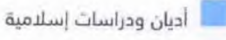

اقتصاد وتنمية

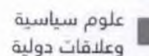
لسانيات


آداب وفنون

تاريخ


علم اجتماع وأنثروبولوجيا


أديان ودراسات إسلامية


علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 14 دولارًا

ISBN 978-614-445-084-0
9 786144 450840



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies